

Université MUSTAPHA Stambouli
Mascara



جامعة مصطفى اسطمبولي
معسكر

كلية: العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد التنمية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د.

الفقر وعدم المساواة في الدول العربية وأثره على النمو الاقتصادي

إشراف: أ.د. حاج أحمد محمد

إعداد الطالبة: سايح كلتومة سامية

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
مختاري فيصل	أستاذ التعليم العالي	جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر	رئيسا
حاج أحمد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر	مقررا
بن عطة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر	ممتحنا
كرماس مختار	أستاذ محاضر - أ-	جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر	ممتحنا
تشيكو فوزي	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للاقتصاد وهران	ممتحنا
بن حميدة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولاي طاهر سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ "

صدق الله العظيم

الآية 11 من سورة المجادلة.

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله العلي القدير الذي وفقني بدون حول مني ولا قوة على إتمام هذا العمل المتواضع، نحمده ونشكره كل الشكر، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور حاج أحمد محمد الذي كان له الفضل في تأطير هذه الأطروحة، وعلى توجيهاته وإرشاداته طوال فترة إعداد هذا البحث.

تحية شكر وتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم ومناقشة هذه الأطروحة

ولا يفوتني أن أشكر رئيس مشروع الدكتوراه الأستاذ مختاري فيصل ومدير مخبر الجماعات المحلية وتسيير التنمية المحلية الأستاذ بن عطة محمد

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساعدني لإتمام هذا العمل من قريب أو بعيد

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من لهما الفضل في تربيتي وتعليمي، إلى من دفعاني دوماً إلى الأمام، ومنحاني القدرة على المواصلة إلى أعلى إنسانين في الوجود أُمِّي الحبيبة، ورمز فخري واعتزازي أبي العزيز، حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى زوجي الذي سعى معي دوماً على تخطي الصعوبات وكان سنداً لي طوال هذه السنوات.

إلى ابنتي وابني العزيزين: خولة وغيث

إلى وإخوتي وأخواتي

إلى كل الأساتذة الذين ساهموا في تعليمي من الطور الابتدائي إلى الجامعي.

أهدي هذا العمل إليكم.

✦ الملخص:

إن ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة أمران يمثلان تحديات إنمائية كبرى تواجه البشرية اليوم وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي، لم تتمكن غالبية العالم النامي من تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد اللازمة للحد من الفقر وعدم المساواة إلى مستويات مقبولة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الديناميكية بين الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للفترة (1988-2023)، اعتمدت الدراسة على متغيرات رئيسية مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (كمؤشر للنمو الاقتصادي)، معامل جيني (لقياس عدم مساواة)، الإنفاق النهائي للأسر (كمؤشر للفقر)، بالإضافة إلى متغيرات أخرى مثل معدل التضخم، معدل النمو السكاني، والعمر المتوقع عند الميلاد. أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وأن الإنفاق الصحي والاجتماعي كان له تأثير إيجابي قوي ومعنوي على النمو الاقتصادي طويل الأجل، مما يؤكد أهمية الاستثمار في رأس المال البشري، بالنسبة لمعامل جيني أظهر تأثيراً سلبياً معنوياً على المدى القصير، بينما كان تأثيره طويل الأجل موجبا، مما قد يعكس تعقيدات العلاقة بين التفاوت والنمو الاقتصادي.

✦ الكلمات المفتاحية: الفقر، عدم المساواة، النمو الاقتصادي، معامل جيني، نموذج ARDL، الدول العربية.

Abstract :

High rates of poverty and inequality represent major development challenges facing humanity today. Despite all efforts at the national and international levels, the majority of the developing world has not been able to achieve the economic growth and equitable distribution of resources necessary to reduce poverty and inequality to acceptable levels.

This study aims to analyze the dynamic relationship between poverty, inequality, and economic growth using an autoregressive distributed lag (ARDL) model for the period 1988–2023. The study relied on key variables such as per capita GDP (as an indicator of economic growth), the Gini coefficient (to measure inequality), and household final expenditure (as an indicator of poverty), in addition to other variables such as inflation rates, population growth rates, and life expectancy at birth. The results showed a long-term equilibrium relationship between the variables, and that health and social spending had a strong and significant positive impact on long-term economic growth, confirming the importance of investing in human capital. The Gini coefficient showed a significant negative impact in the short term, while its long-term impact was positive, which may reflect the complexities of the relationship between inequality and economic growth.

Keywords: Poverty, Inequality, Economic Growth, Gini Coefficient, ARDL Model, Arab Countries

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وتقدير
	الإهداء
	الملخص باللغة العربية
	الملخص باللغة الانجليزية
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال والجداول
أ - و	مقدمة عامة
الفصل الأول: مقارنة نظرية للفقر وعدم المساواة	
08	تمهيد
09	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للفقر
09	1. نظرة في مفاهيم الفقر ونظرياته
18	2. أسباب الفقر وأنواعه
32	3. خطوط الفقر ومؤشرات قياسها
39	المبحث الثاني: أسس ومفاهيم عدم المساواة
39	1. مفاهيم عامة حول عدم المساواة وتوزيع الدخل
45	2. مصادر عدم المساواة
50	3. أشكال وأنواع عدم المساواة
57	المبحث الثالث: مؤشرات قياس الفقر وعدم المساواة
57	1. مؤشرات قياس الفقر
66	2. مؤشرات قياس عدم المساواة
78	3. قياس الفقر وعدم المساواة في إطار التنمية البشرية
88	خلاصة
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	
90	تمهيد

91	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي
91	1. مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه
94	2. مصادر النمو الاقتصادي
95	3. مقاييس النمو الاقتصادي
99	المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي
99	1. النظريات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي
105	2. النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي
111	3. النظريات الكينزية للنمو الاقتصادي
115	المبحث الثالث: النماذج المعاصرة للنمو الاقتصادي
115	1. نماذج النمو الخارجي
119	2. نماذج النمو الداخلي
127	خلاصة
الفصل الثالث: قياس أثر الفقر وعدم المساواة على النمو الاقتصادي في الدول العربية	
129	تمهيد
130	المبحث الأول: العلاقة بين الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي
130	1. علاقة الفقر بالنمو الاقتصادي
134	2. علاقة عدم المساواة بالنمو الاقتصادي
146	3. العلاقة الثلاثية للفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي
151	المبحث الثاني: تحليل واقع الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي في الدول العربية
151	1. تجارب دولية لمكافحة الفقر وعدم المساواة
179	2. اتجاهات الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي في الدول العربية
202	3. محل الدراسة من الدراسات السابقة
203	المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر الفقر وعدم المساواة على النمو الاقتصادي في الجزائر
203	1. منهجية القياس الاقتصادي لنموذج ARDL
204	2. عرض متغيرات الدراسة

207	3. تحليل بيانات الدراسة والعلاقة بين المتغيرات
219	4. تقدير النماذج وتحليل النتائج
233	خلاصة
235	الخاتمة العامة
239	قائمة المراجع والمصادر
257	الملاحق

قائمة الأشكال

والجداول

✦ قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مخطط نماذج فقر التكوين والتمكين	12
2	الحلقة المفرغة للفقر	14
3	الأسباب الاقتصادية على المستوى الكلي للفقر	20
4	التفاعل بين مختلف جوانب الفقر والرفاه	26
5	منحنى لورنز	71
6	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	101
7	العلاقة بين عناصر النمو الاقتصادي حسب نظرية «Malthus»	103
8	المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي حسب «Rostow»	108
9	نموذج AK لـ Rebelo	124
10	النمو وعدالة توزيع الدخل حسب «Kuznets»	137
11	القنوات النظرية التي تربط عدم المساواة بالنمو الاقتصادي	145
12	القنوات الرئيسية في العلاقة بين النمو والفقر وعدم المساواة	150
13	تطور معامل جيني في البرازيل في الفترة (1960-2016)	169
14	تطور معامل جيني في كمبوديا في الفترة (1993-2013)	174
15	تطور معامل جيني في تنزانيا (1960-2012)	175
16	تطور معامل جيني في البيرو (1960-2016)	177
17	تطور معامل جيني في المالي (1989-2011)	178
18	اتجاهات الفقر باستخدام خطوط الفقر التي حددتها الاسكوا في بلدان عربية مختارة (2010-2022)	182
19	متوسط الثروة الشخصية على الصعيد العالمي، ديسمبر 2000 – ديسمبر 2021	184
20	متوسط الثروة الشخصية في المنطقة العربية، ديسمبر 2000 – ديسمبر 2021	184
21	نصيب أغنى 1 % من مجموع الثروة، ديسمبر 2000 – 2021	185
22	نصيب أغنى 1 % من مجموع الثروة في مجموعات البلدان العربية، ديسمبر 2000 – 2021	186

187	نصيب أفقر 50 % من مجموع الثروة، ديسمبر 2000 – ديسمبر 2021	23
188	توزيع الدخل حسب المنطقة، 2021	24
190	مدى تقلص دليل الفجوة بين الجنسين في المنطقة العربية حتى عام 2022	25
190	الاتجاهات الإقليمية في سد الفجوة بين الجنسين في الدليل الفرعي للمشاركة والفرص الاقتصادية	26
191	اتجاهات سد الفجوة بين الجنسين في الدليل الفرعي للتمكين السياسي	27
193	ترتيب الدول العربية الأكثر نمواً اقتصادياً مع نهاية عام 2024	28
197	تصنيفات مجموعة البنك الدولي للبلدان حسب مستوى الدخل	29
199	تصنيفات مجموعة البنك الدولي للبلدان حسب مستوى الدخل	30
200	البلدان التي تغيرت فئة دخلها في السنة المالية 2025	31
211	تطور مستويات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1988-2023)	32
215	التحليل باستعمال المركبات	33
227	المضاعفات الديناميكية التراكمية لأثر المتغيرات على النمو الاقتصادي	34
231	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج المقرر.	35

✦ قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أبعاد ومؤشرات دليل الفقر متعدد الأبعاد (MPI)	82
2	الدخل السنوي للفرد في الأسرة الريفية الصينية للفترة من (1978-2010)	159
3	قائمة الدول العربية من حيث قيمة الناتج المحلي	196
4	الحدود الجديدة لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار الأمريكي)	200
5	طريقة قياس المتغيرات المستقلة	206
6	الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة	208
7	مصفوفة الارتباط الخطي بين المتغيرات	213
8	نتائج اختبارات جذور الوحدة	217
9	نتائج اختيار النموذج الأمثل	220
10	نتائج اختبار الحدود Bounds Test	222
11	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	224
12	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لسلسلة بواقي النموذج	229
13	نتائج اختبار تجانس سلسلة بواقي النموذج	230

مقدمة عامة

+ مقدمة عامة

يعد الارتقاء بمستوى رفاهية ومعيشة الأفراد والأسر وإدامة هذا الوضع أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية في أي دولة، ولتحقيق ذلك هناك عاملان لا بد أن يؤخذا بعين الاعتبار وهما مستوى عدالة التوزيع ودرجة الفقر بين أفراد وأسر المجتمع، فعلى الرغم من التطور في معظم بقاع العالم ومن التحسن الكبير الذي يرى على حياة الملايين من البشر فلا يزال هناك ارتفاع في مستويات الفقر وعدم المساواة، هذا ما يجعل منها مشكلة معقدة تتعدد أبعادها ويغلب على الأمر التداخل بينهما في إطار الأداء الاقتصادي.

فبالرغم من الأداء القوي للنمو الاقتصادي في جميع دول العالم والتقدم المحدث في معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتثبيت التقارب في مستويات المعيشة بين الدول، لا تزال مستويات عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية مرتفعة في العالم، ولا يزال الكثير من الناس يعيشون في فقر مدقع مما يشكل تحديا كبيرا أمام هذه البلدان لتحقيق المزيد من النمو، بحيث يشكل هذا الأخير الشغل الشاغل للحكومات قصد اللحاق بركب الدول المتقدمة.

واستنادا إلى التجارب والمعايير التاريخية اتضح أن معدلات النمو المرتفعة التي شهدتها الدول النامية تذهب إلى الأغنياء ولا تشكل إلا منفعة بسيطة للفقراء، لذلك فإن النسبة الكبيرة من السكان في كل من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تعاني من مستويات معيشية إما متدنية أو ثابتة، بالتزامن مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر والأمية وضعف الأنظمة التعليمية والخدمات الصحية سواء في الريف أو الحضر، وإذا كان تحقيق معدلات موجبة ومرتفعة للنمو الاقتصادي يتطلب توفر المجتمع على المناخ الملائم للنشاط الاقتصادي وتقديمه الكثير من التضحيات فإنه يجب أن لا يكون قائما على عائق موضوعات الفقر وعدم المساواة التي أصبحت أكبر انشغالات التنمية، وهو ما أدى إلى ظهور نظريات النمو الحديثة في الثمانينات والتسعينات التي وضعت النمو مع إعادة توزيع الدخل في مقدمة الأولويات وتضع معها أن مشاكل الفقر ليست في وجوده بل في استمراره للأسوأ، حيث توضح الدراسات المكثفة للبنك العالمي حول اقتصاد الدول أن جهود التنمية التي بذلت لعدة عقود أوجدت فجوة متسارعة بين الدول من الناحية وبين الأغنياء والفقراء داخل نفس البلد من ناحية أخرى، وأن عوامل انتشار الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل تمثل صلب انشغالات عملية التنمية والتي لا بد أن تدرس في أي برنامج تنموي.

وقد شاهد المجتمع الدولي للتحوّل نحو الإستراتيجية الجديدة لخفض الفقر وتحسين مستويات المعيشة في إطار أهداف الألفية الإنمائية كأفضل حل عالمي أمكن الحصول عليه، خاصة وأن الأهداف محددة زمنيا بأجل أقصى 25 سنة، وكما بمؤشرات ملائمة لقياس مدى التقدم المحرز في كل هدف.

إن طرح ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف أو تقييم النتائج وترجمة ذلك عمليا لا تزال محدودة، ويكون تعقيد قياس ظاهرتين الفقر وعدم المساواة لكيفية تكميم تلك المتغيرات النوعية التي تدخل في تكوين مفهومها، وبرغم ما ورد كل مرة في تقارير التنمية البشرية بصورة متجددة عن سابقتها يبقى القياس التقليدي الأكثر شيوعا.

بالطرق إلى أدبية هذا الموضوع العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة نميز اتجاهين أساسيا؛ الاتجاه الأول يمثل الاقتصاديون الباحثون الذين اتفقوا على كون النمو الاقتصادي مفيد للفقراء، وأن الدور الأول للنمو الاقتصادي هو تقليص معدلات الفقر، في حين أنصار الاتجاه الثاني يشككون في قدرة النمو الاقتصادي بمفرده في تقليص معدلات الفقر. وأكدوا على ضرورة إعطاء الأولوية الكبرى لمسألة توزيع الدخل التي من شأنها ضمان وصول ثمار التنمية إلى الطبقات السفلى من المجتمع، هذا بعد ملاحظة أن الأغنياء يحصلون على القسط الأكبر لعوائد النمو، هذا من شأنه تعميق مشكل الفقر واستفحال ظاهرة عدم المساواة. فبالنظر إلى توزيع الدخل هو الحلقة المحورية والأساسية في تفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر سواء النسبية أو المطلقة.

واجهت الدول العربية كباقي دول العالم خطر عدم المساواة المتزايدة في الدخل والثروة وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، خاصة في ظل انخفاض الموارد المالية والتطورات الديموغرافية والاجتماعية وواقع اقتصادي إقليمي ودول سريعة التغير. فبالرغم من أنها حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستقرة في السنوات الأخيرة إلا أن هذا النمو لا يعني بالضرورة تحسن المستوى المعيشي، باعتبار أن رفاهية الأفراد لا تعتمد فقط على المنفعة، وإنما تشمل الأبعاد الأخرى للحياة مثل نوعية العلاقات الاجتماعية، تكافؤ الفرص في الوصول إلى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والعمل والسكن، والتي تعتبر من أهم المؤشرات الاجتماعية التي تساعد الحكومة في تقييم نتائج النمو في فترة زمنية معينة.

تعد الجزائر واحدة من الدول العربية والعالم الثالث التي تعاني من مشكلة الفقر وتزايد عدد فقراء، خاصة بعد الأزمة العالمية التي عرفت الجزائر سنة 1986، وذلك في تدهور أسعار البترول وانخفاض مداخيل الدولة في

العملة الصعبة، ما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للفرد وارتفاع نسبة البطالة وزيادة نسبة الفقراء والمحرومين مما جعلها تعمل على محاربة الفقر من خلال العمل على تحقيق تنمية مستدامة مع ضمان التوزيع العادل للثروة.

وعليه فإن النمو السريع والمستقر الذي تعرفه الدول الصاعدة الناجحة يشكل فرصة للجزائر خاصة، والبلدان العربية عموماً، والبلدان النامية إجمالاً لتستفيد من تجاربها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، لأن التناقض بين النمو الاقتصادي والإنصاف في توزيع ثمرات النمو لا يدعو كونه ظاهرياً ومنحصراً على المدى القصير، بينما لا يوجد تناقض أو تضارب بين الهدفين على المدى الطويل.

✦ الإشكالية الرئيسية

يشكل موضوع قياس تأثير الفقر وعدم المساواة على النمو الاقتصادي، أحد أهم الانشغالات التي تطرق لها الاقتصاديون من خلال الدراسات المتعددة، مستعملين في ذلك عدة نماذج وبيانات لتحديد المعايير والضوابط التي من خلالها يؤثر الفقر على النمو الاقتصادي، وتمثلت المشكلة الأساسية في الجدل القائم حول أثر الفقر وعدم المساواة على النمو الاقتصادي إيجابياً أو سلبياً.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- كيف يؤثر الفقر وعدم المساواة على النمو الاقتصادي في الدول العربية؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ما مختلف الأبعاد التي تتضمنها مفاهيم ظاهري الفقر وعدم المساواة؟

- ما هي أهم المؤشرات المعتمدة لقياس الفقر وعدم المساواة؟

- ما هي أهم النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي؟

- هل هناك علاقة تبادلية بين الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي؟

- ما هو تأثير ظاهرة الفقر وعدم المساواة على النمو الاقتصادي في الدول العربية؟

✦ فرضيات البحث

وللإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة تبادلية بين الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي.
- ارتفاع معدلات الفقر وعدم وجود عدالة في توزيع الدخل يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

✦ أهمية الدراسة

تسعى الدول النامية بما فيها ذلك الدول العربية جاهدة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول 2030، بما في ذلك الهدف الرئيسي المتعلق بالقضاء على الفقر باعتباره إحدى أهم المشاكل الرئيسية في المجتمع من ناحية، وهدف الحد من أوجه عدم المساواة من ناحية أخرى، وهو ما يسهم في النهاية في سرعة اللحاق بركب التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة، وتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، والجزائر واحدة من هذه الدول شأنها شأن باقي الدول، ولا يختلف هدفها عنهم في بلوغ الدرجات العليا للنمو الاقتصادي.

ويتعرض موضوع البحث على قدر من الأهمية التي لا يستهان بها، وتتجلى هذه الأهمية في النقاط التالية:

- يعتبر موضوع البحث من الناحية النظرية من أهم المواضيع التي تناولتها الدراسات المالية والاقتصادية المعاصرة، فالفقر يعتبر متغيرا اقتصاديا كليا يلعب دورا هاما في مسار النمو الاقتصادي وتطوره ديناميكيا على مدار الزمن، كما أنه وثيق الصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى كالادخار والدخل ومستوى التوظيف، ويعتبر موضوع الفقر من الناحية العملية الشغل الشاغل للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وهو ما نلاحظه من تنامي وعي الأجهزة المختصة في مختلف الدول بأهمية القضاء عليه، وتحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي.

- يعتبر موضوع البحث في الفقر وعدم المساواة من أهم الأهداف المسطرة لتحقيق التنمية المستدامة بحلول 2030.

- هناك أسباب كثيرة تدفع الباحثين يهتمون بدراسة هذا الموضوع، منها الاهتمام بالوضع الاقتصادي للأشخاص خاصة وأن تزايد عدم المساواة تضر بالنمو الاقتصادي وتضعف التماسك الاجتماعي، مما يزيد من التوترات السياسية والاجتماعية، وفي بعض الظروف، يؤدي إلى عدم الاستقرار والصراعات.

✦ أهداف الدراسة

عرف موضوع الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي دراسات عدة نظرا لعظم أهميته وحجم دوره في المجتمع من جهة والاقتصاد من جهة أخرى، حيث كان لكل دراسة أهداف، كما هو الحال بالنسبة لدراستنا هذه، حيث تجلت أهداف الدراسة فيما يلي:

- إلقاء الضوء على أهم المفاهيم، النظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول الفقر وعدم المساواة بالإضافة إلى النمو الاقتصادي وزيادة الوعي والمعرفة بعناصرها المختلفة.
- عرض أهم الدراسات النظرية والتطبيقية السابقة حول العلاقة بين الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي
- استكشاف طبيعة العلاقة الموجودة بين الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي.
- يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في محاولة استخدام أدوات القياس الاقتصادي لتحديد مدى انعكاس وتأثير متغير الفقر وعدم المساواة على النمو الاقتصادي.

✦ حدود الدراسة

تتكون حدود الدراسة من:

- الإطار المكاني: تم إجلاء هذه الدراسة على الجزائر باعتباره عينة من الدول العربية.
- الإطار الزمني: لقد تم تحديد فترة الدراسة ما بين 1998 - 2023.

✦ صعوبات الدراسة:

- من البديهي أن إعداد أي دراسة لا يخلو من مواجهة مشاكل وصعوبات ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث نذكر منها ما يلي:
- تضارب البيانات والإحصائيات المتعلقة بالدراسة لا سيما عند تعدد مصادر تجميعها.
- النقص الكبير في التقارير والمعلومات الاقتصادية الخاصة بالفقر وعدم المساواة.

- قلت البيانات الخاصة ببعض المتغيرات مما يحول دون الإلمام بها ضمن الدراسة القياسية.

- عدم توفر البيانات اللازمة لقياس عدم المساواة (معامل جيني) خاصة في الدول العربية، مما اضطررنا إلى اختيار الجزائر فقط.

✦ خطة الدراسة:

لغرض الإجابة على الإشكالية والتساؤلات المتفرعة منها، وسعياً وراء معالجة الموضوع ومحاولة الإلمام به قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، تتقدمهم مقدمة عامة، حيث اشتملت الفصول الثلاثة على المضمون الآتي:

- الفصل الأول: مقارنة نظرية للفقر وعدم المساواة

تناول هذا الفصل في مباحثه العديد من الظواهر الأساسية والتمهيدية لموضوع الدراسة، مثل الإطار المفاهيمي والنظري للفقر، والذي تم التطرق فيه إلى مفهوم الفقر وأهم النظريات المتعلقة بدراسته بالإضافة إلى أسبابه وأنواعه، وكذا خط الفقر ومؤشرات قياسه، وتناول المبحث الثاني أسس ومفاهيم عدم المساواة والذي تطرقنا فيه إلى المفاهيم العامة حول عدم المساواة وتوزيع الدخل، إضافة إلى مصادر عدم المساواة، أشكالها وأنواعها، وأخيراً تعرض المبحث الثالث إلى أهم مؤشرات قياس الفقر وعدم المساواة.

- الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، خصص الأول للمفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادي من حيث التعريف والمصادر والمقاييس، كما تم في المبحث الثاني والثالث تحديد أهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.

- الفصل الثالث: قياس أثر الفقر وعدم المساواة على النمو الاقتصادي في الدول العربية

قبل القيام بالدراسة القياسية في المبحث الثالث لهذا الفصل تطرقنا إلى دراسة العلاقة بين المتغيرات الثلاثة (الفقر، عدم المساواة، النمو الاقتصادي) من خلال الدراسات السابقة في المبحث الأول، كما تعرفنا على أهم التجارب الدولية لمكافحة الفقر وعدم المساواة، وكذا معرفة اتجاهات هذه المتغيرات في المبحث الثاني.

- ثم الخاتمة العامة والتي تناولنا فيها الإلمام بكل ما جاء في هذه الدراسة كنتائج، إضافة إلى إحاطة الموضوع ببعض التوصيات.

الفصل الأول

مقاربة نظرية للفقر وعدم

المساواة

✦ تمهيد:

تعد ظاهرتي الفقر وعدم المساواة في التوزيع من أهم القضايا التي يهتم بها الفكر الاقتصادي حاليا نظرا لتعدد جوانبها، بحيث يمتد تكوينها إلى مدى بعيد، انتقلت مورثاتها باستمرار تواجد العوامل المولدة لها والفاعلة على استدامتها، ويغلب على الأمر التداخل بينها ويعتبر الفقر مسألة عدالة يستمد جذوره من علم الأخلاق الاجتماعي تبلور جراء مصفوفة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية.

لهذا لابد من التطرق لتحديد مفاهيمها وفق الاتجاهات التقليدية أو المعاصرة، حيث كانت في مراحلها الأولى ترتبط بكمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعيا، أو للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء واستمرار الكفاءة البدنية وهي غالبا مرتبطة بالدخل، ثم أصبحت ترتبط حسب مفاهيم التنمية البشرية بأوجه متعددة من الحرمان للعيش بمستوى حياة لائق، في إطار نهج الإمكانيات الذي يرمي إلى توافر القدرات والاستحقاقات التي تفسر بتوافر الحرية واحترام الذات والمساهمة في الحياة المدنية.

تتطلب سياسات خفض الفقر وعدم المساواة العديد من الاستراتيجيات المترابطة، والخيار الرئيسي لذلك الاستراتيجيات يكون من خلال تحقيق نمو اقتصادي سريع وتوزيع للدخل أكثر عدالة، وقد تبنتها المنظمات الدولية الاقتصادية مؤخرا في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، تتمحور في اتجاهات التنمية الاقتصادية نحو ارتفاع الدخل والرفاهية وأخرى اجتماعية ثم بيئية مستدامة.

✦ المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للفقر

تمثل مشكلة الفقر تحديا عالميا كبيرا حيث أنه بالرغم من التقدم الاقتصادي في العقود الأخيرة في العديد من بقاع العالم، إلا أن الكثير منهم مازال يعيش في فقر مدقع، كما أن هذه المشكلة تعد واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاجتماعية منذ أقدم العصور، كما تعتبر ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وفنية شديدة التعقيد والتشابك وتختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس وقد تتشابه مؤشرات الفقر عالميا وتتباين الأخرى محليا، لذلك هناك صعوبة في تحديده وتشخيصه نظرا لتداخل عدة أبعاد وعوامل في شرحه.

وبهدف الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لظاهرة الفقر وتتبعها تاريخيا وفق الفكر الاقتصادي والتنموي، وكذلك التطرق إلى ظاهرة الفقر بالتحليل من خلال التعريف، وتحديد أهم الأسباب والأبعاد لهذه الظاهرة وأنواعها، بالإضافة إلى مختلف خطوط الفقر، ارتأينا أن نقسم هذا المبحث إلى ما يلي:

1. نظرة في مفاهيم الفقر ونظرياته

تعد مشكلة الفقر من أهم المعضلات العالمية، مما كان سببا ودافعا قويا للعديد من التغيرات الكبرى في المجال الاقتصادي وتعتبر أيضا مصدر إلهام للمفكرين والفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين والمنظمات الدولية، مما ساعد في ظهور عدد من النظريات السياسية والاتجاهات الفكرية والإيديولوجية المفسرة لهذه الظاهرة، والتي حاولت أن تعطي مفهوم للفقر وتحل مشكلته وتخفف من معاناة الفقراء، وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يوجد حتى الآن تعريف علمي دقيق لمفهوم الفقر نظرا لتعدد معانيه.

1.1. مفهوم الفقر

- يحدد البنك الدولي في التقرير الذي نشره سنة 1990 الفقر على أنه " عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"¹

- عرف الفقر وفق منهج الأمم المتحدة على أنه " عدم قدرة الفرد أو الأسرة على توفير الحاجات الأساسية التي يستطيع من خلالها الفرد أو الأسرة العيش حياة كريمة ومستقرة في مجتمع معين وفي فترة زمنية محددة "¹

¹ البنك الدولي، الفقر، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 1990، ص 41.

- حسب تعريف البنك الدولي وتعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) فإنه يعتمد على الفقر النقدي (الإيرادات، الدخل)، والتي يجب أن تأخذ الحد الأدنى للسعرات الحرارية، التي يحصل عليها الفرد، لكن "PNUD" لا يأخذ فقط انخفاض الدخل في تعريف الفقر بل يضيف احتياجات أخرى مثل العلاج والخدمات الأخرى (التعليم، العمل، الملابس، الكهرباء، الغاز، الماء، الإيجار... الخ).²

- تقرير التنمية الإنسانية العربية، قد عرف الفقر بأنه " عبارة عن عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان أحقياتهم الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما، فردا كان أو عائلة أو مجتمعا محليا"³

- عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفقر " كونه حالة أفراد أو جماعة أفراد، تعرف نقصا في الموارد المتوفرة، وتدنيا في المكانة الاجتماعية، وإقصاء من نمط الحياة ماديا وثقافيا".⁴

- مفهوم الفقر من منظور التنمية البشرية (Human development concept)

عرف تقرير التنمية البشرية عام 1990 التنمية البشرية بأنها عملية توسيع الخيارات أمام الناس، وأهم هذه الخيارات هي العيش حياة طويلة، في صحة جيدة، والتمتع بمستوى معيشي لائق، إضافة إلى خيارات أخرى تشمل الحرية السياسية، وحقوق الإنسان الأخرى... الخ، وإذا كانت التنمية البشرية هي أمر يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات، فإن الفقر يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهي العيش في صحة وإبداع، والتمتع بمستوى معيشي لائق، وبالحرية والكرامة واحترام الذات وكذلك احترام الآخرين.⁵

- حسب مارتين رافايون "Martin Ravallion" يمكن القول أن الفقر "موجود داخل مجتمع معين عندما تكون رفاهية فرد أو مجموعة من الأفراد غير محققة لمستوى رفيع كحد أدنى مقبول من كافة أفراد ذلك المجتمع".⁶

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دليل مؤشرات التنمية البشرية، ورشة عمل حول مؤشرات التنمية، الأمم المتحدة، بيروت، 2001، ص 83.

² Henni Saida, Pauvreté de capacité et développement durable en Algérie, Paupérisation des sociétés Magrébines, CREAD, Vol 4, P 156.

³ تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، الفصل السادس، 2002، ص 10.

⁴ Conseil National Economique et Social, La Maitrise de la globalisation : une nécessité pour les plus faibles, Session Plénière, Algérie, Mai 2001, P 107.

⁵ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا، محاولة لبناء بيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 11.

⁶ Martin Ravallion, Comparaisons de la pauvreté : Concepts et Méthodes, Etude sur la mesure des niveaux de ville, Document de Travail, N° 122, Banque Mondiale, Washington, D.C, 1996, P 4.

- كما يعتبر أمارتيا سن "Amartya Sen" من رواد هذا التعريف من خلال كتابه (Poverty and famines) سنة 1981،¹ اهتم بدراسة القدرة الإنسانية "Human Capacity"، حيث ينظر إلى حياة الفرد باعتباره توليفة من المتغيرات تضم الأفعال والنشاطات، وتختلف هذه المتغيرات من جودة التغذية إلى أمور معقدة مثل: احترام الذات والمساهمة في الحياة المدنية.²

وقد ميز "Amartya Sen" بين الوظائف والقدرات، فالوظيفة حسب مفهومه هي الانجاز بينما القدرة هي القابلية على الانجاز، والوظائف هي أكثر ارتباطاً بمستوى المعيشة، أما القابلية فهي عبارة عن مجموعة أفكار للتعبير عن الحرية من خلال تحقيق الفرص الحقيقية التي يمكن أن يمتلكها الشخص لقيادة الحياة.³

- يمكن القول أن الشخص يعتبر فقيراً إذا كان مستوى دخله يقل عن الخط المقرر للفقر، ومن أنصار هذا الاتجاه «Greenwald» الذي يعرف الفقر على أنه "حالة من النقص المادي، الذي يترجم بصفة أساسية بمستوى الدخل النقدي، الذي يبقى دائماً تحت خط الفقر".⁴

وعليه يعتبر الفقر هو أيضاً نقص في القدرة الإنسانية "الفردية" أو المجتمعية "المؤسسية" وينجم عن عوامل داخلية أو خارجية أو كليهما في مجتمع معين وفي زمن معين، أي أنه لا يعتمد فقط على الدخل والحاجات الأساسية للإنسان، بل يمكن أن تتعدى إلى قدراته مما يؤدي إلى نقص جزئي أو كلي في إشباع الحاجات المادية والاجتماعية والثقافية والنفسية للأفراد والجماعات، وهنا نميز نوعين من الفقر: فقر التكوين وفقر التمكين⁵ والشكل التالي يوضح ذلك:

¹ Amartya Sen, Poverty and Famines, An essay on entitlement and deprivation, clarendon press, Oxford, London, 1981.

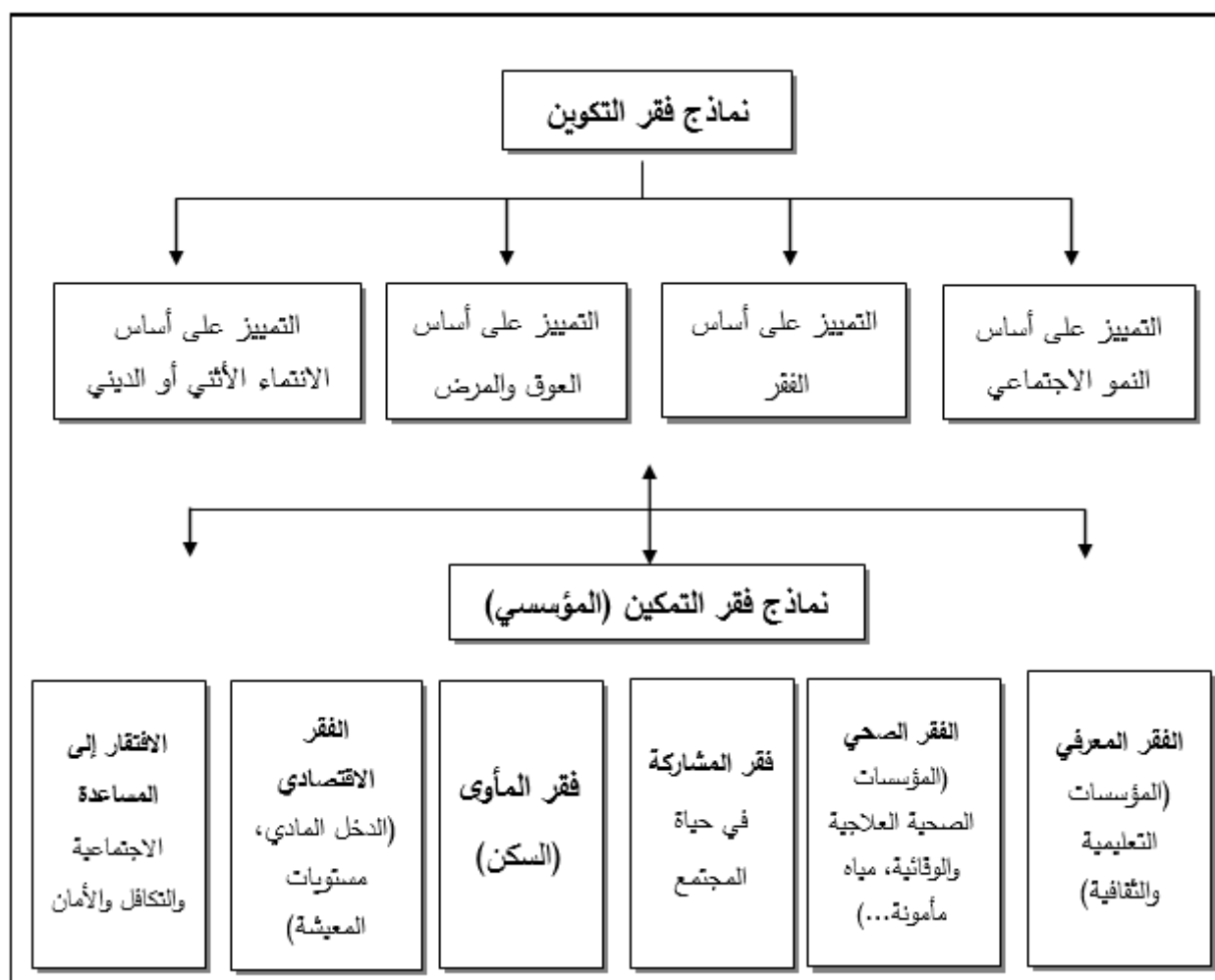
² سالم توفيق النجفي، المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي إشكالية الوضع الراهن ومآزق المستقبل، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص 12.

³ Gaiha. R, Design of poverty alleviation strategy in rule Areas, FAO, Vol 115, 1993, P 10.

⁴ Douglas Greenwald, (éd), Encyclopédie économique, Economica, Paris, 1984, P 691.

⁵ كريم محمد حمزة، تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي، بحث مقدم لوقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية بعنوان الفقر والغنى في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 35-50.

- الشكل رقم (01): مخطط نماذج فقر التكوين والتمكين



المصدر: كريم محمد حمزة، تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي، بحث مقدم لوقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية بعنوان الفقر والغنى في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 46.

نلاحظ من خلال الشكل أن فقر التكوين يعود إلى الفرد والمشاكل التي يواجهها في حياته من حيث التمييز العنصري أو الانتماء الديني أو الإعاقة والمرض، أما بالنسبة لفقر التمكين فهو راجع للمؤسسات وهناك عدة أسباب منها: ضعف النظام التعليمي والقطاع الصحي، فقدان المياه الصحية، نقص السكنات الاجتماعية، ارتفاع المستوى المعيشي مقارنة بالدخل المادي المتحصل عليه، نقص المساعدات والمنح لمساعدة الفقراء، وبالتالي يمكن القول أن تفاقم قدرات التكوين يؤدي إلى تفاقم قدرات التمكين أي أن كلا منهما يكمل الآخر.

2.1. النظريات المفسرة للفقر

هناك العديد من الاقتصاديين اختلفوا في تفسير ظاهرة الفقر استنادا إلى واقعهم الذي يعيشون به، فقد تكون تفسيراتهم هامشية في ظل نظريات تخص مواضيع مهمة وأن الفقر أحد جوانبها، أو يكون الفقر عمودها الرئيسي والجانب الآخر يكون هامشيا،¹ لذلك النظريات الأساسية التي تأخذ الفقر كمحور رئيسي هي كالتالي:

1.2.1. نظرية الحلقة المفرغة للفقر (The Vicious Circle of Poverty Theory)

ذكر الاقتصاديون العديد من النظريات التي يعززون إليها حالات التخلف الاقتصادي في العالم الثالث، محاولين إحداث تنمية في هذا العالم عبر تطوير الاقتصاد،² هذه النظرية تقترض أن يستمر الفقر في حد ذاته من خلال تعزيز حلقات مفرغة في جانب العرض والطلب على حد سواء.³ كما تشير النظرية إلى أن أساس الفقر هو مستوى الدخل الفردي فمن المعروف في الدول النامية، يقصد بها أن للفقر حلقة تبدأ به وتنتهي به، حيث تبدأ هذه الحلقة من انخفاض مستوى الدخل ثم انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الصحة ثم انخفاض مستوى الإنتاجية وتنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى،⁴ وتكمن الفكرة الأساسية المعتمد عليها في هذه النظرية أن الأفراد من ذوي الدخل المرتفع "الأغنياء" يمكنهم أن يدخروا ويستثمروا بينما الأفراد من ذوي الدخل المنخفض "الفقراء" لا يستطيعون القيام بذلك النشاط بسهولة لكسر الحلقة المفرغة للفقر.⁵

وما يمكن ملاحظته بالنسبة للدول النامية من خلال الواقع الاقتصادي والاجتماعي هو تعدد الحلقات المفرغة، فنجد الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم بحيث تبدأ بانخفاض مستوى التعليم ثم انخفاض مستوى المهارة الفنية ثم انخفاض مستوى الدخل وتنتهي بانخفاض مستوى التعليم، ونجد كذلك الحلقة المفرغة المتعلقة

¹ عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 36.

² Tadar (1977), Mydral (1965), Economic development : A introduction to Problems and Policies in global perspective, E w low, London, P 22.

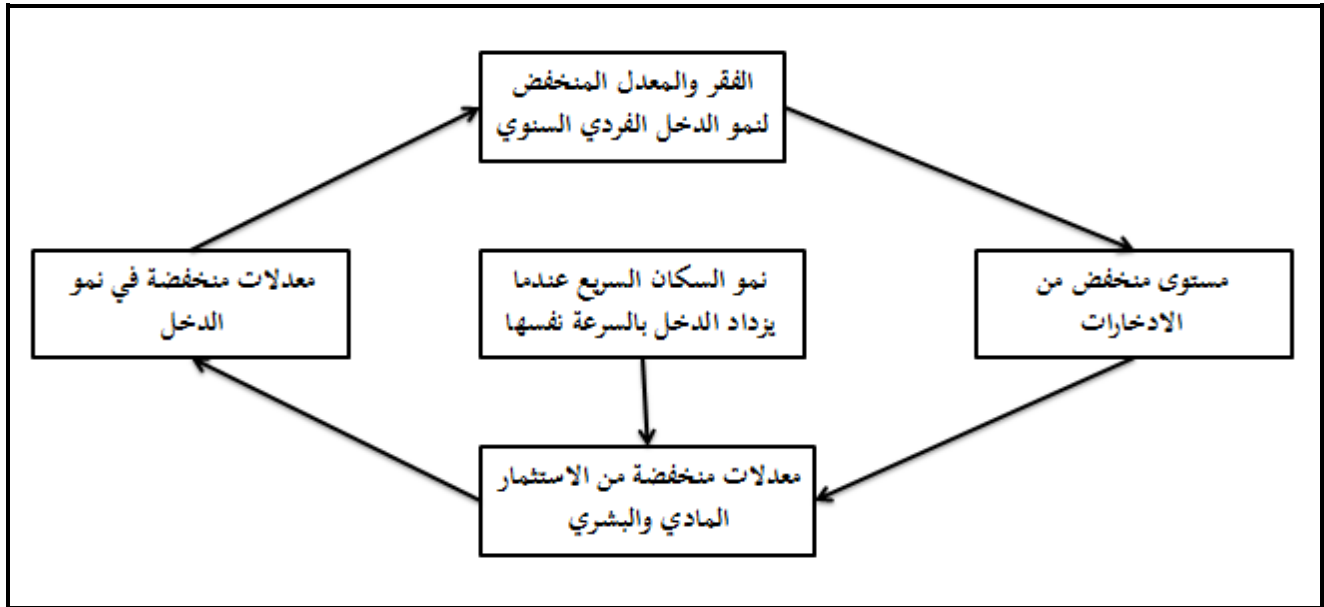
³ Nafzinger Wayne, The economies of developing countries, 2nd Edition, Prentice Hall, London, 1990, P 20.

⁴ فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، الطبعة الأولى، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1985، ص 37.

⁵ سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص 36.

بانخفاض المستوى الصحي والتي تبدأ بانخفاض مستوى القدرة على العمل ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي ثم التغذية وتنتهي بانخفاض المستوى الصحي.¹

- الشكل رقم (02): الحلقة المفرغة للفقر



المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص 36.

من خلال الشكل نلاحظ أن العلاقة بين الفقر ومستوى الاستثمار المتجلية في هذه النتائج سمة أساسية لنظرية الحلقة المفرغة وهي من النظريات التي ذاع صيتها خلال العقود الماضية،² بحيث أن نسب الفقر ترتفع كلما انخفضت معدلات الادخار بسبب انخفاض الدخل الفردي والتي تؤدي بدورها في انخفاض معدلات الاستثمار سواء المادي أو البشري وهذا ما يتسبب مجددا في انخفاض معدلات نمو الدخل.

لقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات وهي كالتالي:

➤ تعتمد هذه النظرية على نقص رأس المال، والمساعدة التكنولوجية والتي منشؤها البلدان المتقدمة، كما أن هذه النظرية تعجز عن تحديد بداية الحلقة وبالتالي فإن تفسيراتها تعتبر سطحية وتبسط الأمور، لأن مشكلة

¹ علي لطفي، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، مطبعة الكمالية، مصر، 1971، ص 14.

² مايكل ج واتسن، الفقر ومكافحته: معاني ومقاييس ومسوحات وأساليب، الأمم المتحدة، تقرير اجتماع الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق، 1996، ص 144.

التخلف مشكلة مركبة، فانخفاض الادخار مثلاً لا يرجع إلى انخفاض الدخل في جميع الحالات، إنما تتحكم فيه عوامل كثيرة.

- لم تحدد النشأة التاريخية لظاهرة الفقر، وأهملت أثر العوامل التاريخية في تفسير مراحل النمو.
- منطق النظرية يتجاهل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في حدوث دائرة الفقر.
- المتغيرات التي تشير إليها النظرية مظاهر عامة للفقر، وليست في حد ذاتها الظاهرة.¹

2.2.1. نظرية رأس المال البشري (Human Capital Theory)

ينصرف مفهوم رأس المال البشري إلى مخزون المعارف المكتسبة من خلال الإعداد والتأهيل، المقومة اقتصادياً والمندمجة في الأشخاص والتي تزيد من فعاليتهم الإنتاجية، وهي لا تنصرف فقط إلى مستوى الكفاءات، وإنما كذلك إلى حالة الصحة والنظافة والغذاء (خاصة الدول النامية).²

كما تؤكد هذه النظرية أن التعليم يخلق المهارات، والتي تؤدي إلى تحقيق مستويات أعلى في الإنتاجية للذين يملكون هذه المهارات، مقارنة بالذين لا يملكون هذه المهارات، وهي غير مكلفة مقارنة بالتكاليف الأخرى، وبالتالي تجلب فوائد على المدى البعيد، كما تؤكد هذه النظرية على وجود علاقة ايجابية في جميع المجتمعات بين الأجور والرواتب ومستوى التعليم الذي تلقوه بافتراض أن سوق السلع والخدمات وسوق العمل يسوده المنافسة التامة، وأكدت هذه النظرية أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي انخفض الفقر في المجتمعات.³ ويمكن الارتباط بين استراتيجيات التعليم والحد من الفقر في التالي:

- الاستثمار في التعليم يعتبر إستراتيجية مهمة في الحد من الفقر، وهذا بدوره يؤدي إلى تعزيز المهارات الإنتاجية في الأسر الفقيرة.
- الفقر ينتج من قلة التحصيل العلمي سواء على المستوى الكلي (عموما نجد أن المستويات الأدنى من الالتحاق بالدراسة تكون في البلدان الفقيرة)، أما على المستوى الجزئي فنجد الأطفال (أطفال الأسر الفقيرة تتلقى قدراً أقل من التعليم).

¹ حاجي فطيمة، إشكالية الفقر - دراسة قياسية الجزائر نموذجاً-، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 20-21.

² إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 140.

³ Toe Oscal, A Gender Analysis : Report prepared for the gender equality unit, Swedish International Development Coopération Agency (sida), Institute of Development Studies, University of Sussex, 1997, P4.

3.2.1. النظرية المalthوسية للفقر (Malthus Theory of Poverty)

تعود هذه النظرية إلى توماس روبرت مالتوس "Thomas Robert Malthus" منذ أكثر من مائتي عام والتي ترتبط ارتباطاً قوياً ووثيقاً بقضايا التخلف والفقر وتدهور مستوى المعيشة في مختلف البلدان، إذ تعد قضية السكان في البلاد المتخلفة من القضايا الاجتماعية الهامة في الوقت الحاضر. حيث يرى أن تزايد عدد السكان يخضع نموها لمتتالية هندسية (2، 4، 8، 16، 32... الخ) أما الموارد الغذائية فإنها تخضع في نموها لمتتالية حسابية (1، 2، 3، 4، 5... الخ) وبالتالي سوف يزداد عدد السكان بصورة أسرع من المواد الغذائية، مما يؤدي إلى حدوث مشاكل عدة كالمجاعات والأوبئة، البطالة وكذا انتشار الفقر كل هذه المشاكل تعتبر حتمية، فهي ترجع إلى مفهوم هذا القانون الأبدي الذي يعمل في كل زمان ومكان وفي كل الظروف التي يمكن أن يعيش فيها الإنسان. حيث يقول "Malthus" إن السبب الرئيسي للفقر الدائم لا صلة له بطريقة الحكم وبسوء توزيع الملكية فليس في وسع الأغنياء تأمين العمل والغذاء للفقراء وليس للفقراء الحق في مطالبهم بالعمل والغذاء. أي أن الفقراء يجلبون لأنفسهم الشقاء بتكاثرهم.¹ ولمعالجة الفقر يجب وقف الإعانات إلى الفقراء، وعدم التصدي للمشروعات الخاصة، واقتراح وضع العوائق أمام الزواج المبكر لخفض نسبة المواليد، كما اعتبر المجاعات، الأمراض، والحروب رحمة بالبشر، لأنها تعمل بدورها على إنقاص عدد السكان،² إلا أن هذه النظرية قد انتهت مع نهاية القرن التاسع عشر بسبب التقدم الذي ضاعف موارد الطبيعة بما يكفي الإنسان ويزيد.

4.2.1. نظرية ثقافة الفقر (Culture of Poverty Theory)

يرى لويس أن ثقافة الفقر تشكل "تصميم العيش للفقراء"، وتنتقل هذه الثقافة من جيل لآخر، حيث يشعرون دائماً بالتهميش، وانخفاض مستويات المعيشة، وتتميز هذه العائلات بارتفاع معدلات الطلاق، وبالتالي ارتفاع العائلات التي تتراأسها النساء، وتطبق هذه النظرية على دول العالم الثالث، أو البلدان التي تعيش مراحل مبكرة من التصنيع.³

¹ عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعيمي، مرجع سابق، ص 39.

² Anupama Mhsya, Population Pressure on Resource and Population Resource Regions, The Association for Geographical Studies, Shaheed Bhagatsingh College, University of Delhi, 2007, P 45.

³ حاجي فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

5.2.1. النظرية الاجتماعية للفقر (Social Theory of Poverty)

ترى هذه النظرية أن المجتمع من خلال هيكله الطبقي وعلاقاته، وتوزيع القوى والتمكين الاجتماعي، تجعل من فرد ما غنيا أو فقيرا داخل مجتمعه، وأن المسؤول عن الفقر هو المجتمع مما فيه من خلل، وتحيز في فعاليته وأنشطته التنموية، والسياسية والاجتماعية، وترى هذه النظرية أن استراتيجيات القضاء على الفقر تتم من خلال التأثير في بنية المجتمع ومكوناته، والاستثمارات والأنشطة المختلفة فيه لصالح الفقراء.¹

6.2.1. النظرية الماركسية (Marks Theory)

فسر كارل ماركس "Karl Marks" الفقر بأنه أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، حيث بظهور طبقة العمال وتوالي الأزمات الاقتصادية التي ترتب عنها البؤس لهذه الطبقة وتزايد نقد النظام الرأسمالي الذي يتكون من الطبقة الرأسمالية المهيمنة التي تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها، وبذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة وهكذا فإن الأمن المادي للفرد يعتمد بصورة رئيسية على انتمائه الطبقي، وبتعبير آخر أكثر تجريدا يعتمد على علاقته بوسائل الإنتاج، ففي العمل أو خارجه نجد أن حياة الإنسان تكتسب شكلها نتيجة لهذه العلاقة التي تخلق الكثير من التفاوت في المجتمع ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي نفسه.²

7.2.1. نظرية الرفاهية (Welfare Theory)

بنيت هذه النظرية على مفهوم المنفعة وباعتبار أن قياس المنفعة صعب جدا للغاية، فقد اهتم أصحاب هذه النظرية إلى استخدام المنهج النقدي التقليدي الذي يعتمد القياس المادي للرفاهية، أو ما يسمى بالفقر النقدي باستعمال الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي، كونها أفضل معبر عن مستوى الرفاه، وعليه فإن معيار الفقر في هذا النهج هو الدخل، والفقر يفهم على أنه لا كفاية للرفاه الاقتصادي.³

لقد حاول مارتن رافاليون "Martin Ravallion" إيجاد سند نظري في إطار نظرية الرفاه التي تعتمد على نظرية المستهلك، حيث حاول "Ravallion" قياس مستوى الرفاهية بدالة المنفعة كما في نظرية المستهلك،

¹ محمد الصقور، السياسات الاجتماعية والفقر في المنطقة العربية، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق، 1996، ص 91.

² عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعيمي، مرجع سابق، ص 40.

³ حاجي فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

بحيث تشمل هذه الدالة على أربعة أبعاد متنوعة للرفاه، وبذلك فإن الفقراء هم الأشخاص الذين يعيشون تحت مستوى أدنى معين للرفاهية العامة.¹

2. أسباب الفقر وأنواعه

1.2. أسباب الفقر

لا شك أن هناك جملة من الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم أي مشكلة، وبذلك فإن دراسة أي مشكلة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية تستلزم الوقوف على الأسباب الكامنة وراء تفاقمها، وبالتأكيد فإن انتشار الفقر واتساع نطاقه في مختلف أنحاء العالم تقف خلفه جملة من الأسباب، والتي تتفاعل فيما بينها مع مرور الوقت لتشكيل آلية متجددة ومركبة لإنتاج ظاهرة الفقر، والتي من أهم مظاهرها اتساع الشرائح الاجتماعية التي تعاني من الفقر، ومن أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور وتفاقم ظاهرة الفقر هي كالتالي:

1.1.2. الأسباب الاقتصادية:

تتمثل أهم الأسباب الاقتصادية فيما يلي:

➤ الافتقار إلى الدخل والأصول اللازمة للحصول على الضروريات الأساسية (الغذاء، المأوى، الملابس، والمستويات المقبولة من الصحة والتعليم)، حيث يؤكد الفقراء دائماً على الدور المحوري للعمل في تحسين أوضاع حياتهم، وثروة البلد في مجموعها لها أثر كبير في ذلك، فكلما زادت البلدان ثراء تحسن وضع الفقراء في تلك البلدان في المتوسط، علماً أن الآلية الرئيسية المؤدية لذلك هي دفع أجر أفضل مقابل العمل، فمع ارتفاع النمو الاقتصادي يتناقص الفقر نتيجة ارتفاع الدخل.²

➤ سوء استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وعدم الاستفادة منها بالشكل الكافي لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة، وبالتالي يصبح الاستهلاك المحلي أكثر من الناتج الداخلي وهو ما يطرح إشكالية عدم التوازن من جديد.

¹ Martin Ravallion, Op. Cite, P 3.

² The World Bank, World Development Report2000/2001, Attacking Poverty, Oxford University Press, New York, December 2000–2001, PP 34–42.

➤ انخفاض إنتاجية العمال بحيث تبين النظرية النيوكلاسيكية وجود علاقة نسبية بين الإنتاجية الحدية للعمال والأجور، وتتأثر إنتاجية العمال بثلاثة عوامل هي:¹

- إمكانية الحصول على التعليم
- إمكانية الحصول على الخدمات الصحية
- إمكانية الحصول على الأصول والائتمان

➤ السياسة الائتمانية الحكومية غير المناسبة، بما في ذلك التحيز ضد الأنشطة ذات الإنتاجية العالية، وانحياز نمط النمو المتحقق إلى جانب الأغنياء وعلى حساب الفقراء، إضافة إلى هذا فإن الإنفاق العام على القطاعات التي تؤثر في أوضاع الفقراء لا يلقى اهتماما من جانب السياسات المحلية.

➤ ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لعدم قدرة الأجهزة الإنتاجية والخدمية على استيعاب العمالة، والطلب الإضافي سنويا، في ظل عدم فعالية ونجاعة سياسة التشغيل، ناهيك عن برامج الخصخصة التي تؤدي إلى التسريح الجزئي أو الكلي للعمالة، وبالتالي يصبح الفرد البطال عبئا علا عائلته، ومن ثم يقترن فقر الشعب بوجود حالة من البطالة، وتزداد العلاقة بينهما قوة واتساعا كلما ظل الأفراد الفقراء فترة طويلة بدون عمل.

➤ يسبب النقص في الهياكل الأساسية، وضعف المنافذ إلى السوق، وانخفاض الحد الأدنى للأجور تحت خط الفقر، وعدم توفر الموارد اللازمة، هذا يؤدي إلى عدم قدرة الفقراء على الاستثمار في مشاريع ترفع من مستواهم المعيشي.

➤ سوء توزيع الدخل والذي يتأثر بدوره بسببين غير مباشرين هما:

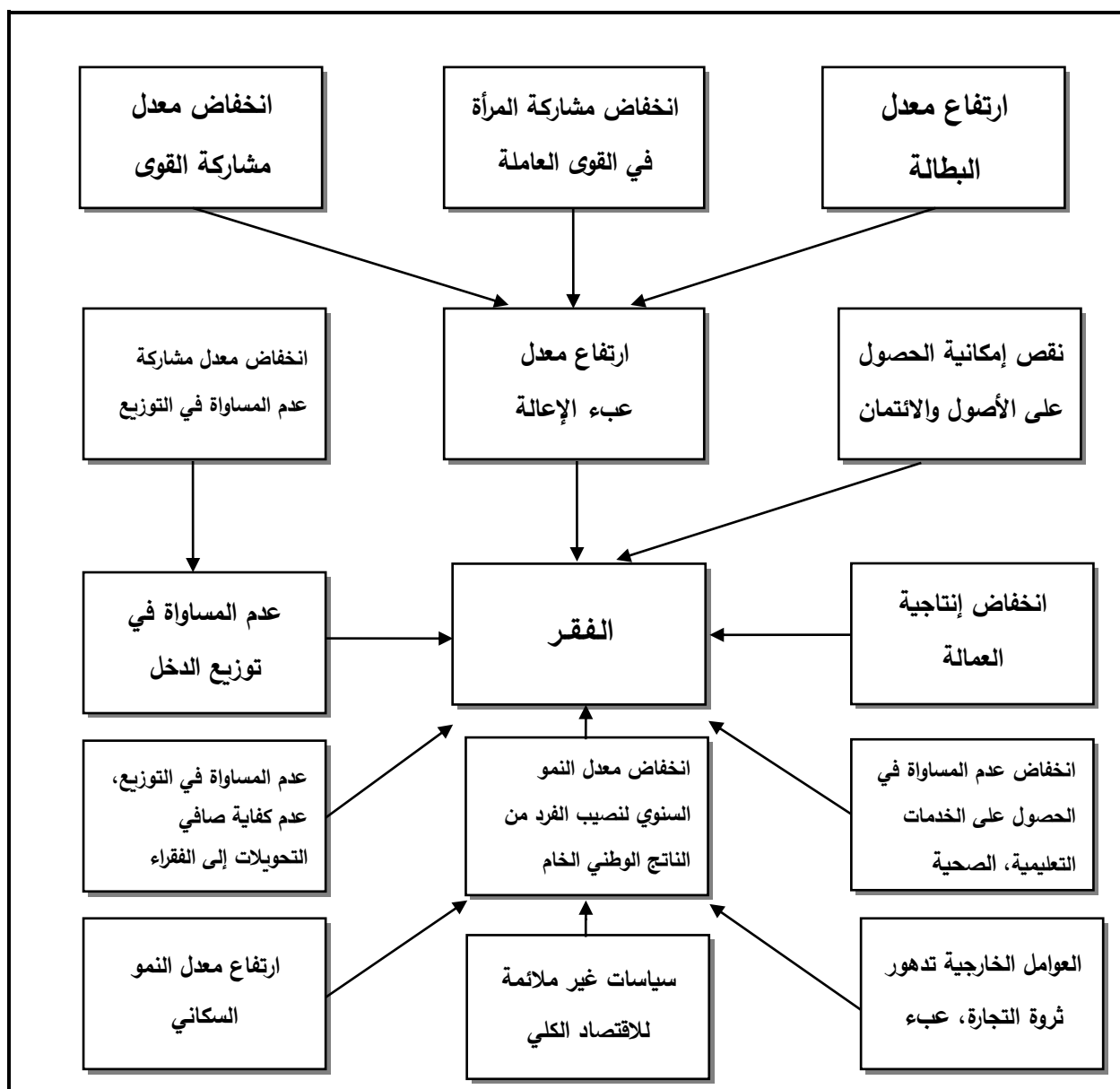
- عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان.
- عدم كفاية التحويلات إلى الفقراء.²

وأخيرا نرى أن التغييرات في الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية التي أدت إلى عولمة أسواق السلع والخدمات، وتدهور نسب التبادل التجاري، والدين الخارجي، وتنفيذ برامج التصحيح الهيكلي، والأزمات المالية المتتالية، كلها عوامل أخرى أثرت على الفقر والفقراء، والشكل التالي يوضح ذلك.

¹ كريمة كريم، دراسات في الفقر والعولمة، مصر والدول العربية، المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص 410.

² حاجي فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

- الشكل رقم (03): الأسباب الاقتصادية على المستوى الكلي للفقر



المصدر: كريمة كريم، دراسات في الفقر والعولمة، مصر والدول العربية، المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص 410.

2.1.2. الأسباب الاجتماعية:

تتمثل أهم الأسباب الاجتماعية فيما يلي:

- النقص في قدرة وكفاءة المؤسسات الاجتماعية سواء الحكومية أو غير الحكومية في القضاء على الفقر.

- قلة الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، الإسكان، التدريب المهني).

- الأمية والتعليم والتدريب المهني المتحيز وغير الملائم لمتطلبات سوق العمل.
- التحيز ضد المرأة حيث أن تهميش هذه الأخيرة يعد من أهم العوامل الرئيسية المولدة للفقر، نتيجة تعرضهن للتمييز وخاصة في المناطق الريفية، حيث يؤدي إلى إبعادهن عن السياسات التي تهدف إلى الحد من الفقر.
- التعرض للمعاناة من الصدمات المعاكسة المرتبطة بالعجز والحرمان العام، حيث أن التعرض للمعاناة زميل دائم للحرمان المادي، والبشري، نظرا لأوضاع الفقراء وأشباههم فهم يعيشون ويزرعون أراضي هامشية وهم يعيشون في مراكز سكن حضرية مزدوجة، وهم يعملون بصورة غير مستقرة في القطاع الرسمي، وغير الرسمي، وهم الأكثر تعرضا للأمراض.
- ظهور النظام الطبقي التمايز بين الطبقات، الذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع.
- انعدام الاستقرار الاجتماعي.
- التهميش الاجتماعي، العزلة الاجتماعية والشعور بأنه لا يسمع لهم صوت وأنهم بلا حول ولا قوة في مؤسسات الدولة والمجتمع.¹

3.1.2. الأسباب السياسية:

- هناك أسباب كثيرة أخرى لا تقل أهمية عن الأسباب السابقة منها:
- النزاعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي، الذي كان ولا يزال سائدا في عدد كبير من الأقطار.
- الحروب والتي ينتج عنها المزيد من الأرمال، والأيتام والفقراء، إضافة إلى التضخم، والهجرات القسرية، والنتائج الاقتصادية السلبية للإنفاق العسكري.
- الفساد والبيروقراطية وذلك بسبب البطء في المعاملات، حيث يساهم في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، وقد رصد تقرير الفساد في 2011 الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية، أربعة جوانب يؤثر فيها الفساد بدرجة كبيرة على البنية التحتية، ومن ثم على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء، من خلال رفعه لتكلفة رأس

¹ The World Bank, Attacking Poverty, Op Cite, PP 34-42.

المال، كما يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام، ومن ثم يقف عائقاً أمام التخفيف من حدة الفقر.¹

- البيئة غير الملائمة لمشاركة المنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية في التنمية مشاركة فاعلة.

- انعدام الوعي بأهمية الالتزام السياسي للحكومات لمكافحة الفقر.

- عدم ملائمة الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية لبرامج مكافحة الفقر.

4.1.2. الأسباب الديموغرافية:

من أهم هذه الأسباب نجد ما يلي:²

- ارتفاع معدل النمو السكاني لأسباب عديدة منها فشل سياسة تحديد النسل، الارتفاع المضطرد لمتوسط العمر إذ أثبتت الدراسات أن هناك علاقة طردية بين التغذية ودرجة الخصوبة.

- ارتفاع معدل الخصوبة بين الأفراد، يعمل على ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان، مما يؤدي إلى انخفاض دخل الأسر.

- ارتفاع معدل الإعالة، الذي يعبر عن العبء الذي يلقيه السكان في فئات معينة من العمر على باقي فئات المجتمع، فبالنسبة للأفراد ذوي الأسر الكبيرة يكون العبء مرتفعاً، وهذا ما يؤدي إلى زيادة نفقات الأسرة، وبالتالي يجعلها غير قادرة على تلبية أدنى متطلبات المعيشة، مما يزيد مستوى فقرها.

2.2. أنواع الفقر وأبعاده

هناك عدة أنواع وأشكال للفقر تعددت بتعدد النظريات والمقاربات التي حاولت دراسته، وكذا بتعدد أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية نذكرها فيما يلي:

¹ حاجي فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

² عدنان داود العذراوي، هدى وزير الدعي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

1.2.2. حسب البعد الاقتصادي

يعني الفقر الاقتصادي عدم قدرة الفرد على كسب المال، الاستهلاك، التملك، والوصول للغذاء... الخ،¹ كما يعتبر البعد الرئيسي للفقر، وينقسم إلى ثلاثة أشكال تستعمل لتحديد الفقراء ومميزاتهم وأسباب فقرهم، وهي كالتالي الفقر النقدي، فقر شروط الحياة، فقر القدرات:

1.1.2.2. الفقر النقدي (فقر الدخل)

نعني به ذلك المستوى من الدخل، أو الإنفاق المطلوب للوصول على الحد الأدنى لمستوى الحياة المعيشية، أو الحد الأدنى للعيش أو البقاء، كما يمثل الفقر النقدي حالة أو مستوى من الرفاهية المتدنية تقاس عادة بالدخل، أو باستخدام الإنفاق الاستهلاكي الذي يترجم بقيمة نقدية،² وللتمييز بين الفقراء وغير الفقراء تم تحديد عتبة نقدية "خط الفقر"، ومن هنا ينقسم هذا الفقر إلى ثلاث أنواع وهي كالتالي:

1. الفقر المطلق (Absolute Poverty)

هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان في ظل دخله الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية والتي تعتبر ضرورية لبقاء الإنسان وتحقيق الرفاهية، أو الإنفاق على مجموع السلع الغذائية وغير الغذائية الضرورية.³

وحسب موريسون "Morrisson" هو عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية اللازمة للعيش من الغذاء، اللباس، السكن والصحة، أي عدم القدرة على توفير الحاجات الأساسية التي تحافظ على حياة الفرد.⁴ أي أن الفقراء في هذه الحالة هم الذين لا يتمكنون من الحصول على حد أدنى ومقبول من الرفاه البشري،⁵ أي أدنى متطلبات العيش والبقاء على الحياة.

¹ يخلف سهيل بن رشيد بن الهاشمي، تقنيات قياس وتحليل الفقر في الوطن العربي - الجزائر نموذجا، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص15.

² Sarah Marniesse, Note sur Les Différentes Approches de la Pauvreté : Division de la Macro économie, Département des politiques et études, L'Agence Française de développement (AFD), France, Octobre 1999, P 1.

³ حاجي فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 4-5.

⁴ Morrisson Christian, Rapport Annuel Mondial sur le Système Economique et les stratégies, Ramses, La Pauvreté dans le monde, Institut Français des Relations Internationales, Edition Dunod, 2003, P 105.

⁵ United Nations Development Programmer (UNDP), Human Development Report (HDR), 1997, New York, Oxford University Press, 1979, P13.

II. الفقر المدقع (Extreme Poverty)

هو حالة من حالات الفقر التي يستطيع فيها الإنسان الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى للسعرات الحرارية اليومية لبقائه حيا يزاول نشاطاته الاعتيادية، وقد حددت قيمة هذه السعرات حسب معيار منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للصحة بحوالي 2100 سعرة حرارية للفرد في اليوم.¹

III. الفقر النسبي (Relative Poverty)

يعكس هذا المفهوم الحاجات التي هي نسبية في الطبيعة، وتشمل جميع السلع والخدمات اللازمة لتحسين الرفاه العام للفرد، ويرتبط الفقر النسبي أساسا بالدول المتقدمة، إذ ينظر عليه على أنه مقياس لعدم التساوي، وقد وضع البنك الدولي معيارا يميز الفقر النسبي عن غيره وذلك للمقارنة بين الدول، أو بين الريف والحضر، ومن هذا فإن الفقر المطلق هو مستوى الدخل الضروري للحصول على مستوى محدد من المعيشة في الزمان الذي تجرى عليه الدراسة، أما بالنسبة للفقر النسبي فإن الخط يتأرجح تبعا لمستوى المعيشة.²

حسب تعريف "Morrisson" للفقر نسبي هو ذلك الشخص الذي لا يستطيع الحصول على الحاجيات والسلع المستهلكة من طرف المواطنين في المجتمع، وإن شخصا ما لا يستطيع شراء سيارة أو تلفاز في بلد غني فهو فقير نسبي بالرغم أنه ليس فقيرا مطلقا لأن هذه الحاجيات لا تؤثر على حياته في حالة عدم توفرها.³

2.1.2.2. فقر شروط الحياة (فقر الوجود)

أو كما يسمى بفقر الوجود، وقد استعمل هذا المصطلح من طرف أنصار مدرسة الحاجات الأساسية، هذا النوع من الفقر يأخذ بعين الاعتبار جميع مظاهر الحرمان والعجز والإحباط في شتى ميادين العيش ومجالات

¹ Smahi Ahmed, Micro Finance et Pauvreté : Quantification de la Relation sur la Population de Tlemcen, Thèse de Doctorat en Sciences économique, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, Université de Aboubakr Belkaid de Tlemcen, 2010, P 29.

² عدنان داود العذراوي، هدى زوير الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

³ Morrisson Christian, Les Politiques Anti Pauvreté : Diversité Ou Similitudes, Notes De Banchmarking International, Octobre 2002, P.

الحياة، ويمكن التمييز بين نوعين: الأول يسمى الفقر المعيشي في حالة الحرمان من الغذاء، المسكن، الصحة واللباس... الخ، أما الثاني فيطلق عليه فقر الطبيعة الاجتماعية والذي يتعلق بالعلاقات بين الأفراد والترفيه والانخراط في نشاطات المجتمع.¹

فقر الوجود يتمثل في كمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعيا للحصول على الحد الأدنى الضروري للحاجات الأساسية من أجل البقاء على قيد الحياة، وقد تعددت هذه الحاجات إلى الصحة والسكن والتعليم بعدما كانت تتضمن الدخل والاستهلاك فقط.²

3.1.2.2. فقر القدرات (الاستطاعة)

إن مصطلح القدرات، الاستطاعة أو الإمكانيات هي ما جاء به الاقتصادي الهندي "Amartya Sen" في فترة الثمانينات، وفقر القدرات هو الحرمان من القدرات الأساسية التي تسمح لصاحبها بتحصيل بعض الحدود الدنيا المقبولة حسب المجتمع الذي يعيش فيه، وذلك نظرا لعدم كفاية الفرص التي يتوفر عليها الناس لتحقيق تطلعاتهم.

بالتركيز على البعد الاقتصادي للفقر فإننا نلاحظ أن هذا الأخير يتشكل في صورة الفقر المادي أو النقدي في المدى القصير، ثم يصبح حالة من فقر الوجود في المدى المتوسط ليتحول إلى فقر الإمكانيات والقدرات في المدى الطويل.³

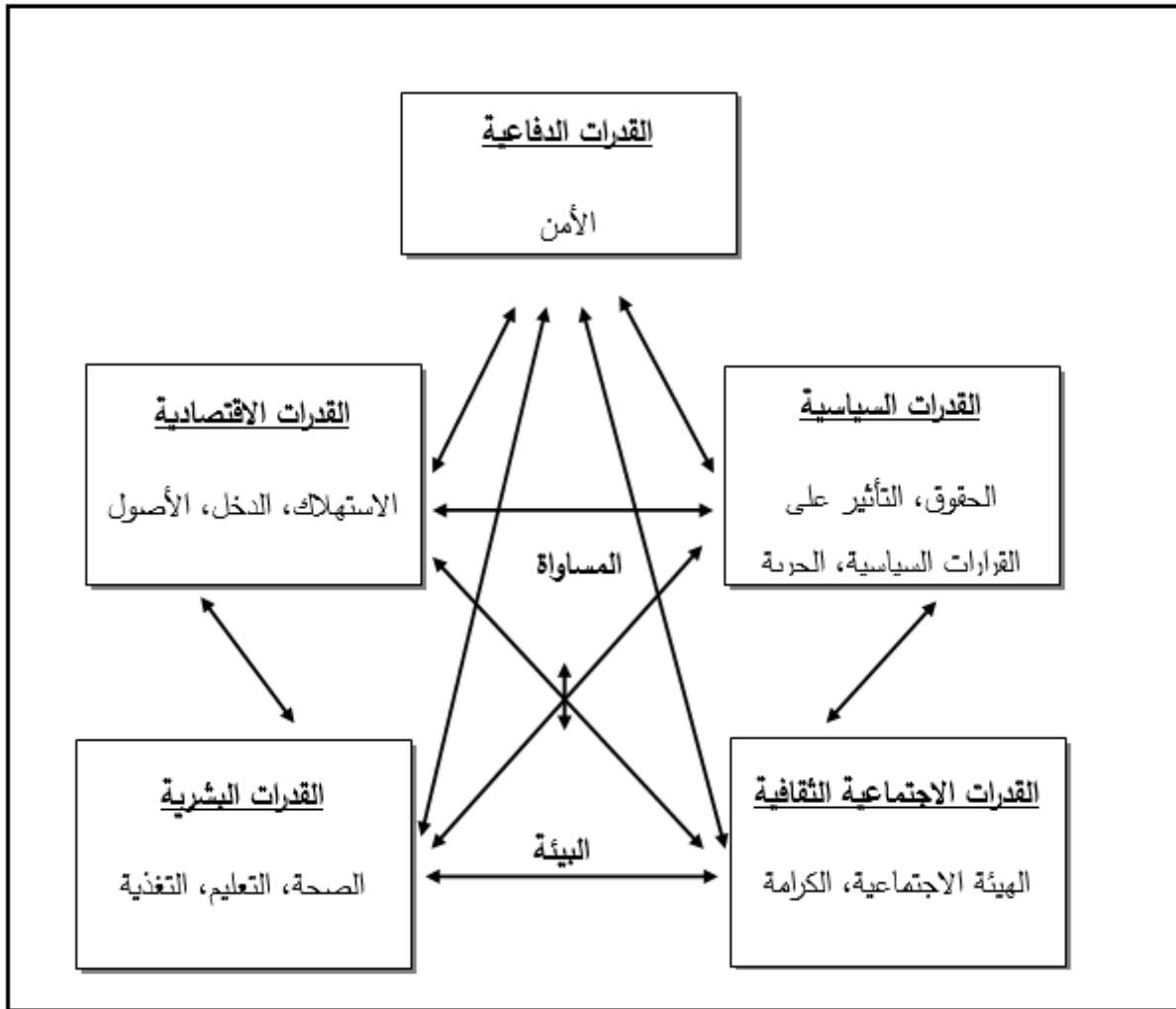
ويمكن القول أيضا أن الفقر يغطي أشكال مختلفة من الحرمان للقدرات الأساسية في المجتمعات بشكل عام، كما يشير إلى عدم القدرة على تلبية معايير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وذكرت اللجنة أن للفقر عدة أبعاد مختلفة ومرتبطة مع بعضها البعض، كما ركزت على الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والمحافظة على تنمية البيئة. والشكل التالي يوضح لنا أهمية هذه الأبعاد.

¹ Nicolas Herpin et Daniel Verger, La Pauvreté une et Multiple, Economie et Statistique, N° 308-309, 1998, P 3.

² Mariniesse Sarah, Op Cite, P 02.

³ Mariniesse Sarah, Op Cite, P 03.

- الشكل رقم (04): التفاعل بين جوانب الفقر والرفاه



Source : Les Lignes Directrices du CAD, La Réduction de la Pauvreté, l'OCDE, Paris, France, 2001, P43.

➤ القدرات الاقتصادية:

تشير القدرة الاقتصادية إلى القدرة على توليد الدخل والاستهلاك وامتلاك الأصول التي تعتبر عناصر أساسية للأمن الغذائي، الرفاه المادي والوضع الاجتماعي. غالباً ما يتم تسليط الضوء على هذه الجوانب من قبل الفقراء، فضلاً عن تأمين الوصول إلى الموارد المالية المنتجة ومواد مثل الأرض والأدوات والثروة الحيوانية والغابات ومياه الصيد والائتمان أو وظيفة لائقة تحفظ كرامتهم.

➤ القدرات البشرية:

تتعلق القدرات البشرية بالصحة (توفر المستشفيات وقاعات العلاج مع ملائمة تكاليف الرعاية الصحية، توفر الأدوية، عدم تفشي الأمراض المزمنة مثل: السل، الإيدز، الكوليرا...) والتعليم (القدرة على القراءة والكتابة، توفير الأدوات المدرسية لكافة الطبقات، بالإضافة إلى تعليم الفتيات...)، الحصول على الغذاء والمياه النظيفة الصالحة للشرب والمأوى، كلها عوامل أساسية لرفاهية الأفراد، وهي ضرورية لتحسين سبل عيشهم.

➤ القدرات السياسية:

تتمثل في إمكانية احترام حقوق الفرد على أساس الاستماع إليه، بالإضافة إلى إمكانية تأثيره على السياسات العمومية والقرارات السياسية. فمثلا الحرمان من الحريات السياسية الأساسية أو الحقوق الإنسانية والتي تتجلى في شكل أعمال تعسفية وغير عادلة تعتبر إحدى السمات الرئيسية التي تشكل الفقر.

➤ القدرات الاجتماعية – الثقافية:

هذه القدرات تجعل الفرد عضوا مهما وفعالا في التواصل الاجتماعي، يحيا بكرامته، وغير مقصي من المجتمع أي أنها تشير إلى الوضع الاجتماعي وبعض الشروط ذات الطابع الثقافي كوجود المراكز الثقافية والترفيهية، إمكانية المشاركة في الندوات والمحاضرات والمسابقات وغيرها من الأنشطة الثقافية. حيث يشير الفقر إلى أن العزلة الجغرافية والإقصاء الاجتماعي هي النتيجة الرئيسية لظاهرة الفقر.

➤ القدرات الدفاعية:

هذه القدرات تسمح للأفراد بتحمل الأزمات الاقتصادية الداخلية والخارجية، لأن انعدام الأمن والخوف وعدم القدرة على الدفاع يرتبطون ارتباطا وثيقا بأبعاد الفقر، فالأمن الغذائي والمجاعة والأخطار الأخرى كالأمراض والجرائم والحروب تعتبر من أهم الانشغالات الأساسية للأفراد.¹

من خلال الشكل نلاحظ أن العلاقات التي يرمز لها بالأسهم مهمة ولها تأثير متبادل فيما بينها والتي تمثل بعدا مهما للفقر وتؤثر على جميع أفراد المجتمع، فمثلا: يمكن لأفراد الأسرة أن يستهلكوا القليل بسبب عدم كفاية

¹ Les Lignes Directrices du CAD, La Réduction de la Pauvreté, OCDE, Paris, France, 2001, P43-44.

الدخل وكذا ضعفهم جزئياً لعدم امتلاك الأصول المادية لمواجهة الأخطار، وهذا ما يؤدي إلى سوء الصحة وانتشار الأمراض، ضعف المستوى التعليمي بسبب عدم وجود الإمكانيات لمتابعة التعليم.

كما أن غياب حقوق الإنسان والحريات السياسية، وعدم القدرة في التأثير على القرارات السياسية يشير إلى خطر نشوب الصراعات مما يضعف القدرة على الدفاع وبالتالي الاستبعاد الاجتماعي والعيش بدون كرامة.

2.2.2.2. حسب البعد القياسي

يهتم هذا البعد بقياس عدد الفقراء وتحديد نسبهم في المجتمع، ومدى انتشار الفقر في المجتمع، ونميز حسب هذا البعد نوعين أساسيين من الفقر هما: الفقر الذاتي والفقر الموضوعي.

1.2.2.2. الفقر الذاتي (Intrinsic Poverty)

ويطلق عليه أيضاً مصطلح فقر المشاركة، ظهر هذا المصطلح في هولندا سنة 1977 من طرف الاقتصاديين "Geodhart و Halberstadt"، حيث أوضحا أن الفقر لا يتحدد من خلال مبدأ الفقر النسبي أو الفقر المطلق وإنما من خلال شعور الأفراد بمستوى الرفاهية الأمثل لهم، وتحديد الفرق بين الدخل الأدنى الذي يضمن لهم تحقيق متطلباتهم ودخلهم الحقيقي.¹

ويتحدد هذا الفقر من خلال الإجابة على السؤال الموجه للفقراء، كم من الدخل تحتاج لمقابلة احتياجاتك الأساسية؟، وتشتمل هذه الاحتياجات على الغذاء، المسكن، التعليم، الصحة والمواصلات، ثم يتم حساب متوسط الإجابات للتوصل إلى الفقر الذاتي، هذه المقاربة تعطي الأولوية للسكان بتحديد خط الفقر المناسب حسب احتياجاتهم وتطلعاتهم.

2.2.2.2. الفقر الموضوعي (Objective Poverty)

يتم تحديد الفقر الموضوعي بالاعتماد على الطرق العلمية لقياس خط الفقر، ومن أشهرها "تكلفة الحاجات الأساسية" التي استخدمها "Rawntree" (1991) وطريقة استهلاك الطاقة الغذائية لـ "Greer et Thorbecks" بحيث تعتمد هاتين الطريقتين على احتياجات الفرد من الطاقة التي يوفرها الغذاء، وعلى هذا

¹ Goedhart T, Halberstadt V, Kapteyn A, Van Praag B, The Poverty Line: Concept and Measurement, The Journal of Human Resources, Vol 12, N° 4, 1977, 503-520, P4.

الأساس قامت منظمتي الصحة والأغذية والزراعة التابعين للأمم المتحدة بتقدير احتياجات الأفراد من السرعات الحرارية اللازمة للحفاظ على النشاط الحيوي بالنسبة لمختلف أقاليم العالم، ومختلف فئات العمل، وبذلك يمكن تحديد الإنفاق الموجه للاستهلاك والذي يتفاوت من شخص لآخر وحسب مستوى الدخل والإنفاق.¹

3.2.2. حسب البعد الزمني

هذا البعد يعطي الأهمية لمدى ديمومة الفقر، بحسب المدة التي يستغرقها الفقر في المجتمع أو على الفرد، إذ يمكن أن نفرق بين أربعة أنواع هي كالتالي:

1.3.2.2. الفقر الدائم (Permanent Poverty)

هو ذلك النوع من الفقر الذي يبقى على مدار فصول السنة، ويعتبر فقراء المدن أكثر الفقراء عرضة لهذا النوع من الفقر، على الرغم من أن نسبهم قليلة حسب تقديرات المنظمات الدولية، وهي أقل من 5% إلا أن وضعهم يمكن أن يكون أسوأ من فقراء الريف، على اعتبار أن فقراء الريف لهم مواسم معينة يبتسم لهم الحظ فيها فيحصلون على منتج وفير يخفف عنهم فقرهم.

الفقر الدائم هو الفقر على المدى الطويل وينتج بسبب ضعف أو نقص في الاستهلاك الوسطي في مجتمع ما، وقد اهتم العديد من الباحثين بهذا النوع على غرار كل من "Jalan, Ravallion, Pritchett, Sumarto".

2.3.2.2. الفقر المؤقت (Temporary Poverty)

الفقر المؤقت هو الفقر في المدى القصير، وهذا راجع إلى نزول أفراد جدد تحت خط الفقر بسبب ظروف جديدة مؤقتة تؤثر على مستوى المعيشة، على سبيل المثال حدود صدمة داخلية في سياسة الأسعار التي من شأنها التأثير على بعض أفراد المجتمع وظهور فقراء جدد بسبب تغير السلوك الاستهلاكي لهم الذي يتطلب تدخل من طرف السلطات الحكومية.

¹ علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 5، العدد 2، الكويت، 2003، ص 4.

3.3.2.2. الفقر الموسمي (Seasonal Poverty)

هو ذلك النوع من الفقر الذي ينتشر في مواسم معينة ثم يزول بانقضاء تلك المواسم، وأكثر الناس عرضة لهذا النوع من الفقر هم سكان الريف الذين يشكل فقراهم نسبة تفوق 95% من إجمالي الفقراء في العالم، وإذا كانت عبارة الموسم تشير إلى مناسبات معينة في العالم فإن موسم فقراء الريف هو موسم جني المحصول، وعادة فإن المحصول الواحد له موسم واحد لجنيته، وبالتالي فإن فقراء الريف يعانون الجوع ثلاثة فصول ويداعبهم الأمل في فصل واحد وهو فصل جني المحصول.

4.3.2.2. فقر الصدمات (الفقر العابر) (Trauma Poverty)

على سبيل المثال من أشهر الصدمات في التاريخ المعاصر صدمة البترول في عام 1973، وما نتج عن هذه الصدمة من تضخم فاتورة استيراد الوقود في الدول غير المنتجة للنقط، تسبب في انخفاض دعم الحكومات للأسعار فارتفعت أسعار مواد الغذائية مما انعكس سلبا على الطبقات القريبة من خط الفقر، حيث أصبحت لا تؤمن الغذاء اللازم للحصول على السعرات الحرارية الضرورية للجسم، ومن ثم دخلت لأول مرة في فئة الفقراء، وكذلك الأزمة المالية الأخيرة التي نجم عنها فقد حوالي 25 مليون عامل في أوروبا وآسيا لمناصب عملهم مما يعني انضمامهم إلى مئات الملايين من الفقراء.¹

4.2.2. أنواع أخرى للفقر

هناك أشكال أخرى للفقر يمكن إدراجها على النحو التالي:

1. الفقر الاجتماعي

يظهر في تدهور الروابط بين الفرد ومجموعته، ويتجلى في عدم قدرته على المشاركة في الحياة الاجتماعية ومظاهر الانتماء لرأس المال الاجتماعي باعتباره محور الجماعة والمجتمع، ويمكن أن يظهر بأشكال متعددة، حيث أشار "آدم سميث" إلى تعريف ضروريات الحياة في تحديد الفقر بصفته حالة تحول دون مشاركة الفقير في

¹ عياد هشام، أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2017، ص ص 25-26.

المجتمع لأنه غير قادر على الظهور في مظهر مقبول اجتماعياً،¹ مما يؤدي إلى استبعاده وإقصاءه، ويمكن تمييز أربعة أنواع من الإقصاء:

- الإقصاء من مستويات المعيشة من خلال الإقصاء من السلع والخدمات سواء الخاصة أو العامة.
- الإقصاء من شروط الوجود من خلال الإقصاء من العمل وامتلاك الأراضي.
- الإقصاء من الحقوق الاجتماعية كحرية التعبير، الأمن، الكرامة.
- الإقصاء من الاستفادة من محققات النمو.

II. الفقر الثقافي

يتحدد وجود الفقر واستمراره على حسب البيئة الثقافية التي يعيش فيها الفقراء من حيث القيم والمعتقدات وتميز طريقة حياتهم من الثقافة التي تسود المجتمع ككل، ويتميز هذا النوع بعدم قدرة الفرد على المساهمة في جميع الأشكال الثقافية المجتمعية وقد يصل لدرجة عدم الاعتراف بهوية معينة، والانتماءات التي تربط الفرد بالمجتمع.² ويعتبر أوسكار لويس "Oscar Louis" أول من استخدم مصطلح ثقافة الفقر وبعرفها أنها: طريقة للحياة يتوارثها كل جيل من الجيل الذي سبقه عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة.³

III. الفقر الإنساني

حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية فقد عرف الفقراء ببعيد إنساني أعمق، وهو أنه إنكار ورفض العديد من الاختيارات والفرص الأساسية لتنمية الإنسان، ويتضمن ذلك القدرة على عيش حياة طويلة مبدعة وصحية وعلى اكتساب المعرفة ونيل الحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين، والتوصل إلى المصادر المطلوبة للتمكن من العيش في مستوى كريم، وفي تقرير تنمية الإنسان الذي أصدرته الأمم المتحدة عام 1977 قدم مقياس الفقر الإنساني تحت اسم "دليل الفقر الإنساني"، ويقيس هذا الدليل الحرمان والفقر بالنظر لخمس خصائص للفقر من واقع الحياة وهي: الجهل وسوء التغذية بين الأطفال والوفاة المبكرة وفقر الرعاية الصحية وعدم القدرة على الوصول إلى المياه الآمنة. أي أن الفقر الإنساني يمثل بغياب القدرات الإنسانية⁴ وهو عدم تمكن الفرد من

¹ أديب نعمة، تعدد الفقر ومناهج دراسته: اجتماع فريق الخبراء حول قياس الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، 2009، ص 8.

² Narayan Deepa, Silence et Impuissance : le lot des pauvres, Finance et Développement, Vol 37, N° 4, P 19.

³ محمد حسين الغامري، ثقافة الفقر، دراسة في الانتوبولوجيا الحضرية، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1980، ص 96.

⁴ يخلف سهيل بن رشيد بن الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

الحصول على الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب والسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد والوجود.

IV. الفقر السياسي

الفقر كما هو معروف يتركز على النقص المادي أولاً، ثم يتعدى ذلك إلى أنواع أخرى من الفقر، منها الفقر النفسي والثقافي والصحي وسواه، ولكن هناك من يرى أن أخطر أنواع الفقر هو الفقر السياسي، فهذا النوع من الفقر يشكل الذريعة أو الأساس لتشكيل جميع أنواع الفقر الأخرى، وفريق المهتمين والعلماء الذين يؤيدون هذا الرأي يقولون لو لم يكن هناك فقر سياسي لما حدثت أنواع الفقر الأخرى.¹

يتجلى هذا الفقر في غياب حقوق الإنسان، وينتج عن حرمان الفرد من حقوقه المدنية والسياسية والناقبة، هدر الحريات الأساسية والإنسانية، ومنعه حتى من الدفاع عن وضعيته الاجتماعية.

V. الفقر الوقائي

هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية والخارجية.²

3. خطوط الفقر ومؤشرات قياسها

من أجل تصنيف أو فرز الأسر الفقيرة من الأسر غير الفقيرة يجب أن نستخدم بعض الأدوات والمؤشرات التي تساعدنا في الحكم على فقر أو عدم فقر الأسرة، ويعتبر أسلوب خط الفقر من أهم هذه الأدوات، بحيث تكمن فكرته بتقسيم المجتمع إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء بالاعتماد على خط الفقر الدولي.

1.3. خط الفقر (Poverty Line)

يعرف خط الفقر على أنه قيمة الإنفاق التي يجب الوصول إليها حتى لا يعد الفرد فقيراً، أو بعبارة أخرى خط الفقر هو التكلفة النقدية الضرورية للحصول على مستوى معيشي للفرد أو الأسرة يضمن لهم أن لا يعدوا من الفقراء،¹ أي أن خط الفقر هو الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء.

¹ علي حسين عبيد، الفقر السياسي، شبكة النباء المعلوماتية، الموقع الإلكتروني: <https://annabaa.org/arabic/annabaaarticles/31825> تاريخ الاطلاع: 2025/05/08، 20:15.

² يخلف سهيل بن رشيد بن الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

عرفه "Ravallion" بأنه التكلفة النقدية لفرد معين في زمان ومكان معينين، للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي، حيث يعرف مستوى الرفاه بدالة المنفعة كما في نظرية المستهلك، وعليه خط الفقر يعرف بإجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية المطلوبة.²

ومن بين أكثر الخطوط انتشارا يمكننا أن نميز ما يلي:

1.1.3. خط الفقر المطلق: (Absolute Poverty Line)

يعرف بالحد الأدنى لإجمالي تكلفة السلع والخدمات الأساسية المطلوبة لسد الاحتياجات الضرورية (السلع الغذائية وغير الغذائية)، فهو مرتبط بمعايير مطلقة بقيمة حقيقية ثابتة مع الزمان والمكان، ويستخدم خط الفقر المطلق للمقارنات الدولية ومثال على ذلك اعتماد دولار واحد، أو دولارين للفرد في اليوم.³

ويتم حسابه بالصيغة الاستهلاكية الأساسية من المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية الأخرى وفق الصيغة الآتية:

$$Z_{\mu} = A (B / C)$$

حيث:

Z_{μ} : خط الفقر المطلق A : التكلفة المحسوبة لسلة المواد الغذائية

B : الإنفاق على المواد الغذائية C : إجمالي الإنفاق الاستهلاكي

¹ Jean-Pierre Lachaud, La Pauvreté en Mauritanie : Une Approche Multidimensionnelle, Document de Travail N° 31, Groupe d'Economie du Développement de l'Université Montesquieu, Bordeaux, P 2.

² Martin Ravallion, Pauvreté et Exclusion, la mesure de la pauvreté, Problème économique N° 2508, Edition la Documentation Française, 1997, P01.

³ Lorenzo Giovanni Bellu, Paolo Liberti , L' impact des politiques de la pauvreté, définition de la pauvreté, Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO), 2007, P04.

وهناك طريقة أخرى لحساب خط الفقر المطلق وهي أسلوب النمط الغذائي الفعلي،¹ إن هذا الأسلوب يقوم على حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من السرعات للفئات الداخلية المختلفة، بحيث يتم اختيار الفئة الداخلية التي يكون متوسطها أقرب من متوسط احتياجات الفرد من السرعات، وباستخدام الاستكمال الخطي يحدد الإنفاق الإجمالي للمتوسط المذكور، ويحسب كالتالي:

$$Pa = n * Ca$$

n : عدد أفراد الأسرة

Ca : متوسط إنفاق الفرد الواحد لإشباع حاجاته الضرورية (الغذائية وغير الغذائية)²

2.1.3. خط الفقر النسبي: (Relative Poverty Line)

يحدد وفق نسبة معينة من الدخل أو الاستهلاك المتوسط وعليه فهو يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر.³ يتم احتساب هذا المؤشر بالصيغة الرياضية التالية:

$$Z \sim = \frac{2}{3} S$$

Z ~ : خط الفقر النسبي S : متوسط الإنفاق الشهري للأسرة⁴

كما يمكن تقدير خط الفقر النسبي بالصيغ الآتية:

- خط الفقر النسبي = 50% من متوسط دخل الفرد

- خط الفقر النسبي = $\frac{2}{3}$ متوسط إنفاق الأسرة في الشهر

- خط الفقر النسبي = الحد الأعلى لدخل 10% من السكان الأدنى دخلاً.

¹ محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996، ص 13.

² حاجي فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 42.

³ عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001، ص 27.

⁴ حاجي فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

3.1.3. خط الفقر المدقع: (Extreme Poverty Line)

يعبر الفقر المدقع عن الحالة التي لا يستطيع الفرد بواسطة دخله الوصول إلى حالة إشباع الحاجات الغذائية، المتمثلة في عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة، ووفقاً لهذا التعريف يحسب خط الفقر المدقع بطريقة تكلفة السعرات الحرارية التي تعتبر أفضل طريقة للقياس، ويمكن الحصول على صيغته كما يلي:

$$Pe = Cf.Kn.m$$

حيث:

Cf : تكلفة السعرة الحرارية الواحدة

Pe : خط الفقر المدقع

m : تمثل عدد الأيام في الشهر ¹

Kn : السعرات الحرارية للفرد ضمن الأسرة في اليوم

4.1.3. خط الفقر الثابت (الدولي): (Fixed Poverty Line)

يستعمل خط الفقر الدولي على نطاق واسع من طرف الهيئات الدولية لاسيما البنك الدولي، لأغراض المقارنة الدولية حيث قام بنشر وتحديث العملة الوطنية لمعظم دول العالم، ولأجل حساب نسبة السكان الفقراء في كل دول العالم، بحيث يصدر البنك الدولي تقديرات محدثة لخط الفقر في الدول النامية على أساس خطين دوليين محددين بمقدار دولار واحد ودولارين في اليوم، ويتم تقييم الدولار باستخدام تعادل القوة الشرائية، وتطبق خطوط الفقر المعبر عنها بالعملة المحلية على البيانات المتاحة على المستوى الوطني لنصيب الفرد من الاستهلاك العائلي أو الدخل لتحديد عدد الأشخاص الذين يقعون دون خط الفقر. ²

¹ عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعيمي، مرجع سابق، ص 50-51.

² أديب نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

2.3. مؤشرات قياس خط الفقر:

تقسم الطرق التطبيقية لقياس خط الفقر إلى نوعين:

1.2.3. الطرق الذاتية:

تعتمد المقاربة الذاتية في تحديد خط الفقر بدرجة كبيرة على الدخل فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفعت رؤيتهم للحد الأدنى المفترض لمستوى المعيشة المبني على تقييمهم للدخل الضروري لمواجهة متطلبات الحياة،¹ على هذا الأساس فخط الفقر الذاتي يتحدد انطلاقاً على أجوبة الأسر والأفراد على أسئلة متعلقة بالدخل الأدنى الذي يضمن مستوى معيشي مقبول.²

في هذا السياق يطرح على أفراد المجتمع السؤال التالي: ما هو الدخل الضروري اللازم حتى لا تكون فقيراً؟، أي ما هو الدخل الذي يراه الفرد بنفسه على أنه كاف له، ثم تؤخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال ومن ثم تحديد خط الفقر الذاتي، ويمكن تمييز نوعين من الأسئلة:³

➤ سواء بطرح سؤال على الأفراد حول الدخل الأدنى الضروري لسد حاجات عائلة مكونة من أبوين وطفلين، هذا السؤال حسب مقاربة "Rainwater".

➤ أو السؤال حول الدخل الأدنى الضروري للفرد الذي يضمن بقاءه على قيد الحياة، وهذا السؤال حسب مقاربة "Leyde".

2.2.3. الطرق العلمية:

أشهرها طريقة استهلاك الطاقة الغذائية وطريقة تكلفة الحاجات الأساسية:

¹ Bettahar Samir, Ben Bouziane Mohamed et Ben Amar Abdelhak, Mesure Multidimensionnelle de la Pauvreté en Algérie, Revue Cahiers du MECAS, N° 03, Faculté des sciences économiques et de gestion, Université de Tlemcen, Mars 2006, P 2.

² Atkinson et Bourguignon, Poverty and Inclusion from a world perspective, ABCDE Europe Conférence, Paris, 1999, P 5.

³ Moumi Ahmed, Identification, Esure et Modélisation des déterminants de la pauvreté cas de l'Algérie, Thèse de Doctorat, Faculté des sciences économiques, Université de Tlemcen, Algérie, 2008/2009, P 31.

• طريقة استهلاك الطاقة الغذائية:

ترجع هذه الطريقة إلى قرير وثوربيك "Greer & Thorbecke" (1986)، وفقا لهذه الطريقة يساوي خط الفقر الإنفاق الاستهلاكي الذي يكون كافيا لمقابلة احتياجات الطاقة الغذائية المحددة من طرف منظمتي الصحة العالمية والزراعة والتغذية التابعتين لمنظمة الأمم المتحدة، والتي تقوم بتقدير احتياجات الأفراد من السعرات الحرارية اللازمة للحفاظ على النشاط الحيوي لمختلف الأقاليم وبيئات العمل.

حيث توجد عدة أوجه لتقدير التكلفة الكلية اللازمة لبلوغ هذا المستوى من استهلاك الطاقة الغذائية، فالإجراء السائد هو عمل انحدار لتكلفة قفة الأغذية المستهلكة لكل أسرة على التكافؤ في السعرات الحرارية المشتقة من قفة الأغذية، عندئذ يمكن عن طريق التعويض في الدالة المقدرة من متوسط السعرات الحرارية اللازمة كحد أدنى لاحتياجات الإنسان تحديد الإنفاق الاستهلاكي الذي يقابله في المتوسط، ويكون كافيا فيؤخذ كخط للفقر وعلى هذا الأساس يكون تقدير دالة تكلفة السعرات الحرارية على أساس المعادلة التالية:

$$\ln Yf = a + bc$$

حيث:

Yf : يمثل إجمالي الإنفاق الاستهلاكي على الغذاء

c : يمثل استهلاك السعرات الحرارية

واستنادا إلى المعاملات المقدرة a, b يمكن تقدير خط الفقر على النحو التالي:

$$Z = e^{a+bc*}$$

حيث:

Z: خط الفقر

c*: تمثل السعرات الحرارية المطلوبة والمقدرة بمعدل 2400 سعرة حرارية للفرد العادي يوميا

• طريقة تكلفة الحاجات الأساسية:

ترجع إلى الاقتصادي الإنجليزي سييوم رونتري "Seebhom Rowntree" (1901)، وتستعمل هذه الطريقة لحساب خط الفقر بكثرة في الدول النامية، حيث تنطوي على اختيار عدد من السلع التي تمثل النمط الغالب في غذاء من يعدون فقراء عموماً وتحديد متطلبات التغذية للنشاط البدني العادي، ثم استخدام الأسعار السائدة للحصول على تكلفة الغذاء الأساسي، ثم إضافة تكلفة السلع الأخرى المطلوبة.¹

أي يحدد خط الفقر على أساس تكلفة النظام الغذائي الأساسي للفئات الرئيسية، بالإضافة إلى المواد غير الغذائية، ويمكن كتابة خط الفقر الغذائي تحت هذه الطريقة على النحو التالي:²

$$Zf = \sum P_j X^*_j$$

حيث:

Zf: تمثل خط الفقر الغذائي **X*:** تمثل سلع الاحتياجات الأساسية من الغذاء

P: تمثل أسعار السلع

¹ أقاسم قادة، زاوي أمال، الفقر في الدول العربية والإقلاق منه، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلاق من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، 8-9 ديسمبر 2014، ص 373-374.

² علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص 6-8.

✦ المبحث الثاني: أسس ومفاهيم عدم المساواة

تنطلق أهمية عدالة توزيع الدخل في كونها من القضايا الأساسية التي تحكم سير المجتمع وتطوره، فنظرة الأفراد حول هذه المسألة غير متقاربة بالشكل الذي يؤدي إلى تعميق التناقضات في المجتمع، ما ينتج عنه آثار في عدم استقراره وتماسكه لانقسامه إلى طبقة أغنياء قادرة على إشباع حاجاتها المختلفة بسبب امتلاكها الثروات المتعددة، وطبقة فقيرة عاجزة عن تحقيق حاجيات عيشها الأساسية، الأمر الذي يدفع في كثير من الأحيان إلى حدوث خلل في منظومة القيم الاجتماعية، ويكون سببا في حدوث التوترات السياسية في البلد.

وقد أدى إدخال الاعتبارات الخاصة بالمساواة في الفكر الاقتصادي المعاصر في الدول النامية إلى زيادة الاهتمام بعدالة توزيع الدخل والثروات، لكونها قضية إنسانية واجتماعية واقتصادية وسياسية هامة لتكامل جوانبها في نفس الوقت، حيث لا يجب أن تغفل السياسات الحكومية عن هدف إنماء الدخل الوطني وهدف عدالة توزيعه أيضا، وهما هدفان متعارضان من الأهداف الرئيسة للنمو الاقتصادي، لأن كلاهما يرميان إلى التأثير في معيشة الأفراد.

بحيث تم تقسيم هذا المبحث إلى مفاهيم عامة حول عدم المساواة وتوزيع الدخل ونظرياته، مصادر عدم المساواة، أشكال وأنواع عدم المساواة.

1. مفاهيم عامة حول عدم المساواة وتوزيع الدخل

يقصد بعدم المساواة التفاوت في توزيع الدخل، بالمقابل تتحقق المساواة عندما يكون الدخل موزعا بالتساوي بين مختلف الوحدات، قد تكون هذه الوحدات أفرادا أو جماعات من الأفراد، كما يمكن للتفاوت في توزيع الدخل أن يحدث على مستويات مختلفة من الجماعات أي أن الدخل يمكن أن يتغير بين الأفراد، العائلات وبين الدول كذلك.

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف الخاصة بموضوع عدم المساواة بصفة عامة وتوزيع الدخل بصفة خاصة، وأهم نظريات توزيع الدخل.

1.1. مفهوم عدم المساواة

حسب "Levy" (1970)، تشير عدم المساواة الاجتماعية إلى التنظيم الهرمي للمجتمع وعدم المساواة في وصول الناس إلى السلع الاجتماعية الهامة المتوفرة في هذا المجتمع، إنما يشكل خيرا اجتماعيا مهما يمكن أن

يختلف بين المجتمعات والثقافات وكذا بين مجموعات فرعية من المجتمع نفسه، حيث أن درجة تركيز هذه السلع بين أفراد المجتمع ترجع إلى القيم والهياكل التنظيمية السائدة في هذه المجتمعات.¹

يعرف "Girod" (1993)، عدم المساواة بأنها التوزيع غير المتكافئ بين أفراد منطقة ما أو بلد ما لجميع أنواع المزايا والعيوب المتوفرة في المجتمع، والتي يمكن لهذا المجتمع من خلالها القيام بنشاط معين أو خلق تأثير معين على النشاط الاقتصادي.²

في حين يعرف كل من "Levy, Kaufmann, Joye" (1997)، عدم المساواة بأنها الوصول المتحيز لأفراد نفس المجتمع إلى السلع والموارد المتوفرة في هذا المجتمع.³

يرى "Cuin" (1999)، عدم المساواة على أنها التوزيع غير الموحد بين أفراد مجتمع ما لجميع الموارد المادية وغير المادية المتوفرة في هذا المجتمع، والتي تكون لها قيمة اجتماعية، حيث يمكن للتفاوتات الاجتماعية بين الأفراد أن تؤثر على الممتلكات (كالثروة، التعليم، المعلومات...إلخ)، الصفات (كالمكانة الاجتماعية، مستوى الرفاهية، متوسط الحياة، الحالة الصحية...إلخ)، الانجازات المحققة (كالشهادات التعليمية، الأداء البدني، السلطة...إلخ)، بالإضافة إلى ذلك فإن عدم المساواة تتوسع لتشمل جميع الأشياء التي يمكن توزيعها بشكل غير متساو بين الأفراد في الحياة الاجتماعية باستثناء الحياة نفسها.⁴

يرى كل من "Alian & Pfefferkorn" (2008)، أن عدم المساواة بالمفهوم الرياضي تظهر نتيجة التوزيع غير العادل بين أفراد مجتمع ما للموارد المتوفرة في هذا المجتمع، ويرجع هذا التوزيع إلى تركيبة أو طبيعة هيكل هذا المجتمع بحد ذاته، الشيء الذي يولد شعورا بالضرب وعدم العدالة بين الأفراد، كما أن عدم المساواة هذه لا تخص الموارد المادية والمالية فقط ولكنها تتعدى ذلك لتشمل جميع الموارد الاجتماعية والسياسية والموارد غير المادية المعنوية منها والرمزية كمستوى الرفاهية.⁵

¹ Levy René, Inégalité Sociale, dans Jean-Michel Bonvin, Valérie Hugentobler, Carlo Knöpfel, Pascal Maeder, Ueli Tecklenburg (dir), Dictionnaire de politique sociale suisse, Zurich : Éditions Seismo, 1970, P 275.

² Girod Roger, Les Inégalités Sociales, Press Universitaires de France, Paris, 1984, P 3.

³ Levy René, Dominique Joye, Olivier Guye et Vincent Kaufmann, Tous égaux ? De la stratification aux représentations, Editions Seismo, Zürich, 1997, P 30.

⁴ Cuin Charles-Henry, Inégalité Sociale, In Akoun André et Ansart Pierre, Dictionnaire de sociologie, Le Robert-Seuil, 1999, Paris, P 281.

⁵ Alain Bihr, Ronald Pfefferkorn, Le Système des Inégalités, La Découverte, Coll. « Repères », 2008, P 8.

حسب "Naidoo and Wills" (2008)، عدم المساواة هي الفوارق في الدخل والموارد والسلطة والوضع الاجتماعي داخل وبين البلدان، يتم الاحتفاظ بفوارق من هم في مناصب قوية في المؤسسات والهيكل الاجتماعي.¹

2.1. مفهوم توزيع الدخل

يعتمد تحديد مفهوم عدم المساواة على الفترة الزمنية وعلى وحدة القياس المختارة، ومع ذلك فإن معظم الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع تسعى لتحديد هذا المفهوم من خلال توزيع الدخل، وقد كان توزيع الدخل في حد ذاته موضوع نقاش وانتقاد العديد من الباحثين، فمن جهة يركز الباحثين على تعريف مفهوم الدخل المستخدم والذي يجب أن يحتوي على الأجور، مداخيل الأفراد لحسابهم الخاص، المعاشات التقاعدية وجميع إيرادات التحويلات الأخرى كالمنح العائلية ومنح البطالة... إلخ، وكذا الدخل المترتب عن الأصول كأرباح الأسهم، وفوائد البنوك... إلخ.

يوجد اختلاف كبير بين مفهوم توزيع الدخل ومفهوم إعادة توزيع الدخل حيث يقصد بالمفهوم الأول توزيع الدخل على عوامل الإنتاج التي ساهمت في توليده ويسمى بالتوزيع الأولي، أما إعادة توزيع الدخل فتكون عن طريق استفادة الطبقات المختلفة من الدخل المحقق، ويطلق عليه بالتوزيع النهائي. بصفة عامة، نقصد بإعادة توزيع الدخل كافة الإجراءات التي تستخدمها الدولة عن طريق إتباعها لإحدى الأدوات السياسية أو الاقتصادية المتاحة لديها من أجل إحداث تعديلات على التوزيع الأولي للدخل الناتج عن تفاعل قوى السوق، وذلك من أجل ضمان تحقيق عدالة توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة أو محاولة التخفيف من حدة التفاوت في توزيع الدخل الشيء الذي يسمح بتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.²

يعتبر دافيد ريكاردو "David Ricardo" أو لمن جاء بمفهوم توزيع الدخل حيث اعتبره جوهر الاقتصاد السياسي وأساسه على عكس آدم سميث "Adam Smith" الذي اعتبر الإنتاج هو ذلك الجوهر، وهذا راجع إلى الفترة التي عايشها كل من الباحثين، حيث آدم سميث عاصر بداية الثورة الصناعية وما نتج عنها من إنتاج الذي هو بحاجة إلى توجيه وتنظيم من أجل المحافظة على نموه، أما دافيد ريكاردو فقد عايش المرحلة الثانية

¹ Louise Warwick-Booth, Social Inequality, SAGE Publications Limited, January 2013, P 2.

² جمال خضراوي، التقدم التكنولوجي، عدم المساواة والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من البلدان خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022/2021، ص 10-11.

من الثورة الصناعية، والمشكلة الأساسية التي كانت بحاجة إلى علاج هي مشكلة توزيع الدخل على مستوى الاقتصاد بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

عند الحديث عن توزيع الدخل، يجري عادة الفصل بين ثلاث قضايا مهمة ذات اتصال بالموضوع وهي:¹

➤ التوزيع الشخصي:

يتعلق بالأفراد والدخول التي يحصلون عليها، وفي العادة لا تهتم دراسات توزيع الدخل كثيرا بالخلفية التاريخية لحصول فرد ما على الثروة، بقدر اهتمامها بحجم الدخل الذي يملكه، وفي بعض الأحيان باهتمامها لمصدر هذا الدخل ما إذا كان أجرا، ريعا، ربحا أو فائدة.

➤ التوزيع الوظيفي:

فهو لا يهتم بالأفراد ودخولهم الشخصية، وإنما بعوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال والأرض والتنظيم. ونظرية التوزيع هنا تبحث عن الكيفية التي يحصل فيها كل عامل من عوامل الإنتاج على دخله، وهذا لا يتم عادة من دون التطرق لعوامل العرض والطلب التي تحدد الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج.

➤ الحصص التوزيعية:

فهي تبحث في الحصص النسبية التي يحصل عليها كل فرد من عناصر الإنتاج من الدخل القومي، وفي العديد من الأحيان لا يفرق بعض الاقتصاديين بين الثاني والثالث، وذلك للصلة الوثيقة بينهما.

3.1. نظريات توزيع الدخل

من أهم النظريات المفسرة لتوزيع الدخل نجد نظرية العدالة لنوزك "Nizick"، يقول أتباع هذه المدرسة أن الأحكام الأخلاقية ينبغي أن تبني على أساس العملية التي يتم بها تحقيق التوزيع، وليس النتيجة النهائية للتوزيع. وعدالة توزيع الدخل تعتمد على الكيفية التي حصلت بها (الآليات التي تمت من خلالها في أي مجتمع من المجتمعات) وليس على النتيجة النهائية في التوزيع بين فردين أو فئتين أوب. ووفقا لهذه النظرية فإننا لو بدأنا من نقطة مقبولة يكون فيها لجميع الأفراد الحق في التصرف في ملكياتهم والأصول التي يحملونها، ثم تحركنا بعد ذلك من خلال سلسلة من عمليات التبادل والهبات والعطايا التي تعتبر عادلة، فإن التوزيع النهائي للدخل

¹ عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص 94-95.

يعتبر مشروعاً من الناحية الأخلاقية. وبالطبع فإن القضية الأساسية هنا هي تحديد ما إذا كان التوزيع المبدئي عادلاً، وهنا تبدو النظرية أقل تطوراً.

وعلى عكس ذلك فإن النظرية التقليدية في المساواة تبدأ من وضع مثالي نهائي - المساواة في توزيع الدخل - وتنتقل بعد ذلك للبحث عن المبررات التي تؤدي للخروج عن ذلك. من أنصار هذه المدرسة المفكر الشهير راولز "Rawls" وتاوني "Tawney"، وهما مع تأكيدهما التباين الكبير بين البشر فيما يتعلق بقدراتهم الشخصية وقابليتهم للتعليم والتطور، فإنهما يؤكدان أن العدالة تعني عدالة الفرص والظروف المتاحة.¹

يلاحظ أن اهتمام الفكر الاقتصادي الكلاسيكي قد تركز بشكل أساسي على قضية التوزيع الوظيفي والحصص التوزيعية، أي توزيع الدخل القومي على عناصر الإنتاج، والعوامل التي تحدد الحصص النسبية لكل منها في مراحل التطور المختلفة للأمم وللهيكل الاقتصادي.

أما النظريات المختلفة التي قدمت من أجل شرح توزيع الدخل بين الأفراد فقد جاءت من مدرستين فكريتين رئيسيتين:

أ. مدرسة النظرية الإحصائية:

يمثلها جبرات "Gibrat"، روي "Roy"، تشامبرنون "Champernowne"، اينكسون وبراون "Aitchison & Brown"، وذرפורد "Rutherford"، حيث تحاول تفسير عملية توليد الدخل بمساعدة نظرية العملية العشوائية (Stochastic Process). وقد تم انتقادها على اعتبار أنها توفر فقط تفسيراً جزئياً لعملية توليد الدخل، ولا تلقي الضوء على اقتصاديات عملية التوزيع.

ب. المدرسة الاقتصادية والاجتماعية:

والتي تحاول تفسير توزيع الدخل من خلال العوامل الاقتصادية والتنظيمية، مثل: الجنس، العمر، الوظيفة، التعليم والفروقات الجغرافية. وهناك ثلاث مجموعات تنتمي لهذه المدرسة حسب المنهج المتبع وهي كالتالي:

¹ Anthony B. Atkinson, The Concept of Inequality, In Anthony Atkinson, ed, Wealth, Income and Inequality, 2nd Edition, Oxford University Press, Oxford, New York, 1980, P 1.

➤ منهج رأس المال البشري:

الذي يقوم على فرضية تعظيم الدخول طوال فترة الحياة، كما يعتمد أيضا على اعتبار أن العوائد المقدمة للتعليم يعكسها مقدار فوارق الكسب، فالتعليم هو استثمار فيكون رأس المال البشري يمكن حساب معدلات العائد منه على المستوى الفردي والاجتماعي، وقد بدأ الاهتمام بهذا المنهج من طرف منسر "Mincer" وتم تطويره من قبل بيكر "Becker" وتشزويك "Chiswick" ضمن رواد آخرين مثل: "Blawg" و "Psacharoponlos"، لكن الانتقادات التي وجهت لها وتقدم الدراسات التجريبية أدت إلى ظهور دوال كسب جديدة تم إنشاؤها بإدخال متغيرات تفسيرية جديدة متنوعة تتناول الخصائص الفردية، البيئة، الاقتصادية والاجتماعية للفرد (العائلة، المحيط الاجتماعي) وسوق العمل (حجم المشروع، هيكله وضعيته في السوق، المهنة، فرع النشاط...) ¹

➤ النماذج الارتدادية:

ذات متغيرات متصلة بمكونات معينة في المنظومة التعليمية، تركز على جانب الطلب في السوق، ويشار إليها بأنها مدرسة تخطيط التعليم لأن دالة الهدف حسب نموذج بوليز "Bowls" ودورتي "Dougherty" هي تعظيم الكسب الإضافي لأمد الحياة المتعلق بالعملية التعليمية، كما تفترض هذه المجموعة أن الطلب على الأنواع المختلفة من العمل يتم اشتقاقه من دوال الإنتاج.

➤ مدرسة العرض والطلب:

المساهمة الرئيسية لها تم تقديمها من قبل "Jan Tinbergen & Boss" (1964) اللذان عرضا نموذجا متقدما عن تقنية التنبؤ، الهدف منه وصف تدفقات الطلب على مختلف أنماط اليد العاملة المؤهلة من جانب منظمي الإنتاج والتعليم بما يساعد على تخطيط التعليم وسياسات سوق العمل.

كما تعتبر أن توزيع الدخل هو نتيجة لتفاعل القوى العرض والطلب على الأنواع المختلفة للعمل، وتحليله لا ينطبق فقط على دخل العمل وإنما على الدخول المتأتية من العناصر الأخرى للإنتاج. ²

¹ محمد عدنان وديع وآخرون، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص 257.

² Nanak kakwani, Income Inequality and Poverty : Methods of Estimation and Policy Applications, Oxford University Press, New York, 1980, PP 2-3.

من خلال ما سبق يمكننا ربط نظرية توزيع الدخل بالنظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي بثلاثة أفكار وزوايا أساسية هي كالتالي:

- ✓ يعتبر التوزيع حالة خاصة في النظرية العامة للقيمة وذلك لتحديد أثمان خدمات عناصر الإنتاج، بالرغم من أوجه الاختلاف بينهما، حيث أن نظريات توزيع الدخل تعبر فقط عن ملكية الدخل وكيفية تحديده، دون أن تكون لها علاقة بالناحية المادية لعناصر الإنتاج التي حققت تلك الدخل.
- ✓ تمثل نظرية توزيع الدخل حلقة وصل بين نفقة الإنتاج (التكلفة) والقيمة (الثمن)، فبدونها تصبح نظرية القيمة من الناحية التطبيقية دون معنى، حيث وبتحديدها أثمان خدمات عناصر الإنتاج فهي تربط بين قضية توزيع الموارد (العناصر الإنتاجية) وقضية الطلب على السلع والخدمات، لأن تنقل عناصر الإنتاج بين مجالات النشاط الاقتصادي المتنوعة إنما هو استجابة لتغيرات أثمانها من قطاع إلى آخر.
- ✓ ترتبط نظرية التوزيع ارتباطا وثيقا بنظرية الإنتاج، ذلك أن اختيار المنتج للتوليفة المثالية لعناصر الإنتاج يتوقف على أثمانها، وبهذا تتحول هذه النظرية من الاهتمام بدراسة وتحديد الأنصبة النسبية لتلك العوامل إلى المشاركة كنظرية أساسية في توزيع الموارد النادرة بين مختلف الاستخدامات.¹

2. مصادر عدم المساواة

لقد أدى قيام الثورة الصناعي وانقسام المجتمع إلى طبقتي الرأسماليين والعمال إلى حدوث تفاوت واضح في الدخل، ما أدى إلى ظهور مشكلة التفاوت في توزيع الدخل في الدراسات الاقتصادية، خصوصا لدى منتقدي الرأسمالية، ثم أخذت هذه المسألة اهتماما متزايدا ضمن العديد من البحوث، لدى المفكرين الرأسماليين، فمثلا اعتبر "Lydall" أن عدم التساوي في التوزيع الشخصي للدخل ناتج عن ثلاث عوامل رئيسية،² وهي:

- عدم تساوي الموجودات التي تعطي دخلا سواء كانت مادية مثل الأبنية والآلات والمعدات والأراضي، أو معنوية مثل الأسهم والسندات.
- الاختلاف في نوعية الخدمات الشخصية
- توزيع القوة السياسية والنفوذ

¹ عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص 438-439.

² Harold Lydall, The Structure of Earning, Clarenton Press, London, 1968.

إن الأشخاص الموجودون في أعلى هرم الدخل يكسبون معظم دخولهم من ممتلكاتهم، بينما لا يمتلك الفقراء السلع المادية ما يجعل دخولهم تتحدد بالعمل، وحتى أولئك الذين لديهم ممتلكات تختلف عوائدهم باختلاف كميتها ونوعيتها. وعليه يمكن إجماع وإرجاع مصادر التفاوت في دخول الأفراد إلى ما يلي:

1.2. العمل

يشكل الدخل من العمل حوالي 80% من مصادر الدخل، وحتى ولو وزعت الممتلكات بالتساوي بين الأفراد، فإن قدراً كبيراً من عدم المساواة في الدخل ستبقى نظراً للاختلاف الموجود بين الأفراد في القدرات والمهارات وكثافة العمل والوظيفة وعوامل أخرى:¹

1.1.2. القدرات والمهارات:

إن الاختلاف في المقومات الفردية والمواهب الشخصية له أثر في كسب الأفراد، كالذكاء والمرونة في العمل والمثابرة والمبادرة والمجازفة والطموح، والقدرة على التعلم، والميول الفنية والعلمية، فهذه المقومات تعد نادرة نسبياً للعرض المحدود أو القليل منها، لهذا تكافئ بالدخل العالي بينما تكافئ أصناف أخرى من الخدمات التي تتوفر في أغلب السكان كقوة العمل غير الماهرة مثلاً بأثمان متدنية.

2.1.2. كثافة العمل:

إن الأشخاص الذين يعملون بدوام كامل يحصلون على أجور ودخول أكبر من أولئك الذين يعملون بدوام جزئي، والذين يؤخرون تقاعدهم يحصلون على أضعاف ممن يستعجلونه في سن مبكرة، كما أن الذين يعملون لمجرد تلبية حاجاتهم الأساسية ويرضون بمداخلهم البسيطة تكون دخولهم أقل ممن يبحث دائماً عن فرص عمل جديدة ذات دخل مرتفع، أو كمن يعمل ساعات إضافية، وكل هذه الظروف المحيطة بحجم العمل تجعل الجهد المبذول له أثر ولو بسيط في زيادة عدم المساواة بين الفئات العمالية المتنافسة وغير المتنافسة.

¹ بول أ. سامويلسون، وليام د. نوردهاوس، الاقتصاد، الطبعة الخامسة عشر، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 400.

3.1.2. الوظائف والمهن:

إن نوعية المهن هي أحد أهم مصادر عدم المساواة فيدخل العمل، ويعود سبب ذلك إلى المدة اللازمة والإنفاق التي تتطلبها كل مهنة من التعليم والتكوين والتدريب للوصول إلى مستوى المؤهل لتلك المهنة، فبعض المهن يستلزم تشغيلها قدرات إدارية ومؤهلات علمية عالية، وتدريب فائق، وتحمل مسؤولية كبيرة، في حين أن غالبية المهن الأخرى لا تستلزم أية إمكانيات متخصصة وتدريب عالي ومؤهلات أكاديمية، وهي في نفس الوقت متاحة أمام الجميع، وحتى قرارات رفع الأجور التي تتخذها الحكومة قد تزيد في أحيان كثيرة من عدم المساواة خصوصاً بين الفئات غير المتنافسة.

4.1.2. أسباب أخرى:

علاوة على ما تقدم، فإن عدم المساواة في الدخل من العمل تتأثر بالتمييز والاستبعاد بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو الحالة العائلية للأسرة التي تلعب دوراً في كسب الأطفال مستقبلاً، فأولاد الأغنياء لا يبدؤون حياتهم متقدمين عن أولاد الفقراء غالباً، غير أنهم يستفيدون من محيطهم في كل مرحلة يخطونها بدءاً من التعليم والصحة والترفيه وعلاقات العائلة الاجتماعية من النفوذ والسلطة وغيرها.

2.2. الملكية أو الثروة

إن أعظم التفاوت في الدخل هو ذلك الذي ينشأ من الاختلاف في الثروات المكتسبة والموروثة، وتعد طريقة تنظيم الملكية إحدى أهم الأسباب الرئيسية للتفاوت في توزيع الدخل، لذا يتوجب على الحكومات التي تتبني منهج الاقتصاد الحر مراعاة نتائجها، والعمل على إعادة تنظيمها بسن القوانين والتشريعات السليمة التي تحقق العدالة التوزيعية والاجتماعية، لأن الملكيات تنمو مع مرور الزمن باستخدام وسائل تكسب المزيد منها، وأهمها:

1.2.2. الادخار:

بما أن الادخار هو الجزء المقتطع من الدخل الشخصي، فإن مكتسبات الأفراد من الملكية تسمح بتراكمها بمعدلات أكبر وأسرع من مكتسبات العمل بكل أنواعه بسبب تطور العلم والتكنولوجيا، وما يتركه ذلك من أثر في التكاليف وحجم الإنتاج ومستوى الأرباح، بينما تميل الأجور والرواتب إلى الاستقرار أو الارتفاع بمعدلات بسيطة مع مرور الزمن، مما يدفع توزيع الدخل إلى مزيد من التفاوت الشديد والخطر حالة السلم الاجتماعي لذلك الفرار من فرض الضريبة على المصادر المختلفة للدخل المتأتية من الملكية.

2.2.2. الإرث:

حسب "Mead" تنتقل الثروات إلى الأجيال اللاحقة عن طريق الإرث مما يبقي أوضاع توزيع الدخل كما هي أو يجعلها تسوء أكثر، لأنها سبب زيادة التمرکز الشديد للثروات لنفس الفئات الغنية ونسلها، كما تساعد مختلف أنظمة الإرث في بعض البلدان على زيادة تمرکز الملكية بيد فئة قليلة، كما هو الحال في بريطاني امثلا التي تحصر قوانين التركة لصالح أكبر الأولاد، مما ينعكس على حالة توزيع الدخل فتزيد حدة تفاوته، أو تعمل على تقسيمها بشكل يضمن عدالة توزيعها بين الأبناء وغيرها من الأصول كالأبوين، مما يقود في النهاية إلى تخفيف حدة التفاوت في التوزيع.

تسمح عامة الدول بانتقال الملكية بين الأجيال، كما تطالب بنصيب من ذلك، لتحول دون زيادة مفرطة في ثروات الأفراد المستلمين لها، على الرغم من الآثار السلبية لاستغلال وتخصيص الموارد بشكل رشيد.

3.2.2. المجازفة الرأس مالية:

تعد هذه الوسيلة أهم طرق الثراء، حيث كلما ارتفعت درجة المخاطرة زادت معها معدلات الربح والعوائد، وهي تشكل إدخال أو إنتاج سلع جديدة، وإنشاء مراكز تجارية ضخمة تضم المئات من السلع وتوظف العديد من العمال، حيث تكون مداخيلهم من متدنية إلى متوسطة.¹

3.2. الفرص

يعد الوسط الذي يعيش فيه الفرد بما يؤمن له من ظروف أو فرص مواتية واحدا من أهم الأسباب التي تقود إلى التفاوت في الدخل، والتي تتجسد في التسهيلات والمؤسسات التربوية والثقافية والعلمية والفنية والتدريبية وما شابهها، والتي بدورها تؤهل الإنسان للحصول على الأعمال المربحة والدخل العالي، أو تمكن الفرد من الوصول إلى العمل الملائم لمؤهلاته الشخصية.

حسب "Blinder"¹ يتأثر التوزيع الشخصي للدخل بالفرص التي تتيحها البيئات المختلفة، وهي غير متاحة بالتساوي للجميع، حيث يرتبط بعض منها بإمكانية الحصول على التدريب المهني اللازم، ومنها ما يرتبط بظروف العمل، ومنها ما يتعلق بالنفوذ الاجتماعي، وسبب ذلك يعود بدرجة كبيرة إلى اختلافات توزيع الثروة.

¹ صلاح الدين نامق، حسين عمر، القيمة والتوزيع، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1968، ص ص 189-190.

إن فرص الشخص المولود في أسرة فقيرة أقل من فرص الشخص المولود في أسرة غنية، كفرصهم في الحصول على التعليم والتدريب اللازمين للعديد من الوظائف ذات الدخل المرتفع، ويرجع ذلك إلى أن أطفال الأغنياء عادة ما تتاح لهم الفرص التعليمية بجميع مراحلها وفي ظروف جيدة (مكتب للدراسة، ومكتبة منزلية، وجهاز كمبيوتر، وأشرطة سمعية وبصرية... إلخ)، إضافة إلى فرص الصحة والتكوين والتدريب المهني (فبعض العائلات الثرية تمتلك مؤسسات تمكن أبنائها بالعمل وهم صغاراً)، أو تضمن لهم فرص العمل فور تخرجهم من الجامعة نظراً للعلاقات العديدة والمتنوعة للأسرة، مما قد يسهل له أيضاً الارتقاء في السلم الاجتماعي من خلال تمكينهم من اكتساب معارف بخصوص نوعية المشاريع التي سيزاولونها في المستقبل، والتي تضمن لهم دخلاً مرتفعاً، وهم ليسوا كالذين يعيشون في المناطق الريفية النائية والمعزولة، حيث فرصه أقل، حتى مقارنة مع من يعيشون في المناطق الحضرية والمدن الراقية، بل أنه في كثير من الحالات، لا تجد العائلات الفقيرة فرصاً أفضل من تلك التي تسمح لأبنائهم بمواصلة الدراسة وعدم الانقطاع عنها.

ومن ناحية أخرى، لا يقتصر التفاوت في الفرص في الحصول على التعليم والتدريب اللازمين للأعمال والمهن ذات العائد المرتفع، والمرتبطة بمحيط الأسرة ونفوذها، بل يمتد ذلك إلى طريقة معاملة الأفراد، كوجود القوانين والتقاليد والأعراف والعادات التمييزية، ليس على حسب مؤهلاتهم الخاصة، بل على حسب العرق أو الدين أو الانتماء السياسي أو الأصل، أو غير ذلك من العوامل غير الأخلاقية، مما يؤدي إلى منعهم من الوصول إلى بعض الأعمال والوظائف والمهن، وهو الوضع الذي يكرس انقسام المجتمع على نفسه.

4.2. الحروب والأزمات

تساهم الظروف غير الطبيعية كتلك التي تخلقها الحروب والأزمات في زيادة وتكريس حدة التفاوت، من خلال تأثيرها المتفاوت على دخول الأفراد، حيث تكون قاسية في كثير من الأحيان على ذوي الدخل المنخفضة والمتدنية والمحدودة، فيما تقل وطأتها بشكل كبير على أصحاب الدخل المرتفعة، بل إنها قد تساهم في خلق الظروف والفرص المواتية لتحقيق أرباح عالية غير مشروعة وغير قانونية في كثير من الأحيان لأصحاب الثروات والملكيات، مما يساهم في تراكم ثروة إضافية وتعمق الفجوة الداخلية بين الفئتين، خصوصاً ما يصاحب تلك الحروب والأزمات من موجات التضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض مستوى ومعدل

¹ Alan S. Blinder, Toward an Economic Theory of Income Distribution, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts and London, England, January 1974.

الإنتاج، مما يؤثر سلباً على حجم عرض السلع، بحيث تنخفض الدخل الحقيقية خصوصاً للفقراء، فيظهر الاحتكار الذي يكرس من جديد زيادة الفجوة الداخلية.

3. أشكال وأنواع عدم المساواة

في هذا القسم سوف نناقش عدم المساواة في جميع جوانبها كعدم المساواة في الدخل، المستوى التعليمي، المؤشرات الصحية، وعدم المساواة بين الجنسين (ذكراً أو أنثى)، من حيث تكافؤ الفرص، ومتوسط العمر المتوقع... إلخ، ويمكننا أيضاً التمييز بين أربعة أنواع من عدم المساواة، والتي سنناقشها لاحقاً.

1.3. أشكال عدم المساواة

حتى يكون لدينا فهم جيد لعدم المساواة، يجب أن نتطرق إلى جميع أشكالها، وهي كالتالي:

1.1.3. عدم المساواة في الأجور

انعدام المساواة في الأجور منتشر على نطاق واسع بين الأفراد في جميع البلدان. فهي تعتمد على القيمة التي تمنحها الدولة لمناصب العمل المختلفة في التسلسل الهرمي للعمالة، حيث المدير المالي للشركة يكسب أكثر مما يكسبه العامل البسيط لأن المنصب الذي يشغله يعتبر أكثر أهمية بالنسبة لتلك الشركة في تسيير الأعمال، كما أنها تتطلب أيضاً المزيد من التكوين والدراسات وتكاليف أقل لهذه الشركة (تكاليف التدريب أو إعادة تكوين العمال). ومن ناحية أخرى، تتطلب بعض الوظائف الجديدة من الأفراد أن يكون لديهم التحكم الجيد في التكنولوجيات والتقنيات المبتكرة الحديثة، وهذا ما يتطلب توظيف أشخاص يتمتعون بمستوى أعلى من التكوين والتعليم كونهم يتحملون مسؤوليات كبيرة في إدارة الشركات، وبالتالي يحصلون على رواتب أعلى، بالإضافة إلى ذلك تتطلب بعض الوظائف أجوراً أعلى بسبب الطلب المرتفع عليها، مما يؤدي بدوره إلى خلق عدم المساواة في الأجور بين مختلف الأفراد.

2.1.3. عدم المساواة في الظروف المعيشية

تتعرض عدم المساواة هذه في إمكانيات الوصول إلى الخدمات الاجتماعية لتلبية الاحتياجات الأساسية كالصحة والتعليم وغيرها. بمعنى آخر، يمكن القول انعدام المساواة في ظروف المعيشة تنعكس في نقص المعدات والتجهيزات، وصعوبة التواصل بين مختلف الأفراد، الوقت اللازم للحصول على الضروريات الأساسية،

انعدام الأمن الغذائي، واختلاف المستوى التعليمي بين الأفراد، كما ينعكس هذا أيضا في عدم المساواة في الحصول على خدمات البنية التحتية مثل الطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات السلكية واللاسلكية. انعدام القدرة على الوصول إلى خدمات البنية التحتية هذه يعني العيش بعيدا (أو بصورة معزولة) عن أسواق السلع والخدمات، حيث أن الحصول على المياه والكهرباء اللازمتين للأنشطة الاقتصادية وغيرها من الاحتياجات الأخرى يتم بشكل غير منتظم وغير متساو، ويؤدي هذا إلى اختلاف كبير في مبدأ الحصول على الفرص الاقتصادية بين مختلف الأفراد، إنه شكل عدم المساواة الذي يشمل ويؤدي إلى معظم الأشكال الأخرى.¹

3.1.3. عدم المساواة في الصحة

تشير عدم المساواة في الصحة إلى اختلاف الفرص المتاحة للأفراد والجماعات لتحقيق صحة مثالية، كما أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بدرجات الحرمان الاجتماعي ومستويات التمييز، وتشكل المحددات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والثقافية للصحة الأرضية التي تنتج فيها عدم المساواة، وتشمل هذه العوامل المتعددة الظروف المعيشية للناس، بما في ذلك إمكانية الحصول على الغذاء الجيد والماء الصالح للشرب والسكن، ونوعية المدارس وأماكن العمل والأحياء، وتكوين الشبكات الاجتماعية، وطبيعة العلاقات الاجتماعية.²

وفي هذا الصدد، يقول المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، تيدروس أدهانوم غيبريسوس " Tedros Adhanom Ghebreyesus " في التقرير العالمي حول المحددات الاجتماعية للعدالة الصحية لعام 2025: "إن عالمنا غير متكافئ، فالمكان الذي نولد ونترعرع ونعيش ونعمل ونشيخ فيه يؤثر بشكل كبير على صحتنا ورفاهنا، ولكن التغيير للأفضل ممكن".³

لا تزال أوجه عدم المساواة تشكل تحديا أساسيا أمام التغطية الصحية الشاملة، إذ يحظى الأشخاص الأكثر ثراء وتعلما والقاطنين في المناطق الحضرية، وخاصة في البلدان منخفضة الدخل، بأعلى تغطية لخدمات الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والمراهقين.

¹ جمال خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

² Braveman Paula, Health Disparities and Health Equity : Concepts and Measurement, Annual Review of Public Health, 2006, 27 :167-194.

³ World Health Organization, World Report on Social Determinants of Health Equity, 06 May 2025.

ولا تزال شريحة كبيرة من سكان العالم تفتقر إلى إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، ولاسيما الفئات السكانية الضعيفة والأفراد المقيمين في المناطق المهددة بارتفاع معدل انتشار الأمراض والأوبئة، لذلك تعد معالجة أوجه عدم المساواة أمراً بالغ الأهمية.

إن عدم إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الآمنة والميسورة التكلفة للجميع، يجعل النساء يموتون كل يوم بسبب أمراض يمكن الوقاية منها كالحصبة والسل وأثناء الولادة، أما عدم حصول الأطفال على التطعيمات اللازمة يجعل الملايين منهم عرضة لخطر الإصابة بأمراض فتاكة، مما يزيد من ارتفاع نسبة وفيات الأطفال.

يواجه كبار السن والمهاجرون واللاجئون نقص الفرص والتميز، وللتمييز عدة أشكال منها: الدين، الانتماء العرقي، النوع الاجتماعي، التفضيل الجنسي.¹

4.1.3. عدم المساواة في التعليم

هذا يعني أن بعض الطلاب لا يتمتعون بنفس الفرص التعليمية المتاحة التي يتمتع بها الطلاب الآخرون، يمكن أن يكون هذا نتيجة لعدة عوامل، مثل: ظروف الأسرة، التمويل المدرسي، كفاءة المعلمين وخبرتهم، الكتب المدرسية، وسهولة الوصول إلى الموارد التكنولوجية.

كما أن معدلات التسرب من المدارس، قائمة في المناطق المهمشة، مما يؤكد الحاجة إلى التزام عالمي مستدام بضمان تعليم شامل وعادل للجميع، ويشكل انخفاض مستويات مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً عائقاً رئيسياً أمام تحقيق الاتصال الشامل والهادف.

ويلاحظ أن أكبر نسبة من عدم المساواة في التعليم تكون بين الفئات التي تواجه أكبر صعوبة في الحصول على التعليم، وتمثل النساء والفتيات إحدى هذه الفئات. وتترجم هذه العيوب التعليمية إلى عدم اكتساب الشابات للمهارات ومحدودية الفرص المتاحة لهن في سوق العمل.²

¹ الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة - إصدار خاص، الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه، 2023، ص 16.

² الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة - إصدار خاص، الهدف الرابع: التعليم الجيد، 2023، ص 20.

5.1.3. عدم المساواة بين الجنسين

يعتبر نوع الجنس (ذكرا كان أم أنثى) أساس التسلسل الهرمي، وبالتالي يعتبر أساس عدم المساواة الناتجة عن ذلك، حيث يعكس وضع المرأة في المجتمع هيمنة الذكور الموروثة من الماضي. ويمكن أن تتجلى أوجه عدم المساواة بين الجنسين في:

- **عدم المساواة في الأجور:** يعد التوزيع غير المتكافئ للدخل بين الرجال والنساء مثالا جيدا على عدم المساواة بين الجنسين. حيث يفسر "Maruani" (2003) هذا التفاوت في الأجور بين الجنسين بتوظيف الأفراد غير المؤهلين والذين غالبا ما يكونون من النساء.

- **عدم المساواة في توزيع المهام المنزلية:** لا تزال هيمنة الإناث هي القاعدة في معظم المهام المنزلية. ومع ذلك، فبينما تتشارك النساء حاليا نفس مستوى نشاط الرجال في سوق العمل، إلا أن التوزيع غير المتكافئ لمختلف المهام المنزلية داخل الأسرة يبقى قائما إلى حد كبير.

- **قيمة الشهادات:** تعكس قيمة شهادة التعليم المستوى التعليمي المتحصل عليه من قبل الرجال والنساء على حد سواء، والتي تعتبر العامل الرئيسي الذي يحدد مكانتهم في سوق العمل. وقد بين "Maruani" (2003) بأنه وبعد 10 سنوات من الخبرة، تبلغ فرصة الرجال في تولي مناصب المديرين العامين حوالي 17%، بينما لا تتجاوز هذه الفرصة 8% للنساء. وخلص الباحث إلى أن العلاقة بين التحصيل التعليمي والوظيفة المتحصل عليها مرتبطة إلى حد كبير بطبيعة الجنس.

- **الميراث وحصول المرأة على الأرض:** تنتهك حقوق المرأة العقارية في العديد من الدول الأفريقية وذلك بسبب مكانة المرأة في هذه المجتمعات، وعلى الرغم من أن بعض البلدان (السنغال ومالي وبوركينا فاسو) تعادل حقوق المرأة بحقوق الرجل، إلا أن المرأة لا تستفيد إلا من حق الانتفاع بأرض زوجها، في المقابل، يرث الرجال ضعف ما ترثه النساء في الدول الإسلامية.¹

¹ Natacha Ordioni, Pauvreté et Inégalités de Droits en Afrique : Une Perspective Genrée, Mondes en Développement, De Boeck Université, Vol 129 (1), 2005, PP 97-98.

2.3. أنواع عدم المساواة:

نميز 4 أنواع من عدم المساواة الاقتصادية، تتمثل فيما يلي:

1.2.3. عدم المساواة الدولية:

تعكس عدم المساواة الدولية درجة التفاوت في المداخل من بلد لآخر، وتقاس عدم المساواة بين مختلف البلدان عادة بالاعتماد على مؤشرات التشتت الإحصائي بالنسبة للدخل كالانحراف المعياري لمستوى الناتج الداخلي الخام لمختلف البلدان أو بلوغاريم الناتج الداخلي الخام المقيم بالعملة الثابتة أو استخدام ما يسمى بتعادل القدرة الشرائية بالدولار (\$ PPP) والتي تكون أكثر معنوية وأكثر أهمية من التقييم بالأسعار الجارية أو العملة المحلية عند إجراء المقارنات بين البلدان. بالمقابل، تكمن مشكلة استعمال مقاييس التشتت في أنها تعرف بالنسبة إلى مؤشرات الاتجاه العام المركزية والتي تتمثل بصفة عامة في المتوسط الحسابي والوسيط حيث أن مقاييس التشتت في هذه الحالة تعطي نفس النتائج إلا إذا كانت البيانات أو المعطيات الإحصائية الخاصة بالدخل تتبع التوزيع الطبيعي (التناظر، التفلطح أو درجة التسطيح...الخ)

يعتبر قياس حجم عدم المساواة الدولية أمرا في غاية الصعوبة نظرا للفجوات الإحصائية التي تخص هذه الظاهرة في العديد من البلدان. وعلى الرغم من ذلك تشير كل الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع إلى عدم تكافؤ التوزيع الدولي الحالي للمداخل، فحسب المؤشر الأكثر استعمالا من أجل قياس عدم المساواة والمتمثل في معامل جيني "Gini" فإن توزيع المداخل في مختلف دول العالم يقدر في المتوسط بـ 0.67، كما أشارت اغلب الدراسات أيضا إلى أن عدم المساواة الدولية تفسر الجزء الأكبر من عدم المساواة الكلية أي حوالي 60 إلى 90%، فحسب "Milanovic" (2012) فإن حوالي 85% من عدم المساواة العالمية أو الكلية تفسر من خلال المداخل المتوسطة بين مختلف الدول، في حين تكون 15% فقط مفسرة من خلال الفروقات في المداخل داخل البلدان، من وجهة نظر إحصائية يعتبر مكان عيش الأفراد أو بمعنى آخر الموقع الجغرافي المحدد الأكبر لموقف هؤلاء الأفراد اتجاه توزيع الدخل العالمي أكثر من غيره من العوامل والمحددات الأخرى، حيث يرجع السبب وراء ذلك إلى حقيقة أن القدرات الإنتاجية حول العالم تكون جد متفاوتة وتميل دائما لصالح البلدان المصنعة أو المتقدمة.

تسمح مقارنة مستويات الدخل الفردي لـ 15 دولة الأكثر ثراء و 15 دولة الأكثر فقرا في العالم بدراسة الأهمية الحقيقية للفرق في المداخل أو في عدم المساواة بصفة عامة، حيث يكون الدخل المتوسط للبلدان الغنية وفقا

لذلك أكبر بـ 44 مرة منه في البلدان الفقيرة خلال سنوات 80، 52 مرة خلال سنوات 90 و60 مرة خلال سنوات الـ 2000 وقد قلل النمو الاقتصادي السريع في البلدان النامية منذ مطلع الألفية الثانية من هذه البيانات إلى حد ما، حيث انخفضت هذه النسبة من 62.3 سنة 2000 إلى 55.8 سنة 2009.¹

2.2.3. عدم المساواة الداخلية:

تعكس عدم المساواة الداخلية درجة التفاوت في توزيع المداخل بين مختلف الأفراد الذين ينتمون إلى نفس البلد أو نفس مجموعة البلدان، حيث تقاس عدم المساواة هذه في غالب الأحيان بالاعتماد على مؤشرات فئات الدخل كشريحة أو فئات الدخل الرباعية كنسبة 25% من السكان الأكثر فقرا أو 25% الأكثر ثراء... إلخ، أو فئة الدخل الخماسية كنسبة 20% من السكان الأكثر فقرا أو الأكثر ثراء... إلخ، أو فئة الدخل العشرية أو غيرها من الفئات حسب احتياجات الباحثين في مجال عدم المساواة. حيث تكون المقارنة على سبيل المثال بين مختلف شرائح الدخل الخماسية على أنها النسبة بين 20% من الأفراد الأكثر فقرا و20% من الأفراد الأكثر ثراء. وعلى الرغم من ذلك تبقى المؤشرات الأكثر استعمالا لأجل تقييم عدم المساواة الداخلية تتمثل في معامل جيني "Gini" ومعامل ثايل "Thiel" والتي تعطي درجة التفاوت بين مختلف الأفراد بالنسبة إلى التوزيع الكلي للدخل.

تحدث عدم المساواة داخل البلدان نتيجة تفاعل القوى التي تحدد توزيعا ابتدائيا وآخر ثانويا للمداخل، يرجع التوزيع الابتدائي أو ما يسمى بالتوزيع الوظيفي للدخل إلى توزيع الدخل على مختلف عوامل الإنتاج كالعمل، رأس المال والأرض، في حين يرجع التوزيع ثانوي أو ما يسمى بالتوزيع الشخصي للمداخل إلى تعديل نتائج التوزيع الأولي من خلال سياسات حكومية كالضرائب، الإعانات، التحويلات الاجتماعية وغيرها.

3.2.3. عدم المساواة العالمية:

تعكس عدم المساواة العالمية درجة التفاوت في المداخل بين كل أفراد العالم بغض النظر عن جنسيتهم، أي من خلال النظر إلى سكان العالم كمجموعة واحدة، فهي بذلك تجمع بين عدم المساواة الدولية وعدم المساواة الداخلية. ويعتمد في تقييم مستوى أو درجة عدم المساواة هذه على نفس المؤشرات المستعملة في تقييم عدم المساواة الداخلية.

¹ Nations Unies, La Réduction des Inégalités par le Commerce et le Développement dans le Programme de Développement pour l'après-2015, Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, Soixante et Unième session Genève, 15-26 Septembre 2014, PP 3-4.

4.2.3. عدم المساواة بين الأقاليم:

يمكن دراسة مقدار التفاوت الحاصل في توزيع الدخل والثروة بين مجموعات البلدان مقسمة إلى أقاليم وفق موقعها الجغرافي أو انتمائها لتكتل معين، فمعظم أقاليم العالم عرفت تراجعاً واضحاً لمقدار عدم المساواة عبر فترات من الزمن. فالدول العربية كمجموعة عرفت تراجعاً واضحاً لقيم معامل جيني بدء من سنة 1966، حيث تراجع مع نهاية العقد الثامن من القرن العشرين بحوالي 5.5 نقطة مئوية، وهو نفس الأمر الذي حصل لدول أمريكا اللاتينية التي تراجعت قيم "Gini" فيها بحوالي 7 نقاط مئوية، في حين عرفت بعض الأقاليم الأخرى مثل شمال أمريكا وجنوب آسيا ثباتاً نسبياً، بينما عرفت دول أوروبا الغربية تراجعاً واستقراراً في حدود 30% على سلم معامل "Gini" وهو أدنى معدل مسجل على مستوى العالم، إذ عرفت تلك المنطقة بتحسين الخدمات المقدمة للفقراء والعمال وسخاء التعويضات الاجتماعية مثل منح الأمومة والشيخوخة والتقاعد وغيرها.¹

¹ جمال خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

✦ المبحث الثالث: مؤشرات قياس الفقر وعدم المساواة

من الواضح أن أي تحليل لجهود الحد من الفقر وعدم المساواة سوف يكون محدودا بالبيانات المتاحة عن المتغيرات على المستوى الوطني. فقد كان من الصعب للغاية حتى وقت قريب الحصول على بيانات عن مستويات الفقر وعدم المساواة قابلة للمقارنة بين البلدان، كما كانت متضاربة إلى حد كبير من حيث الجودة. ولكن حتى عندما لا تكون البيانات متاحة، فمن المفيد أن نستعرض بعض المفاهيم الرئيسية المستخدمة في التحليل الاقتصادي للفقر، لأنها تسلط الضوء على العديد من قضايا القياس المهمة. ويستعرض القسم التالي التقدم المحرز في العقود القليلة الماضية في الأدوات المتاحة لقياس الفقر وعدم المساواة وتقييمه تجريبيا.

1. مؤشرات قياس الفقر

تتعدد المناهج والطرق التي تتعرض لقياس الفقر في الأدبيات الدولية، وفقا لتعدد التعريفات وهناك العديد من المؤشرات التي تستعمل لتحديد الفقر، وتكمن أهمية قياس الفقر في التعرف على الفقراء ومعرفة أماكن تواجدهم وحجمهم نسبة إلى المجتمع، والتعرف على خصائصهم الديموغرافية ومستوياتهم التعليمية والصحية، أي تجميع المعلومات حول الفقراء الذين تم تحديدهم على أساس خط الفقر لقياس متوسط درجة الحرمان التي يعاني منها هؤلاء في المجتمع.

حسب اقتراح الاقتصادي "Amartya Sen" (1976)، هناك بديهيتان يجب توافرها في مؤشرات قياس الفقر:

- الأولى: بديهية الرتبة (The Axiom of Monotonicity)، وهي تعني رتبة الرفاه بالنسبة للدخل، بافتراض ثبات جميع المتغيرات الأخرى (مثل أسعار السلع...)، فإن أي انخفاض في دخل الفقير يؤدي إلى زيادة الفقر.

- الثانية: بديهية التحويلات (Axiom of Transformations)، تعني أن تحويل أي جزء من دخل فرد فقير إلى فرد آخر أكثر دخلا لا بد أن يؤدي إلى زيادة الفقر، مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى.¹

وتتمثل هذه المؤشرات التي يمكن استخلاصها اعتمادا على خط الفقر فيما يلي:

¹ Amartya Sen, Poverty : An Ordinal Approach to Measurement, Econometrica, Vol 44, N° 2, March 1976, P 219.

1.1. المؤشرات البسيطة لقياس الفقر

من هنا برزت جهود عدة لتطوير مؤشرات أخرى تحاول سد الثغرات، ولتكميل مؤشر خط الفقر، ومن أهم هذه المؤشرات: مؤشر نسبة الفقر، مؤشر فجوة الفقر، ومؤشر شدة الفقر.

1.1.1. مؤشر نسبة الفقر (Poverty Rate Index)

ويسمى أيضا مؤشر تعداد الرؤوس (Head Count Index)، وهو أبسط مقاييس الفقر وأكثرها شيوعا، يقيس مدى تفشي الفقر في المجتمع، ويقاس بعدد الأفراد أو الأسر الذين يعيشون تحت خط الفقر كنسبة من مجموع السكان، ويحسب وفق الصيغة التالية:

$$H = \frac{q}{n}$$

حيث:

H : نسبة السكان الفقراء q : عدد السكان الفقراء n : حجم السكان

ويعتبر هذا المؤشر جيدا لأغراض كثيرة منها المقارنة أو تقييم آثار سياسات تقليل الفقر، كما أنه سهل الفهم والشرح، إلا أنه يعاني من نواقص واضحة منها تحليل الآثار المحتملة لبعض السياسات على الفقراء مما يجعله غير حساس للفروقات في عمق الفقر. كما أنه غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء، فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقرا إلى الذين هم أحسن حالا، فإن المؤشر قد لا يتغير، بل ربما يتحسن، مما يظهر عكس النتائج الحاصلة.¹

2.1.1. مؤشر فجوة الفقر (Poverty Gap Index)

يعبر هذا المؤشر عن عمق الفقر، بحيث يحاول قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر، أي هو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد، ويتم حسابه كالتالي:

$$PG = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left(\frac{Z - Y_i}{Z} \right)$$

¹ Amartya Sen, Op Cite, P 223.

حيث:

Z : خط الفقر Y_i : دخل أو إنفاق الفرد (i) من الأفراد تحت خط الفقر

q : عدد السكان الفقراء n : حجم السكان

يمكن إعادة كتابة ذلك على الشكل التالي: $PG = I \cdot H$

علما أن: (H) هو الفقر العددي

(I) هو مؤشر فجوة الدخل ويعبر عنه: $I = \frac{Z-Y}{Z}$

حيث:

I : هي مؤشر فجوة الدخل بين الفقراء

$$Yq = \frac{1}{q} \sum_{i=1}^q Y_i$$

: هي متوسط استهلاك الفقراء

هذا المؤشر يعرف بأنه متوسط النقص في الدخل لجميع الفقراء كنسبة من خط الفقر، بمعنى أنه يشير إلى حجم التحويلات المطلوبة برفع دخل الأسرة الفقيرة فوق خط الفقر، فيحقق ميزة من الميزات المطلوبة في مؤشر الفقر وهي ميزة الرتبة، وعلى الرغم من فوائد هذا المؤشر إلا أنه وجهت إليه بعض النقائص ومن أهمها، أنه لا يعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء.¹

3.1.1. مؤشر شدة الفقر (Poverty Severity Index)

يقيس هذا المؤشر إضافة إلى فجوة الفقر مدى التفاوت الموجود في درجات الفقر بين الفقراء، ويمكن احتسابه من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر، ويمكن التعبير عنه كالتالي:

$$PS = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left(\frac{Z - Y_i}{Z} \right)^2 * 100$$

¹ Martin Ravallion, Poverty Comparisons, A Guide to Concepts and Methods, The World Bank, Washington, 1992, PP 35-36.

حيث:

Ps: شدة الفقر **n**: حجم السكان **Z**: خط الفقر

Yi: دخل الفقراء الذين يكون دخلهم أقل من خط الفقر

يقيس هذا المؤشر مدى حدة الفقر، فكلما كان مؤشر الفقر عاليا كانت ظاهرة الفقر أشد قوة، وازداد حجم التفاوت وعدم المساواة بين الفقراء.¹

2.1. مؤشرات الفقر البديهية

إن مقاييس الفقر التي تستوفي عددا من البديهيات تتمثل فيما يلي:

1.2.1. مؤشر سن للفقر (Sen Poverty Index)

يعتبر هذا المؤشر أول مؤشرات الفقر، والتي تستند إلى بديهيات معينة، حيث استطاع "Amartya Sen" سنة (1976) أن يوحد أهم المؤشرات الهامة لقياس درجة الفقر، وقد حاول من خلاله التوفيق بين مؤشر عدد الرؤوس (H) وفجوة الفقر (PG) إضافة إلى معامل (GINI) الذي يختص بقياس عدم المساواة في توزيع الدخل بين الفقراء، ويمكن حساب مؤشر سن من خلال الصيغة التالية:

$$P = H \cdot G^*$$

علما أن: $G^* = H + (1 - M) \cdot G$ (معامل جيني المعدل)

P: شدة الفقر **H**: نسبة الأفراد الفقراء **G**: معامل جيني

M: نسبة فجوة الدخل (Income Gap Ratio) وتقاس بالصيغة التالية: $IGR = 1 - (Y^* \cdot Z)$

حيث: Y^* متوسط دخل الفقراء **Z**: خط الفقر²

¹ Martin Ravallion, Comparaison de la pauvreté : Concepts et Méthode, Op Cite, P 55.

² Amartya Sen, Op Cite, P 223.

2.2.1. مؤشر FGT (Foster , Greer and Thorbecke)

طور كل من "Foster , Greer and Thorbecke" في (1984) هذا المؤشر الذي يعرف باسمهم "FGT"، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التي تقيس مدى عمق الفقر في المجتمع، وهو المؤشر الأكثر استعمالاً كونه يجمع كل البديهيات المعروفة، وبملاحظة أن بديهية التحويلات تعكس اهتماماً بمفهوم الحرمان النسبي فقد يتطلب أن يكون مؤشر قياس الفقر حساساً لرفاهية أفقر الفقراء، كما أن هذا المؤشر يفترض مبادئ مهمة في القياس كتنظيم جماعة الفقراء إلى مجموعات جزئية وتجميعية، ويقترح أيضاً في بادئ الأمر مؤشر يساوي مجموع فجوات دخل الفقر المرجحة على أساس كل فجوة فقر فردية بقيمة الفجوة نفسها، وذلك على النحو التالي:¹

$$P\alpha = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left(\frac{Z - Y_i}{Z} \right)^\alpha$$

حيث: $\alpha \in [0, 1 - q]$

α : تعبر عن درجة اهتمام المجتمع برفاة أفقر الفقراء

n : العدد الكلي للأفراد أو الأسر في المجتمع

q : عدد الأفراد أو الأسر الواقعة تحت خط الفقر Z

Y_i : الدخل (أو الإنفاق) للفرد (أو الأسرة) رقم i من الفقراء

يلاحظ أن مؤشر FGT المعطى يؤدي إلى عدد من المؤشرات المعروفة، وذلك على النحو التالي:²

$$P_0 = H = \frac{q}{n} \leftarrow \alpha = 0 \text{ حيث } P_0 \text{ يمثل مؤشر تعداد الرؤوس}$$

$$P_1 = PG \leftarrow \alpha = 1 \text{ حيث } P_1 \text{ يمثل مؤشر فجوة الفقر}$$

¹ James Foster, Joel Greer and Erik Thorbecke, Notes and Comments : A Class of Decomposable Poverty Measures, Econometrica, Vol 52, N° 3, May 1984, P 762.

² Nicolas Ponty, Mesurer la pauvreté dans un pays en développement, Statéco N° 90-91, Paris, Aout-Décembre 1998, PP 60-61.

$$P_2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left(\frac{Z - Y_i}{Z} \right)^2 \leftarrow \alpha = 2$$

فالقيم المرتفعة لـ α تعكس اهتماما أكبر برفاه أفقر الفقراء.

3.2.1. مؤشر واتس للفقر (Watts Poverty Index)

اقترح هذا المؤشر من طرف هارولد واتس "Harold Watts" سنة (1967)، ويعتبر من أقدم المؤشرات القياسية للفقر، كما أنه يعتبر من بين المؤشرات التي تحظى باستيفاء معظم البديهيات المعروفة خاصة بديهية التحويل وبديهية التفكيك بالفوج، لكنه غير مستعمل بكثرة حاليا نظرا لانتشار مؤشر "FGT" الذي يستعمل من طرف المنظمات والمؤسسات الدولية والهيئات الحكومية، وبالأخص في الدول النامية، ويتم حسابه وفق الصيغة الموالية:¹

$$W = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \ln \left(\frac{Z}{Y_i} \right)$$

4.2.1. مؤشر تهون للفقر (Thon Poverty Index)

اقترح تهون "Thon" هذا المؤشر عام (1979) تعديلا لمؤشر "Sen"، حيث انتقده لعدم استيفائه لبديهية التعدية "Axiom of Transitivity"، وعلى هذا الأساس قام "Thon" بتقسيم بديهية التحويلات "Axiom of Transformations" إلى بديهيتين منفصلتين، الأولى سماها بديهية ضعف التحويل "" والثانية بديهية قوة التحويل ""، وذلك وفق الصيغة المقترحة على الشكل التالي:²

$$T(Y, Z) = H[S + 2(1 - H) I]$$

¹ Harold Watts, An Economic Definition of Poverty, Basic Books, New York, 1968, PP 316-329.

² Jean-Michel Hourriez & Bernard Legris, L'approche monétaire de la pauvreté : méthodologie et résultats, Conditions de vie, Economie et Statistique, N° 308-310, 1997, PP 35-63, P 51.

5.2.1. مؤشر SST (Sen. Shorrocks. Thon)

تعود تسمية هذا المؤشر نسبة إلى الثلاثي أمارتيا سن "Amartya Sen" وشوروكس "Shorrocks" وthon تعود تسمية هذا المؤشر من طرف "Shorrocks" في سنة (1995)، حيث أدخل عنصرا مهما في قياس التفاوت الداخلي للفقر على مؤشر "Sen" يتمثل في بديهية التحويل، في هذه الحالة يزيد الفقر كلما تم تحويل الدخل من شخص يقع تحت خط الفقر إلى شخص آخر ذو دخل أكبر يقع فوق خط الفقر، وما يميز هذا المؤشر قدرته على قياس شدة الفقر بين مجتمعين مختلفين، ويمكن حسابه وفقا للصيغة التالية:¹

$$P(Y, Z) = H \cdot PG \cdot (1 + G(x))$$

حيث:

P (Y,Z): يمثل مؤشر "S.S.T" لعدد أفراد المجتمع n

Y: يمثل متوسط الدخل **Z**: خط الفقر

G(x): معامل جيني

يمكن حسابه أيضا وفق المعادلة الرياضية التالية:²

$$SST = \sum_{i=1}^q \left(\frac{2(n-i) + 1}{n^2} \right) \left(\frac{Z - Y_i}{Z} \right)$$

باعتبار مجتمع ما به n أفراد دخولهم Y_i مرتبة تصاعديا من الأشد فقرا إلى الأقل فقرا

Z: خط الفقر (يكون محددا مسبقا)

q: عدد الفقراء في المجتمع

¹ Obserg Lars, Xu Kuan, Poverty Intensity : How Well do Canadian Provinces Compare ? Canadian Public Policy, Vol 25, N° 2, 1999, PP 179-195.

² Victor Aguirregabiria, Encyclopedia of World Poverty, Consumption Based Measures Of Poverty Cost Of Living, Boston University, Golson Books, Croton-on-Hudson, New York, P 1.

6.2.1. مؤشر كاكواني للفقر (Kakwani Poverty Index)

اعتبر كاكواني "Nanak Kakwani" مؤشر سان (1976) على أنه لا يستطيع قياس الفقر بسبب افتقاره إلى بديهية جديدة اقترحها كاكواني تحت مسمى بديهية الحساسية للتحويلات "Sensitivity Axiom for Transformations"، التي تعرف بأنها مع بقاء كل الأشياء الأخرى على حالها فإن التحويل بقيمة W من شخص فقير i إلى شخص أكثر فقراً j سوف يؤدي إلى زيادة أكبر في مقياس الفقر من زيادة يحدثها تحويل آخر من شخص فقير k إلى آخر أكثر فقراً l ، وذلك بشرط أن:¹

$$Y_k > Y_i: \text{حيث } Y_j - Y_i = Y_l - Y_k > 0$$

والصيغة الرياضية لمؤشر كاكواني هي كالتالي:²

$$K = \frac{q}{nz \sum_{i=1}^q i^k} \sum_{i=1}^q (z - y_i)(q + 1 - i)^k$$

في حال ما إذا كانت قيمة المعلمة k تساوي الواحد فإننا في حالة مؤشر سن الأول 1976، أما إذا تغيرت قيمة k وازدادت عن الواحد فهذا ما يسمح باحترام بديهية حساسية التحويلات لكاكواني، وكلما كبرت قيمة k كلما تمكن المؤشر من تحقيق أكبر عدد من البديهيات الأخرى، لكن بالرغم من كل ذلك إلا أن هذا المؤشر يعتبر قليل الاستعمال.

7.2.1. مؤشر شاكرفارتي للفقر (Chakarvarty Poverty Index)

تم اقتراحه من طرف شاكرفارتي "Chakarvarty" سنة (1983) بالصيغة الرياضية التالية:

$$P_{\alpha}(Y, Z) = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left[1 - \left(\frac{Y_i}{Z} \right)^e \right]$$

حيث تمثل المعلمة e مقدار النفور من الفقر، وما يميز هذا المؤشر أنه يتوفر على العديد من المزايا النظرية والتطبيقية، كما أنه يحقق أغلب البديهيات المتفق عليها خاصة بديهية التفكير بالأموال.¹

¹ Smahi Ahmed, Op cite, P 74.

² Nanak Kakwani, On a Class of Poverty Measures, Econometrica, Vol 48, N° 2, Mars 1980, P 442-444.

8.2.1. مؤشر كلارك، هيمينغ وإيلف "CHU" (Clark, Hemming & Ulph)

اقترح هذا المؤشر م نكل "Clark, Hemming & Ulph" في سنة (1981)، بالاعتماد على البديهيات التي اقترحها سان في سنة (1976) "بديهية الرتبة وبديهية التحويل"، هذا مع استيفاء المؤشر على بديهية الحساسية للتحويلات، وأطلق اسم المؤشر الأخلاقي "Ethical Index" على هذا المؤشر لاعتماده على دالة الرفاهية الاجتماعية، وقد قسم المؤشر إلى مؤشرين جزئيين وذلك وفق الصيغة الرياضية التالية:²

$$CHU_{\beta}(Y, Z) = \begin{cases} 1 - \left[\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n \left(\frac{Y_i}{Z} \right)^{\beta} \right]^{1/\beta} & \beta \leq 1, \beta \\ 1 - \left[\frac{1}{n} \prod_{i=1}^n \left(\frac{Y_i}{Z} \right) \right]^{1/\beta} & \beta = 0 \end{cases}$$

9.2.1. مؤشر أتكينسون للفقر (Atkinson Poverty Index)

هذا المؤشر عبارة عن تعديل لمؤشر كلارك وهيمينغ وإيلف "CHU" في سنة (1987) من طرف أتكينسون "Atkinson"، حيث قام بتعديل المؤشر من أجل قابلية أكبر لبديهية التفكك وذلك على النحو المبين في الصيغة التالية:³

$$ACHU_{\beta}(Y, Z) = \begin{cases} \frac{1}{\beta n} \sum_{i=1}^n \left[1 - \left(\frac{Y_i}{Z} \right)^{\beta} \right] & \beta \geq 1, \beta \\ \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n (\ln Z - \ln Y_i) & \beta = 0 \end{cases}$$

¹ عياد هشام، مرجع سبق ذكره، ص 40-41

² Emma Santos Maria, Undimensional Inequality and Poverty Mesasures, Working Paper, 30 August 2008, To be presented at the summer school on capability multidimensional poverty, 9 September 2008, New Delh , India, P 22.

³ Emma Santos Maria, Op cite, P 26.

10.2.1. مؤشر بورقينيون وفيلد (Bourguignon and Fild Index)

يعود الفصل في هذا المؤشر لكل من بورقينيون وفيلد "Bourguignon & Filds" سنة (1990)، ويعتبر هذا المؤشر جامعا بين كل من مؤشر سان ومؤشر شاكرفارتي ومؤشر "FGT" وكذا مؤشر حدود الفقر التي تتميز حسبهما بالضعف من الناحية التطبيقية لا سيما مؤشر "FGT"، فقام كلا الباحثين بجمع هذه المؤشرات في مؤشر واحد وفقا للمعادلة التالية:¹

$$BF_{\alpha, \delta} = P_{\alpha, \delta}(Y, Z) = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left[\delta + \left(\frac{Y_i}{Z} \right)^{\alpha} \right]$$

2. مؤشرات قياس عدم المساواة

لقد قامت العديد من الدراسات الاقتصادية والإحصائية محاولة منها التوصل إلى الطرق التي من شأنها معرفة التفاوت في توزيع المداخل والثروات بين أفراد المجتمع، وذلك من أجل معرفة أسبابها وآثارها، وكيفية علاجها، من خلال الأدوات المتاحة للدولة.

وباعتبار التباين في توزيع الدخل هو مجرد تمثيل أو تصوير رقمي عددي للفروق بين دخول الأفراد في مجتمع معين، لكنه غالبا ما يعطي إجابة على العديد من التساؤلات منها: هل توزيع الدخل في بلد ما هو أفضل أو أسوأ مما كان عليه في الماضي؟ وهل توزيع الدخل في الدول المتقدمة هو أكثر مساواة وعدالة مما هو عليه الحال في الدول النامية؟ وهل السياسات الحكومية، مثل الضرائب والإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض التباين أو زيادته؟

ولقياس عدم المساواة في توزيع الدخل أو الإنفاق أو الثروة، فإن الاهتمام عادة ما ينصب على مقارنة حالتين أو أكثر حسب الفترات الزمنية داخل نفس البلد، أو بين البلدان، أو بين الأقاليم، أو على مستوى العالم، والذي يتطلب العديد من المؤشرات، والتي لن تكون موضوعية إلا باستيفائها لبعض المبادئ والمعايير.

¹ Nicolas Ponty, Op Cite, P 59.

سننتظر هنا لأهم المعايير التي يجب أن تتوفر في مؤشرات القياس، والمؤشرات التي يتم استخدامها بشكل منتظم في الدراسات التطبيقية والمقارنة.

1.2. المعايير¹

توصلت الأدبيات النظرية المتخصصة في مجال قياس عدم المساواة في التوزيع إلى العديد من المعايير والأسس التي يجب أن تستوفيها مختلف المؤشرات التي تلخص حالة عدم المساواة، وهي تستند إلى نظرية الرفاه الاجتماعي، حتى تكون ذات دلالة ومصداقية، والتي عند صياغتها تجد قبولاً واسعاً بين الناس على اختلاف توجهاتهم، وهي:

1.1.2. معيار البناء المجهول

من الناحية الأخلاقية، ليس مهما التعرف على من يحصل على الدخل، فإذا كان شخصان يتلاقيان دخلين مختلفين Y_1 و Y_2 ، فإن هذا التوزيع سيكون متطابقاً مع كيفية حصولهما على دخليهما، وذلك في ما يتعلق بالحكم على عدم مساواة التوزيع، ويعني هذا المعيار أن الدخل يمكن توزيعه من الأفقر إلى الأغنى على النحو التالي:

$$Y_n \leq \dots \leq Y_3 \leq Y_2 \leq Y_1$$

2.1.2. معيار السكان

يتطلب هذا المعيار أنه عند مقارنة توزيعان للدخل مختلفان في عدد السكان، أحدهما يتكون من n والآخر من $2n$ مع ثبات نمط التوزيع الذي كان سائداً في n ، فإنه لن يكون هناك اختلاف في درجة عدم المساواة في توزيع الدخل في الحالتين، بل تتأثر درجة التفاوت بنسبة السكان الذين يحصلون على مستوى معين من الدخل، فالمؤشر يظل كما هو مهما تضاعف حجم السكان.

¹ علي عبد القادر علي، رياض بن جليلي، اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء (ب)، العدد 19، ماي 2006، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 10-11.

3.1.2. معيار الدخل النسبي

إن ما يهم في قياس درجة عدم المساواة هو الدخل النسبي وليس الدخل المطلق، وهذا يعني أن أي زيادة أو نقصان في دخل كل فرد بمعدلات مختلفة أو متساوية، سيؤدي إلى نتيجة مختلفة لدرجة عدم المساواة عما كانت عليه الحال قبل الزيادة أو النقصان، أما إذا تمت مضاعفة جميع الدخول بنفس المضاعف فإن درجة عدم المساواة تظل ثابتة، ويتم حساب الدخل النسبي عن طريق قسمة دخل كل فرد على مجموع الدخل الكلي للأفراد.

4.1.2. معيار التحويلات

يعرف بمعيار "Pigou-Dalton"، يعني أنه إذا تم الحصول على توزيع للدخل من شكل $(Y_i, \dots, Y_j, Y_n)$ حيث $Y_i \leq Y_j$ يعرف التحويل التنازلي بأنه تحويل للدخل من الفرد الفقير (i) إلى الفرد الغني (j)، وعليه يكون توزيع الدخل القائم على سلسلة من التحويلات التنازلية بين الأفراد الأكثر تفاوتاً من التوزيع الأول، والعكس صحيح في حالة التحويلات التصاعدية، حيث تؤدي هذه العملية إلى تقليص التفاوت بين الفئات الاجتماعية.

على أساس هذه المعايير يمكن تعريف أي مؤشر لعدم المساواة على أنه قانون يتم على أساسه الحكم على طبيعة التوزيع بالاستناد إلى قيمة المؤشر حيث كلما ارتفعت قيمته، كلما دلت على عدم المساواة في التوزيع.

2.2. أهم مؤشرات قياس عدم المساواة

إن المؤشرات المقترحة لقياس ظاهرة عدم المساواة في توزيع الدخل عديدة، وتتراوح بين البساطة ودرجة التعقيد، وتتمثل فيما يلي:

1.2.2. المدى (Range)

يعتبر أبسط المقاييس المقترحة لقياس التفاوت في توزيع الدخل، وهو مصمم لقياس الفرق بين القيم المتطرفة أي أكبر قيمة وأصغر قيمة في الدخل، ويعرف المدى بأنه الفجوة بين أعلى مستوى للدخل مع أقل مستوى، معبرا عنه كنسبة من متوسط الدخل وفق الصيغة التالية:¹

¹ عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 100-101.

$$R = \frac{(Max Y_i - Min Y_i)}{\mu}$$

حيث:

Y_i : تمثل دخل الفرد أو إنفاقه الاستهلاكي

n : تمثل عدد الأفراد في المجتمع

يمكن تعريف متوسط الدخل μ كما يلي: $\mu = \frac{\sum_{i=1}^n Y_i}{n}$

تتراوح قيمة R بين 0 و n حيث:

- $R = 0$ معناه أن الدخل موزع توزيعاً متساوياً
- $R = n$ معناه أن فرد واحد يحصل على كل الدخل

2.2.2. انحراف الوسط النسبي (The Relative Mean Deviation)

تم بنائه على أساس قياس الفرق بين توزيع معين وتوزيع مثالي متساو، وهو مجموع الانحرافات المطلقة لمتوسط الدخل كنسبة من الدخل الإجمالي، أو بمقارنة مستوى الدخل لكل فرد مع متوسط الدخل، ثم جمع القيم المطلقة لهذه الفروق، ثم النظر لهذا المجموع كنسبة من الدخل الإجمالي وفق العلاقة الآتية:¹

$$M = \frac{\sum_{i=1}^n |\mu - Y_i|}{n \mu}$$

حيث عندما تكون:

- $M = 0$ فإن توزيع الدخل متساو
- $M = \frac{2(n-1)}{n}$ فإن الدخل يذهب لفرد واحد

على الرغم من أن هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار التوزيع الكلي، إلا أنه غير حساس للتحويل من شخص فقير إلى شخص غني إذا كان كلاهما يقعان على الجهة ذاتها من متوسط الدخل.

¹ James Foster, Amartya Sen, On Economic Inequality, 2nd Edition, Clarendon Press, Oxford, 1973, PP 25-26.

3.2.2. التباين ومعامل التباين (Variance and Coefficient of Variation)

مقياس التباين (Variance) يشبه القياس السابق، إلا أنه يلجأ إلى تربيع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل المتوسط، وبهذا يعزز الفروق بعيداً عن الوسط، ومن ثم فإن عملية تحويل الدخل من الفقير إلى الغني ستؤدي إلى انخفاض مقاييس التباين، ويتم احتساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:¹

$$V = \frac{\sum_{i=1}^n (\mu - Y_i)^2}{n}$$

ولكن التباين يعتمد على مستوى متوسط الدخل، بحيث يظهر أحد التوزيعات تبايناً نسبياً أكبر من الآخر، إلا أن تباينه ربما يكون أقل بسبب تدني متوسط الدخل الذي حسبت على أساسه التباينات، وللتغلب على ذلك يمكن احتساب معامل التباين (Coefficient of Variation) الذي يركز على التباين النسبي والذي هو الجذر التربيعي للتباين مقسوماً على متوسط الدخل، كما يلي:

$$C = \frac{\sqrt{V}}{\mu} = \frac{\sigma}{\mu}$$

4.2.2. الانحراف المعياري للوغاريتم الدخل

يمكن استخدام اللوغاريتم في صيغة الانحراف المعياري والذي يحسب على النحو التالي:²

$$L = \left[\sum_{i=1}^n (\log \mu - \log Y_i)^2 / n \right]^{\frac{1}{2}}$$

5.2.2. منحنى لورنز (Lorenz Curve)

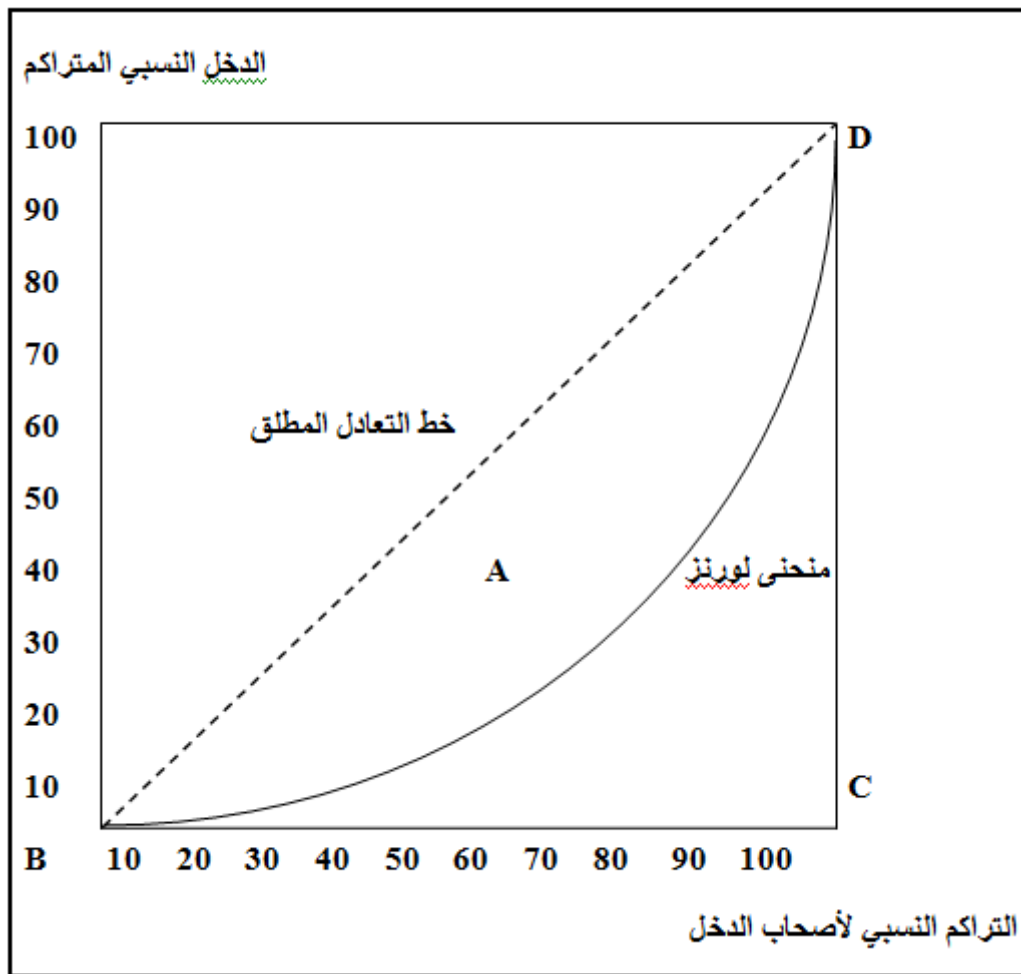
إحدى أشهر الوسائل للتعبير عن حجم عدم المساواة في توزيع الدخل أو الثروة بيانياً هي منحنى لورنز، وهو ما قدمه الأمريكي "M. O. Lorenz" عام (1905)، من خلال رسم منحنى بيانى يوضح العلاقة الكمية

¹ Jenkins. S, The Measurement of Income Inequality, in : Lars Osberg, ed, Economic Inequality and Poverty: International Perspectives (Armonk, NY: M.E. Sharpe, 1991), P 15.

² رياض بن جليلي، مؤشرات قياس عدم المساواة في توزيع الإنفاق، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 9.

الحقيقية بين النسبة المئوية لمستلمي الدخل والنسبة المئوية للدخل الإجمالي والذي يستلمه السكان سنويا،¹ بحيث هذا المنحنى في محوره الأفقي يمثل المجموع التراكمي لنسب الأفراد والأسر، والمحور العمودي يمثل المجموع التراكمي للدخل، وتأخذ هذه النسب بعد ترتيب بيانات السكان ترتيبا تصاعديا من الأفقر إلى الأغنى في فئات عشرية أو خماسية (10 % أو 20 %) نسبة إلى دخل الفرد أو الأسرة وتحول الأنصبة النسبية من الدخل والأسر لأنصبة مئوية تراكمية، وذلك وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (05): منحنى لورنز



Source : Subramanian.S, Measurement of Inequality and Poverty, Oxford University Press, New Delhi, India, 1997, P79.

¹ Subrata Ghatak, Introduction to Development Economics, 3rd Edition, Routledge, London and New York, 1998, P 40.

كلما ابتعد منحني لورنز عن الخط المستقيم BD (خط التعادل المطلق) زادت حدة اللامساواة وعدم عدالة توزيع الدخل في المجتمع، ومن الناحية النظرية لا يمكن للمنحنى أن ينطبق على خط التعادل المطلق حيث أنه لا توجد أية دولة عبر العالم تتميز بالعدالة التامة والمطلقة، أي أن كل منحنيات لورنز للدول المختلفة تقع تحت خط التعادل المطلق، ولا يمكن أن يرتفع فوقه، كما أن انتقال منحني لورنز نحو الأسفل يدل على تدهور حالة توزيع الدخل، وانتقالها نحو الأعلى يدل على تحسن نمط التوزيع.

يعرف منحني لورنز عادة بالصيغة الرياضية التالية:¹

$$L(p) = \frac{1}{4} \int_0^p Q(q) \cdot dq$$

حيث:

P: يمثل رتبة الوحدة المستعملة للدخل

Q (p): تمثل الحصة من الدخل الكلي المستعملة من ذات المجموعة p

6.2.2. معامل جيني (Gini Coefficient)

يعتبر أكثر المقاييس استخداما وانتشارا في قياس عدالة توزيع الدخل أو الثروة بصفة عامة، وتتركزها لدى فئات محدودة في المجتمع، وقد قام بطرحه عالم الرياضيات الإيطالي "Gini" سنة 1912، وقام بتطويره كل من ريتشي "Ricci" (1916) ودالتون "Dalton" (1920) وأتكينسون "Atkinson" (1970)، بهدف إعطاء مقياس جبري للتفاوت في توزيع الدخل.

ويعتمد هذا المؤشر أساسا على منحني لورنز، إذ أن قيمته تساوي إلى نسبة المساحة (A) المحصورة بين منحني لورنز ووتر المثلث BD (خط المساواة) إلى إجمالي مساحة المثلث BCD (إجمالي المنطقة تحت خط

¹ Alex Siméon, Pauvreté, Croissance et Inégalité en Haïti : Dynamique et Décomposition Sectorielle, Université de Sherbrooke, 2006, P 17.

التساوي)، وقيم المعامل تتراوح بين قيمة عظمى هي 1 التي تعبر عن عدم المساواة الكاملة، و 0 هي نقطة المساواة الكاملة، ويحسب بالشكل التالي: ¹

$$G = \frac{\text{المساحة } A}{\text{المساحة } BCD}$$

والإحصائيون يعبرون عن هذا المعامل بأنه متوسط القيم المطلقة للفروق بين كل مجموعات الدخل، ويعبر عنه بالمعادلة التالية: ²

$$G = \left[\frac{1}{2n^2\mu} \right] \sum_{i=0}^n \sum_{j=0}^n |Y_i - Y_j|$$

أو:

$$G = 1 + (1/n) - [2/n^2] \sum_{i=0}^n (n - i + 1) Y_i$$

حيث:

G: معامل جيني

n: عدد الأفراد في المجتمع أو الأسر

μ: الدخل المتوسط للفقراء

Y_i, Y_j : مداخيل الأفراد i, j

كما يمكن حسابه من المعلومات المجمعة وفق العلاقة التعريفية الهندسية التالية: ³

¹ James Foster, Amartya Sen, On Economic Inequality, Clarendon Press, Oxford, 1997, P 30.

² عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 103.

³ علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، مجلة جسر التنمية، العدد 66، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007، ص 7.

$$G = 1 - \sum_{i=0}^{n-1} (p_{i+1} - p_i)(L_{i+1} + L_i)$$

حيث:

P: تمثل النسب التراكمية للسكان

L: تمثل النسب التراكمية للدخل أو الإنفاق

$$p_0 = L_0 = 0, p_n = L_n = 1$$

7.2.2. مؤشر دالتون (Dalton Index)

يعتبر مؤشر دالتون "Edward Hugh Dalton" الذي قدم في عام (1920) أحد المؤشرات القياسية المعيارية، حيث أوضح أن أي قياس لعدم المساواة الاقتصادية يجب أن يهتم بالمنفعة الاقتصادية، وقد قام دالتون بمقارنة مستويات المنفعة الحالية ومستوى المنفعة الكلية التي يمكن تحقيقها في حالة التوزيع العادل للدخل، حيث يقيس هذا المؤشر النسبة بين الثروة الحالية والثروة الكلية في حالة المساواة المطلقة، ويكتب هذا المؤشر كالتالي:¹

$$D = \frac{[\sum_{i=1}^n U(Y_i)]}{n} U(\mu)$$

حيث:

U: دالة المنفعة

لكن ما يعيب هذا المؤشر حسب أتكينسون هو صعوبة تعامله مع التحويلات الخطية الإيجابية بين الفئات المختلفة.

¹ James Foster, Amartya Sen, Op Cite, P 37.

8.2.2. مؤشر أتكينسون (Atkinson Index)

اقترح أتكينسون "Atkinson" مؤشرا جديدا أسند فيه قياس عدم المساواة في التوزيع بنظرية الرفاه الاجتماعي، حيث يعتمد هذا المؤشر على ما يسمى الدخل المكافئ للتوزيع العادل،¹ الذي يعرف بأنه مستوى الدخل الذي يحصل عليه كل فرد حتى يكون الرفاه للمجتمع مساويا لمستوى الدخل الذي يترتب على التوزيع المشاهد.

بما أن كل الأفراد متشابهين فإن مستوى الرفاه الذي ينتج هو مجموع رفاه الأفراد، ويعطى بالمعادلة الآتية:

$$n U(Y_e) = \sum_{i=1}^n U Y_i$$

حيث:

U : يمثل مستوى رفاه الفرد ($U'' \leq 0, U' > 0$)

Y_e : يمثل الدخل المكافئ للتوزيع العادل

وعليه تمت صياغة مؤشر عدم المساواة في التوزيع على النحو التالي:

$$A = \left[1 - \frac{Y_e}{\mu} \right]$$

حيث:

μ : متوسط الدخل، فإذا كان الدخل المكافئ للتوزيع العادل مساويا لمتوسط الدخل، فإن درجة عدم المساواة في التوزيع تساوي 0.

رياضيا تأخذ دالة رفاهية الفرد (دالة التفضيل) الشكل التالي:²

• إذا كانت $\epsilon \neq 1$ فإن $U(Y) = (1/1 - \epsilon)/Y^{1-\epsilon}$

• إذا كانت $\epsilon = 1$ فإن $U(Y) = \log Y$

¹ Anthony .B. Atkinson, On The Measurement of Inequality, Journal of Economic Theory, 1970, P 263.

² علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

حيث:

ϵ تمثل معامل تجنب عدم المساواة في التوزيع، حيث كلما ارتفعت قيمتها كلما كان المجتمع عازفا عن حالات عدم المساواة ومفضلا لحالات المساواة، وعلى هذا الأساس يمكن الحصول على الدخل المكافئ للتوزيع العادل على النحو التالي:

- في حالة $1 < \epsilon$

$$Y_e = \left[\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n Y_i^{1-\epsilon} \right]^{\frac{1}{1-\epsilon}}$$

أوضح لامبرت "Lambert" أن مؤشر أتكينسون هو مؤشر عدم المساواة النسبية، حيث أن المعامل ϵ هو مقياس النفور من عدم المساواة وهو ثابت، أي أنه لا يتغير في دالة مستوى الدخل.¹

9.2.2. مؤشر كوزنتس (Kuznets Index)

اقترح كوزنتس "Kuznets" عام (1957) معاملا لقياس التفاوت في توزيع الدخل، يمكن استخدامه في حالة البيانات المبوبة حسب توزيع الأسر والأفراد، بعد تقسيمها إلى فئات دخلية متساوية من حيث نسبة الأسر والأفراد في كل فئة دخلية، كتقسيم الفئات إلى عشرة فئات متساوية، وتتراوح قيم معامل كوزنتس ما بين 0 الذي يمثل حالة العدالة المطلقة و1 وهي الحالة القصوى من سوء توزيع الدخل، يمكن حسابه في حالة التوزيع العشري من خلال القاعدة التالية:²

$$K = \frac{\sum_{i=1}^{n=10} |d_i - 10|}{180}$$

حيث:

K : يمثل قيمة معامل كوزنتس

¹ Peter. J. Lambert, Richard. J. Aronson, Inequality Decomposition Analysis and The Gini Coefficient Revisited, The Economic Journal, Vol 103, Issue 420, 1993, P 1227.

² يونس أحمد علي، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010، ص 70-69.

d_i : يمثل النسبة المئوية للدخل الذي تتلقاها الفئة العشرية i

$d_i - 10$: القيمة المطلقة للفروق بين النسبة المئوية للأفراد والنسبة المئوية للدخل الفردي الذي تتلقاه الفئة الدخلية i

n : عدد الفئات الدخلية وتساوي 10

ويترتب على الصيغة أعلاه، أنه عندما يكون توزيع الدخل متساويا تماما، فإن كل فئة عشرية تحصل على 10% من الدخل لأنها تتضمن 10% من الوحدات (أسر وأفراد)، وتكون قيمة معامل كوزنتس محصورة بين الصفر والواحد، وكلما ارتفعت قيمته كان التفاوت في توزيع الدخل واسعا، بمعنى آخر فإن معامل كوزنتس يشبه معامل جيني من حيث مدى قيمته، ولكن تجدر الإشارة إلى أن قيم المعاملين المذكورين لا تكون عادة متساوية بشكل عامل نفس البيانات.

قرر كوزنتس أن التفاوت في توزيع الدخل يتزايد في المراحل الأولى من التنمية، ثم يصل إلى أقصى درجة له، ويتزايد مرة أخرى، أي أن درجة التفاوت تبدأ في الانخفاض مع تقدم التنمية.¹

10.2.2. مؤشر ثايل (Theil Index)

قدم هذا المؤشر من طرف ثايل "Theil" في عام (1967) كمؤشر لقياس عدم المساواة في توزيع الدخل، ثم قام بتقديم بعض التطبيقات عليه، معتمدا على القانون الثاني للديناميكا الحرارية "Thermo dynamique" الذي يعرف بقانون الأنتروبيا "La Loi de L'entropie"، الأنتروبيا هي المعلومة في توزيع ما قائمة على الاحتمالات، حيث كمية المعلومات المتعلقة بحدث ما/باحتمال P_i تقاس بـ $Ln (1/P_i)$ ، حيث نقيس الأنتروبيا في حالة اللاتأكد على النحو التالي:²

$$H(P) = \sum_{i=1}^n P_i \ln \left(\frac{1}{P_i} \right)$$

حيث يوجد n ، حدث $1, \dots, n$ ، واحتمالات $P_1 \dots \dots P_i$

¹ عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، 104.

² Boniface Essama-Nssah, Inégalité, Pauvreté et Bien-être Social : Fondements Analytiques et Normatifs, De Boeck Université, 2000, P 58.

وبالتالي يمكن كتابة مؤشر ثايل على النحو التالي:

$$T(P) = \ln(n) - H(P)$$

كما يلاحظ أن مؤشر ثايل عبارة عن متوسط فروقات اللوغاريتمات، وقد استخدم هذا المؤشر عوضاً عن معامل جيني لتبانه إمكانية تحليل مؤشر دالة التوزيع، باعتباره يحتوي على مكونين هما:

- مكون عدم المساواة (التوزيع غير المتكافئ) المتأني عن عدم المساواة بين المجموعات (بمعنى قياس عدم عدالة التوزيع في المجتمع إذا ما حصل كل شخص داخل المجموعة على متوسط دخل المجموعة μ)
- مكون عدم المساواة (التوزيع غير المتكافئ) داخل المجموعة وفقاً للتوزيع العمري، التعليمي... إلخ

يأخذ المؤشر إحدى الصيغتين التاليتين:¹

$$T_1 = \frac{1}{n} \sum \log \frac{\mu}{Y_i}$$

$$T_2 = \frac{1}{n} \sum \frac{Y_i}{\mu} \log \frac{Y_i}{\mu}$$

11.2.2. مؤشر بالما

يعد مؤشر بالما إحدى الأدوات المعتمدة لقياس تفاوت الدخل، فهو يقيس حصة شريحة الـ 10% الأكثر ثراء من الدخل مقارنة بشريحة الـ 40% الأكثر فقراً. في عام 2010 صنف البلد الذي بلغ فيه مؤشر بالما 1.4 ضمن فئة الربع الأقل توتراً بعدم المساواة، بينما صنف البلد الذي بلغ فيه مؤشر بالما 2.8 ضمن الربع الأكثر توتراً بعدم المساواة.²

¹ علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، موجز السياسات العامة: من طموح العدالة الاجتماعية إلى واقع اللامساواة، الأمم المتحدة، بيروت، ص 4.

3. قياس الفقر وعدم المساواة في إطار التنمية البشرية

إن تطوير عملية القياس هو ركيزة أساسية في نهج التنمية البشرية، فقد أفسح دليل التنمية البشرية المجال أمام نهج جديد التفكير نحو التقدم الذي أساسه أن فكرة التنمية هي أكبر بكثير من الدخل، وقد تم اعتماد عدة مقاييس لتقييم التقدم في تخفيف حدة الفقر وتحقيق المساواة، بحيث اعتمد تقرير التنمية البشرية لعام 2010 على أدلة جديدة لقياس مختلف جوانب الرفاه والتي تتعلق بعدم المساواة والفقر في مختلف الأبعاد، هذه الأدلة تعبر عن تطور طرق القياس والتحسين في توفر البيانات.

فيقدم التقرير دليل التنمية البشرية بأبعاده الثلاثة: الصحة والتعليم والدخل في صيغة جديدة، استغادت من الانتقادات البناءة ووضعت مؤشرات أكثر ملائمة لقياس التقدم في المستقبل. هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المطلب، التعرف على أهم مؤشرات القياس للفقر وعدم المساواة من منظور دليل التنمية البشرية.

1.3. قياس الفقر في إطار التنمية البشرية

حسب تقرير التنمية البشرية لعام 1997 الذي عرف الفقر بكونه حرمانا من الأشياء القيمة، قد ظهر مصطلح الفقر البشري لتمييز هذا الحرمان، ويرى أن الفقر متعدد الأبعاد وليس مجرد الحصول على ما هو ضروري للرفاه المادي، ويقاس هذا الفقر بالاستناد على معايير التنمية البشرية بمقياس دليل الفقر البشري (HPI) الذي يجمع في دليل مركب واحد أوجه الحرمان بأربعة أبعاد هي: الحياة المديدة الصحية والمعرفة والأمان الاقتصادي الضروري والشمول الاجتماعي.¹

1.1.3. دليل الفقر البشري (HPI)

هناك مؤشرين لقياس الفقر البشري هما:

1.1.1.3. دليل الفقر البشري للدول النامية (HPI-1)

¹ عدنان داود العذراوي، هدى زوبير الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

لقد أدخل تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة مؤشر للفقر في الدول النامية يشار إليه (HPI-1)، بحيث يقسم دليل التنمية البشرية متوسط الانجازات، ويقاس دليل الفقر البشري -1 نسب الحرمان في الأبعاد الثلاثة الرئيسية وهي:¹

- **حياة مديدة وصحية:** مقيم بواسطة احتمال الموت قبل 40 سنة، ويرمز له P_1
- **المعرفة:** يقاس بمعدل معرفة القراءة والكتابة، ويمثل معدل الأمية بين البالغين ويرمز له P_2
- **مستوى معيشي لائق:** مؤشر المستوى المعيشي ويرمز له P_3 ، وهو بدوره يمثل متوسط الحرمان في ثلاث مؤشرات وهي كالتالي:

- نسبة الأشخاص المحرومين من المياه الصالحة للشرب، رمزه P_{31}
- نسبة الأشخاص المحرومين من الخدمات الصحية، رمزه P_{32}
- نسبة الأطفال دون سن الخامسة والذين يعانون من نقص في الوزن، رمزه P_{33}

ويتم حساب دليل الفقر البشري للدول النامية بسهولة خاصة وأن المؤشرات المستخدمة لقياس نسب الحرمان يعبر عنها بالنسب المئوية وتتراوح بين الصفر والمائة، وتكتب معادلة حساب (HPI-1) وفق الصيغة التالية:²

$$HPI - 1 = \left\{ \frac{1}{3} (P_1^a + P_2^a + P_3^a) \right\}^{\frac{1}{a}}$$

إذ أن:

HPI-1: دليل الفقر البشري للدول النامية

P1: النسبة المئوية للذين لا يتوقع لهم البقاء على قيد الحياة حتى سن 40

P2: معدل الأمية بين البالغين

P3: المتوسط البسيط للمتغيرات الثلاث ($P_{31} - P_{32} - P_{33}$)

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001، نيويورك، 2001، ص 24.

² عدنان داود العذراوي، هدى زوبير الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

$a = 3$ ، إن قيمة (a) لها تأثير على قيمة الفقر البشري، فإذا كانت قيمة $a=1$ فسيكون دليل الفقر البشري متوسط البعد، وكلما زادت قيمة a، زاد وزن البعد الذي به أقصى درجة الحرمان، وهنا يمكن القول أنه كلما كان المؤشر مرتفعاً كلما كان البلد فقيراً.

2.1.1.3. دليل الفقر البشري للدول الصناعية (HPI-2)

يقيس دليل الفقر البشري-2 نسب الحرمان لنفس الأبعاد التي يقيسها دليل الفقر البشري-1، إلا أنه يأخذ الاستبعاد الاجتماعي، وبالتالي فهو يقيس الحرمان في أربعة أبعاد وهي:¹

- **حياة مديدة وصحية:** يقاس بواسطة احتمال عدم البقاء على قيد الحياة لسن 60، ويرمز له P_1
- **المعرفة:** يقاس بالنسبة المئوية للبالغين من سن (16-65) الذين تنقصهم مهارات معرفة القراءة والكتابة الوظيفية، ويرمز له P_2
- **مستوى معيشي لائق:** يقاس بالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل المحدد بنسبة (50%) من الدخل الشخصي الذي يمكن التصرف فيه، ويرمز له P_3
- **الاستبعاد الاجتماعي:** يقاس بمعدل البطالة طويل الأجل، ويرمز له P_4

يتم حساب دليل الفقر البشري للدول الصناعية (HPI-2) وفق الصيغة التالية:²

$$HPI - 2 = \left\{ \frac{1}{4} (P_1^a + P_2^a + P_3^a + P_4^a) \right\}^{\frac{1}{a}}$$

2.1.3. دليل الفقر متعدد الأبعاد (MPI)

استخدم مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام (2010)، والذي وضعته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI)، وهو يكمل المقاييس النقدية للفقر من خلال مراعاة الحرمان غير النقدي في مختلف نواحيه، مما يرسم صورة أدق لحال الفقراء.

يقاس مؤشر الحرمان عبر نفس الأبعاد الثلاثة لمؤشر التنمية البشرية: التعليم، الصحة ومستوى المعيشة، ولكن بشكل مفصل حيث استخدم لقياسها 10 مؤشرات، كما يظهر عدد الأشخاص الذين هم فقراء متعدّدوا الأبعاد أي

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001، نيويورك، 2001، ص 24.

² عدنان داود العذراوي، هدى زوبير الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

يعانون من الحرمان في 33 % من المؤشرات المرجحة، (الجدول رقم (01)) يمكن أن يوضح (MPI) حسب المنطقة، العرق، وحسب تصنيفات أخرى، لذلك فإن التغيير من بعد واحد لقياس الفقر إلى متعدد الأبعاد هو تطوير هام للنظرية ويقدم مزايا لواضعي السياسات.

الجدول رقم (01): أبعاد ومؤشرات دليل الفقر متعدد الأبعاد (MPI)

البعد	المؤشر	أي شخص في الأسرة محروم إذا
الصحة	- التغذية	أي امرأة أو طفل في المنزل يعانون من نقص الأغذية حسب المعلومات الغذائية
	- معدل الوفيات	وفاة أي طفل في المنزل
التعليم	- التمدرس	لم يكمل أي فرد من أفراد الأسرة خمس سنوات من الدراسة
	- الالتحاق بالمدارس	أي طفل في سن المدرسة من الأسرة لا يذهب إلى المدرسة حتى الصف 8
مستوى المعيشية	- الكهرباء	لا تتوفر الأسرة على الكهرباء
	- الصرف الصحي	لا تتوفر الأسرة على مرافق محسنة للصرف الصحي أو تتقاسمها مع أسر أخرى
	- الماء	لا تحصل على المياه الصالحة للشرب أو توفر المياه الصالحة للشرب لأكثر من 30 دقيقة سيرا على الأقدام
	- مواد الأرضيات	الأسرة لديها أرضية من تراب أو رمل أو روث
	- وقود الطهي	تستعمل الأسر في الطهي الروث أو الحطب أو الفحم
	- الممتلكات	لا تمتلك الأسرة أكثر من واحد من هذه الوسائل: راديو، هاتف، تلفزيون أو ثلاجة، دراجة نارية، ولا تملك سيارة أو شاحنة

Source : United Nations Development Programme (UNDP) and Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI), Global Multidimensional Poverty Index, Poverty amidst conflict, 2024, P 4.

يقيس دليل الفقر المتعدد الأبعاد نسبة السكان الذين يعيشون على فقر متعدد الأبعاد معدلاً بشدة أوجه الحرمان التي يعانون منها، وتحسب قيمته وفق المعادلة التالية:¹

$$PMI = H \cdot A$$

حيث:

H : تمثل نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد، وتحسب وفق المعادلة التالية :

$$qH = \frac{q}{n} \quad \Leftarrow \quad \text{عدد السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد} \quad n : \text{العدد الإجمالي للسكان}$$

A : تمثل شدة الفقر، تعكس نسبة المؤشرات المقاسة **d** التي تدل على حرمان السكان الفقراء، وتجمع نقاط الحرمان المسجلة للأسر الفقيرة فقط وتقسّم على العدد الإجمالي للمؤشرات والعدد الإجمالي للسكان الذين يعانون من الفقر وفق المعادلة التالية:

$$CA = \frac{\sum_{i=1}^q c}{qd} \quad \Leftarrow \quad \text{هو العدد الإجمالي لأوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء}$$

d : هو العدد الإجمالي للمؤشرات المقاسة (المؤشرات 10)

كما توجد هناك طريقة إحصائية أخرى لقياس الفقر تتمثل في الأسلوب القياسي الإحصائي، حيث يتمثل هذا الأخير في طريقة نماذج الانحدار، وذلك بإيجاد علاقة بين نسبة الفقر من جهة، ومجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، ويمكن استخدام منظومات من معادلات الانحدار للتوصل إلى تقديرات وتحليلات تخص الفقر.

وهناك طرق أخرى لهذا الأسلوب منها طرق التحليل العاملي، وطريقة تحليل المركبات، وطريقة التحليل التمييزي وغيرها.²

¹ United Nations Development Programme (UNDP) and Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI), Global Multidimensional Poverty Index, Poverty amidst conflict, 2024, P 4.

² حاجي فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

2.3. قياس عدم المساواة في إطار التنمية البشرية

يقدم دليل التنمية البشرية معدلات إجمالية، تحجب فوارق كبيرة في توزيع التنمية البشرية بين السكان في أي بلد، وكانت التقديرات التي تضمنتها التقارير السابقة لقياس عدم المساواة جزئية (غالبا ما اقتصر على مجال واحد كدخل مثلا) أو تغطي عددا قليلا من الدول، لكن تقرير التنمية البشرية لعام 2010 أطلق دليلا جديدا للتنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة، وهذا الدليل يقارن بدليل التنمية البشرية الأصلي ويبين عدم المساواة في كل بعد من أبعاده في عدد كبير من الدول، كما أن لهذا الدليل الجديد خصائص إحصائية هامة تسمح بإجراء تقديرات المقارنة بين الدول.

1.2.3. دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة (IDHI)

يقيس الدليل الجديد الفارق في دليل التنمية البشرية نتيجة عدم المساواة في الصحة والتعليم والدخل ويختل فهذا الفارق في الأبعاد الثلاثة بين بلد وآخر، يمكن أن تكون قيمة دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة مساوية لقيمة دليل التنمية البشرية الأصلي إذا كانت المساواة تامة بين أفراد المجتمع، كما يمكن أن تكون قيمة هذا الدليل دون دليل التنمية البشرية في حالة ارتفاع عدم المساواة، فيمكن اعتبار دليل التنمية البشرية دليلا للتنمية البشرية "المحتملة" (أي الحد الأقصى الذي يمكن تحقيقه لو تحققت المساواة التامة)، بينما يعتبر دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة دليلا لمستوى التنمية الفعلي (إذ يأخذ في الحسبان عدم المساواة)، والفارق بين الدليلين هو "الفارق" بين المستوى الفعلي للتنمية البشرية والمستوى والمحتمل الذي كان يمكن أن يتحقق لولا عدم المساواة،¹

يعالج دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة التفاوت في التوزيع بين السكان في كل بعد من أبعاد التنمية البشرية، هذا الدليل قائم على مجموعة من الأدلة المركبة التي تبين التوزيع في كل بعد اقترحها "Alikre & Foster" (2010) على أساس مجموعة مقاييس عدم المساواة التي وضعها «Atkinson» (1970).

¹ PNUD, Rapport Mondial du Développement Humain, 2010, P 87.

2.2.3. قياس دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة

يجرى حساب دليل التنمية البشرية الجديد (IDHI) على ثلاثة مراحل وهي كالتالي:

1. قياس عدم المساواة في التوزيع

بالاستناد إلى مقياس عدم المساواة لـ "Atkinson" (1970) وبتحديد عامل المخاطرة فيه $\epsilon = 1$ فيتم قياس عدم المساواة بالمعادلة الآتية:

$$A = 1 - \frac{g}{\mu}$$

حيث:

g : تمثل المتوسط الهندسي

μ : المتوسط الحسابي للتوزيع

ونظرا لاختلاف الأبعاد تصبح المعادلة كالتالي:

$$A_x = 1 - \frac{\sqrt[n]{x_1 \dots x_n}}{\bar{x}}$$

حيث تسلسل $(x_1 \dots x_n)$ يمثل التوزيع في البعد (العمر المتوقع، سنوات الدراسة، نصيب الفرد من الدخل).

تحتسب قيمة x على أساس بيانات مسح الأسر المعيشية وجداول الوفيات.

لا يقبل المتوسط الهندسي في المعادلة (1) قيمة 0، لذلك في حالة متوسط سنوات الدراسة تضاف (1) سنة واحدة إلى الأرقام المسجلة لفرض حساب عدم المساواة.

في حالة الارتفاع أو الانخفاض المفرط في قيمة نصيب الفرد من الدخل تقطع نسبة 95% من الخمس الأعلى من التوزيع للحد من تأثير القيمة المرتفعة جدا، ويستعاض عن الدخل السالب أو المنعدم في الخمس الأسفل بالقيمة الدنيا وهي 0.5 % من أسفل توزيع الدخل الايجابي.

II. تعديل أدلة الأبعاد وفق عامل عدم المساواة

يعدل متوسط الانجازات في بعد معين $\bar{x}$ وفق عامل عدم المساواة على النحو الموالي:

$$\bar{x}^* = \bar{x}(1 - A_x) = \sqrt[n]{x_1 \dots \dots \dots x_n}$$

وبالتالي $\bar{x}^*$ هو المتوسط الهندسي الفعلي للتوزيع، يخفض من قيمة المتوسط على أساس التفاوت في التوزيع ويركز على الجزء الأدنى من التوزيع.

تحتسب أدلة الأبعاد المعدلة بعامل عدم المساواة I_x وفق المعادلة التالية:

$$I_{Ix} = (1 - A_x) \cdot I_x$$

حيث:

A_x : يمثل مقياس "Atkinson" للتفاوت في التوزيع في البعد X

يستند دليل الدخل المعدل بعامل عدم المساواة I_{income}^* إلى دليل الدخل القومي الإجمالي غير المعدل I_{income}^* وبذلك يعبر دليل التنمية البشرية $IDHI^*$ عن مجمل آثار عدم المساواة في الدخل.

III. حساب دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة

- حساب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة الذي يتضمن دليل الدخل غير المعدل $IDHI^*$ هو المتوسط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة معدل بعامل عدم المساواة:

$$IDHI^* = \sqrt[3]{I_{life} \cdot I_{education} \cdot I_{income}^*}$$

- حساب دليل التنمية البشرية على أساس دليل الدخل غير المعدل IDH^*

$$IDH^* = \sqrt[3]{I_{life} \cdot I_{education} \cdot I_{income}^*}$$

- حساب النسبة المئوية للفارق بين قياس كل من IDH^* و $IDHI^*$ على النحو التالي:

$$loss = 1 - \frac{IDHI^*}{IDH^*}$$

$$= 1 - \frac{\sqrt[3]{(1 - A_{life}) \cdot I_{life} \cdot (1 - A_{education}) \cdot I_{education} \cdot (1 - A_{income}) \cdot I_{income}^*}}{\sqrt[3]{\sqrt[3]{I_{life} \cdot I_{education} \cdot I_{income}^*}}}$$

$$\frac{IDHI^*}{IDH^*} = \sqrt[3]{(1 - A_{life}) \cdot (1 - A_{education}) \cdot (1 - A_{income})}$$

وباعتبار أن نسبة الفارق الناتجة من عدم المساواة في توزيع الدخل هي ذاتها في متوسط الدخل واللوغاريتم، بحسب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة على النحو التالي:

$$\frac{IDHI^*}{IDH^*} = \left(\frac{IDHI^*}{IDH^*} \right) \cdot IDH$$

$$IDHI = \sqrt[3]{(1 - A_{life}) \cdot (1 - A_{education}) \cdot (1 - A_{income})} \cdot IDH$$

✦ خلاصة

ما ظهر جليا من تعقيدات لظاهرتي الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل بسبب تنوع الأبعاد والمقاربات الجامعة بينهما، وإعادة اهتمام المجتمع الدولي بقضايا توزيع مستويات المعيشة بين السكان في مختلف الدول النامية بصياغته للهدف المحوري للنمو على أنه الإقلال من الفقر.

وقد جاء هذا بعد عقدين من الزمن من التطبيق المتعاقب لما قد ابتدعته المؤسسات المالية في برامجها التي تمحورت حول الكفاءة الاقتصادية وضرورة التخصيص الأمثل للموارد، ومن ثم تحقيق معدلات نمو مرتفعة وخفض الفقر دون أدنى اهتمام لما يحدث في جبهة توزيع مستويات المعيشة.

وقد ترتب على صياغة الأهداف الإنمائية بالألفية اهتمام متزايد حول طبيعة النمو الاقتصادي، الذي من شأنه إفادة الفقراء بنسب تفوق استفادة غير الفقراء، وفي مثل هذه الحالة تتخفض درجة عدم المساواة ويعتبر النمو محابيا للفقراء.

ومن أجل رصد مدى التقدم في إحراز الهدف الأساسي، فلا بد من مؤشرات وأدوات لقياسها وأساليب لا بد من إتباعها تجدر الإشارة إليها حسب ما هو متبنى في محاولات القياس الكمي للفقر ومتابعة تطوره.

الفصل الثاني

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

✦ تمهيد:

منذ كتابات آدم سميث إلى يومنا هذا، والنمو يحتل في أذهان كثير من الاقتصاديين وصناع القرار أهمية بالغة، إذ يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، حيث تسعى جل الدول من خلال برامجها الاقتصادية، إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، ويعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخاء المجتمعات، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الرشيد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم...، كما أن شقا صغيرا من الدراسات الأكاديمية، أصبحت تركز على دراسة النمو الاقتصادي طويل الأجل، مقارنة بظاهرة النمو قصير الأجل، وذلك لأن البحث في النمو، ينصب على مدى قدرة الاقتصاد على توفير السلع و الخدمات، بوتيرة متزايدة وخلال فترة زمنية طويلة.

ومن أجل الإلمام بالإطار النظري للنمو الاقتصادي سنحاول في هذا الفصل تقديم تصورا عاما عن مفهوم النمو الاقتصادي، أنواعه، مصادره، أهم طرق قياسه، وكذا أبرز النظريات والنماذج المعاصرة التي ظهرت في سبيله تحقيقا لغاياته الكبرى بفاعلية في نظم المجتمعات.

✦ المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

لقد تعددت الدراسات بخصوص مفهوم النمو الاقتصادي، ويعد مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات. فالنمو الاقتصادي في مختلف النظريات يعتبر من أدوات العلاج للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، والذي من شأنه تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، من خلال التوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي على مختلف فئات المجتمع خاصة الطبقات المحرومة.

1. مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه

يوجد الكثير من المفاهيم للنمو الاقتصادي، وكل تلك المفاهيم مجتمعة تبحث عن كيفية إيجاد الوسائل والطرق التي تقود في النهاية إلى تحسين مستويات المعيشة وزيادة نصيب الفرد من الدخل، وأيضا تحقيق الرفاهية وزيادة الإنتاج في المجتمعات كافة، ومن هذا الجانب تسعى كل الدول سواء الفقيرة أو الغنية النهوض بالمستويات الاقتصادية كافة وخصوصا النمو الاقتصادي بكافة أنواعه لما له من أثر على تحقيق الرفاهية وتخفيض معدلات الفقر.

1.1 مفهوم النمو الاقتصادي

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الإجمالي الحقيقي.¹

- وهو يعبر عن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي والذي يؤدي إلى تحقيق الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.²

- كما عرفه الاقتصادي كوزنيتس "S. Kuznets" في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي" بأنه ظاهرة كمية تعتمد على مقدار الزيادة في الناتج الفردي والسكان وذلك لمدة طويلة،¹ وتكتب المعادلة على النحو التالي:

¹ صبيح ماجد، التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، ط 1، فلسطين، 2008، ص 15.

² محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 51.

■ معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني

- "P. A. Samuelson" يعرف النمو الاقتصادي على أنه الناتج الوطني الحقيقي PPN، أو الناتج الوطني الخام PNB، وذلك من خلال دراسة قام فيها بتحديد مستويات النمو الاقتصادي باستعمال هذين المؤشرين، إلا أنه يفضل استعمال الناتج الوطني الصافي نظرا لسهولة الحصول على المعطيات الخاصة بهذا المؤشر.²

- "W. A. Lewis" النمو الاقتصادي هو نمو الإنتاج بالنسبة للفرد، هذا ما يمثل نصيب الفرد من هذا الإنتاج.³

- "F. Perroux" يفسر النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المدعومة خلال مدة ما أو عدة فترات زمنية طويلة المدى لمحدد الإنتاج بالحجم، في حين يستعمل في المدى المتوسط مفهوم التوسع الاقتصادي الذي ينافي معنى الركود.⁴

- "Revoire" النمو الاقتصادي هو التحول التدريجي للاقتصاد نحو الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية.

- حسب دراسة قام بها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري عرف فيها النمو الاقتصادي على أنه عملية خلق الثروات، والعمل هو العامل الأساسي المحقق لهذه الثروات.⁵

- يمكن تعريفه أيضا بأنه تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا.⁶

¹ Régis Bénichi, Marc Nouschi, La Croissance aux XIX éme et XX éme Siècles, 2 éme édition, Edition Marketing, Paris, 1990, P 44.

² P. A. Samuelson, Introduction A L'Analyse Economique, 1972, P 552.

³ W. A. Lewis, La Théorie de la Croissance Economique, 1967, P 13.

⁴ J. Bremonde, A. Geledan, Dictionnaire Economique et Social, 1981, P 123.

⁵ CNES, Rapport Eléments de Débat pour Un Pacte de Croissance, Commission Perspectives de Développement Economique et Social, Alger, 2005, PP 5-7.

⁶ معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 347.

2.1. أنواع النمو الاقتصادي:

تتمثل أنواع النمو الاقتصادي فيما يلي:

1.2.1. النمو التلقائي:

وهذا النمو يكون تحقيقه بطريقة تلقائية بدون إتباع أسلوب التخطيط العلمي، ويكون للقطاع الخاص دور ريادي ويكون هذا النمو عرضة للتقلبات قصيرة الأمد من رواج وكساد بفعل الدورات الاقتصادية.

2.2.1. النمو العابر:

يحدث هذا النمو نتيجة عوامل استثنائية وتكون خارجية، ويتميز هذا النمو بأنه غير ثابت وغير مستمر ويحدث نتيجة التحسن المؤقت والمفاجئ في التجارة الخارجية للبلدان وخاصة النامية.

3.2.1. النمو المخطط:

يكون هذا النمو بسبب عملية تخطيطية شاملة لمختلف الموارد والاحتياجات وللاقتصاد القومي بشكل عام، بحيث تمتلك الدولة وسائل الإنتاج الأساسية، وينتشر هذا النمو في البلدان الاشتراكية.¹

¹ أشرف يونس عبد الكريم الخطيب، العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2016، ص 25-26.

2. مصادر النمو الاقتصادي

تسعى الأدبيات الاقتصادية إلى معرفة مصادر النمو الاقتصادي وهذا يعتبر من أهداف نظريات النمو الاقتصادي، لأن الإنتاجية تعتمد على عناصر الإنتاج من خلال زيادة الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية، وتطوير هذه الإنتاجية لتحسين نوعية العمل واستخدام التكنولوجيا المتطورة والنظم الإدارية الحديثة وإتباع سياسات حكومية فعالة، وتتمثل المصادر الرئيسية للنمو فيما يلي:

1.2. تراكم رأس المال:

يتألف رأس المال من قسمين، الأول: هو رأس المال المادي مثل المواد المستخدمة في الإنتاج والآلات، والقسم الثاني: رأس المال البشري وذلك يكون من خلال القوى العاملة المدربة التي تأخذ شكل قوة العمل، وحيث أن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي فإن المجتمع قادر على ادخار جزء أكبر من دخله غير المستهلك وتوجيه ذلك إلى الاستثمار فتزداد الطاقة الإنتاجية ويكون لديه قدرة على زيادة إنتاج كمية أكبر من السلع والخدمات فيزداد الناتج الإجمالي، ويجب أن ينعكس هذا النمو من خلال التوسع في البنية التحتية كالموانئ والجسور وأيضاً الموارد البشرية والثقافية.

2.2. عنصر العمل:

عنصر العمل يعد العامل الأساسي في عملية الإنتاج، حيث أن نمو قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من خلال الإنتاجية الحدية لعنصر العمل، وزيادة السكان تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك وزيادة حجم السوق، ويمكن أن يكون للزيادة تأثير على النمو من حيث قدرة الاقتصاد على استيعاب العمالة المتزايدة.¹

3.2. المعرفة أو التقدم التكنولوجي:

يعد من أهم العناصر المحفزة للنمو الاقتصادي، وهو عبارة عن مجموعة التقنيات التي تستخدم في الإنتاج وذلك لزيادة كمية الإنتاج وأيضاً استخدام وسائل جديدة لزيادة الكفاءة في الاتصالات والنقل، والتقدم التكنولوجي يحتوي على مجموعة من العوامل المتطورة والإبداعية التي تشكل حالة تعمل على زيادة النمو الاقتصادي.²

¹ أشرف يونس عبد الكريم الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

² Andolfatto David, Macroeconomic Theory and Policy, Simon Fraser University, Canada, 2005, P 302.

4.2. عوامل بيئية:

يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتوفير نظام قانوني وضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة ويعدم التقدم الاقتصادي.¹

3. مقاييس النمو الاقتصادي

قبل الحديث عن طرق قياس النمو الاقتصادي قد يكون من المهم الحديث عن شروط حدوث النمو الاقتصادي، نظرا للارتباط الموجود بين هذه الشروط وطرق القياس، بصفة عامة فلا بد من توفر شرطين لحدوث النمو الاقتصادي وهما:

I. أن يكون معدل النمو في الدخل القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل النمو السكاني لأن زيادة الدخل القومي لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة الدخل الفردي الحقيقي، لأنه قد يزداد الدخل القومي بمعدل يساوي معدل الزيادة في عدد السكان. وبذلك يكون الدخل الفردي الحقيقي ثابتا، وإذا زاد الدخل القومي بمعدل أقل من معدل الزيادة السكانية فإن مستوى الدخل الفردي الحقيقي يتراجع، لذلك فإن النمو الاقتصادي لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي؛

• معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو في إجمالي الدخل القومي الحقيقي - معدل النمو السكاني.

II. لا بد أن تكون الزيادة في الدخل الفردي حقيقية وليس نقدية، لأن الزيادة في الدخل النقدي لا تؤدي بالضرورة إلى الزيادة في مستوى معيشة الفرد، لأن الدخل الفردي النقدي يدل على عدد الوحدات النقدية، بينما الدخل الفردي الحقيقي يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يمكن للفرد أن يشتريها من خلال دخله النقدي في ضوء الأسعار السائدة في فترة زمنية معينة؛

• معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي - معدل التضخم.²

إن قياس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني، والذي يعبر عن النمو الاقتصادي، والذي يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني، التي تعبر عن ذلك النشاط ومن أهمها:

¹ إسماعيل عبد الرحمن، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 1999، ص 380.

² صبيح ماجد، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

1.3. معادلة سنجر للنمو الاقتصادي:¹

ومن مقاييس الدخل التي يقاس بها النمو الاقتصادي معادلة سنجر للنمو الاقتصادي التي قدمها الاقتصادي "Singer" سنة (1952) وهي تتكون من ثلاثة عوامل:

- الادخار الصافي S

- إنتاجية رأس المال P

- معدل نمو السكان R

وعبر عنها رياضياً $D = SP - R$

2.3. المعدلات النقدية للنمو

يتم قياس معدلات النمو من خلال تحول المنتجات العينية، والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير، خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل فيما بين مختلف العملات، والأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول مع محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد، تلتزم به جميع الدول مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ويتم قياس قيم معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية والثابتة والدولية.

1.2.3. معدلات النمو بالأسعار الجارية

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنوياً، وذلك باستخدام العملات المحلية، ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، ويتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي، ومعدل نمو الدخل الوطني، ومع بروز ظاهرة التضخم، تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

¹ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997، ص 347.

2.2.3. معدلات النمو بالأسعار الثابتة

أصبحت الأسعار الجارية، لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم الاقتصادي، وهذا ما استلزم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

3.2.3. معدلات النمو بالأسعار الدولية

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة، عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها، خاصة في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي تقويم العملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من تلك الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم.¹

3.3. المعدلات العينية للنمو الاقتصادي

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من الناتج الوطني أو من الدخل الوطني، من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي، وعلاقته بالنمو السكاني، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة... إلخ.

4.3. القوة الشرائية

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي، على مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل الدولة نفسها، وذلك عبر مقدار حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية، مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات الأجنبية في البلدان الأخرى، وقد كانت المنظمات الدولية، تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم، وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط بين قوة الاقتصاد في حد ذاته، وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار، ورغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقم بالأخذ

¹ رفيق نزاري: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007-2008، ص 75.

بهذه الطريقة، لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الاقتصاد المخطط في السبعينات، وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة.¹

ويُقاس معدل النمو الاقتصادي، بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي، أي يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج القومي الحقيقي، أو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن حيث:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس}}{\text{الدخل أو الناتج في سنة الأساس}} \times 100$$

ويكرر ذلك عبر السنوات المكونة للسلسلة محل الدراسة، ومن ناحية أخرى يميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي، بدلا من التغير في الدخل القومي الإجمالي، للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي من منطلق أن:

$$\text{الدخل الفردي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

وبالتالي فإن:

$$\begin{aligned} \text{معدل التغير في الدخل الفردي} &= \text{معدل التغير في الدخل القومي الحقيقي} - \text{معدل التغير في السكان} \\ \text{معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي} &= \text{معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي} - \text{معدل التغير في السكان} \end{aligned}$$

¹ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 40.

✦ المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

تعد الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد بذاته، ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ظهرت العديد من المدارس الاقتصادية التي تفسر ظاهرة النمو الاقتصادي لما له من أهمية كبيرة، حيث يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعكس المستوى المعيشي للأفراد، وقد تطرقت هذه المدارس إلى عدة نظريات تفسر هذه الظاهرة والتي سيتم التطرق لها في هذا المبحث.

1. النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

ظهر الفكر الكلاسيكي في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر - أي في فترة الثورة الصناعية في أوروبا - وتميزت هذه الفترة بالعديد من الأفكار والآراء الهامة، بحيث يعتبر كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو ومالثوس إضافة إلى ماركس، من أهم الرواد الذين اهتموا بقضايا النمو على المستوى الكلي، وقضايا توزيع الدخل بين الأجور والأرباح¹، سنحاول عرض آرائهم فيما يلي:

1.1. نظرية آدم سميث "Adam Smith" (1723-1790)

يعتبر آدم سميث "أب الاقتصاد" وأول من وضع الإسهامات الأولى في موضوع النمو الاقتصادي وذلك في كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذي نشر عام 1776، يقوم التحليل الاقتصادي لآدم سميث على فكرة اليد الخفية أي أن النظام الاقتصادي هو نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً، أي إتباع الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل النمو الاقتصادي القومي، وقد أكد على زيادة الإنتاجية من خلال تقسيم العمل والتخصص الإنتاجي وبالتالي زيادة الكفاءة ومهارات العمال ومقدرتهم على الابتكار.²

كما يعتبر آدم سميث أن عنصر تراكم رأس المال هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، من خلال تنمية مدخرات الأفراد والتي يستعملها أصحابها في شكل استثمارات في الاقتصاد الوطني لدعم النمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي بدوره يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع

¹ Higgins. B, Economic Development : Problems, Principles & Politics, New Delhi : Universal Book Stall, 1993.

² Thirl wall, A.P, Growth and development, 8th Edition, Addison Wesley, 2003, P5.

الأسواق واستخدام المعدات والآلات التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية لتمييزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة.¹

وقد أوضح آدم سميث والاقتصاديون الكلاسيكيون أن النمو السكاني يشكل العائق الأكبر للنمو نظراً للمشكلة الاقتصادية الصادرة من مبدأ ندرة الموارد، وقد قام آدم سميث بوضع علاقة بين الثروة والمستوى العددي للسكان النشطين فقط وفق المعادلة التالية:

$$Y = f(L)$$

حيث:

Y: ثروة البلد L: عدد السكان النشطين

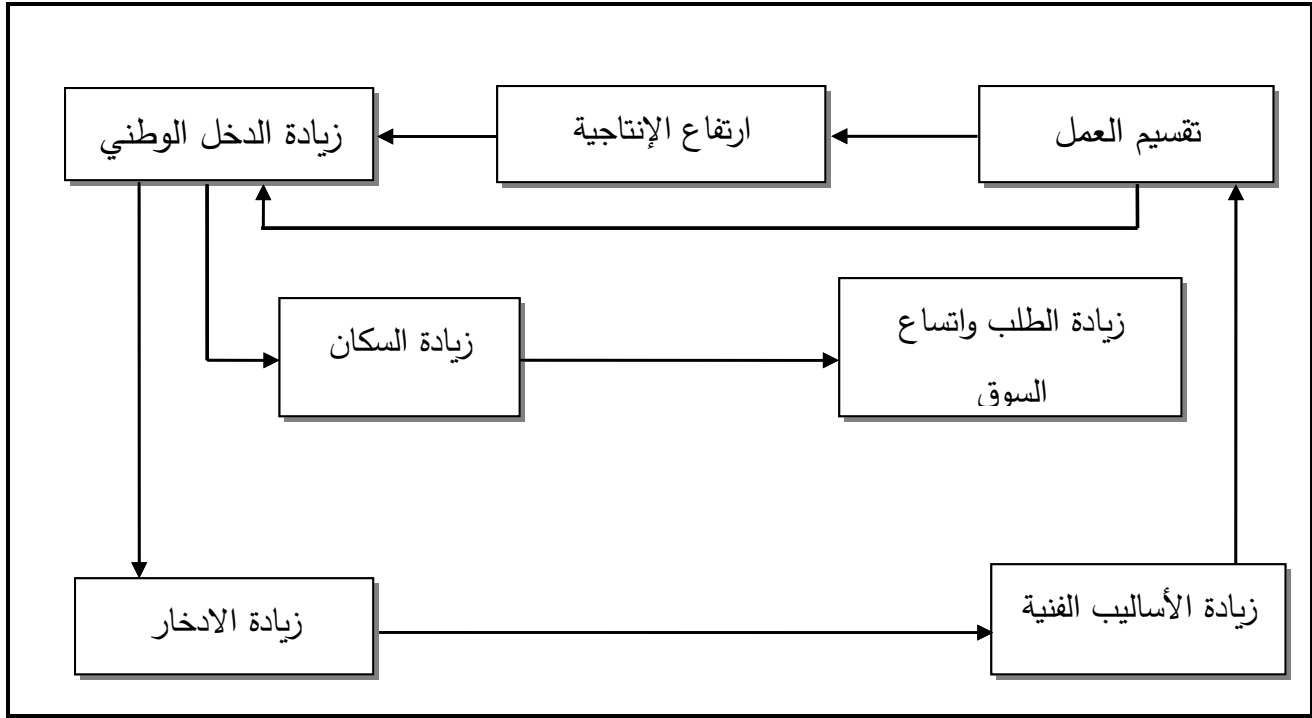
وبالتالي ما خلص إليه آدم سميث هو أن إشكالية النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، فتقسيم العمل يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في ظل توافر قدر من الطلب الفعال، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني الذي يعد حافزاً لزيادة السكان، حيث يعد المتغير السكاني وسيلة لزيادة الطلب.²

ونلخص تصورات وأفكار لآدم سميث في الشكل التالي:

¹ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص ص 56-57.

² P.Combemal & J.P.Piriou, Sciences économiques et sociales : Nouveau manuel, Edition La Découverte, 2003, P

- الشكل رقم (06): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي



المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص 61.

2.1. نظرية دافيد ريكاردو "David Ricardo" (1772-1873)

يعتبر دافيد ريكاردو من أبرز المفكرين للمدرسة الكلاسيكية فقد ارتبطت أعماله بالعديد من الأفكار منها الربح والأجور وكذا التجارة الخارجية، حيث بنى هذه الأفكار على دعامتين أساسيتين هما: نظرية مalthus للسكان وقانون تناقص الغلة، أما فيما يخص آراءه حول النمو الاقتصادي فهو يعطي أهمية كبيرة للزراعة باعتبارها من أهم القطاعات التي تساهم في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة¹، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات، كما يعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، لذلك حلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث فئات هم:

- **الرأسماليون:** دورهم مهم في عملية الإنتاج حيث يقومون بتوفير رأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وذلك من أجل تحقيق أقصى الأرباح والتوسع في رأس المال وهو ما يضمن تحقيق النمو.

¹ فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 110.

- **العمال:** يعتمد عددهم على مستوى الأجور (أجر الكفاف) لأن زيادة عدد السكان ستزيد من عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف.

- **ملاك الأراضي:** دورهم يتم في تحصيل الدخل عن طريق الربح (استئجار الأراضي)، حيث الزيادة في تعداد السكان وتكوين رأس المال يؤدي إلى ندرة الأراضي الخصبة مما يدفع استخدام الأراضي الأقل خصوبة، وهنا ينشأ الربح أين يتحول جزء من محصول الأراضي إلى الملاكين لأنهم يطلبون ثمنًا مقابل أرضهم الأكثر خصوبة.¹

3.1. نظرية توماس روبرت مالتوس "Tomas Robert Malthus" (1766-1834)

ظهر روبرت مالتوس بقلقه الاقتصادي في أواخر القرن 18، خاصة من خلال كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي الذي تطرق فيه إلى دراسة موضوع النمو الاقتصادي، وأبدى رأيه حول ظاهرة ثبات عامل الأرض الذي يصاحبه تزايد السكان الذي قد يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الحدي للعمل، وبالتالي تحقيق نمو سكاني أكبر من الإنتاج الفردي الزراعي مما يحدث جوعاً فموتاً فانخفاضاً تدريجياً للعدد السكاني.²

ترتبط نظرية مالتوس بنظرية السكان ونظريته المتشائمة فيما يخص النمو المتزايد للسكان، فقد قام بتفسير نظريته على أساس أن السكان يتزايدون وفق متتالية هندسية في الوقت الذي يتزايد فيه الغذاء وفق متتالية حسابية بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي مما يخلق مشكلة اقتصادية بعدم القدرة على تلبية الحاجيات الغذائية لكل الأفراد، فحسب مالتوس فإن للسكان دور أساسي في تحديد الطلب، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج بهدف الحفاظ على مستوى الأرباح، وأن أي اختلال بين الطلب والعرض يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض ويتراجع الربح مما يؤدي إلى تراجع النمو، هذا الأمر يؤدي إلى حدوث المجاعات بسبب تناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي، وينخفض مستوى المعيشة وينتشر الفقر.³

¹ مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

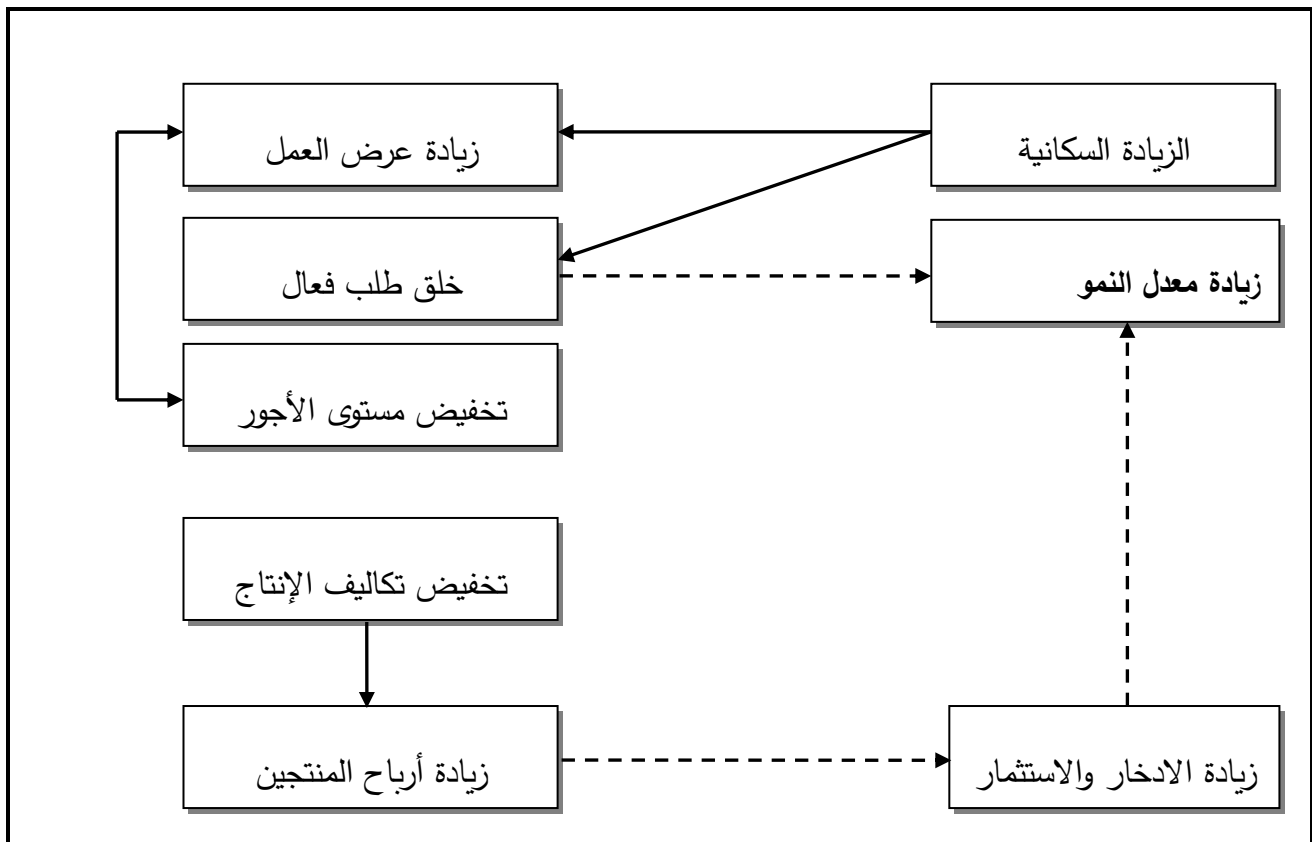
² Denis Clerc, De L'état Stationnaire à la décroissance, Revue de L'économie Politique, N°22, Trimestriel : Avril-Mai- Juin, 2004, P79.

³ محمد ناجي، حسن خليفة، النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم)، دار القاهرة للنشر، القاهرة، مصر، 2001، ص ص 145-146.

نظرية مالتوس للنمو تقوم على أساس أنه إذا كان الناتج الوطني يرتفع بمعدلات أكبر وأسرع من معدلات النمو السكاني، فإن نصيب الفرد من الدخل الكلي لابد أن يرتفع، محققا بذلك معدلات نمو متزايدة، أما إذا كان معدل الناتج أقل من معدل نمو السكان فإن نصيب الفرد من الدخل سوف ينخفض وبالتالي عدم تحقيق نمو اقتصادي.

ويلخص نموذج "Malthus" في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): العلاقة بين عناصر النمو الاقتصادي حسب نظرة «Malthus»



Source : Malthus. T, Essai sur le principe de la production, Edition Seghers, 1999, P67.

4.1. نظرية كارل ماركس "Karl Marx" (1883-1818)

اختلف الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع النمو الاقتصادي، حيث أكد "Smith" أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، واعتقد "Ricardo" أن السبب هو تناقص العوائد على

الأرض وارتفاع حصتي الأجور والربح، وبالنسبة لـ "Marx" اعتقد أن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.¹

وأهم ما جاءت به النظرية الماركسية ما يسمى بنظرية فائض القيمة التي تعرف على أنها زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك الذي يخصص للاستثمار، وكذلك فكرة التسيير والتخطيط المركزي من أجل تحقيق المنفعة العامة من شأنه أن يؤدي بالمؤسسات للبحث عن فائدها الخاصة، ما يعود بالاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة.

ويضع كارل ماركس تنظيمًا خاصًا للإنتاج في المجتمع يحتوي على:

➤ تنظيم العمل من خلال التعاون والتقسيم المثلث بين المهارات العمالية، عن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق.

➤ البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة

➤ الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج وحالة العمل بوجه عام²

حسب "Marx" تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترفع وتخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العامل) كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يحل رأس المال محل العمل مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتتسبب الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال فتنتهار الرأسمالية.³

إن تحليلات "Marx" بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور

¹ محمد البناء، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، جامعة المنوفية، 1992، ص 63.

² صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1996، ص 103.

³ محمد البناء، مرجع سبق ذكره، ص 63.

النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العمل، مما يمكن تحقيقها معها باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله "Marx".

2. النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

ظهرت هذه النظرية في سبعينات القرن التاسع عشر، ومن أبرز رواد هذه المدرسة "Alfred Marshall" "Carl Menger"، "Walras"، "William Stanley Jevons" وقد اهتموا بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

تتضمن النظرية ثلاث أفكار رئيسية بخصوص النمو الاقتصادي وهي كالتالي:¹

- يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجيته، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتج $\frac{K}{Y}$ ، أو بالمعدل المنخفض (الأدنى) لإنتاجية رأس المال $\frac{V}{K}$ ، وذلك بسبب الفرضية النيوكلاسيكية الخاصة بتناقص عوائد رأس المال.
- معدل نمو دخل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل الاستثمار والادخار وسلبيا مع معدل نمو السكان.
- هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالم بين $\frac{K}{Y}$ و $\frac{V}{K}$ بسبب تفضيلات الادخار (دالة الاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج)، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تمتلك كميات قليلة من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تمتلك كميات كبيرة من رأس المال، الأمر الذي يؤدي إلى التباين في معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

من ناحية أخرى تجمع النظرية النيوكلاسيكية لـ "A. Marshall"، "J. Clark"، "K. Wicksell" أنه يمكن حدوث استمرارية عملية النمو الاقتصادي بدون حدوث ركود اقتصادي كما أورد الكلاسيكيون، وإذا كان هؤلاء الآخرون قد اهتموا بجانب العرض فالمدرسة النيوكلاسيكية اهتمت بدراسة وتحديد العوامل المحددة للطلب،

¹ مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

وتحليل وتفسير الخيارات للمستهلكين، ولكنها لم تعارض كل الأفكار الكلاسيكية على غرار كل من قانون تناقص الغلة لريكاردو ونظرية السكان لمالتوس، لكن مع اعتبار السكان كمتغير معلوم، وتتخلص الأفكار فيما يلي:¹

- النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير ايجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى إلى النمو، لتبرز فكرة "مارشال" والمعروفة "بالوفورات الخارجية" كما أن الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع:
 - بالنسبة لعنصر العمل فقد يربط بين المتغيرات السكانية وحجم القوى العاملة وحجم الموارد الطبيعية المتاحة.
 - فيما يخص عنصر رأس المال، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجه لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني.
 - أما بالنسبة لعنصر التنظيم يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.
- النمو الاقتصادي كالنمو العضوي (وصف مارشال) لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا، لذلك استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد على أسلوب التحليل الذي يعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، بحيث رأوا بأن كل مشروع صغير هو جزء من الكل ينمو بشكل تدريجي متناسق ومتداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.
- النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة.

1.2. نظرية جوزيف شومبيتر "Joseph Schumpeter" (1883-1950)

يعتبر الاقتصادي شومبيتر من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، ظهرت نظريته في بداية القرن العشرين في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" عام 1911، وطورها في كتاب له عن الدورات

¹ عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الجزء الثالث، ص ص 34-35.

في 1939، بحيث يبين أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة تحدث عن طريق قفزات غير متتالية في الناتج القومي الإجمالي للدول، فهي عبارة عن دورات اقتصادية غير مستقرة قصيرة ومزدهرة وتتبعها دورات كساد قصيرة أيضاً.¹

اعتبر "Schumpeter" اتجاه النمو غير مستمر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دوراً مهماً في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني.²

تتضمن نظرية النمو حسب "Schumpeter" ثلاثة عناصر وهي؛ الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، وذلك لأن الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار، ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين، مما يرفع حصة الأرباح عن الأجور في الدخل، بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على أعلى الأرباح بتجديده المنتج والابتكارات، فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات، أحدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد الربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وبالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه، وأما الآخر فيحدث تلقائياً وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يحدده الابتكار والتجديد.³

كانت إضافة "Schumpeter" للاقتصاد واضحة، فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار وليس عدد السكان ورأس المال، إلا أن نظريته يصعب تطبيقها على الدول النامية والتي تمتاز باختلاف نظامها الاقتصادي والاجتماعي عن الدول المتقدمة، إضافة إلى النقص في عنصر المنظمين، وكذا تجاهل أثر الكثافة السكانية على التنمية.⁴

¹ علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي: الواقع العوائق وسبل النهوض، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر، عمان، الأردن، 2014، ص 48.

² صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1986، ص 52.

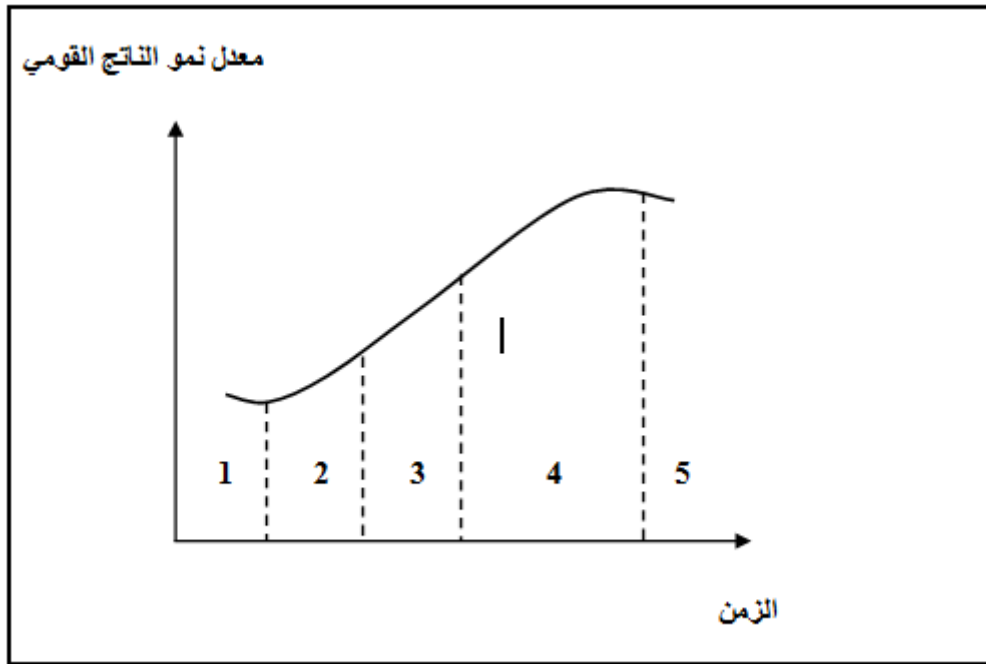
³ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

⁴ سهيلة فريد نباتي، التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 18.

2.2. نظرية وايت ويطمان روستو "W.W. Rostow" (1916-2033)

تعود هذه النظرية للاقتصادي روستو، ومن خلال كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" لسنة 1996، قام بتقسيم عملية النمو الاقتصادي إلى خمسة مراحل هي كالتالي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضوج وأخيرا الاستهلاك العالي وذلك حسب الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (08): المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي حسب « Rostow »



Source : Maré Nouchi, Croissance, Historique économique, Edition Dalloz, France, 1996, P66.

1.2.2. مرحلة المجتمع التقليدي:

في هذه المرحلة يعتبر المجتمع بدائيا ويعتمد اقتصاده اعتمادا كليا على الزراعة، ويتميز هذا المجتمع بحالة من الركود الاقتصادي ويغلب عليه طابع المقايضة والاكتفاء الذاتي، ومن مظاهر هذه المرحلة تمسك المجتمع بالتقاليد (الجمود وتحكمه العلاقات الأسرية والقبلية)، تفشي الإقطاع وانخفاض مستوى الإنتاجية، وضعف نصيب الفرد من الناتج الوطني، كما تتميز هذه المرحلة أيضا بالحروب والزراعات القبلية.¹

¹ عجمية محمد عبد العزيز، الليتي محمد علي، التنمية الاقتصادية مفهومها - نظرياتها وسياساتها، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 150.

2.2.2. مرحلة التهيؤ للانطلاق:

تعتبر مرحلة انتقالية يتم من خلالها ترشيد اقتصاديات الدول المختلفة وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية، وخاصة في مجال التعليم والخدمات والنقل، وتنامي دور البنوك والمؤسسات المالية، وبزوغ دور الإنتاج الصناعي لتوفير السلع محليا بدل الاستيراد، مع تداخل القطاعين الصناعي والزراعي، لتتسم المرحلة بانخفاض عمالة الزراعة والانتقال التدريجي للعمالة من المناطق الريفية إلى مراكز المدن للاستفادة من فرص العمل الجديدة وارتفاع الأجور.

3.2.2. مرحلة الانطلاق:

تعد مرحلة حاسمة في عملية النمو وتسعى الدولة فيها للقضاء على أسباب تخلفها وتخطي العوائق أمام مسيرتها التنموية والانطلاق نحو التقدم عن طريق تنمية مواردها الاقتصادية وإحداث تغيير في أساليب الإنتاج والتوزيع، والنهوض بالزراعة والتجارة والصناعات الثقيلة ووسائل النقل والمواصلات، كما تتسم هذه المرحلة بإعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المحدود وتحقيق العدالة الاجتماعية ضمانا لاستمرارية عملية التنمية، ويشير روستو أن هذه المرحلة غالبا ما يصاحبها نمو سريع في أحد القطاعات الصناعية الرائدة.¹

4.2.2. مرحلة النضج:

هذه المرحلة التي تعد فيها الدولة دولة متقدمة، بحيث تكون فيها القطاعات الاقتصادية كافة قد استكملت نموها بشكل متوازن وتمكنت من رفع مستوى الإنتاج، ويكون فيها الاستثمار أعلى من مستويات الاستهلاك بما يحقق دخلا يفوق الزيادة في معدلات النمو السكاني، كما تتميز هذه المرحلة بزيادة نشاط الصناعات الأساسية كالحديد والصلب والصناعات الكهربائية وازدهار حركة التجارة الخارجية ونضوج المجتمع فكريا وفنيا.²

5.2.2. مرحلة الاستهلاك الوفير:

تتسم هذه المرحلة بانتشار ظاهرة الاستهلاك على نطاق واسع، وتحول الصناعات إلى إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمية، ليتخطى المجتمع فيها مشكلة المأكل والملبس والسكن أي حصوله على الحاجات الأساسية، ليتجه

¹ عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 40.

² ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، علاقات وروابط، مجلة التراث، جامعة الجلفة، العدد العاشر، ديسمبر 2013، ص 167.

ويتحول اهتمام المجتمع نحو تحسين نوعية الحياة من خلال تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وإنتاج واستهلاك السيارات الفخمة والسلع المعمرة، ومن ثم ارتفاع متوسط الاستهلاك من السلع الاستهلاكية وخاصة المعمرة وسلع الرفاهية بكميات كبيرة.¹

3.2. نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن:

1.3.2. النمو المتوازن "Balance Growth" (1907-1959)

ترجع نشأتها إلى الاقتصاديين روزنشتاين رودان "Rosenstien Rodan, 1943" وراجنار نوركس "Ragnar Nurkse, 1953" اللذان أكدا على ضرورة توجيه دفعة قوية (Big Push) إلى جميع الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية، والاستثمارات في رأس المال الاجتماعي، وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر، وتحقيق التوازن في كل المجالات، وكذلك يطلق عليه الأسلوب الشامل. وقد انتقدت تلك النظرية في أنها تفترض عدة افتراضات غير متوفرة في الدول النامية، فالطلب بها منخفض بسبب انخفاض الدخل، كما أن مرونة عرض الموارد الإنتاجية بها صغيرة، ومن ثم فإن الدفعة القوية ستؤدي إلى زيادة التكاليف بمعدلات تفوق معدلات زيادة الطلب بما يؤدي إلى انخفاض الأرباح.

2.3.2. النمو غير المتوازن "Unbalance Growth" (1915-2012)

ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي ألبرت هيرشمان "Albert Hirschman, 1958" الذي رأى أنه من الأفضل أن تأخذ الخطوات الضخمة للاستثمار فقط في عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو في الاقتصاد القومي ككل، وبالتالي فهو ينطوي على حد أدنى من التوازن في مختلف المجالات، ولذلك يطلق عليها أيضا الأسلوب الانتقائي (Selective Approach). وقد تقادت النظرية كثير من الانتقادات التي كانت موجهة إلى نظرية النمو المتوازن، بيد أنها افترضت بعض الافتراضات غير المنطبقة على الدول النامية، منها أن تلك الدول تستطيع تحديد أولويات الاستثمار وتوجيه الموارد الاقتصادية إلى القطاع الرائد، وهذا أمر صعب خاصة في ظل تشوهات جهاز الأسعار وضعف الإدارة بها. كما أنها أهملت الأخطاء التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو

¹ عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 40.

بقية القطاعات التابعة لها، ويرى البعض أن الحل الأفضل للدول النامية هو التوسط بين الأسلوبين السابقين بمعنى الدخول في كل المجالات الاقتصادية ولكن بخطوات كبيرة ضخمة في مجالات مختارة.¹

3. النظريات الكينزية للنمو الاقتصادي

في العشرينيات من القرن الماضي وتحديداً في عام 1929، اجتاح الاقتصاد العالمي ما يعرف بالكساد العظيم، واستمرت البطالة الإجبارية في الارتفاع بشكل مخيف في كل القطاعات، ولم تكن مؤقتة - كما اعتقد الكلاسيك - ليصاب الاقتصاديون بصدمة فكرية قوية، مما ساهم هذا في ظهور فكر جديد كان بمثابة ثورة في علم الاقتصاد بقيادة الاقتصادي جون مينارد كينز وغيره.

1.3. نظرية جون مينارد كينز "John Maynard Keynes" (1883-1946)

في عام 1936 طرح الانجليزي جون مينارد كينز كتابه الشهير "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود"، والذي وجه انتقادات شديدة للتحليل الكلاسيكي خاصة فيما يتعلق بفرضية التوظيف الكامل والمنافسة الكاملة، ففي رأيه قد تكون هناك بطالة إجبارية في الأجل الطويل بسبب انخفاض مستوى الطلب الفعال وحالة جمود الأجور، لذلك يرى كينز ضرورة تدخل الدولة بأدواتها. واعتبر أن التوازن الاقتصادي يحدث عند مستويات من التشغيل تقل عن مستوى التشغيل الكامل، فحجم العرض الكلي يتحدد بناءً على الطلب الفعال وبذلك يكون حجم القوى العاملة المستخدمة متناسب مع حجم الطلب الكلي الفعال سواء بالزيادة أو النقصان، فزيادة تشغيل العمال تعني زيادة حجم الطلب الكلي الفعال الذي ينقسم إلى الطلب على سلع الاستهلاك والاستثمار.²

كما استعان "Keynes" بفكرة المضاعف والمعدل في شرح آليات نمو الدخل القومي وكيف يؤثر سعر الفائدة على الاستثمار، والاستثمار يؤثر بدوره على الدخل ومستوى التشغيل، ويستمر رجال الأعمال في الاستثمار طالما أن معدل العائد أكبر من معدل الفائدة، غير أنه يرى عدم فاعلية السياسة النقدية وسعر الفائدة، ومن ثم على الدولة أن تتدخل لزيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب. كما أنه اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل على غير النيوكلاسيك الذين اعتبروا أن الادخار دالة في سعر الفائدة أولاً ثم الدخل ثانياً.³

¹ عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 73، 2021، ص 15-16.

² J.M. Keynes, The General Theory of Employment – Interest and Money, Macmillan, CO.LTD, London, 1964, P 129.

³ عبد الحليم شاهين، مرجع سبق ذكره، ص 13.

لقد تم تطوير التحليل السابق الخاص بمعالجة موضوع النمو الاقتصادي من قبل الكينزيين الجدد وأبرزهم (هارود - دومار) وهو ما سيتم التطرق إليه.

2.3. نموذج (هارود - دومار) "Harrod - Domar"

يرجع هذا النموذج إلى أبحاث الاقتصاديين روي فوربس هارود "Roy Forbes Harrod" وإيفسي دافيد دومار "Evsey David Domar" ويعتبر خليط بين الأفكار الكينزية وأفكار التقليديين¹، حيث نشر الاقتصادي البريطاني "Harrod" في عام 1939 مقاله بعنوان « An Essay in Dynamic Theory » والذي طور فيه التحليل الكينزي المتعلق بالنمو الاقتصادي، ثم قام الاقتصادي الأمريكي "Domar" سنة 1947 في مقالة له بعنوان « Expansion and Employment » بطرح نفس الأفكار لـ "Harrod" ولكن بشكل مستقل، وقد كانت النتائج المتوصل إليها من قبل الاقتصاديين متشابهة إلى حد كبير ما أدى إلى جمع النموذجين في نموذج واحد وأطلق عليه نموذج (هارود - دومار)، وهذا النموذج موجه بالأساس إلى الدول النامية المعروف عنها تحقيق معدلات نمو منخفضة، بحيث يكمن الهدف الأساسي لهذا النموذج في تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من شأنه تحقيق معدل استثمار يسمح باستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه.²

قامت نظرية "Harrod - Domar" على عدة افتراضات تتمثل فيما يلي:

- علاقة اقتصادية مباشرة، ثابتة بين الحجم الكلي لرصيد رأس المال القومي والنتاج الوطني.
- ادخار الاقتصاد القومي بنسبة معينة وثابتة من دخله الوطني.
- الاستثمار القومي هو مقدار الإضافة في رأس المال القومي
- الاقتصاد مغلق
- كل من الميل الحدي للادخار، معدل رأس المال، المستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة ثابتة.³

إن معدل النمو الاقتصادي (g) عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني (Y) كما يلي:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} \dots\dots (1)$$

¹ Richard Grabowski, Micgael Shields, A Dynamics Keynesian Model of Development, Journal of Economic Development, Vol 25, N° 1, 2000, P 01.

² Dwight Perkins, Economie du développement, 3^{ème} Edition, Edition de Doeck, Belgique, 2008, P 141.

³ دريان محمد ناصف وآخرون، النظرية الاقتصادية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص 147.

مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي (V)، وأن K هو رأس المال، وS هو الادخار الإجمالي وهو نسبة (s) من الدخل الكلي فإن :

$$.....(2) V = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$$

$$S = sY \quad(3)$$

وإذا كان الاستثمار عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال، وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوما الادخار المحقق (I = S) فإن:

$$.....(4) \quad I = \Delta K$$

$$.....(5) \quad I = \Delta K = V\Delta Y = sY = S$$

باستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع إلى العلاقة (1) نستنتج العلاقة التالية:

$$.....(6) \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{V}$$

$$.....(7) g = \frac{s}{V}$$

تشير العلاقة الأخيرة أن معدل النمو الاقتصادي (g) يكون محددا بالعلاقة بين معدل الادخار الوطني (s) ومعامل رأس المال/الناتج (V)، وبشكل أكثر دقة فإنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط ايجابيا بمعدل الادخار، حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي (GNP)، كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير، ويرتبط سلبا بمعامل رأس المال/ الناتج، فأي ارتفاع فيه يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الوطني الإجمالي (GNP).¹

لكن تعرض هذا النموذج لعدة انتقادات نذكر منها:

➤ عدم واقعية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال إلى الناتج حيث يمكن أن يتغيرا في المدى الطويل.

➤ عدم قبول ثبات رأس المال والعمل حيث يمكن الإحلال بينهما

¹ ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص ص 126-127.

- فرضية وجود اقتصاد بدون تدخل الدولة لا تلائم الدول النامية، لأن السياسة المالية للحكومة يمكن أن تسمح بتحقيق نمو جيد وفعلي.¹
- إهمال النموذج احتمال تغير أسعار الفائدة وتأثير التقدم التكنولوجي، وكذا تغير المستوى العام للأسعار الذي تتصف به البلدان النامية، وهو كثير الحدوث وبصفة مفاجئة.
- هذا النموذج يصطدم مع أوضاع الدول النامية نظرا لاتصافها بمعدلات منخفضة للادخار وإنتاجية رأس المال، ودخولها في حالة الركود الاقتصادي، كما تعاني أيضا من حالة الاختلال التام واللاتوازن، الأمر الذي يجعل النموذج غير قابل للتطبيق.
- محدودية النموذج في معالجة مشاكل النمو الاقتصادي في البلدان النامية وحتى المتقدمة.²
- إن نموذج (هارود - دومار) كان سببا في ظهور نماذج أخرى لإعطاء تفسيرات أكثر بخصوص معالجة موضوع النمو الاقتصادي وهو ما سيتم التطرق إليه في المبحث القادم.

¹ E. Malinaud, Théorie Macro-économique, Dunod, France, 1983, P 325.

² مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 76-77.

✦ المبحث الثالث: النماذج المعاصرة للنمو الاقتصادي

منذ منتصف الثمانينات وبداية التسعينات، أخذت مسألة النمو الاقتصادي منعطفا جديدا في التحليل، وقد تم بناء العديد من النماذج الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي بالاعتماد على أفكار ومبادئ النظريات السابقة التي تعتبر القاعدة الأساسية لجميع الدراسات، في هذا الجزء سوف نتطرق إلى نماذج النمو الاقتصادي بنوعيتها، الأولى نماذج النمو الخارجي والمتمثلة في نموذج Solow- Swan، نموذج Ramsey-Cass-Koopman ونموذج Diamand، والثانية نماذج النمو الداخلي والتي تتمثل في نموذج Romer, Lucas, Robelo, Barro.

1. نماذج النمو الخارجي

تتمثل هذه النماذج فيما يلي:

1.1. نموذج (سولو - سوان) "Solow - Swan" (1956)

أخذت نظرية النمو الاقتصادي بعدا جديدا وهو ظهور نموذج أكثر تحليلا في المدى البعيد ويخص اقتصاد مغلق، وهو ما يعرف بنموذج "Solow - Swan" والذي يعتبر من أهم النماذج الخارجية، حيث طور من قبل "Robert Solow" في عام 1956، ويشار إليه عادة باسم "النمو الخارجي"، فقد حاول "Solow" أن يجيب على الاستنتاجات التشاؤمية لـ "هارود - دومار" واللذان اعتقدا أن الاقتصاد يميل للتقلب بين حالتين البطالة والتوظيف الزائد عن الحد، وقد أرجع "Solow" سبب ذلك إلى فرضية ثبات معدل رأس المال (V) وإلى استخدام عناصر الإنتاج بنسب ثابتة.¹

اعتمد هذا النموذج على الفرضيات التالية:

- يتكون الاقتصاد من قطاع واحد ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد
- يعتبر التقدم التقني (التكنولوجيا) متغير خارجي
- دالة الإنتاج هي دالة «Cobb - Douglas» ذات غلة الحجم الثابتة، حيث يمكن الإحلال بين عناصر الإنتاج خاصة العمل (L) ورأس المال (K)، وتأخذ الشكل التالي:

¹ دحمان بوعلي سمير، البشير عبد الكريم، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي - حالة الاقتصاد الجزائري-، ملتقى دولي حول النمو الاقتصادي: (الطبيعة، المحددات، المقارنة)، منتدى الاقتصاديين المغاربة، المغرب، ص 3.

$$Y = F(K, L) = K^\alpha L^{1-\alpha}$$

➤ الاستهلاك الكلي يأخذ شكل دالة "Keynes":

$$C = c.Y \rightarrow S = (1 - c)Y = sY$$

➤ بما أن الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة التامة في جميع أسواقه، فقد يتحقق التوازن عند التساوي بين الادخار والاستثمار ($I = S$) فتأخذ المعادلة السابقة الشكل التالي:

$$S = I \rightarrow I = sY$$

➤ نسبة مساهمة السكان في العمل ثابتة، حيث إذا كان عدد السكان ينمو بمعدل ثابت (n) فإن عرض العمل (L) ينمو كذلك ب (n):

$$\frac{d \log(L)}{dt} = \frac{dL/dt}{L} = \frac{L}{L} = n$$

➤ فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال، وجود مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد الإنتاج تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.¹

2.1. نموذج Ramsey – Cass – Koopmans

يشكل نموذج "Ramsey – Cass – Koopmans" المرجع الثاني لنماذج النمو الخارجي والمعروف بـ العون النموذجي "Representative Agent"، ويعتمد بشكل أساسي على عمل عالم الرياضيات البريطاني "Frank Ramsey" الذي نشر في أوائل عام 1928 مقاله "نظرية رياضية للادخار" بحيث قدم فيها نموذجاً مطوراً يظهر فيه الادخار الأمثل لمجتمع ما، ثم تم دمج النظرية بنموذج "Solow-Swan" بفضل مقال "David Cass" (1965) النمو الأمثل في نموذج كلي لتراكم رأس المال ومقال "Tjalling Koopmans" (1965) حول مفهوم النمو الأمثل، كما يعتبر النموذج "حجر زاوية" النمو الكلاسيكية منذ الستينيات.

يختلف هذا النموذج عن نموذج "Solow - Swan" في قدرته على إيجاد مسار استهلاك الأسر باستخدام أسس الاقتصاد الجزئي وحل مشكلة تعظيم الخيارات الزمنية، ولذلك قد لا يكون معدل الادخار ثابتاً بل هو محدد ذاتياً

¹ Murat Yildizoglu, Sources de la croissance économique, Université Bordeaux, France, Vol 3.8, Avril 2014, P 17.

و ذو طابع متغير بتغير قرارات المستهلكين. يعتبر هذا النموذج هو أحد نماذج العمود الفقري الأساسية في الاقتصاد الكلي.

يعتمد هذا النموذج على دالة الإنتاج من الشكل:

$$Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}$$

حيث:

Y يمثل الناتج، A تمثل التكنولوجيا، K عبارة عن رأس المال، L تمثل العمل، α هي ثابت وتكون موجبة.

يمكن كتابة هذه الدالة في شكل مكثف:

$$Y = AK^{\alpha}$$

بحيث: $K = \frac{K}{L}$ ، $Y = \frac{Y}{L}$ ، عند أخذها باللوغاريتم الطبيعي تصبح من الشكل:

$$\ln Y = \ln A + \alpha \ln K$$

نميز بين مختلف المتغيرات فيما يتعلق بالإنتاجية:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{A}}{A} + \alpha \frac{\dot{K}}{K}$$

يعني هذا أن النمو في الإنتاج مرتبط بالتغير التكنولوجي الخارجي وتراكم رأس المال.

على الرغم من أن هذا النموذج يشبه نموذج "Solow" باعتبار التكنولوجيا متغير خارجي، إلا أنه يضيف تراكم رأس المال كمحدد ثاني للنمو الاقتصادي، بالتالي لا يقلل من أهمية رأس المال مثل نموذج "Solow" ولكنه يرفعه إلى نفس مستوى التقدم التكنولوجي.¹

¹ أمين حواس، نماذج النمو الاقتصادي، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون - تيارت، الجزائر، 2021، ص 264-265.

3.1. نموذج "Peter Diamond" (1965)

يعرف هذا بنموذج الأجيال المتداخلة "Overlapping Generations" (OLG)، وقد تم تطويره من قبل "Maurice Allaise" (1947) في كتابه اقتصاد وفائدة، ثم "Paul Samuelson" (1958) في مقاله "نموذج استهلاك - قرض الدقيق للفائدة مع أو بدون آلية النقود" ولاحقا "Peter Diamond" (1965) في "مقاله الدين الوطني في نماذج النمو النيوكلاسيكي"، هذا النموذج يهتم بالتفاعل المحتمل بين الأجيال المختلفة من الأفراد في السوق، كما انه يوفر طرقا بديلة للتحليل مقارنة بنموذج العون النموذجي في الأفق اللانهائي، وتشبه بعض آثاره التحليلية المتعلقة بديناميكيات تراكم رأس المال والاستهلاك نتائج نموذج "Solow-Swan".

لقد قدم نموذج "Diamond" أدوات جديدة ووجهات نظر مختلفة لتحليل تراكم رأس المال، الادخار الكلي والنمو الاقتصادي، وأظهر عددا من نقاط القوة في تحليل مسار النمو الأمثل:

- ينصب تركيز نموذج الأجيال المتداخلة على الآثار الإجمالية لسلوك دورة حياة الأسر التي تتعايش مع بعضها البعض في فترات زمنية مختلفة من حياتها.

- يأخذ النموذج في الحسبان أشكالا أساسية لعدم تجانس الأسر (السكان)

في كل من نموذج "Solow" و "Ramsey" يتم التعامل مع المدخرات على أنها خارجية وبالتالي لا يتم إدراجها. وفقا لهذه النماذج فإن أي تغيير في معدل الادخار يؤدي فقط إلى تغيير مؤقت في الناتج، وبهذا لم يتم الإشارة إلى العوامل الفعلية التي تؤثر على المدخرات. وعليه اعتبر نموذج الأجيال المتداخلة المدخرات كدالة لسعر الفائدة الحقيقي.

وفقا لنموذج "Diamond" تعطى دالة معدل الادخار بالشكل التالي:

$$S(r) = \frac{(1+r)^{\frac{1-\theta}{\theta}}}{(1+\rho)^{\frac{1}{\theta}} + (1+r)^{\frac{1-\theta}{\theta}}}$$

حيث:

r: معدل الفائدة الحقيقي، θ : معامل موجب، p: معامل الخصم الفردي عبر الزمن

تعني هذه المعادلة أن معدل الادخار هو دالة تابعة لمعدل الفائدة الحقيقي (r) عن طريق عرض النقود، نظرا لأن الزيادة في المدخرات الوطنية تؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، كما يمكن أن يتأثر النمو الاقتصادي بتغير معدل الفائدة الحقيقي وعرض النقود. لذلك يمكن للبنك المركزي استخدام السياسة النقدية لتسريع النمو الاقتصادي.¹

2. نماذج النمو الداخلي

بالرغم من أن نماذج النمو الخارجي قد استخلصت أهمية التكنولوجيا كمصدر أساسي للنمو، إلا أنها لم توضح كيفية تحقيق التقدم التكنولوجي وتطوره باعتباره متغيرا خارجيا ينمو بشكل تلقائي وبمعدل ثابت، ما أدى إلى فشلها في تفسير التفاوت المتزايد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والدول النامية.

بناء على ذلك ومع منتصف الثمانينات من القرن الماضي، حاول الكثير من الاقتصاديين إيجاد منشأ داخلي للنمو، وأسموه بنظرية النمو الداخلي وتسمى أيضا بالنظرية الحديثة للنمو، ظهرت هذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية وكان "Paul Romer" الأول الذي قام بذلك سنة 1986، متبوعا بـ "Robert Lucas" في سنة 1988 بالإضافة إلى "Robert Barro" سنة 1990 و "Rebelo" سنة 1991 وغيرهم²، بحيث يشير هذا التيار الفكري الجديد إلى الدور القوي للتقدم التقني والعوامل الاقتصادية المحددة من داخل النموذج في زيادة النمو الاقتصادي.

إن الفرضيات الأساسية لهذه النماذج تتمثل في إلغاء تناقص الغلة لعوامل الإنتاج أي وجود غلة الحجم المتزايد، والسوق تسوده المنافسة غير الكاملة،³ وقد تضمنت فكرة النمو الداخلي على النقاط التالية:⁴

- التقدم التقني متغير داخلي يتحدد داخل النموذج
- التقدم التقني ينتج تأثيرات خارجية موجبة التي من شأنها توطيد النمو الاقتصادي
- عوائد عوامل الإنتاج ثابتة وليست متناقصة مثل ما جاءت به النظريات السابقة.

¹ أمين حواس، مرجع سبق ذكره، ص ص 344-345.

² Robert J. Barro, Economic Growth in Cross- section of Countries, Quarterly Journal of Economic, Vol 106, N°2, 407-443, 1991, P441

³ Frédéric Teulon, Croissance, Crises et Développement, 9^{ème} Édition, PUF, Paris, P 114.

⁴ La Documentation Française, Dynamique et Régulation La Croissance, Comprendre l'Economie, Vol 1, Cahiers Français, N° 345, P 79.

1.2. نموذج "Paul Romer" (1986)

قام "Romer" في سنة 1986 ببناء نموذج للنمو الاقتصادي على المدى الطويل وتمكنه من إعطاء نفس جديد لنظريات النمو الداخلي الحديثة، وهذا عن طريق فرضيتين أساسيتين هما:

- التعلم عن طريق الممارسة (Learning by doing)، حيث أن المعارف والأرباح تنتج من خلال الاستثمار في رأس المال البشري التي تضمن فعالية في الإنتاج.¹
- المعرفة باعتبارها عامل مسؤول عن التطور التكنولوجي.

هذا النموذج يؤكد أن قلب النمو الاقتصادي يحوي على كل من الادخار والاستثمار وتراكم رأس المال، مع استناده على التعلم عن طريق الممارسة ونشر المعرفة، بحيث يسمح النموذج بتحسين إنتاجية العمال وإيجاد سبل لتحسين العملية الإنتاجية، وأن التأثيرات الخارجية الايجابية تنتج عن طريق تراكم رأس المال المعرفي والتي تجعل الإنتاجية الحدية متزايدة.

ويشتمل النموذج على:²

- استخدام جميع عوامل الإنتاج في السلع، وتكتب دالة الإنتاج بالشكل التالي:

$$Y_{it} = (K_{it})^{\beta} (A_t L_{it})^{1-\beta} \quad 0 < \beta < 1$$

حيث:

Y_{it} : يمثل إنتاج الشركة i في الزمن t

K_{it} : كمية العمل

L_{it} : كمية رأس المال

A : رأس المال، التعليم والمعارف والمتعلق برأس المال الإجمالي

¹ Robert J. Barro, La Croissance Economique, Traduit par Fabric Mazerolle, Edi Science International, 1996, P 164.

² Alexandre Nshue Mbo Mokime, Théorie de la croissance et des fluctuations économiques, Kinshasa- Lyngwala, 2011, P 32.

- التعلم عن طريق الممارسة هو نتيجة غير مقصودة لإنتاج السلع الجديدة أو رؤوس الأموال، وبالتالي سيكون لدينا دالة التقدم التقني التالية حيث $(\beta > 0)$ و $(B > 0)$

$$A = BK^\beta$$

حيث:

A: تمثل التكنولوجيا، B: عامل التعلم المستمر، K: رأس المال

- يقترض أيضا أنه لا يوجد إهلاك وأن معدل الادخار هو متغير ثابت وخارجي، ويتغير مخزون رأس المال وفقا للمعادلة التالية:

$$\Delta K = sY$$

- معدل النمو الديمغرافي (القوى العاملة) هو متغير خارجي ويساوي (n) أي :

$$\Delta L = n$$

2.2. نموذج "Robert Lucas" (1988)

يجادل الاقتصادي "Lucas" صحة نموذج "Solow" بإضافة متغير آخر رأس المال البشري (H)، وقد أوضح أن الاختلافات في معدلات النمو بين الدول يعود أساسا إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري، وقد اعتمد "Lucas" على فرضيتين هما:¹

- يتكون الاقتصاد من قطاعين رئيسيين الأول يهتم بإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها اعتمادا على رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري، أما القطاع الثاني يهتم بتكوين وتأهيل رأس المال البشري، هذا مع إنتاجية حدية ثابتة على الأقل لتراكم رأس المال البشري.
- رأس المال البشري ينتج تلقائيا، واختصاص الفرد والزمن يحددان الوتيرة التراكمية لرأس المال البشري، هذا مع اعتبار تماثل المستوى التعليمي لجميع أفراد المجتمع.

¹ Philippe Aghion, Petre Howitt, Théorie de la croissance endogène, Traduit par Fabrice Mazerolle, Paris, Dunod, 2000, PP 354-356.

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:

$$h^* = B (1 - \mu) h$$

حيث:

h^* : مقدار التغير في رأس المال البشري

B : معامل موجب يمثل مقدار الفعالية

h : مخزون رأس المال البشري للفرد

$(1-\mu)$: عبارة عن معامل يمثل المدة الزمنية للحصول على المعرفة أي مدة تكوين وتأهيل رأس المال البشري.

تتميز هذه المعادلة بخاصية ثبات غلة الحجم بالنسبة لـ hi وهي خاصية أساسية في النموذج بضمان تحقيق النمو الداخلي، ومنه:

$$\frac{h^*}{h} = B (1 - \mu)$$

لهذا تكون دالة الإنتاج عند "Lucas" المعتمدة على دالة «Cobb – Douglas» على الشكل التالي:

$$Y = K^\beta (h L)^{1-\beta}$$

نلاحظ أن نموذج "Lucas" يختلف عن نموذج "Solow" فقط في استبدال h وهي تراكم رأس المال البشري بدلا من A التقدم التكنولوجي عند "Solow"، مع تركيز "Lucas" على معامل الحصول على المعرفة الذي يلعب دورا مهما في زيادة النمو الاقتصادي، حيث كلما ازداد هذا المعامل كلما ساعد على زيادة كفاءة رأس المال البشري hL ومن ثم النمو الاقتصادي.¹

¹ جعفر محمود علوش باقر، حساب معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج سولو المطور لمدة (1980-2014)، مجلد واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 31، ص 22.

3.2. نموذج "Rebelo" AK (1991)

قدم الاقتصادي "Rebelo" نموذج AK للنمو الاقتصادي في سنة 1991، حيث افترض في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية، أي ($\alpha = 1$) وبالتالي تعطى دالة الإنتاج بالشكل الخطي البسيط التالي:¹

$$Y = AK \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

A: معامل ثابت وموجب يعبر عن المستوى التكنولوجي

K: تمثل رصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري)

Y: يمثل ناتج الفرد

إن دالة الإنتاج في نموذج AK تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي (A)، وهذا ما يسمح بنمو الناتج على المدى الطويل دون توقف، أما حساب تراكم رأس المال فيعتمد على نفس صيغة "Solow":

$$K^* = sY - \delta K \dots \dots \dots (2)$$

مع افتراض ثبات عدد السكان فإن معدل النمو فيه يكون معدوم أي: ($L^* = nL = 0$)

من (1) و(2) يمكن استخراج معادلة النمو كالتالي:

$$\frac{Y^*}{Y} = \frac{K^*}{K} = sA - \delta$$

$$(3) \quad (4)$$

حيث:

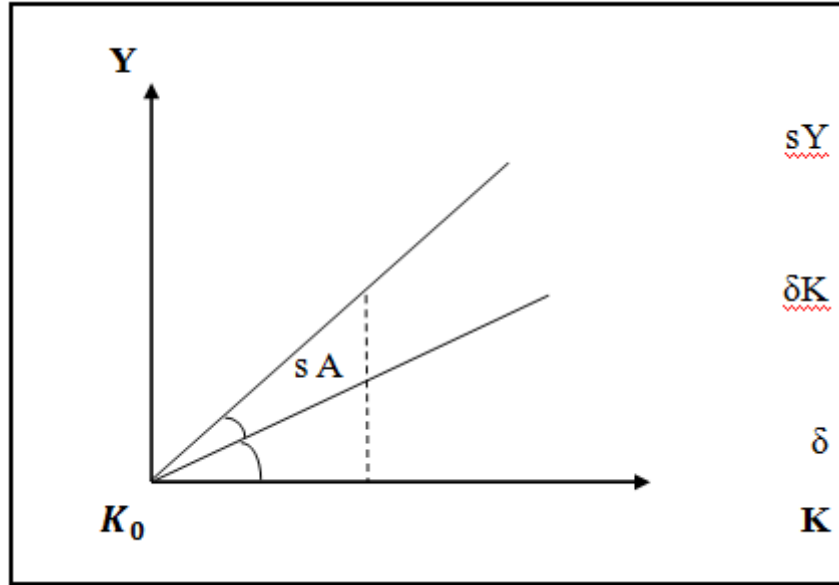
Y: الإنتاج

¹ Gregory. N. Mankiw, Macroéconomie, 3^{ème} Edition, De Doeck, Paris, France, 2003, P264.

s: هي معدل الادخار

لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج AK وذلك كما يلي:

الشكل رقم (09): نموذج AK لـ Rebelo



Source : Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin, Economic Growth, 2nd Edition, The MIT PRESS, Cambridge, London, England, P 64.

يمثل الخط (δK) الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتك، وأما (sY) فهو يعبر عن الدالة الخطية للاستثمار الجاري بدلا من رصيد رأس المال، حيث أن الاقتصاد يبدأ من النقطة (K_0) وانطلاقا من نموذج "Solow" ذو غلة الحجم المتناقصة فإن أي زيادة في رأس المال سوف تؤدي إلى زيادة متناقصة مع مرور الزمن حتى تصل إلى مستوى (δ) ، أما نموذج AK ذو غلة الحجم الثابتة فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن، وتكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية لتلك التي قبلها والتي بعدها وهي دائما مساوية لـ A.

انطلاقا من العلاقتين (3) و(4) نجد أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل نمو الاقتصاد (g^Y) هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار)، وبالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمي إلى زيادة معدل الاستثمار يكون لها أثر مباشر على معدل النمو الاقتصادي لأن:

$$\frac{Y^*}{Y} = sA - \delta = gy$$

4.2. نموذج "Robert Barro" (1990)

إن نماذج النمو الداخلي تعطي أهمية أكثر لتدخل الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع الأفراد على الاستثمار أكثر في التقدم التقني، تشجيع المبتكرين وتحفيزهم وذلك بوضع قوانين لحماية حقوق الملكية الفكرية، وقد أدخل "Barro" دور رأس المال العام في النمو الاقتصادي، والذي يبين أن الإنفاق العام هو عاملاً ومصدراً مهم للنمو الداخلي، ويهدف هذا النموذج إلى:

➤ تحديد الحجم الأمثل للدولة وذلك لتبيان دور تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال توفيرها للهياكل القاعدية الضرورية.

➤ التشديد على أهمية البنية التحتية واستثمار الدولة فيها مما يؤدي إلى تحسين إنتاجية مؤسسات القطاع الخاص، وباعتبارها عامل محدد ومهم، فاستثمار الحكومة فيها يولد زيادة العائدات على المدى الطويل والذي يلغي قانون تناقص الغلة للشركات الخاصة.¹

➤ رعاية وإعداد وتأهيل رأس المال البشري باعتباره عامل إيجابي للنمو الاقتصادي.

يعتمد "Barro" على الفرضيات التالية:

- يمكن للنفقات العامة أن تؤثر إيجاباً على مستوى المتغيرات ومعدل النمو الاقتصادي.

- يفترض أن المشتريات المتعلقة بالسلع G ليس لها منافسين وليست وحيدة، وباستعمال هذه السلع فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، بحيث يؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات المحدودة.

- الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت.

$$G = T = \pi Y$$

إذن:

يدخر جزء من الدخل (s) وبالتالي تصبح دالة تراكم رأس المال المادي، والذي يهتك هذا الأخير بمعدل (δ) :¹

¹ Tasasa Vangu, Kimbambu Jean-Paul, Dérivation du Modèle Basique de Barro : Approche par l'optimisation dynamique non stochastique, One Pager Laréq, Vol 1, N° 005, 2012, PP 24-25.

$$K^* = s(1 - \pi)Y - \delta K$$

كما يستند النموذج على دالة الإنتاج « Cobb – Douglas »، وباعتبار (g) مدخل إضافي في دالة الإنتاج نحصل على ما يلي:

$$Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}G^{1-\alpha}$$

وبفضل إنتاجية الإنفاق العام (G) ، تكون إنتاجية رأس المال (Y/K) ، تساوي:

$$\frac{Y}{K} = AL^{1-\alpha}(G/K)^{1-\alpha}$$

ومنه إذا تطورت (K) و (G) تكون بنفس المعدل فإن النسبة (G/K) تصبح ثابتة حتى مع إنتاجية رأس المال $^2.(Y/K)$

¹ أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الرأية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص 98.

² Jean– Didier Lecaillon, Jean Marie Lepage, Christian Ottavji, Economie Contemporaine : Analyse et Diagnostics, 3^{eme} Edition, De Doeck, Paris, France, PP 243–244.

✦ خلاصة:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي ومحدداته والنظريات المفسرة له، فقد توضح لنا أن مفاهيم النمو عرفت تطوراً كبيراً ومستمرًا عن عبر تاريخ البشرية، وذلك مع تطور الفكر الاقتصادي والحياة البشرية، وقد اهتمت مختلف هذه النظريات بتحديد مصادر النمو التي اختلفت وتعددت باختلاف الأزمنة والمدارس، انطلاقاً من المدرسة الكلاسيكية بأفكار جديدة على غرار فكرة تقسيم وتخصيص العمل لراندها آدم سميث، ونظرية تراكم رأس المال لدافيد ريكاردو، والنظرية الاشتراكية لكارل ماركس والنظرية السكانية المتشائمة لروبرت مالتوس، وصولاً للثورة الكينزية لصاحبها جون مينارد كينز والآراء الحديثة التي قام بطرحها في الاقتصاد الكلي من خلال كتابه الشهير "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود"، وظهور نظرية ساي القائلة "الطلب يخلق العرض"، وقد قمنا بالتطرق نموذج هارود-دومار الذي أعطى الاستثمار الأهمية الكبرى في تحقيق معادلات النمو المرتفعة، دون نسيان الآراء النيوكلاسيكية وبالأخص نظرية شومبيتر الذي أعطى دوراً مهماً للعوامل التنظيمية والفنية، واعتبر أن التنظيم هو أهم عناصر النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى النموذج النيوكلاسيكي لسولو الذي قام ببناء نموذج للنمو على المدى الطويل مع افتراض إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال، وفي الأخير تطرقنا إلى النماذج الحديثة التي تعددت وتختلف بالتطرق لنظرية روستو الذي قسم مراحل النمو إلى خمس مراحل، وكذا نماذج النمو الداخلي الواسعة الانتشار في الفكر المعاصر على غرار اقتراحات رومر الذي أدخل عنصر المعرفة كأحد محددات النمو الاقتصادي بل من أهمها، ونموذج لوكاس ونموذج بارو وريبيلو.

الفصل الثالث

قياس أثر الفقر وعدم المساواة
على النمو الاقتصادي

✦ تمهيد:

يعد تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل من أبرز التحديات التي تواجه الدول العربية، وعلى رأسها الجزائر، خاصة في ظل تزايد مظاهر الفقر وتفاقم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. إن الفقر لا يمثل مجرد حرمان مادي، بل هو ظاهرة متعددة الأبعاد تؤثر سلباً على الإنتاجية البشرية، بينما تؤدي التفاوتات المفرطة في توزيع الدخل والثروة إلى تقويض التماسك الاجتماعي وإضعاف الحوافز الاقتصادية، مما يعيق مسارات النمو ويهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل.

والجزائر كعينة من الدول العربية، تسعى بقوة لمكافحة الفقر ورفع معدلات نموها الاقتصادي، خصوصاً في ظل انفتاحها وتبنيها للسياسات الاقتصادية واندماجها ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، حيث قامت بالعمل على تجديد أو تدشين الكثير من الهياكل القاعدية بهدف تحديث البنى التحتية بما يتلاءم مع المتطلبات العصرية، إضافة إلى إجراءات أخرى كان الهدف الرئيسي منها تحسين القطاع الصحي والمؤسسات التعليمية، باعتبارها من الأساسيات التي تساعد في القضاء على الفقر وعدم المساواة، إلا أن التصنيفات الدولية تقرر بالمراكز المتأخرة للجزائر في جميع المستويات، كما أن تأثير الفقر وعدم المساواة على النمو الاقتصادي الجزائري لا يزال محل شك لدى الكثير من المحللين والمختصين.

من هذا المنطلق، سوف يتم تحليل العلاقة بين الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي من خلال الدراسات التجريبية السابقة، ومعرفة مدى تأثير هذه المتغيرات على بعضها البعض، ثم يتم تحليل واقع الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي في الدول العربية، والتطرق إلى أهم التجارب الدولية لمكافحة الفقر وعدم المساواة، ومن ثم تحليل العلاقة بين الفقر وعدم المساواة في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) الذي يسمح بفحص العلاقات الديناميكية بين المتغيرات سواء على المدى القصير أو الطويل.

✦ المبحث الأول: العلاقة بين الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي

يعتبر موضوع العلاقة بين معدل الفقر، عدم المساواة أو التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي من أكثر الدراسات التي نالت اهتماما كبيرا جدا في الدراسات الأكاديمية الاقتصادية، وقد تعددت أساليب الدراسة من التحليلية إلى القياسية، منها ما كان على المستوى الكلي ومنها ما كان على المستوى الجزئي، منها ما كان على الدول المتقدمة الصناعية ومنها على الدول النامية ولعل الدراسات على الدول النامية الأكثر انتشارا بسبب استفحال ظاهرة الفقر فيها، لكن ما يلاحظ من خلال كل هذه الدراسات هو الاختلافات الكبيرة في النتائج، وتعدد الآراء والأفكار من هذه العلاقة مع تعدد فترات وحدود الدراسات، حيث لا يوجد اتفاق تام على طبيعة العلاقة بين المتغيرات الثلاثة خاصة في الدول النامية، ولا زالت الدراسات وخاصة القياسية منها تحاول توضيح العلاقة باستعمال الطرق القياسية الحديثة بغية الوصول إلى نتائج جديدة يمكن تعميمها وتقديمها لصناع القرار لاتخاذ الإجراءات والاستراتيجيات للحد من ظاهرتي الفقر وعدم المساواة باعتبارهما من أكبر مشاكل العصر الحالي ومن أهم أهداف المنظمات العالمية والإنسانية.

1. علاقة الفقر بالنمو الاقتصادي

تتأثر ظاهرة الفقر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية، ولكل متغير تأثيره الخاص على معدلات الفقر، ومن بين هذه المتغيرات النمو الاقتصادي. حيث تم البحث في العلاقة بينهما في العديد من الدراسات وفي جميع أنحاء العالم خلال العقود القليلة الماضية، ومع ذلك النتائج لم تكن قاطعة، قد يكون هذا راجعا للعلاقة غير المباشرة بين هذه المتغيرات.

فبعض الدراسات أثبتت أم معدل النمو الاقتصادي المرتفع أداة فعالة لخفض معدلات الفقر بجميع أشكاله قدر الإمكان، أي نمو الناتج المحلي الإجمالي له تأثيرات مختلفة ويعد أولى الضرورات اللازمة للتخفيف من حدة الفقر، خاصة في البلدان الأسرع نموا، فالاقتصاديات التي تنمو بسرعة تكون فرصتها في التغلب على الفقر أكبر من فرصة البلدان التي ينخفض فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي. لكن هناك وجهات نظر بديلة تشير إلى الاختلالات التي يمكن أن تتجم من التسيير الخاطئ لعملية النمو، ولاسيما الاختلالات التي تضر الفقراء.¹ لذلك إن مدى نجاح النمو الاقتصادي في الحد من الفقر يعتمد على كيفية قياس الفقر وعلى القدرة الاستيعابية

¹ Boutella Mohamed, Lalleche Roumaissa, The Impact of Economic Growth Rate on Poverty Rate in Algeria during the Period 1970–2017, Mena Journal of Economic Studies, Vol 3, N° 6, 2020, PP 111–128, P 119.

للفقراء، ووتيرة ونمط النمو، والتوزيع العادل لعائدات النمو الاقتصادي. وللتمكن من التقليل المستمر للفقر يجب أن يكون توزيع الدخل عقلانياً يمس جميع شرائح المجتمع. وأن نجاح أية إستراتيجية للقضاء على الفقر يجب أن تكون رهن النمو الاقتصادي القوي، المستدام وبالتوزيع الجيد لثماره، فمن دون نمو اقتصادي سوف يكون من الصعب تحويل برامج مكافحة الفقر وزيادة فرص العمل إلى واقع ملموس. إذ يتعين أن يتيح النمو فرصاً حقيقية للشرائح الفقيرة من المجتمع، ولاسيما في الوسط الريفي وذلك بتشجيع النشاطات الاقتصادية ذات القدرة العالية على خلق فرص العمل. وحتى نتمكن من تسريع وتيرة النمو يجب الوصول إلى مستوى أعلى من الاستثمارات، لذلك يتعين وضع تدابير اقتصادية شاملة تهدف إلى مواصلة الإصلاحات الهيكلية بحيث يسهل حشد الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات الإنتاجية.

- تناولت دراسة "Michael & Mary" (1997)¹ مسألة ما إذا كان النمو الاقتصادي يميل إلى الحد من الفقر، حيث يتم قياس الفقر من خلال دخول أفقر 20% و 40% من السكان. وباستخدام أحدث البيانات المتاحة، تظهر الدراسة أن الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تترجم إلى زيادة مباشرة بنسبة واحد لواحد في معدل نمو متوسط دخول أفقر 40%. ويرتبط نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة عشرة في المائة سنوياً بنمو الدخل بنسبة عشرة في المائة لأفقر 40% من السكان. وبالنسبة لأفقر 20%، فإن مرونة الاستجابة هي 0.921؛ ويرتبط نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% بنمو الدخل بنسبة 9.21%. وتدعم هذه النتائج بقوة الاقتراح القائل بأن نمو نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي عادة ما يكون قوة قوية في الحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسة إلى أن السياسات الاقتصادية الكلية السليمة والانفتاح على الاقتصاد العالمي قد يكونان مهمين في الحد من الفقر. وتعمل هذه السياسات بشكل أساسي من خلال التأثير على النمو الاقتصادي: فالبلدان التي تتمتع بسياسات اقتصادية كلية أفضل تنمو بشكل أسرع، وهذا النمو يخفف من حدة الفقر.

- تقوم دراسة "Dolar & Kraay" (2002)² بالتحقيق في العلاقة المنهجية بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر لعينة من 92 دولة من 1950 إلى 1999. وقد وجد هؤلاء المؤلفون نمطاً قوياً عبر البلدان حيث تتباين

¹ Michael Roemer, Mary Kay Gugerty, Does Economic Growth Reduce Poverty?, CAER II Discussion Paper N°5, Harvard Institute for International Development, April 1997.

² David Dollar, Aart Kraay, Growth Is Good for the Poor, Journal of Economic Growth, Vol 7, N° 3, September 2002, PP195-225.

حصة دخل الخمس الأول من السكان بشكل متناسب مع متوسط الدخل. ويكشفون عن علاقة قوية وإيجابية بين هذين المتغيرين، مع معامل ارتباط لا يختلف إحصائياً عن أحدهما.

يقوم "Dolar & Kraay" أيضاً بتقييم إلى أي مدى يمكن للسياسات والمؤسسات التي تم تحديدها في الأدبيات على أنها تعزز النمو أن تلعب دوراً في الحد من الفقر من خلال زيادة حصة الدخل لأفقر الفئات. الاستنتاج الرئيسي لهذا التحليل هو أن السياسات والمؤسسات المعززة للنمو تفيد الفقراء وبقية المجتمع بنسب متساوية.

- تركّز دراسة "Hyun & Nanak" (2004)¹ على تحليل كيفية تغير العلاقة بين النمو والفقر مع المستويات الأولية للتنمية الاقتصادية وعدم المساواة. وباستخدام مفهوم مرونة الفقر، الذي يقيس مدى تأثير النمو الاقتصادي في الحد من الفقر، تقدم الدراسة عدة مقترحات لإثبات أن المستويات الأولية للتنمية الاقتصادية وعدم المساواة في الدخل يمكن أن يكون لهما تأثير كبير على الحد من الفقر. كما توضح أن العلاقة بين النمو وعدم المساواة يمكن تفسيرها من حيث الظروف الأولية للتنمية وعدم المساواة. ثم تستخدم المرونة النظرية المستمدة من الورقة البحثية لحساب معدلات النمو في العديد من الدول الآسيوية المطلوبة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض معدل انتشار الفقر إلى النصف بين عامي 1990 و2015.

- تهدف دراسة "Marinko & Romina" (2016)² إلى مراجعة ومحاولة تجميع الأدبيات ذات الصلة بالنمو مقابل الفقر، وتحليل العلاقة السببية بين الظاهرتين. وتحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية: هل يميل النمو الاقتصادي إلى "رفع جميع القوارب" كما أشار كوزنيتس (1955)؟ ما هو دور نمط النمو في عملية التنمية؟ أي عامل يجب أن نضعه في الاعتبار عند تصميم سياسات النمو المناسبة لصالح الفقراء؟ وجدت هذه الدراسة اختلافاً كبيراً في فعالية النمو في الحد من الفقر عبر الزمن وعبر المؤلفين. كما يتحدث تحليلها لصالح حقيقة مفادها أنه مع حدوث النمو، ينخفض الفقر، بغض النظر عن مستوى التفاوت. وعلى نحو مماثل، فإن نمط النمو المماثل له تأثيرات مختلفة على الحد من الفقر. بحيث استنتج أن النمو مفيد للتخفيف من حدة الفقر ولكنه ليس كافياً. إن مدى نجاح النمو في الحد من الفقر يعتمد على كيفية قياسنا للفقر، وعلى القدرة

¹ Hyun H. Son, Nanak Kakwani, Economic Growth and Poverty Reduction : Initial Conditions Matter, International Poverty Centre, United Nations Development Programme, Working Paper, N° 2, August 2004.

² Marinko Škare, Romina Pržiklas Družeta, Poverty and Economic Growth : A Review, Technological and Economic Development of Economy, Vol 22(1), 2016, PP 156–175.

الاستيعابية للفقراء، ووتيرة ونمط النمو. في الأوقات التي يزداد فيها الأغنياء ثراء والفقراء فقرا، يصبح تأثير "التسرب إلى الأسفل" سيناريو يحتاج إلى مراجعة.

- توصلت دراسة "Sheilla, Yvonne and Nicolas" (2017)¹ إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه قصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر. بصرف النظر عن المتغير المستخدم كمؤشر على الحد من الفقر. ولكن الدراسة وجدت في الأمد البعيد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر (مقاسة بمعدل وفيات الرضع)؛ ولكنها فشلت في إيجاد أي علاقة سببية بين الإنفاق الاستهلاكي للأسر والنمو الاقتصادي. وبالتالي، خلصت الدراسة إلى أنه في حين أن الحد من الفقر والنمو الاقتصادي مفيدان لبعضهما البعض في الأمد القريب؛ فإن النمو الاقتصادي في الأمد البعيد هو الذي يؤدي إلى الحد من الفقر عندما يستخدم معدل وفيات الرضع كمؤشر على الحد من الفقر

كما نوقشت العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي (عكس علاقة النمو الاقتصادي بالفقر) على نطاق واسع في أدبيات التنمية الاقتصادية خلال العقود القليلة الماضية. ومع ذلك، استند معظم هذا البحث إلى دراسات مقطعية واستخدمت دراسات قليلة جدا تقنيات السلاسل الزمنية لتحليل هذه القضية المهمة. وفي الوقت نفسه، كما تظهر بعض الأدلة التجريبية أن الفقر يضر بالنمو الاقتصادي طويل الأجل، من أهم هذه الدراسات:

- بينت دراسة "Ravallion" (2012)² التي قام بها من خلال دراسة 90 دولة نامية خلال الفترة 1991-2004 أن هناك تأثيرين مميزين حالا دون تقارب معدلات الفقر. أولا، يقلل الفقر من النمو، بما يتفق مع نتائج "López and Servé" (2015). ثانيا، يؤدي ارتفاع معدلات الفقر إلى تقليل أثر النمو في الحد من الفقر، إن الجمع بين هاتين القناتين يجعل من الصعب على أفقر البلدان خفض معدلات الفقر لديها.

- وجدت دراسة "López and Servén" (2015)³ التي استخدمت فيها بيانات لوحة من 85 دولة تغطي الفترة من 1960 إلى 2000، أن زيادة 10 نقاط مئوية في معدل الفقر تقلل من معدل نمو نصيب الفرد من

¹ Sheilla Nyasha, Yvonne Gwengure and Nicholas M. Odhiambo, Poverty and Economic Growth In Ethiopia, The Journal of Developing Areas, College of Business, Tennessee State University, Vol 51, N° 1, 2017, PP 343-359.

² Martin Ravallion, Why Don't We See Poverty Convergence ? American Economic Review, Vol 102, 1 February 2012, PP 504-523.

³ Humberto López, Luis Servén, Too Poor To Growth, Economic Policies in Emerging-Market Economies Festschrift in Honor of Vittorio Corbo, 1st Ed, Vol 21, Chapter 13, 2015, PP 309-350.

الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطة مئوية واحدة. على وجه الخصوص، تؤدي الزيادة في معدل الفقر إلى انخفاض معدل الاستثمار في البلدان ذات المستويات المنخفضة من التنمية المالية. كما توجد أدلة على أن التأثير السلبي للفقر على النمو يعتمد على المستوى الأولي للفقر.

- حسب دراسة "Marrero and Servén"¹ (2018) في عينة من 156 دولة تغطي الفترة من 1960 إلى 2010، وجد أنه بالنسبة لمستويات الفقر المنخفضة (أقل من المتوسط)، فإن للفقر تأثير ضئيل على النمو. في المقابل، عندما يكون معدل الفقر مرتفعاً، يرتبط انخفاض قدره 10 نقاط مئوية في عدد الفقراء بزيادة في النمو الاقتصادي تتراوح من 1 إلى 2 في المائة سنوياً.

- تهدف دراسة "Jorge"² (2018) إلى تحليل العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي في المكسيك، باستخدام تحليل التكامل المشترك مع التغيير الهيكلي للفترة 1960-2016. وأكد اختبار التكامل المشترك جريجوري هانسن وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين الحد من الفقر والنمو الاقتصادي، سواء في الأمد القريب أو في الأمد البعيد. وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجهي (VECM)، نجد أنه في الأمد البعيد، تؤدي زيادة بنسبة 1% في النمو الاقتصادي إلى زيادة بنسبة 2.4% في نصيب الفرد من الاستهلاك (وبالتالي الحد من الفقر). هذا التقدير مماثل لتلك التي تم الحصول عليها في دراسات أخرى لحالة المكسيك ودول نامية أخرى. كما وجد باستخدام اختبار جرينجر للسببية أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الحد من الفقر والنمو الاقتصادي في المكسيك.

2. علاقة عدم المساواة بالنمو الاقتصادي

تعتبر عدم المساواة من أهم القضايا التي لا يزال الجدل والاهتمام بها قائماً من قبل الاقتصاديين وصناع السياسات في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، وذلك لارتباطها الوثيق بمستويات الرفاهية الاجتماعية لكل فئات المجتمع من جهة ولكونها محدد رئيسي للنمو الاقتصادي في المدى الطويل من جهة أخرى، وثمة تعارض في الآراء والحجج المقدمة، حيث أن اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء أمر طبيعي ملازم للزيادة في معدلات النمو، وأن البحث المستمر عن تحقيق توزيع متكافئ للدخل يضر بالنمو الاقتصادي بحيث:

¹ Gustavo Alberto Marrero, Luis Servén, Growth, Inequality, and Poverty : A Robust Relationship ? World Bank Policy Research Working Paper 8578, 2018.

² Jorge Garza-Rodríguez, Poverty and Economic Growth in Mexico, social sciences, 30 September 2018.

- تميل الفئات الغنية إلى ادخار جزء كبير من دخلها مقارنة بالفئات الفقيرة، الأمر الذي يساعدها في تمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة، ما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي الذي يستفيد منه المجتمع بأكمله بما فيه الطبقات الفقيرة من خلال الضرائب المعاد توزيعها عليها في شكل إنفاق عام.
- إن اللجوء إلى سياسات توزيعية غير كفوءة من خلال رفع الضرائب على الأغنياء من طرف الحكومات يمكن أن يؤدي إلى تقليص الحوافز على النشاط الاقتصادي والاستثمار، بما قد يضر النمو ويزيد معدلات الفقر، ويشوه الهيكل الاقتصادي للبلد ككل.
- إن مباشرة السياسات التوزيعية المصممة للقضاء على الفقر والحرمان ومتابعتها يتطلب تحسين الدولة لمؤسساتها على ذلك، والقيام بمجموعة كبيرة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية المبنية على سياسات تنموية شاملة وتدخلات مناسبة واستقرار أكبر في أوضاعها السياسية والاقتصادية، مما يتطلب تحقيق حالة من التوازن بين القطاعات المكونة للاقتصاد القومي.¹

يمكن تقسيم الأبحاث التطبيقية المتعلقة بعلاقة عدم المساواة والنمو الاقتصادي إلى اتجاهين:

- كلاسيكي ظهر مع أعمال سيمون كوزنتس "Simon Kuznets" في خمسينات القرن الماضي، فالتفاوت الاجتماعي على حد اعتقاد الكلاسيك حتمي في المراحل الأولى لوجود تزامن بين النمو وعدم المساواة لاسيما في البلدان النامية، وقد توسع في شرح هذه النظرية كل من أهلواليا "M.S. Ahluwalia" (1976)، روبنسون "S. Robinson" (1976) وأناندوكانبور (1976) وغيرهم.
- أما الاتجاه الثاني الذي انتشر في وقت لاحق، فقد اهتم بالعوامل التي تحدد شكل العلاقة بين النمو وعدم المساواة، أخذاً بعين الاعتبار المتغيرات الخارجية التي تنعكس على النمو والتباين في نفس الوقت.²

1.2. فرضية كوزنتس "Kuznets"

اعتمد "Kuznets" في دراسته الشهيرة (النمو الاقتصادي وعدم المساواة في الدخل) لعام 1955 على بيانات السلاسل الزمنية للخل لثلاث دول هي: الولايات المتحدة، ألمانيا، إنجلترا بعد الحرب العالمية الثانية، وبحسب

¹ كبداني سيد أحمد، اختبار فرضية "Kuznets" للعلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم (الجزائر)، ص 503-524، 2022، ص ص 504-505.

² عبد الحليم فضل الله، أثر النمو الاقتصادي على معدل الفقر وعدالة توزيع الدخل القومي (حالة لبنان 1992-2012)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015، ص 1.

كوزنتس هناك مجموعتان من القوى في التشغيل التي تؤدي على المدى الطويل إلى زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل في البلدان المتقدمة (قبل فرض الضريبة ومع استبعاد الإعانات الحكومية):

➤ **المجموعة الأولى:** تركز المدخرات لدى فئات الدخل العليا، وبينت الدراسات حول توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار في تلك الحقبة أن هذه الفئة وحدها القادرة على الادخار، مقابل نسبة ادخار تلامس الصفر لدى 80% من الأسر (يشير كوزنتس إلى أن أعلى 5% من الوحدات في الولايات المتحدة تمثل ما يقارب ثلثي مدخرات الأفراد، والأمر المهم بشكل خاص هو أن عدم المساواة في المدخرات أكبر من عدم المساواة في توزيع كل من الأصول ومداخل الملكية)، فمع اطراد النمو تتراكم المدخرات في أيدي الطبقات العليا، وهذه تتحول إلى أصول قابلة للاستثمار، ليتمكن هؤلاء من الاستحواذ على حصة كبيرة جدا من دخل تلك الأصول والممتلكات مقارنة بالطبقات الأخرى.

➤ **أما المجموعة الثانية:** فهي الأهم وترتبط بالهيكل الصناعي لتوزيع الدخل ونموذج النمو المعتمد على الهجرة، فنمو البلدان المتقدمة حسب كوزنتس هو التحول عن الزراعة، وهي عملية يشار إليها عادة بالتصنيع والتحضر، وبالتالي فهو ينظر إلى توزيع دخل إجمالي السكان على أنه مزيج من توزيعات دخل سكان الريف وسكان الحضر، بحيث تكشف هذه التوزيعات للدخل أن:

أ- متوسط دخل الفرد في المناطق الريفية عادة ما يكون أقل من متوسط دخل الفرد في المناطق الحضرية.

ب- عدم المساواة في النسب المئوية لتوزيع الدخل لسكان الريف أضيق إلى حد ما منه لسكان الحضر.¹

استنتج "Kuznets" أن العلاقة بين عدم المساواة والنمو لن تكون خطية أو مستقرة، بحيث أن تغيرا طفيفا في طريقة توزيع الدخل تؤدي إلى تغيرات واسعة في النمو أو العكس.²

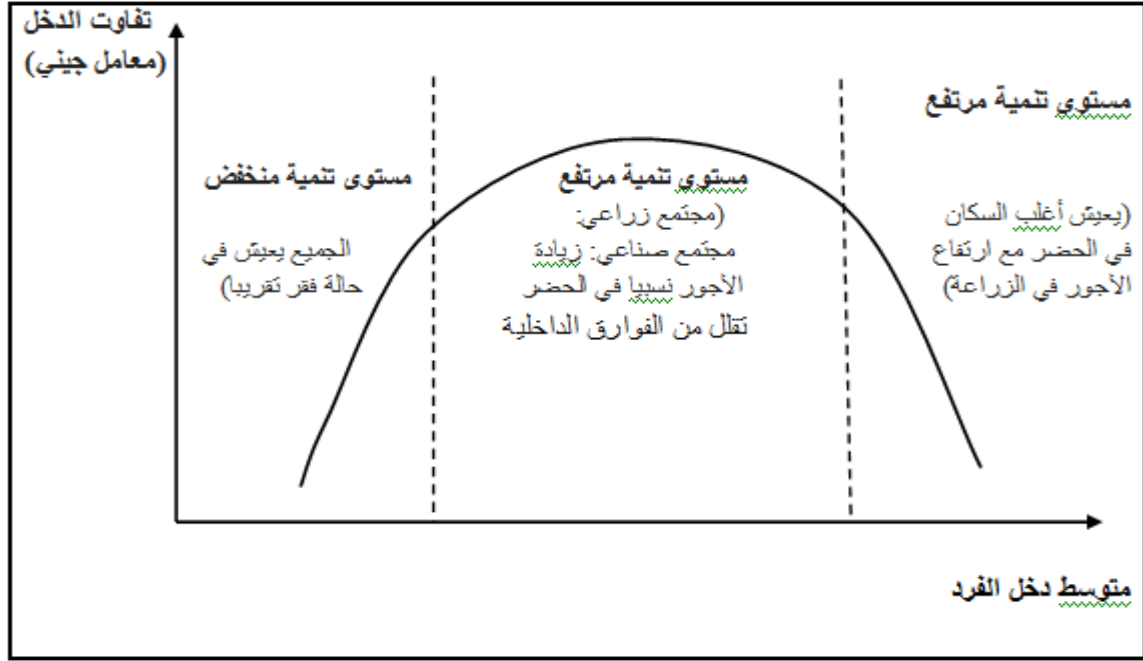
كما يرى حسب فرضيته أن عدم المساواة تتزايد في بداية مراحل النمو لتصل إلى أعلى نقطة ثم تبدأ بالتحسن في المراحل المتقدمة له، ويفسر سوء توزيع الدخل في المراحل الأولى للنمو من خلال تشجيع عدم عدالة توزيع

¹ Simon Kuznets, Economic Growth and Income Inequality, The American Economic Review, Vol 45, N°1, March 1955, PP 4-8.

² Robert J. Barro, Inequality and Growth in a Panel of Countries, Journal of Economic Growth, Vol 5(1), 5-32, March 2000, P8.

الدخل (تدهور معامل جيني) للنمو من خلال تخفيض الموارد لصالح تلك الفئات التي تدخر وتستثمر أكبر من الآخرين، وتأخذ العلاقة بين النمو وعدم المساواة شكل (U) مقلوب وهو ما يوضحه شكل المنحنى التالي:

الشكل رقم (10): النمو وعدالة توزيع الدخل حسب "Kuznets"



المصدر: أحمد الكواز، النمو وتوزيع الدخل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص2.

قد فسر منحنى هذه العلاقة أن عملية التنمية تتمثل في انتقال عوامل الإنتاج والأشخاص من القطاع الزراعي إلى الصناعي، بحيث يتمتع الأفراد الذين يهاجرون للقطاع الصناعي بزيادة متوسط دخولهم، ما يترتب عليه زيادة في درجة عدم عدالة التوزيع في المراحل الأولى، هذا يعني أن العلاقة تميل إلى أن تكون موجبة.

مع تعمق عملية التنمية وتناقص حجم القطاع الزراعي يتمكن عدد كبير من العمال الزراعيين الفقراء من الانضمام إلى القطاع الصناعي الغني نسبياً، حيث تناقص القوة العاملة الزراعية يميل إلى رفع الأجور النسبية في هذا القطاع مما يؤدي إلى الحد من الفوارق الكلية وبالتالي في المراحل اللاحقة من التنمية تكون العلاقة سلبية.¹

¹Jacques Lecaillon, Felix Paukert, Christian Morisson et Dimitri Germidis, Répartition du Revenu et Développement économique : un essai de synthés, Bureau International du Travail, Genève, P 16.

2.2. نقاش نظرية "Kuznets"

لقد تطورت الآراء ووجهات النظر حول طبيعة العلاقة التي تربط عدم المساواة بالنمو الاقتصادي بشدة خلال العقود الأخيرة، لكن ظلت فرضية "Kuznets" هي الرائجة من الخمسينات إلى التسعينات، ولقيت تأييد العديد من الاقتصاديين (مثل R.Kanbur (1998)، L.Squire و R.Kanbur (1999))، شأنها شأن نموذج آرثر لويس "A.Lewis, 1954" الذي يعتبر من النماذج النظرية الأولى للتنمية التي ركزت على التحول الهيكلي للاقتصاد الأولي لحد الكفاف، ففي هذا النموذج هناك قطاعين؛ قطاع تقليدي ريفي يتميز بنسبة سكان كبيرة وإنتاجية حدية للعمل منعدمة، وقطاع صناعي حضري مرتفع الإنتاجية حيث يتم نقل العمالة من القطاع التقليدي تدريجياً، وتعتمد الفرضية الرئيسية لنموذج لويس على وجود فائض من العمال في القطاع الاقتصادي للاقتصاد التي يمكن تحويلها إلى القطاع الحديث دون التأثير في كمية الإنتاج في القطاع التقليدي، هكذا سوف تزداد نسبة الأرباح إلى الأجور إلى أن يستنزف هذا الفائض.¹

ومن جهة أخرى تعرضت فرضية "Kuznets" أيضاً لانتقادات شديدة، وقد اهتم العديد من الاقتصاديين بذلك وأعيد اختبارها، بحيث أشارت النتائج المتوصل إليها على وجود آثار سلبية وأخرى إيجابية على حد سواء لعدم المساواة على النمو الاقتصادي، ومن أهم تلك الدراسات التطبيقية:

قد وجد "Kaldor" (1961) و "Passinette" (1974) أن العلاقة الموجبة بين معامل جيني ونمو الناتج، يعود إلى أن الميل الحدي للادخار يزداد كلما ارتفع الدخل، وهذا يشجع برأيه على جعل عمليات التوزيع تميل لصالح متلقي الأرباح على حساب مستلمي الأجور.²

أيدت دراسة الاقتصاديين "Adelman & Morris" (1971) فرضية كوزنتس باستخدام بيانات المقطع العرضي لعينة من الدول النامية قدرها 43 دولة في الفترة (1957-1968) بالاعتماد على ثلاث متغيرات داخلية تقيس عدالة توزيع الدخل (حصة الدخل الأدنى لـ 60%، المتوسط 20%، الأعلى 5% من السكان)

¹ Gallo. C, Economic Growth and Income Inequality : Theoretical Background and Empirical Evidence, London : Development planning unit, University College London, P 12.

² سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2008، ص 191.

وعدد من المتغيرات الخارجية، وقد قالوا أن مئات الملايين من الفقراء حول العالم تضرروا أكثر مما استفادوا من التطور الاقتصادي.¹

كما بينت دراسة "Poukert" (1973) بالاعتماد على أسلوب بيانات المقطع العرضي لعينة من الدول النامية والمتقدمة عددها 56 دولة استخدم فيها معامل جيني لقياس عدم المساواة في توزيع الدخل كمتغير داخلي وعدد من مؤشرات النمو كمتغيرات خارجية، أن عدم المساواة في توزيع الدخل تتخفف مع زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وأن التفاوت الكبير في توزيع الدخل في الدول النامية يعود إلى الحصة العالية لمستلمي الدخل الأعلى 5% من السكان.²

قد دعمت دراسة "Ahluwalia" (1976) وجهة نظر كوزنتس اعتمادا على نموذج الانحدار المتعدد، والتي استخدم فيها أسلوب بيانات المقطع العرضي لعينة من 60 دولة عبر العالم منها 40 دولة نامية، 14 دولة متقدمة و6 دول اشتراكية للفترة الزمنية (1960-1969)، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي أن اللامساواة ازدادت حدتها في مراحل التنمية الأولى ثم تنعكس الآلية في مراحل التنمية المتقدمة للفئات الثلاثة من دول العينة مع التنويه إلى حدة أكبر في الدول النامية، ومن جهة أخرى أوضحت الدراسة على أن متوسط الدخل للفئات السفلى من المجتمع يزداد بازدياد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكن بوتيرة أقل من الزيادة في نصيب الفئات الأعلى للهرم، ثم قام الباحث في نهاية البحث بنفي النظرية القائلة أن المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة عدم المساواة.³

دراسة "Campano. F & Salvatore. D" (1988) والتي أعادت اختبار بيانات (Ahluwalia & Saith) بعد إضافة بيانات جديدة عليها، وتوسيع حجم العينة التي بلغت 95 دولة، منها 68 دولة نامية، و21 دولة متقدمة رأسمالية، و6 دول اشتراكية. وقد استخدمت أسلوب بيانات المقطع العرضي، وأظهرت أن هناك قبولا

¹ Adelman. I, Morris.C, An Anatomy of Income Distribution in Developing Nations : A summary of Findings, International Banks for Reconstruction and Development, Economic Staff Working Paper N° 116, Washington, september 23, 1971. P12.

² رضا صاحب أبو حمد، توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2013، ص5.

³ Ahluwalia Montek Singh, Inequality – Poverty and Development, Journal of Development Economics, Vol 3, N° 4, 1976, 307-342.

لفرضية "Kuznets"، باستثناء حصة الدخل لأعلى 20% من السكان وهذا ما يعني أن منافع النمو لم تصل إلى الفئات الفقيرة في المجتمع، على الرغم من زيادة معدلات نموها الاقتصادي.¹

هناك نموذج "Alberto Alesina and Dani Rodrik" (1994)، لعينتين؛ الأولى اشتملت على 46 دولة (منها 16 متقدمة والأخرى نامية)، أما الثانية فتضمنت 70 دولة بإضافة 24 دولة للعينة الأولى، وقد استخدم معدل نمو دخل الفرد الحقيقي لكل من الفترتين (1960-1985) و(1970-1985) كمتغير تابع، بينما كان معامل "Gini" لتوزيع الدخل ومعامل "Gini" لتوزيع الأرض في الفترة الابتدائية كمتغيرات مفسرة تعكس حالة التوزيع، إضافة إلى متغيرات مفسرة أخرى، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين لتقدير النتائج، بحيث هذا النموذج يعتبر أن اللامساواة في الدخل تخفض النمو، أي كلما كان توزيع الموارد في المجتمع غير متساو كلما كان معدل النمو الاقتصادي أدنى.²

كما يتمثل الهدف الرئيسي لدراسة "Tabellini & Persson" (1994) في قياس أثر عدم المساواة على النمو الاقتصادي بالاعتماد على منهج الاقتصاد السياسي، وقد استخدمنا السلاسل الزمنية لعينة تتكون من 49 بلد للفترة (1960-1985)، توفرت لها البيانات لتقدير نموذج النمو الاقتصادي طويل المدى (نموذج الأجيال المتداخلة وتطويره)، بحيث يكون فيه عدد السكان ثابتا كما يعيش فيه الأفراد على فترتين زمنيتين، حيث يملك كل فرد نفس التفضيلات. وتوصلا في هذه الدراسة إلى وجود ارتباط سالب بين عدم المساواة والنمو الاقتصادي في البلدان الديمقراطية.³

دراسة "Clark" (1995) لعينة من 74 دولة للفترة (1970-1988) بأربع مؤشرات لقياس عدالة التوزيع وهي معامل التباين ومعامل "Gini"، معامل "Theil" ونسبة أفقر 40% من السكان لنصيب أغنى 20% منهم، بالإضافة إلى متغيرات مفسرة أخرى، وباعتبار معدل نمو دخل الفرد للفترة (1970-1988) كمتغير تابع، واستخلص "Clark" أن عدم عدالة التوزيع تؤثر سلبا على النمو وبطريقة مستقرة إحصائيا، ولو أن التأثير كان ضعيفا.

¹ Campano. F & Salvatore. D, Economic Development Income Inequality and Kuznets (U) – shaped Hypothesis, Journal of Policy Modeling, Vol 10, N° 2, June 1988, 266 – 276.

² Mirrlees. J. A, An Exploration in The Theory of Optimum Income Taxation, The Review of Economic Studies, Vol 38, N° 2, April 1971, P 207.

³ Persson. T & Tabellini. G, Is Inequality Harmful for Growth ? The American Economic Review, Vol 84, N° 3, 1994, 600-621.

حسب دراسة "Deininger. K & Squire. L" (1998) والتي اعتمدت على البيانات الطولية ذات الأمد الطويل، فإن نصيب الفرد من الدخل لا يتغير على نحو متناسب مع تغير معامل جيني في غالبية الدول، فالكثير منها بدأ بمستوى منخفض لنصيب الفرد من الدخل، ثم حققت بعد ذلك نمواً سريعاً دون أن يتغير معامل عدم المساواة.¹

يدعم "Barro" (2000) فرضية "Kuznets" من خلال نموذجها لدراسة العلاقة السببية التي تربط عدم المساواة بالنمو الاقتصادي، بحيث وجد أن منحني كوزنتس يظهر كإنتظام تجريبي واضح عبر البلدان وبمرور الزمن، أي أن الأثر السالب لعدم المساواة على النمو الاقتصادي يظهر فقط في البلدان الفقيرة ولكن هذه العلاقة تكون موجبة إذا تعلق الأمر بالبلدان الغنية.²

حسب دراسة "رضا صاحب أبو حمد" (2010) والتي استخدم فيها بيانات المقاطع العرضية لعينة مكونة من 90 دولة نامية لفترة 22 عاماً وتم تطبيق طريقة (OLS)، اهتم باختبار فرضية وجود علاقة بين التفاوت في توزيع الدخل ومعدل النمو الاقتصادي، بحيث توصل إلى أن تحسين نصيب الفرد من الدخل القومي يعتبر أحد الأسس الرئيسية لتقسيم الدول النامية إلى دول ذات دخل متوسط ودول ذات دخل منخفض وهو ما يوضح أن معظم الدول ذات المستوى المرتفع لنصيب الفرد من الدخل القومي تتجه إلى تخفيض مدى التفاوت في توزيع الدخل.³

حسب دراسة "Summers" (2014) يمكن أن يكون لزيادة عدم المساواة أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في الادخار، كما يمكن أن تكون عدم المساواة عاملاً لما يسمى بالركود العلماني،⁴ بعبارة أخرى يكون معدل الفائدة الحقيقي في هذه الحالة أكبر من معدل الفائدة الطبيعي الذي يرغب عنده الأفراد في

¹ Deininger Klaus & Lyn Squire, New Ways of Looking at Old Issues : Inequality and Growth, Journal of Development Economics, Vol 57 (2), 1998, 259–287, P 259.

² Robert J. Barro, Inequality and Growth in a Panel of Countries, Journal of Economic Growth, Vol 5 (1), March 2000, 5–32, P 10.

³ رضا صاحب أبو حمد، توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسات إسلامية معاصرة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة كربلاء، العدد (1)، 2010.

⁴ يعرف "Summers" هذا المفهوم بعدم قدرة السياسة النقدية على تحقيق توازن التشغيل الكامل.

الادخار والاستثمار بشكل لا يسمح باستغلال عناصر الإنتاج بشكل كامل، ويكون بذلك معدل النمو الاقتصادي ضعيفا.¹

تهدف دراسة "ناظم عبد الله عبد المحمدي، مهند خليفة عبيد المحمدي" (2016) إلى قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل مقاسا بمعامل جيني والنمو الاقتصادي مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014) وقد بينت النتائج أن هناك علاقة دالية توازنية تبادلية طويلة الأجل بين معامل جيني والنمو الاقتصادي في العراق خلال فترة البحث، وانتهى التحليل إلى أن تأثير النمو الاقتصادي (GDP) على التفاوت في توزيع الدخل كان ايجابيا مما أدى مما يعني أن زيادة متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 100 دينار ستؤدي إلى زيادة معامل جيني بمقدار (0.5617) وحدة وبالتالي زيادة التفاوت في توزيع الدخل.²

3.2. انتقاد فرضية "Kuznets"

حافظت فرضية كوزنتس على مؤيديها حتى الآن، لكن خضعت للعديد من الانتقادات خصوصا أنها أهملت العوامل الأخرى المؤثرة على النمو، وهناك عدة أسباب للانتقاد نذكر منها:

- ✓ أنه اعتمد على بيانات مقطعية بدلا من سلاسل زمنية، وبالتالي فإن شكل (U) لم يتشكل من تطور التنمية في البلدان كل على حدة بل من الفوارق التاريخية ما بين البلدان.
- ✓ أغلب البلدان الممثلة للدخول المتوسطة مستمدة من بلدان أمريكا اللاتينية التي تتصف بعدم عدالة توزيع الدخل، وعند إلغاء تأثير هذه البلدان فإن شكل الـ (U) يبدأ بالاختفاء
- ✓ يتلاءم تحليل كوزنتس من التحليل النيوكلاسيكي للنمو: النمو أولا ثم توزيع الدخل
- ✓ التحليلات الحديثة لا تؤكد سيادة العلاقة الواردة في تحليل كوزنتس (تحسن توزيع الدخل مع تطور مراحل التنمية)

¹ Summers. L, U.S.Economic Prospects : Secular Stagnation, Hysterisis and The Zero Lower Bound, Business Economic, 49 (2), 2014, PP 65-73.

² ناظم عبد الله عبد المحمدي، مهند خليفة عبيد المحمدي، قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2014)، مجلة الجامعة الإسلامية للاقتصاد والأعمال (غزة)، المجلد 24، العدد 4، 2016، ص ص 154-170.

✓ يبدو أن العلاقة ما بين النمو وتوزيع الدخل غير خطية.¹

وحسب "Deininger & Squire" الخلل في الفرضية هو النظر إلى الإنتاجية والنمو في القطاعين الزراعي والصناعي على أنهما متغيران خارجيان ومستقلان، وهو ما يغفل الأثر الهام الذي يتركه تطور رأس المال البشري على الأجور وعلى حركية العمل بين القطاعات.²

إن هذا يتعارض مع نماذج النمو الجديدة التي وجهت عنايتها إلى الانعكاسات الايجابية للتعلم أثناء العمل على الإنتاجية، التي ترتفع مع تحسن قدرة الأفراد على توظيف خبراتهم ومعارفهم في عمليات الإنتاج.

كما أن معدلات النمو المرتفع لا تؤدي بالضرورة إلى سوء توزيع الدخل، ففي دول مثل: تاوان وإيران وكوريا الجنوبية يوجد بها معدلات مرتفعة نسبيا من الناتج الوطني الإجمالي وأيضا تحسن أو على الأقل عدم تغير في توزيع الدخل، وهي بخلاف دول أخرى مثل المكسيك وبناما التي لها نفس النمو السريع ولكن بمعدل متدهور في توزيع الدخل كما أن دولاً أخرى مثل الهند وبيرو والفلبين بها انخفاض في معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي المتزامن مع انخفاض وتدهور النصيب النسبي لأفقر 40% بين سكانها أما دول أخرى مثل سيريلانكا وكولومبيا وكوستاريكا والسلفادور لها نفس معدلات النمو المنخفض ولكنها اتجهت للتحسن النسبي في الرفاهية الاقتصادية لسكانها الفقراء.³

4.2. القنوات النظرية التي تربط عدم المساواة بالنمو الاقتصادي

يلخص الشكل رقم (11) أدناه مختلف القنوات النظرية التي تربط عدم المساواة بالنمو الاقتصادي. فإذا ركزنا اهتمامنا على أثر عدم المساواة على النمو فيجب ألا ننسى بأن هذا الأثر قد تمت دراسته في الاتجاه المعاكس لهذه العلاقة من خلال منحنى Kuznets الذي يفترض بأن النمو الاقتصادي يرفع من عدم المساواة في المراحل الأولى ثم يخفّضها في مراحل لاحقة. من جهة أخرى، يمكن لمستوى نمو اقتصادي مرتفع أن يخفّض من عدم المساواة من خلال تخفيض معدلات البطالة والموافقة على إقامة دولة اجتماعية.

¹ أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره، ص 5-6.

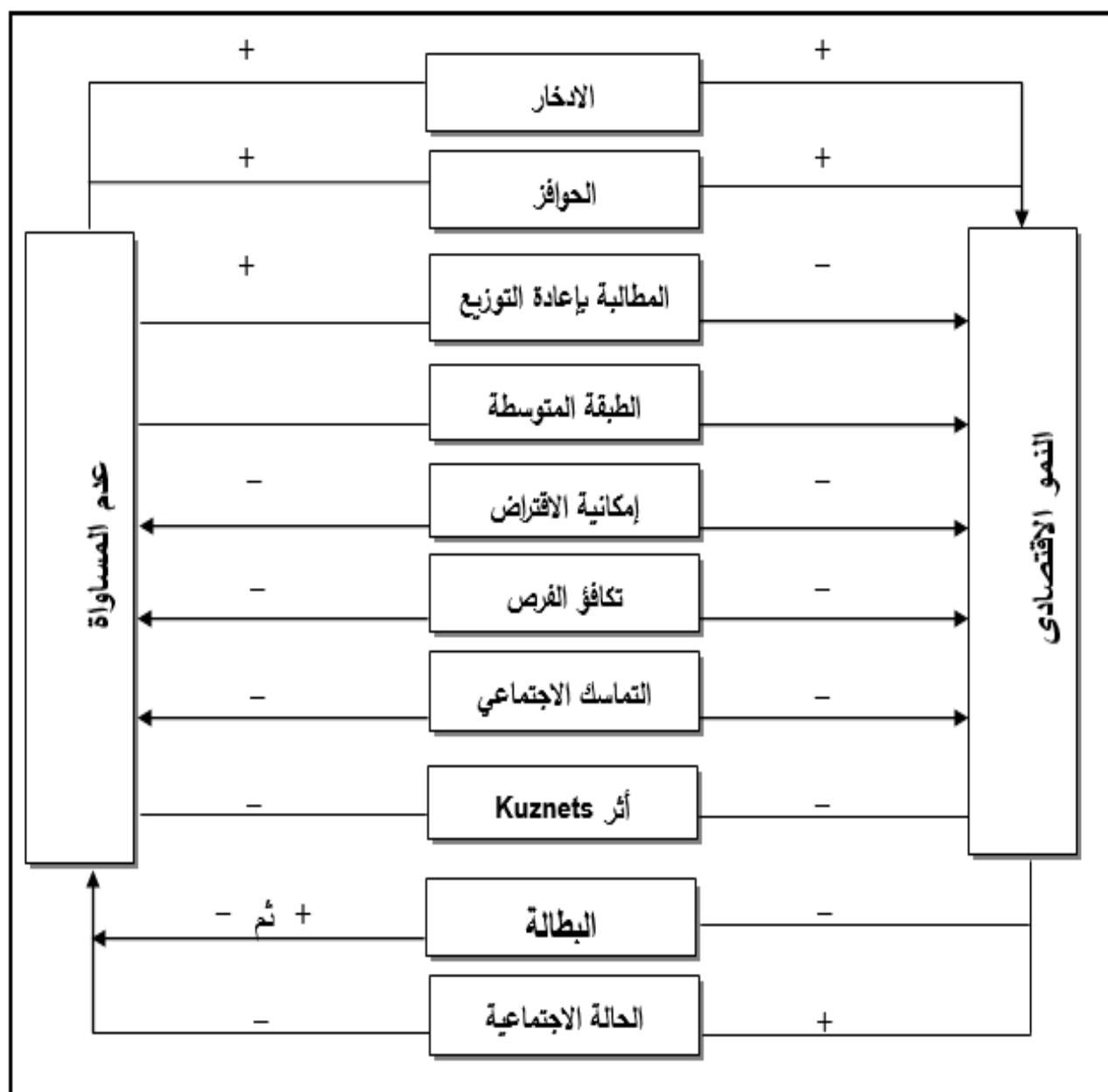
² Deininger Klaus & Lyn Squire, Op, Cite, P 275.

³ ميشال تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 230-231.

يبين الشكل رقم (11) أيضا التأثير المتبادل لعدم المساواة والنمو الاقتصادي (في كلا الاتجاهين)، حيث يمكن لعدم المساواة مثلا أن تعيق النمو الاقتصادي من خلال قيود الائتمان لدى الفقراء، بالمقابل فإن النمو الاقتصادي من شأنه أن يقلل من قيود الائتمان هذه ويؤدي إلى تحسين مبدأ تكافؤ الفرص. وعليه ومن خلال هذا الشكل يمكن أن نقول بأنه من المستحيل تقريبا تقييم الأثر الكلي المتبادل لكل من عدم المساواة والنمو الاقتصادي من خلال نموذج هيكلي موحد أو كلي، فالقنوات النظرية متعددة وكل قناة تتطلب إدراج مجموعة من متغيرات الرقابة، كما أن المعطيات الإحصائية التي تخص عدم المساواة تكون غير متوفرة خارج بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) وبالتالي فإن عدد متغيرات التحكم التي يجب إدراجها يمكن أن تتجاوز عدد البلدان التي تتوفر لديها بيانات موثوقة.¹

¹ Guillaume. A, Impact des Inégalités sur La Croissance : Que sait-on vraiment ?,Revue de l'OFCE, N° 142, 2015, 371-385.

الشكل رقم (11): القنوات النظرية التي تربط عدم المساواة بالنمو الاقتصادي



Source : Guillaume. A, Impact des Inégalités sur La Croissance : Que sait-on vraiment ?, Revue de l'OFCE, N° 142, 2015, P 379.

3. العلاقة الثلاثية للفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي

يعتبر موضوع العلاقة بين الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي من أكثر المواضيع التي عرفت إقبالا كبيرا من مختلف الباحثين والاقتصاديين من كل أنحاء العالم، وقد تعددت الدراسات والأطروحات حول الموضوع بمختلف الطرق سواء دراسات نظرية، اقتصادية، على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، وقد قام " Gary S. Fields" في عام (1989) بمراجعة لكل الدراسات التي سبقت وقد استنتج أن هذه العلاقة جد معقدة نظرا لاختلاف النتائج وتعدد الآراء، بحيث لا توجد علاقة نظامية ثابتة موحدة، فمنها من يرى أن معدلات الفقر المرتبطة ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، ومنها ما يؤكد أن النمو الاقتصادي لا يؤثر إطلاقا على معدلات الفقر وهذا راجع إلى الأبعاد السياسية والاجتماعية لموضوع الفقر.

ومن أهم الدراسات التجريبية اعتبرت دراسة "Bourguignon" (2002)¹ من الدراسات الرائدة في مجال البحث عن العلاقة بين النمو والفقر وعدم المساواة، أنجزت على عينة من 114 دولة منها 50 دولة نامية، حيث حاول "Bourguignon" في البداية شرح تأثير النمو الاقتصادي على الفقر بعيدا عن التفاوت في التوزيع، ومن ثم صياغة نموذج تضمن معدل الفقر كمتغير تابع، النمو الاقتصادي مقاسا بالنتائج المحلي الإجمالي للفرد، ومعامل جيني كمتغيرات مستقلة، فوجد في الحالة الأولى أن 72 % من تغيرات الفقر مفسرة بالنمو، وبعد الأخذ في الاعتبار التفاوت في الحالة الثانية خلصت النتائج إلى تحسن القدرة التفسيرية للنموذج، ومع افتراض ارتباط مرونة الفقر بمستوى التفاوت والمستوى الابتدائي للتنمية تتحسن القدرة التفسيرية للنموذج أكثر من سابقتها.

- حسب دراسة "Richard & Adams" (2004)² قد استخدمت مجموعة بيانات جديدة تتألف من 126 فترة زمنية من 60 دولة نامية لتحليل مرونة نمو الفقر، أي إلى أي مدى ينخفض الفقر من حيث النسبة المئوية مع ارتفاع نسبة معينة في النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أنه في حين يعمل النمو الاقتصادي على الحد من الفقر في البلدان النامية، فإن معدل الحد من الفقر يعتمد إلى حد كبير على كيفية تعريف النمو الاقتصادي. ومع التحكم في التغيرات في عدم المساواة في الدخل، عندما يتم قياس النمو الاقتصادي من خلال التغيرات في متوسط الدخل (الاستهلاك) في المسح، فإن مرونة نمو الفقر (باستثناء أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى) تبلغ

¹ Bourguignon. F, The Poverty-Growth-Inequality Triangle, Paper Prepared For Conference on Poverty, Inequality and Growth, Agence Française de Développement/EU development network, Paris, 2003.

² Richard. H, Adams. Jr, Economic Growth, Inequality and Poverty : Estimating the Growth Elasticity of Poverty, World Development, Volume 32, Issue 12, 2004, PP 1989-2014.

2.79-؛ أي أن زيادة بنسبة 10% في متوسط المسح من شأنها أن تقلل من الفقر (1.00 دولار/شخص/يوم) بنسبة 27.9%. ولكن عندما يتم قياس النمو من خلال التغيرات في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، فإن مرونة نمو الفقر تبلغ -2.27 غير ذات دلالة إحصائية، وهي أقل من التقديرات السابقة.

- هدفت دراسة "Almas Heshmati" (2004)¹ إلى تحليل علاقة اللامساواة مع بعض المتغيرات الكلية على غرار النمو الاقتصادي، الفقر، نسبة التعليم، الانفتاح التجاري وعدد السكان، وذلك من خلال استعمال عينات البيانات المقطعية لـ 146 دولة منها الصناعية، النامية والانتقالية للفترة الممتدة من 1950 إلى 1998 باستعمال متغيرات نوعية لأقاليم الدراسة، وتم التقدير بواسطة منهجية المربعات الصغرى العادية (OLS)، وكانت النتائج تدل على أن معدلات عدم المساواة آخذة في الانخفاض مع مرور الوقت، وهي بدورها تخفض من معدلات النمو الاقتصادي، مع وجود تباين كبير بين الأقاليم المختلفة فيما يخص مستويات المعيشة، وكنتيجة إضافية فنترية كوزنتس محققة في عينة الدراسة، كما أنه من الصعب تحديد تأثير النمو الاقتصادي على معدلات الفقر في الدول النامية.

- نجد دراسة "Humberto Lopez" (2006) تحت عنوان: الفقر، اللامساواة، النمو الاقتصادي علاقة عادية؟، اعتمدت هذه الدراسة على عينة كبيرة من الدول النامية والصناعية بـ 800 مشاهدة، أوضحت الدراسة أن فرضية عدم القائلة بالتوزيع اللوغاريتمي لنصيب الفرد من الدخل لا يمكن رفضها، لكنها مرفوضة في حالة استعمال نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي، فأوضحت النتائج أن لوغاريتم نصيب الفرد من الدخل له أهمية كبيرة في توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم المساواة وتخفيض معدلات الفقر.

- استخدمت دراسة "Augustin Kwasi Fosu" (2010)² بيانات للعينات المقطعية لـ 123 دولة للفترة الممتدة بين (1977-2007)، وقد تم استعمال طريقة (GMM) للتقدير، مع استعمال كل من معدل الفقر محسوباً وفق مؤشر عدد الرؤوس، مؤشر عدم المساواة مقاساً بمعامل جيني ومعدل النمو الاقتصادي، وأوضحت النتائج أن نمو الدخل هو القوة الأكبر وراء كل زيادات وانخفاضات معدل الفقر مع ذلك تلعب عدم المساواة الدور الحاسم في سلوك الفقر في عدد كبير من دول العينة حيث أن معدلات عدم المساواة العالية تحد من

¹ Almas Heshmati, Growth, Inequality and Poverty Relationships, IZA Discussion Paper N° 1338, Germany, October 2004.

² Augustin kwasi Fosu, Growth, Inequality and Poverty Reduction in Developing Countries : Recent Global Evidence, Brooks World Poverty Institute, Working Paper 147, 2011.

فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر، ومعدلات عدم المساواة تحد من الفقر فقط في مستوى معين من النمو، وقد أظهرت الدراسة محدودية تأثير النمو الاقتصادي وعدم المساواة في الدول ذات الدخل الضعيف على معدلات الفقر، وقد أشار الباحث إلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص للحد من عدم المساواة في بعض الدول حيث توزيع الدخل لا يخدم الفقراء.

- هدفت دراسة "البشير عبد الكريم، سراج وهيبة" (2013)¹ إلى تحليل العلاقة بين النمو والفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية، وقد توصلت إلى أنه بالرغم من اتجاه متوسط الدخل الفردي نحو الارتفاع في كافة الدول العربية إلا أن لمشكل الفقر أثر كبير على تلك المجتمعات، كما أن الاختلال الكبير في توزيع الدخل يؤثر سلباً في الاستقرار والنمو الاقتصادي وتغذية الثورات العربية، وأن القضاء على الفقر وسيلة لزيادة الناتج الإجمالي.

- تحاول دراسة "Ayad" (2016)² الإجابة على الأسئلة التالية: هل النمو والفقر وعدم المساواة متكاملان؟ كيف هي العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات الثلاثة؟ من أجل استكشاف الروابط بين الفقر وعدم المساواة والنمو في الجزائر للفترة 1970-2013، واستخدم في هذه الدراسة نهج ARDL للتحقيق في العلاقات، وتشير النتائج إلى أن الفقر وعدم المساواة والنمو متكاملان، وقد وجد أن العلاقة بين الفقر والنمو سلبية؛ والعلاقة بين الفقر وعدم المساواة إيجابية إما في الأمد القريب أو في الأمد البعيد.

- تستعرض دراسة "Valerie, Ruy and Norman" (2021)³ الأدبيات النظرية والتجريبية حول الروابط المعقدة بين النمو وعدم المساواة والفقر، والسببية تسير في كلا الاتجاهين. تشير الدلائل إلى أن النمو يمكن أن يكون فعالاً في الحد من الفقر، لكن تأثيره على عدم المساواة غامض ويعتمد على المصادر الأساسية للنمو. كما أن تأثير الفقر وعدم المساواة على النمو غامض بالمثل، حيث تتوسط عدة قنوات في العلاقة. لكن معظم الآليات المعقولة تشير إلى أن الفقر وعدم المساواة يحدان من النمو، على المدى الطويل على الأقل. تلعب

¹ البشير عبد الكريم، سراج وهيبة، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف - الجزائر، المجلد 9 (11)، 2013، ص ص 1-22.

² Hicham Ayad, Poverty, Inequality And Economic Growth In Algeria : An ARDL Approach, Social and Economic Statistics, Vol 5, N° 1, 2016.

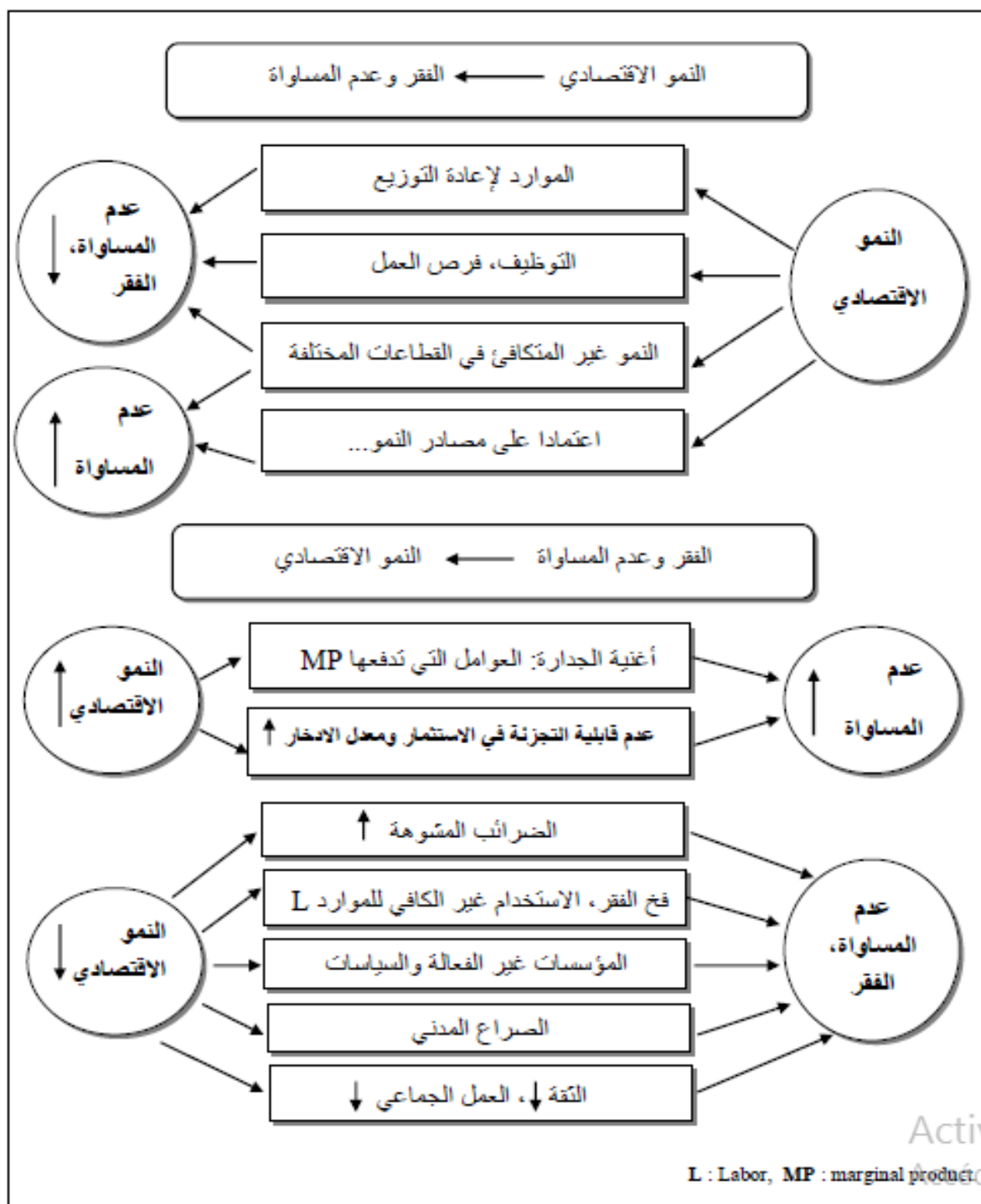
³ Valerie Cerra, Ruy Lama, and Norman Loayza, Links Between Growth, Inequality, and Poverty: A Survey, IMF Working Paper, Institute for Capacity Development, WP/21/68, March 2021.

السياسات دورا في تشكيل هذه العلاقات، ويمكن لتلك المصممة لتحسين تكافؤ الفرص تحسين الشمولية والنمو في نفس الوقت.

✓ القنوات الرئيسية في العلاقة بين النمو والفقر وعدم المساواة

هناك العديد من العوامل والسياسات التي يمكن أن تؤثر على العلاقة بين النمو وعدم المساواة والفقر والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (12): القنوات الرئيسية في العلاقة بين النمو والفقر وعدم المساواة



Source : Valerie Cerra, Ruy Lama, and Norman Loayza, Links Between Growth, Inequality, and Poverty : A Survey, IMF Working Paper, Institute for Capacity Development, WP/21/68, March 2021, P 41.

✦ المبحث الثاني: تحليل واقع الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي في الدول العربية

إن ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة أمران يمثلان تحديات إنمائية كبرى تواجه البشرية اليوم وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي، لم تتمكن غالبية العالم النامي من تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد اللازمة للحد من الفقر وعدم المساواة إلى مستويات مقبولة. وبشكل عام، ظل التقدم المحرز في القضاء على الفقر متفاوتا للغاية في جميع البلدان خاصة العربية منها. ويبقى معدل الفقر، بشقيه النقدي والمتعدد الأبعاد، مرتفعا للغاية خاصة في البلدان منخفضة الدخل والبلدان المصنفة ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل في المنطقة العربية، وما لا شك فيه هو أن القضاء على الفقر مهمة جد معقدة وذلك بسبب طبيعة الفقر المتمثلة في تعدد أوجهه. فالحكومات في البلدان العربية، كما هو الحال بالنسبة للعديد من نظيراتها من العالم النامي، تواجه تحديات جمة وتعمل جاهدة لحل الكثير من القضايا في سعيها لمكافحة الفقر، ومن ذلك الولوع إلى الخدمات الأساسية وتوفير الموارد المالية والقدرة المؤسسية والإرادة السياسية.

1. تجارب دولية لمكافحة الفقر وعدم المساواة

تتمثل هذه التجارب فيما يلي:

1.1. تجارب دولية لمكافحة الفقر

تعددت المقاربات والسياسات الحكومية للدول من أجل تحقيق النمو ومن ثم القضاء على الفقر، مسخرة في ذلك موارد طبيعية ومالية هائلة، اضطرت معها مجموعة من الدول أن ترهن اقتصادها تجاه المؤسسات المالية الدولية لعقود من الزمن. إلا أن مسألة الواقع تبين بجلاء أن نسبة كبيرة من الدول لازالت تعيش وتتخبط في ظروف أقل ما يمكن أن يقال عنها، بأنها ظروف غير إنسانية. وفي المقابل، استطاعت العديد من الدول تحقيق مؤشرات مرتفعة في مجال مكافحة ظاهرة الفقر بالاعتماد على سياسات تنمية اقتصادية اجتماعية فعالة.

1.1.1. تجربة سنغافورة في مكافحة الفقر:¹

إن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها دولة سنغافورة بعد الاستقلال كانت تحتم على القادة الجدد التفكير في وضع سياسات وخطط إنمائية تسمح لهم بمعالجة الاختلالات ومواجهة

¹ بوخاري فاطنة حنان، دور المالية العامة ومساهمة السياسات العامة في محاربة ومكافحة ظاهرة الفقر "دراسة تحليلية تقييمية لجهود تجربة دولة "سنغافورة" أنموذجا مع الإشارة للدروس المستفادة للدول العربية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12 / العدد: 01، 2022، ص 207.

هذه التحديات، ومن ثم إخراج البلد من هذه الحالة المتردية والانتقال بها إلى حالة من النمو والتطور، ولعل من أبرز وأهم السياسات والخطط الإنمائية التي اتخذتها وطبقتها دولة سنغافورة لمجابهة ظاهرة الفقر والقضاء عليها ما يلي:

■ سياسة التنمية في قطاع السياحة:

فقد كان قطاع السياحة في مطلع الستينيات هو المسلك الأول أمام متخذي القرار في سنغافورة لإحداث طفرة في معدلات النمو والدخل، حيث كان يوفر فرص عمل ليست بالقليلة، إلا أنها كانت غير كافية لامتناس حجم البطالة المرتفع، خاصة مع انسحاب القوات البريطانية التي كانت توظف ما بين (40 إلى 50) ألف عامل محلي، رغم نجاح العديد من الإصلاحات الإدارية والمالية ومحاربة الفساد، وتدارك العجز المالي للحكومة، إلا أن هذه الجهود كانت غير كافية.

■ سياسة التنمية في قطاع الصناعة:

فكان المسلك الثاني هو قطاع الصناعة، إذ تم إنشاء المصانع والتركيز على الصناعة التحويلية في البداية وتأمين احتياجاتها من الطاقة بواسطة أربعة مفاعلات كهر وحرارية يصل إنتاجها إلى حوالي 51,6 بليون كيلو واط ساعة في عام (2016) بينما بلغ استهلاكها 48,63 بليون كيلو واط ساعة، وقد أُنقِعَ "لي كوان" البريطانيون قبل رحيلهم بعدم تدمير أحواض سفنهم بغرض تحويلها للاستخدام المدني، وفي هذه الأثناء ضاعفت سنغافورة من جهودها، وقامت بتحسين بيئة العمل وأُمتت شركات القطاع الخاص التي عانت من نقص في رأس المال أو الخبرة مثل بنك سنغافورة أو خطوط الطيران، ثم عملت على فتح أسواق جديدة، وإعادة هيكلة منظومة الاقتصاد بأكملها، لاسيما بعد ظهور أسواق تجارية منافسة ومجاورة، وقد كانت أولى بوادر النجاح لهذه الخطة دخول شركة تكساس انستر ومننت في العام (1968) لتصنيع الترانزستور، ولتعزيز القطاع الصناعي تم تأسيس مجلس التنمية الاقتصادي في الستينيات، والذي ساهم مباشرة في بناء اقتصاد حديث ومتطور عن طريق إقامة صناعات وطنية مملوكة للدولة تم إشغالها بأفضل المهارات والقدرات المتوافرة محلياً بعد تدريب العمالة، ويخلو هذا المجلس من أي توجيه أو سيطرة حكومية، فهو مكون من رجال الأعمال والخبراء ذوي الرؤية، واتخاذ قرارات تنموية بناء على مدى الاقتصادية، ورؤياها بعيدة المدى.

■ سياسة التنمية في الاستثمارات الأجنبية:

إلا أنه بعد سنوات من التجربة قرر "لي كوان" وحكومته أن أفضل وسيلة لتعزيز الاقتصاد بجانب كل ما سبق من جهود هي جذب استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، لذا كان المسلك الثالث والمكمل للخطوات السابقة، وهو اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، فكانت أولى الخطوات في هذا الطريق هي تدعيم بنية تحتية تنتمي للعالم الأول، وتستوعب حجم الاستثمارات المرجو اجتذابها في أوائل الثمانينيات، وبالفعل تمكنت الدولة من إقناع الأمريكيين واليابانيين والأوروبيين من تأسيس قاعدة للأعمال بالبلاد في منتصف الثمانينيات، فتحوّلت سنغافورة إلى واحد من أكبر مصدري الإلكترونيات في العالم، خاصة مع إصرارها على دخول القرن الجديد بصناعات تكنولوجية متطورة ذات تقنية عالية تسمح لها بالوصول إلى أسواق جديدة تغنيها عن الاعتماد على الصناعات التقليدية التي تعاني منافسة شديدة من قبل الدول ذات الأجور المنخفضة نسبياً كالصين، وباقي دول جنوب شرق آسيا، لذلك لجأت إلى رفع كلفة العمالة الأجنبية في الصناعات القائمة على الأجور المنخفضة لإجبارها على التحول نحو الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، غير أن هذه السياسات لم تثمر عن نتائج فعلية إلا في نهاية الثمانينيات، أي بعد عشرين عاماً على الإصلاح الاقتصادي والتعليمي، حيث تعد أحد كبار مصدري التكنولوجيا في العالم مثل أجهزة الكمبيوتر ومستلزماتها.

■ سياسة التنمية في القطاع المالي والخدمي:

أما الخطوة الأخيرة في إرساء هذه الجهود التنموية فكانت دعم القطاع الخدمي متمثلاً في إنشاء قطاع مالي قوي يستوعب كافة التطورات الداخلية، وحجم التعاملات البنكية والمصرفية لتلك الاستثمارات الأجنبية الجديدة، حيث كانت جهود "لي كوان" وحكومته ترمي إلى تحويل سنغافورة إلى مركز مالي دولي من خلال طمأننة المصرفيين الأجانب باستقرار الظروف الاجتماعية، والدرجة العالية من البنية التحتية، حيث بلغ عدد المشتركين في الخطوط الهاتفية الثابتة 1983100 مشتركاً، وفي الهاتف الخليوي 8462800 مشتركاً، كما تتوافر خدمة الإنترنت السريعة، وأربع محطات أرضية للاتصال عبر الأقمار الصناعية، وسبع محطات تلفزيونية و 18 محطة إذاعية، وتم تحقيق فوائض ميزانية تؤدي إلى استقرار قيمة الدولار السنغافوري، وتبع هذه الخطوات إنشاء الوحدات المصرفية الخارجية لتشجيع استقطاب الاستثمارات إلى سنغافورة، مما رفع من نسبة مساهمة القطاع المالي ليصل إلى 27 % من دخلها القومي، وأصبح لديها أكثر من 60 مصرفاً تجارياً، بالإضافة إلى بورصة مزدهرة لتبادل العملات الآسيوية، وبفوائد تشجيعية، ويوجد فيها أكثر من 700 مؤسسة مالية أجنبية تتخذ سنغافورة مقراً لها، وتتنوع أنشطة هذه المؤسسات على مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية، كالتجارة

المالية والعمليات وأنشطة رأس المال والقروض والأمن التجاري وخدمات التأمينات المتخصصة وغيرها، مما أسهم في ديناميكية الصناعة المالية في سنغافورة، ففي عام (2004) اختيرت سنغافورة ضمن العشرة الأوائل الأكثر تقدماً على مستوى الأسواق المالية عالمياً، ولديها احتياطي عملات أجنبية يتخطى حاجز الـ 60 ملياراً، ومن أبرز شركائها التجاريين الولايات المتحدة واليابان وماليزيا والصين وألمانيا وتايوان وهونج كونج، وأصبحت أحد أسرع مراكز إدارة الثروات نمواً في العالم، حيث أعلنت سلطة النقد السنغافورية (البنك المركزي) نهاية عام (2013) أن حجم الأموال المدارة ارتفع بنسبة 22 % في عام (2012) ليصل إلى رقم قياسي عند 1,63 تريليون دولار سنغافوري مقابل 1,34 تريليون دولار سنغافوري في عام (2011).

■ معدل النمو الاقتصادي السنوي:

مرت سنغافورة بالعديد من الصدمات الاقتصادية بدءاً من السبعينيات وحتى الأزمة الآسيوية التي بدأت في يوليو (1997)، تبعها انهيار حاد في الأسواق المالية للدول الآسيوية خاصة النمر الآسيوية، إلا أن الاقتصاد السنغافوري استطاع تخطي هذه الأزمة التي أطاحت بمعدلات النمو ليصل إلى 0,6 في عام (2009)، إلا أن هذه المعدلات ارتفعت بعدها لتصل إلى 3,6 % في عام (2017)، وبذلك تكون حكومة "لي كوان" قد نجحت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وجمع معدلات البطالة التي وصلت في عام (2013) إلى 2 %، وبمتوسط دخل للفرد يتجاوز الـ 80 ألف دولار في عام (2014).

■ سياسة تطوير التجارة الدولية واللوجستيات:

تلعب سنغافورة دوراً تاريخياً بارزاً في منظومة التجارة العالمية واللوجستيات بما يماثل دولتي بنما ومصر، فبجانب دورها في تجمع الآسيان (APEC) الذي كانت من الدول المؤسسة له وعضويتها في منظمة التعاون الاقتصادي باسيفيك ومجموعة (الآسيان + 3) ومجموعة شرق آسيا، إلا أنها تملك موانئ جوية وبحرية ساعدتها في تحقيق 21 مليار دولار سنوياً كعائدات للخدمات المقدمة في موانئها في مطلع الألفية الثالثة، وساهم قطاع الملاحة بنسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي وتوفير 170,000 وظيفة للمواطنين المحليين، وتضم المدينة الميناء الأشهر في آسيا "ميناء سنغافورة"، كما أنها تحوي 4 محطات لمناولة الحاويات بطاقة إجمالية تصل إلى 20 مليون حاوية حجمها 20 قدماً سنوياً نتيجة استخدام أحدث المعدات والتدريب المستمر والمكثف للعنصر البشري، وهي تستقبل نحو 70 % من تجارة الحاويات في العالم، ويقوم الميناء بدور كبير ومهم في اقتصاد سنغافورة، إذ تمر به خمس حاويات الشحن العالمية وخاصة شاحنات إمداد النفط، ويتبادل الميناء سفن البضائع

مع 600 ميناء في 123 دولة حول العالم، حيث وصل إلى الميناء حوالي 1,15 مليار طن من البضائع في عام (2005)، هذا بخلاف القيام بدور الترانزيت في تزويد السفن المارة بالوقود، وقد اعتبر ميناء سنغافورة في عام (2011) أكثر الموانئ العالمية ازدحاما، هذا إلى جانب موانئها الجوية حيث تصنف الخطوط السنغافورية كأحد أفضل الخطوط في العالم، واستطاعت سنغافورة أن تجعل من خطوطها ومطاراتها مجال استقطاب للربط بين الشرق والغرب وأستراليا وأمريكا الجنوبية والشمالية.

2.1.1. التجربة الصينية:

لقد حققت الصين في السنوات الثلاثين الماضية نجاحا اقتصاديا مذهلا، فحتى عام (1960) كانت الصين دولة نامية تعاني من ضعف الأداء الاقتصادي، والامية المرتفعة، وانخفاض مستويات المعيشة، حيث لم يعط الاهتمام الكامل لأداء الاقتصاد الصيني في ذلك الوقت، وبعد خمسين عاما استطاعت الصين أن تحقق نهضة اقتصادية، لكن كان من أكبر التحديات التي واجهت الصين في تحقيق التطور الاقتصادي مشكل التخفيف من الفقر والقضاء عليه، غير أنها استطاعت أن تحقق نجاحا خلال عقدين من الزمن، ووصل معدل الفقر فيها سنة (2012) حوالي 13.41%¹ بعدما كان يقدر ب 34 % سنة (1981).

ومن أجل الإسراع في التخفيف من حدة الفقر قامت الحكومة الصينية بوضع العديد من السياسات والاستراتيجيات، وبعد مرور 30 سنة من تنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات لم تتخفض نسبة الفقر فقط، بل تحسنت مؤشرات التنمية البشرية ووصل معدل البطالة إلى 6.5 % عام (2011).

أ. أسباب الفقر في الصين:

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى الفقر في الصين منها:

- ارتفاع عدد السكان حيث أكثر من 1.3 مليار نسمة سنة (2012) يقطنون في هذا البلد، ويشكلون 22 % من سكان العالم،² في مقابل انخفاض الموارد هذا وضع الحكومة الصينية في مهمة صعبة وهي التوفيق بين حجم السكان، وحجم الموارد، لذلك قامت الحكومة بوضع سياسة الطفل الواحد وهي تشجع الناس على النوعية لا الكمية أملا في تخفيض حدة الفقر؛

¹ China Population below Poverty Line, <http://www.indexmundi.com/g/g.aspx?c=ch&v=69>, Update: 02/02/2025.

² Index Mundi, People in China, www.indexmundi.com/g/g.aspx?c=ch&v=72, Update : 02/02/2025

- أن أكثر من 90 % من السكان من الأقليات العرقية يعيشون في المناطق الريفية، كما أن نصف المناطق الفقيرة تتركز في الجبال، حيث تعاني هذه الأخيرة من انخفاض في الإنتاج الزراعي وعدم وجود الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى ظروف الإنتاج السيئة وغير المتطورة، وتعاني تلك المناطق من نقص في الضروريات الأساسية لا سيما مياه الشرب، والطرق، والعلاج الطبي، وفرص الحصول على التعليم¹ ؛
- وهناك سبب آخر للفقر في الصين وهو ارتفاع معدلات الأمية في المناطق النائية، التي تعاني من عدم توفر المدارس الحكومية بسبب عدم وجود البنية التحتية، هذا ما يضطر بالأطفال إلى الذهاب إلى العمل بدلا من المدرسة لضمان معيشتهم، ولقد وصلت نسبة الأمية سنة (1985) إلى 53.8%.

ب. سياسات القضاء على الفقر في الصين (الفقر الريفي):

حققت الصين نجاحا كبيرا في القضاء على الفقر، ومعظم الصينيين انتقلوا من تحت خط الفقر إلى حالات أفضل بسبب ما حققه الاقتصاد الصيني، وبسبب برامج وسياسات مكافحة الفقر، حيث أنه ما بين سنة (1981) وسنة (2010) تمكنت الصين من تخفيض عدد السكان الفقراء في الريف بنحو 81%²، ولقد تمثلت أهم هذه السياسات في الآتي:

■ الثورة البنوية الريفية (1978-1985):

في الصين قول مأثور يقول " الحبوب للشعب كالسماء " لذلك ظلت تسوية الغذاء لأكثر من مليار نسمة مهمة تعيرها الحكومة اهتماما بالغا.

كان النظام الزراعي الصيني من سنة (1958) إلى سنة (1978) يتكون من مكونات (جمعيات) شعبية، يعتمد على المشاركة وكانت الأراضي الزراعية تدير من طرف الجماعة، والتي هي جزء من نظام الملكية العامة التي بدورها تخضع إلى الدائرة التي هي متواجدة فيها، تحت هذا النظام فقد الفلاحون حقوق المبادرة الذاتية للإنتاج، وأيضا حقوق السيطرة على المنتجات، كما كانت أجورهم لا تتوافق مع إنتاجيتهم، هذا ما أدى إلى انتشار الفقر بشكل كبير، وانخفاض مستوى المعيشة في هذا البلد³ قبل سنة (1978) تولت الحكومة توفير

¹ Tu tai- ying, China's anti Poverty: The View Points of Development Theory , Journal of NGO 3, 2007, PP 54-77.

² Guo Xi- bao and Yi Juan, China's One Child Policy be Changed, Wu Han University Economic Development Research Center , Beijing, 2006, P 54.

³ Wei Dao- Nan, People Commune, Report China Encyclopedia Wisdom Bank , 2008.

الأكل والملبس والتمويل للفقراء، لكن هذا جعل الكثير من الفقراء يعتمدون على صندوق الفقر، وفي عام (1978) ووفقا للإحصائيات الرسمية للحكومة الصينية كان عدد السكان أكثر من 900 مليون نسمة، 80 % منهم يعيشون في الريف ويشغلون في الزراعة،¹ ووصل عدد الفقراء إلى أكثر من 250 مليون نسمة مقاسة تحت خط فقر 0.67 دولار في اليوم، خلال هذه الفترة واجه الريفيون الفقراء مشاكل مع إدارة النظام الزراعي الذي لم يستطع تلبية الطلب.

■ برامج التطوير الموجهة (1986-1993):

اعتمدت الحكومة الصينية منذ عام (1986) على سلسلة من السياسات الهامة، وأنشأت مؤسسات لمكافحة الفقر، منها مجلس الدولة لقيادة المجموعات الرئيسية لمكافحة الفقر، وصندوق مكافحة الفقر، ولقد كانت أول مؤسسة لمكافحة الفقر وأعلى سلطة تتحمل نفقات مكافحة الفقر، من هنا انطلقت الحكومة بحملة منظمة واسعة النطاق لمكافحة الفقر في المناطق الريفية، واستخدمت الحكومة الأموال الخاصة، وبرامج القروض المدعومة، وبرنامج الغذاء مقابل العمل، كما وفرت الدولة ميزانية كبيرة للاستثمار في المناطق الفقيرة، عموما نجد أن الحكومة الصينية في الفترة ما بين (1986-1993) ركزت على الإنتاجية، وعلى التعليم الأساسي والرعاية الصحية، وتعزيز الثقافة والتكنولوجيا والتدريب، وتعزيز الصناعة في المناطق الريفية، مما أدى إلى ارتفاع دخول الفقراء الريفيين من 206 يوان سنة (1986) إلى 483.7 يوان سنة (1993)، وهكذا انخفض معدل الفقر ب 0.5% لكل نسبة نمو في الناتج المحلي الوطني، وانخفض عدد الفقراء من 125 مليون فقير إلى 80 مليون فقير عام (1994).²

■ خطة 7 - 8 للقضاء على الفقر (1993-2000):

نفذت الحكومة الصينية في مارس (1994) خطة 7 - 8 للقضاء على الفقر، من خلال رفع مستوى أكثر من 80 مليون فقير فوق خط الفقر المقدر ب 0.67 دولار يوميا، خلال سبع سنوات ابتداء من سنة (1994) إلى سنة (2000)، واستفاد من هذه الخطة المقاطعات الفقيرة التي تملك ناتجا محليا أقل من 400 يوان، وبالتالي غطت هذه الخطة أكثر من 72 % من فقراء الأرياف، حيث تحصلوا على قروض مالية لإقامة

¹ China Statistics Year Book 2002, P 93.

² The World Bank, Sharing The Rising Income in China, Washington, 1997, P11.

مشاريعهم، كما وضعت مخططات كبيرة لتوفير فرص العمل للفقراء، ويمكن لأي مقاطعة الحصول على العمالة الرخيصة من المقاطعات الفقيرة الأخرى.

وخلال الفترة (1997-1999) كانت مشكلة 80 مليون فقير قد حلت، وتمكنوا من الحصول على الملابس الملائمة والغذاء،¹ ولقد حققت خطة 7 - 8 النجاح نتيجة الاستقرار السياسي والاقتصادي.

▪ برنامج تطوير وتوجيه القضاء على الفقر (2001-2010):

رفعت الحكومة خلال هذه الفترة شعارات لمواجهة مشكلة الزراعة في الأرياف، من خلال شعار "رفع دخول المزارعين" (2004)، وتحسين كفاءة الإنتاج الزراعي (2005)، دفع سكان الأرياف إلى الأمام (2006)، وتطوير الزراعة وفق الطرق الحديثة (2007)، وتضامن المؤسسات الزراعية (2008)، خلال هذه الفترة ركزت الحكومة الصينية على إعادة تطوير سياسة جديدة للفقر، وكان الهدف الرئيسي مساعدة الفقراء الذين لديهم مشكلة في الغذاء، وليس لديهم ملابس كافية، الخطة الجديدة استهدفت 50000 قرية فقيرة، ومن أجل ضمان أمن الحبوب لمدة أطول اتخذت الحكومة سلسلة من سياسات الدعم، والمساعدة لدفع إنتاج الحبوب من خلال:

- مواصلة الإصلاحات في القطاع الزراعي، بالاعتماد على تحسين بيئة تشغيل الفلاحين في المدن والأرياف، وضمان حقوقهم ومصالحهم المشروعة، مع العمل على توفير تدريبات مهنية لهم.

- زيادة دفع خطوات الإصلاحات الريفية المتركة على الضرائب والنفقات، من خلال تخفيض معدل الضريبة الزراعية تدريجيا، حتى إلغائها بصورة كاملة ونهائية.

- كما عملت الحكومة على تعزيز التكنولوجيا الزراعية في المناطق الريفية، هذا ما مكن المزارعون في بداية الألفية من الاستفادة من وفرات الحجم، والقيام بأنشطة تصنيع خلال فترات غير موسمها. نتيجة لهذه السياسة ارتفع صافي دخل الفرد من الأسر الريفية من 1.7 يوان عام (1978) حتى 1473.7 يوان عام (2010) من حيث القيمة الحقيقية، بزيادة 858 ضعفا،² والجدول التالي يوضح ذلك.

¹ China's Development- Oriented Poverty Reduction Program (2001-2010), The State Council Leading Group Office of Poverty Alleviation and Department, www.cpad.gov.cn/data/2006/1120/article_331605.htm (17/03/2008)

² حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، مرجع سبق ذكره، ص 124

- الجدول رقم (02): الدخل السنوي للفرد في الأسرة الريفية الصينية للفترة من (1978-2010)

متوسط الدخل (يوان)	السنة
1.7	1978
3.6	1989-1980
541.3	1999-1990
959.4	2009-2000
1473.7	2010

Source : China Statistical Year book, The China National Bureau of Statistics, 2011.

ارتفع دخل الفلاح الصيني من 1.7 يوان عام (1978) إلى 1473.7 عام (2010) ، نتيجة لنجاح السياسات الحكومية التي اتبعتها، غير أن الصين عانت من وجود فجوة كبيرة في دخول الأسر بين الريف والحضر، ومن أجل معالجة هذه الفجوة قامت الحكومة الصينية ابتداء من سنة (2007) ، بمنح دعم للفلاحين من أجل اقتناء أجهزة منزلية مثل التلفاز ، غسالة، ثلاجة، كما قامت وزارة المالية بدعم إنتاج حوالي 197 منتج مخصص لأسواق الريف، وعملت الصين في إطار هذا البرنامج على تحسين خط المستوى المعيشي للفلاحين، من خلال رفع استهلاك المناطق الريفية بحوالي 28% يوان كل سنة.

■ الاهتمام بالتعليم:¹

وذلك من خلال:

- تطبيق نظام التعليم للكبار (محو الأمية) مما أدى إلى خفض مستويات الأمية في كثير من المناطق؛
- برامج التعليم الإجباري لمدة تسع سنوات؛
- رفع مستوى التعليم لفقراء الريف، والذي يمكنهم من التزود بالمهارات الفنية اللازمة لزيادة دخولهم؛
- رفع مستوى التعليم الأساسي وتحسين جودته؛

¹ مجلس الوزراء، استراتيجيات التصدي لمشكلة الفقر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلة تجارب دولية، العدد الثاني، القاهرة، 2003، ص 33.

- إجراء تعديل على النظام التعليمي حتى يمكنه مقابلة الاحتياجات المحلية، حيث تم ربط المدارس والجامعات مع المعامل والمصانع؛
- تنفيذ استثمارات أساسية في تحسين مباني المدارس؛
- زيادة مهارات المدرسين وزيادة مكافآتهم.

3.1.1. تجربة ماليزيا:

عكفت ماليزيا بعد الاستقلال على محاربة الفقر، واستطاعت تخفيض نسب الفقر من 70% إلى 5% في بداية الألفية، حيث قامت فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن "النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل"، وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجابيا على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم، بما يشمل توفير ضروريات التعليم والأمن والغذاء والعلاج، وأن يكون أول المستفيدين من هذا النمو هم الفقراء، العاطلون، المرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقرا في المجتمع والأقاليم الأقل نموا. وتمثلت إستراتيجية ماليزيا في توزيع الدخل وإعادة هيكلة العمالة وزيادة تنمية الأعمال التجارية والصناعية للأغلبية الفقيرة من السكان الأصليين، حتى يتمكن السكان الأصليون من الانتفاع من الثروة القومية للبلد مما أدى إلى انخفاض معدلات الفقر وتناقص فوارق الدخل بين المجموعات السكانية المختلفة، كما اعتمدت هذه الخطط التنموية إلى تجارب الفقر على فلسفة النمو المصحوب بالعدالة التوزيعية، وهو ما أدى إلى تحقيق تقدم ملحوظ في القضاء على الفقر سواء المدقع أو النسبي، وحاربت ماليزيا البطالة بدراسة أسبابها وتوصلت أنه لا بد من التحول لبلد مصنع للمواد الخام بدلا من تصديرها حتى تستوعب البطالة وتحد منها والنظرة الجادة بالعدالة الاجتماعية.¹

هذه النتائج لم تتوقف عند نهاية التسعينيات فقط بل استمرت إلى غاية يومنا هذا، والهدف من ورائها القضاء إطلاقا على ظاهرة الفقر في ماليزيا، وهذه العملية سارت بالتوازي بين المدن الحضرية والأرياف، وهدفت إلى تحقيق مكسبين رئيسيين هما: تخفيض نسبة الفقر من جهة وإعادة هيكلة المجتمع من جهة أخرى، هذا بالنظر إلى أن تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي هو يؤثر مباشرة في هيكلة المجتمع، حيث أن "النمو الاقتصادي بالضرورة يقود إلى المساواة في الدخل"، وهو ما سمح لماليزيا بتجاوز اختلافاتها العرقية والقضاء على الفوارق الاجتماعية بالنظر إلى اتساع رقعة التعددية العرقية في الدولة والتي لولا انتهاجها لسياسات القضاء

¹ قمر أبو العلا، سياسات مكافحة الفقر في مصر، مركز ربح للدراسات الإستراتيجية، عن أوراق القاهرة، العدد 2، 2021، ص 18.

على الفقر وعدم المساواة لكانت معول هدم ولصارت ماليزيا كغيرها من الدول التي تشهد هذا النوع من الصراعات دولة فاشلة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وحضاريا.

وقد تمحورت سياسات القضاء على الفقر في النقاط التالية:

- تطبيق الضريبة التصاعدية على الدخل؛
 - إعادة هيكلة العمالة وزيادة تنمية الأعمال التجارية والصناعية للغالبية الفقيرة؛
 - تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر وإنشاء روابط مع المؤسسات المعنية بالتنمية والتطوير الريفي؛
 - تشجيع المسلمين في الدولة على توجيه أموال الزكاة نحو صندوق جمع الزكاة القومي في مقابل تخفيض الضرائب عليهم؛
 - تقديم برامج لدعم الفقراء مثل برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا؛
 - توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة كالاتصالات السلكية واللاسلكية ومد الطرق وغيرها؛
 - سياسات دعم الأدوية المنقذة للحياة للفقراء ومجانية العلاج في العديد من الأمراض؛
 - القيام بأنشطة يستفيد منها السكان كإقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وغيرها.¹
- بالإضافة إلى:

■ التقليل من نسبة البطالة:

لقد حققت ماليزيا في الفترة الأخيرة انجازات جبارة فيما يخص القضاء على نسب البطالة التي كانت تشكل حوالي 10 % خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين لتصل إلى أقل من 3 % خلال القرن الواحد والعشرين، متخطية بذلك بقية الدول الإسلامية والعربية خصوصا والتي دأبت للقضاء على هذه الظاهرة في نفس الفترة التي خطت فيها ماليزيا سياسات القضاء على البطالة. ويصف الخبير التنموي الدكتور عبد الحميد الغزالي، الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة التجربة الماليزية في محاربة البطالة بالتجربة الرائدة، مشيرا إلى أنها نجحت إلى أن وصلت إلى حد الحاجة إلى العمالة، وأرجع هذا التقدم إلى تميزها

¹ سارة بوسعيد، دور إستراتيجية مكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013، ص ص 224-231.

في مجال التخطيط الجيد لتنمية الاقتصاد، والذي يركز على الصناعات الحديثة كثيفة العمالة، ومنخفضة رأس المال في آن واحد مثل الصناعات الالكترونية التي استوعبت أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة.

■ الاهتمام بقطاع التعليم:

وتتدرج معظم السياسات المنتهجة بهذا الشأن في الآتي:

- التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي لإتاحة الفرصة للجميع من أجل التعلم؛

- الاهتمام بتعليم المرأة ورفع الوعي النسوي؛

- الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة وإتباع مختلف المناهج الدولية الرائدة؛

- الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) ؛

- تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية؛

- العناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي؛

- التوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية.¹

■ الرعاية الصحية:

إن ما يميز الخدمات الصحية الماليزية عن غيرها من الخدمات الأخرى سواء في الدول المجاورة أو غيرها هو الدعم الحكومي المتزايد والمرسوم وفق احتياجات المجتمع وبناءا على خطط إستراتيجية تراعي حاجات الحاضر دون الإخلال بمتطلبات المستقبل، حيث تتمتع المستشفيات الماليزية بجودة عالية في تقديم الخدمات.

واستطاعت الحصول على شهادة الايزو 9002، وهو ما يخولها لتكون مستشفيات دولية ومحل إقبال عالمي، والحكومة الماليزية تتكفل بتغطية نفقات نحو 98 % من تكاليف الرعاية الصحية، ولا يشمل ذلك السكان الأصليين بل حتى الأجانب منهم بغض النظر عن ظروف إقامتهم ومدى شرعيتها، حيث نجد مثلا سنة (2009) أن الدولة خصصت ما يقارب 4.8 % من الناتج القومي الإجمالي من أجل تغطية النفقات الصحية.

¹ علي أحمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامعة بابل في العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد 3، المجلد 63، 2015، ص ص 1373-1374.

ومما سبق يمكن القول أن الجهود المعتبرة التي بذلتها الدولة الماليزية قد حققت نتائج مذهلة في المجال الصحي لاسيما ما يتعلق بالفرق الصحية والعيادات المتنقلة وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة الغطاء الصحي إلى نسبة 80 % وارتفاع متوسط العمر المأمول عند الميلاد بالسنوات إلى 75 بدلا من 69 وانخفاض احتمال الوفاة قبل سن الخامسة لكل 1000 مولود 6 وفيات.¹

4.1.1. تجربة بنغلاديش (بنك جرامين):

تم تأسيس بنك جرامين عام (1976) على يد محمد يونس كأول مصرف في العالم يمنح قروضا صغيرة للفقراء وخاصة النساء لتمكينهم من إدارة مشروعات أعمال صغيرة دون ضمان وبذلك أسس نظاما جديدا للقروض المتناهية الصغر، حيث اقتبس في أكثر من 100 دولة في العالم، وحصل البنك على صفته عام (1983) حيث يخدم نحو 6.5 مليون مقترض في بنغلاديش منهم حوالي 96% نساء وكونت شبكة عالمية شملت 52 شريكا في 22 دولة وقدمت العون لنحو 11 مليونا في آسيا وإفريقيا والأمريكيتين والشرق الأوسط، أما في بنغلاديش فإن مؤسسة جرامين تضم 1100 مكتب بنكي ويعتمد بنك جرامين على ضمان رأس المال الاجتماعي ويوفر رؤوس أموال للفقراء فقط في صورة قروض دون ضمانات مالية لتأسيس مشاريعهم الخاصة، وشرط البنك هو أن يقدم المستفيدون من الطلب ضمن مجموعة لا يقل عن خمسة أفراد وأن يتعاونوا فيما بينهم من أجل دفع الأقساط. وفي فترة من الفترات كانت رأس المال ببنك الفقراء ببنغلاديش يعادل 12.5 مليون دولار كانت نسبة 60% منها تمويلا حكوميا و40% من الفقراء ولا توجد به أي مساهمات من الأغنياء، وفي عام (1986) زادت المساهمة الفقراء في رأس المال ليصل إلى 75% مقابل 25% للحكومة، وقام البنك بوضع أولوية لمنح القروض لمن يعاني من الفقر الشديد وخاصة لمن لا يملك أرضا، بحيث يمنح القرض بعائد 10% كمصارف إدارية وليس بنظام الفائدة المدينة وذلك يتوافق مع البعض بتحريم الربا.²

5.1.1. التجربة البرازيلية لعلاج الفقر:

تعتبر البرازيل من الدول التي اهتمت بسياسات الأمن الغذائي والتنمية الريفية والقضاء على الفقر بحيث أصبح القضاء على الجوع ومحاربة الفقر من الأهداف الرئيسية للحكومة البرازيلية، ومن أجل ذلك أطلقت مشروع أسمته "مشروع القضاء على الجوع" عام (2003)، ولقد تضمن هذا البرنامج سياسات كتعزيز الزراعة

¹ وداد غزلاني، حنان حكار، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير للقدرة، المركز الديمقراطي العربي - مجلة العلوم السياسية والقانون - العدد 3- يوليو 2017، ص ص 12-13.

² بنك جرامين، الموقع الإلكتروني: www.mti.gov.eg

الأسرية وتوليد الدخل والتضامن الاجتماعي، ومن أجل تقدير عدد السكان الذين يستفيدون من برنامج القضاء الجوع، اعتمد هذا البرنامج على منهجية قائمة على خط الفقر كما حدده البنك الدولي وهو 1 دولار أمريكي في اليوم مع التكيف حسب الظروف البرازيلية، وباستعمال هذه المنهجية قدر عدد الأشخاص الذي يواجهون انعدام الأمن الغذائي بنحو 44 مليون شخص، وبالنسبة للزراعة الأسرية فقط اتبعت سياسات داعمة من خلال تقديم حوافز حقيقية للزراعة وإتباع سياسة القروض الناجعة المرتبطة بتطور قنوات التسويق والأولية للإنتاج المحلي والاعتماد على الواردات فقط عندما يكون موسم الحصاد كاسدا، ووجود خصم لعقود التمويل تتناسب مع الانخفاض الحاصل في الأسعار، أما عناصر التخطيط الزراعي المتبعة في سياسة القروض لاقتناء الأراضي وهي منح قروض طويلة الأجل للمزارعين الأسريين، إما لاقتناء أرض أو لتوسيع مساحتها وقد استفادت 74,000 أسرة ما بين (2003 و 2009) من القروض، ووصلت قيمتها إلى 1.9 مليار ريال برازيلي لاقتناء 1.3 مليار هكتار.¹

6.1.1. تجربة تونس:

انتهجت تونس في وضعها للسياسات والبرامج الهادفة لمقاومة الفقر منهجا يتلاءم إلى حد بعيد مع المنهج الذي اعتمدته في تحديدها لمفهوم الفقر، وجاءت البرامج والتدخلات التي تم إقرارها لتستهدف من الجانب الاجتماعي النهوض بالأسرة الفقيرة، ومن الجانب الجغرافي والمناطق والفئات المعرضة أكثر من غيرها لظاهرة الفقر من جهة، ومن الجانب الاقتصادي العناية ببرامج التشغيل والإدماج المهني ومواكبة إعادة الهيكلة الاقتصادية من جهة ثانية. هذا ومما تجدر الإشارة إليه، أن البرامج الخاصة التي تم إقرارها وإنجازها قد جاءت لتدعم التوجهات الاجتماعية لسياسة التنمية بمفهومها الشامل، إذ تواصلت في هذا الإطار إلى تدعيم الإعتمادات المخصصة للنفقات الاجتماعية التي بلغت تكاليفها حوالي 500 دينار للمواطن الواحد في السنة خلال (2009) أي ما يعادل أجر أدنى إضافي لكل أسرة شهريا وذلك مقابل 200 دينار سنة (1997)، كما تمت المحافظة على نسبة التحولات الاجتماعية في حدود 20% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك على الرغم من تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي كثيرة ما تؤثر على النفقات الاجتماعية.²

ويمكن تصنيف البرامج الخاصة المتعلقة بمقاومة الفقر إلى:

¹ سيلفا، جوزيه غرازيانو وآخرون، برنامج القضاء على الفقر - التجربة البرازيلية -، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2012، ص 295.

² المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي: جامعة الدول العربية، العدد العاشر، 2012.

■ برامج المساعدات الاجتماعية والتغطية الصحية:

وهي برامج ذات صيغة إسعافية تستهدف بالخصوص النواة الصلبة للفقر والمتألفة في أغلبها من العائلات الفاقدة للسند والموارد مع انعدام قدرة أفرادها على تعاطي أنشطة منتجة في الدولة الاقتصادية، وذلك لأسباب ذاتية كالمرض المزمن، الإعاقة، والتقدم في السن أو صغر السن، وتهدف مختلف هذه البرامج والتدخلات إلى توفير حد أدنى من الدخل أو الخدمات لمساعدة العائلات المستهدفة على توفير حاجاتها الأساسية ويمكن تصنيف هذه البرامج حسب نوعية تدخلاتها إلى ثلاثة أصناف وهي على التوالي: البرامج الوطنية للعائلات المعوزة، وبرنامج المساعدات الطبية المجانية والمساعدات الموسمية والظرية وتشمل خدمات هذه البرامج تقديم مساعدات نقدية بصفة دورية للعائلة الفقيرة ومحدودة الدخل وتوفير فرص العلاج والاستفادة من الخدمات الصحية للعائلات المعوزة التي توفرها المؤسسات الصحية والاستشفائية العمومية بصفة مجانية، وكذلك تقديم العون المساعدة للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل في المناسبات الدينية والوطنية أو عند تعرضها لصعوبات ظرفية استثنائية.

■ برامج البعد الاجتماعي والاقتصادي:

على أثر التحولات الاقتصادية التي شاهدها تونس خلال الثمانينات والتسعينات والناجمة عن إعادة هيكلة الاقتصاد والتفتح على المحيط العالمي، ظهرت الحاجة إلى وضع سياسات جديدة لمعالجة ظاهرتي الفقر والبطالة واختيارهما من الأولويات الوطنية، نظرا لما لهاتين الظاهرتين من ترابط وتلازم ولما لهما من انعكاسات على استقرار المجموعة الوطنية وتضامنها، في هذا الإطار، وضمن هذا التوجه اندرجت المبادرات التي اتخذتها الدولة في أوائل التسعينيات والتي تواصلت حتى نهاية العشرية، وقد تجسدت هذه المبادرات في بحث هياكل ومؤسسات مختصة للمعالجة النشيطة لظاهرة الفقر والحد من البطالة والتي كانت تباعا.

■ برامج إدماج الشباب في سوق الشغل متواصلة منذ (1997):

هي برامج لإعداد الحياة المهنية المنجزة من طرف وزارة التكوين المهني والتشغيل، وتمثل آليات تدخل ناجعة في سوق الشغل من أجل منح فرص هامة من التوصيات داخل محيط العمل من أجل تسيير عملية الاندماج في الحياة النشيطة، وقد مكنت هذه الآلية الفقراء الاستفادة منها بنسب تفوق 60%.

▪ صندوق التضامن الوطني لسنة (2003):

يعني بدعم مبادرات الباعثين الذين ليست لهم القدرة على توفير الضمانات الخاصة للقروض، لا يملكون عادة إلا مؤهلاتهم، كما تقدم القروض الصغيرة من أجل دعم الفئات الفقيرة منهم، وقد بلغ نصيب المرأة من مجموع القروض المسندة حوالي 30% حينها.

▪ برنامج القروض الصغيرة سنة (2009):

ويهدف إلى تمكين الجمعيات التتموية من إسناد قروض صغيرة لا تتجاوز قيمتها 1000 دينار بنسبة فائدة 5%، ويتعين على الجمعيات التي ترغب في ممارسة هذا النشاط الحصول على تمويل من البنك التونسي للتضامن.

▪ الصندوق الوطني للتشغيل سنة (2010):

وهو يهدف إلى تأهيل طالبي الشغل من الشبان والشابات في الاختصاصات والقطاعات الواعدة والتي تفسح مجال أكثر من غيرها للتشغيل، كما يساعد على استغلال كل الإمكانيات المتاحة في هذا الميدان. وقد أولت هذه البرامج المؤسسات عناية خاصة بوضعية المرأة الفقيرة أو التي تعيش صعوبات إدماج في سوق الشغل.

7.1.1. تجربة مصر:

تشير معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر إلى نجاحها في برنامج التكيف الهيكلي وقدرته على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي. وتتمتع مصر الآن بموقف مالي قوي مما يحسن من فرصها ويمدد جهودها للدخول في حالة من النمو السريع، كما تنبأ لها البنك الدولي لسنة (2007)، ولكن هذه الانجازات لا بد من النظر إليها في سياق التحديات التي يجب على مصر أن تتعامل معها وبالتحديد تحديات البطالة والفقر، ففي سنة (2005) كانت البطالة في مصر تصل إلى 10-13% من قوة العمل، وكانت هناك أدلة على درجة عالية من البطالة وعدم التوظيف خاصة في القطاع غير الرسمي، وكذلك فإن نسبة الفقر في مصر لا تزال مرتفعة حيث وصلت إلى حوالي 28% عام (2006)، وهناك أدلة توضح أن الفقر قد تزايد من (2001) إلى (2006) ولكنه انخفض عام (2010)، كما أن استمرار حالة الفقر وسط مجموعات اقتصادية واجتماعية محددة من السكان خلال تلك الفترة مؤشرا على وجود بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى

استمرار حالة الفقر ما بين العديد من الأجيال، وكان السؤال المطروح آنذاك هو: ما الذي استطاعت مصر فعله فيما يتعلق بالفقر والمساواة وإعادة التوزيع؟

■ جهود الدولة المصرية لتخفيف الفقر:

الفقر هو موضوع سياسي حساس جدا في مصر، ومعظم الرسميين في الدولة ينكرون وجود الفقر ورغم ذلك، فإنهم يدركون أن برنامج التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي قد تكون له تداعيات سلبية أو عكسية على مستويات المعيشة في المجموعات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض، ولذلك فقد تم تصميم وتنفيذ عدد من السياسات المساعدة لهذه الفئات الاجتماعية ورغم أنه لا توجد جهة حكومية محددة مسؤولة عن التخطيط والمراقبة والتنسيق في مختلف البرامج والأنشطة الموجهة إلى الفقراء، إلا أن مصر قد استخدمت سياسة متعددة الأبعاد لرفع مستوى معيشة المواطنين ويشمل ذلك توليد الدخل، رأس المال البشري وسياسة شبكات الأمان.¹

■ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة:

تتخذ هذه الخطط على المدى القصير والمتوسط والطويل، يتم ترجمتها إلى خطط عمل من خلال مختلف الوزارات والهيئات الحكومية، وكذلك فإن الحكومة المصرية تسعى للوصول إلى هدف تخفيف الفقر من خلال عدد من القنوات تشمل المساعدة المباشرة للفقراء من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية وتوفير التعليم المجاني وبرامج محو الأمية من خلال وزارة التعليم والخدمة الصحية المجانية خلال الوحدات الصحية وعدد كبير من المستشفيات المحلية التابعة لوزارة الصحة، كما أنها تقدم الدعم السلعي من خلال وزارة التموين والتجارة الداخلية وتقدم برامج ومشاريع للتنمية الريفية من خلال وزارة الزراعة، وفي فترة الإصلاح الاقتصادي فإن المؤشرات الاجتماعية تم حمايتها، وقد تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية ليستجيب للآثار السلبية لبرامج التثبيت والإصلاح الاقتصادي على المدى القصير ومن خلال هذا البرنامج (الصندوق الاجتماعي للتنمية)، فإن الإنفاق الاجتماعي في الميزانية تم حمايته بشكل كبير، بينما كان معظم الانخفاض في الإنفاق في مجال الاستثمارات العامة.

¹ UNDP, Subjective Poverty and Social Capital, Towards a Comprehensive Strategy to Reduce Poverty, Cairo, Egypt, 2013.

■ الرعاية الصحية:

تمتلك مصر إلى حد كبير شبكة جيدة من المؤسسات وتسهيلات الرعاية الصحية في كل من المناطق الريفية والحضرية، وقد كانت مصر واحدة من أوائل الدول في هذا الإقليم التي أنشأت نظاماً صحياً شاملاً على مستوى الدولة كلها ولكن بالرغم من التطورات الحديثة في معدلات حدوث بعض الأمراض، وبالرغم من ضخامة نسبة العاملين في القطاع الصحي قياساً إلى عدد السكان، إلا أن المؤشرات الصحية في مصر لا تزال أدنى منها بالنسبة للمعايير السائدة في الكثير من الدول النامية، وترجع معظم المشاكل الصحية الموجودة في مصر إلى حد كبير إلى الفقر والبيئة غير الصحية والموارد المالية المحدودة الموجهة إلى هذا القطاع، وإضافة إلى ذلك فإن النظام الصحي المطبق في مصر كان نظاماً علاجياً إلى حد كبير ويعتمد على الطبيب رغم أن معظم المشاكل الصحية في مصر هي مشاكل وبائية وتحتاج إلى منح طبية وقائية أكثر من علاجية.

■ شبكات الأمان:

تكونت شبكات الأمان في مصر في مرحلة ما قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي من نظام متشعب من إجراءات الدعم غير المحددة التوجيه، والتي تمول من الميزانية، وتغطي قطاعات السلع الغذائية الأساسية؛ الإسكان؛ النقل؛ الكهرباء والطاقة؛ التعليم والخدمات الصحية، وبالإضافة إلى المنح المقدمة لبعض العائلات والتحويلات المالية التي تجرى عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية للقطاعات التي تعرف بأنها فقيرة، فهناك القروض التعويضية التي يقدمها بنك ناصر الاجتماعي دون فوائد والقروض ذات الفوائد المدعومة للشباب العاطلين عن العمل لتمويل نشاطاتهم الصغيرة الهادفة لتوليد الدخل.

■ وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية:

تتخطى وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية في عدد متنوع من الإجراءات التي تهدف إلى تخفيف الفقر سواء بشكل مباشر من خلال المعونات الاجتماعية وبرامج المعاشات، أو بشكل غير مباشر من خلال عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التي تشرف عليها وتدعمها هذه الوزارة، كذلك فإن هذه الوزارة تشرف على بنك ناصر الاجتماعي والذي يقوم على إدارة قطاع واسع من لجان الزكاة الموجودة في كل أرجاء مصر.¹

¹ ناصر بوجرفة، سياسات الدول العربية لمكافحة الفقر، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 2، 2015، ص 30.

2.1. تجارب دولية في الحد من عدم المساواة

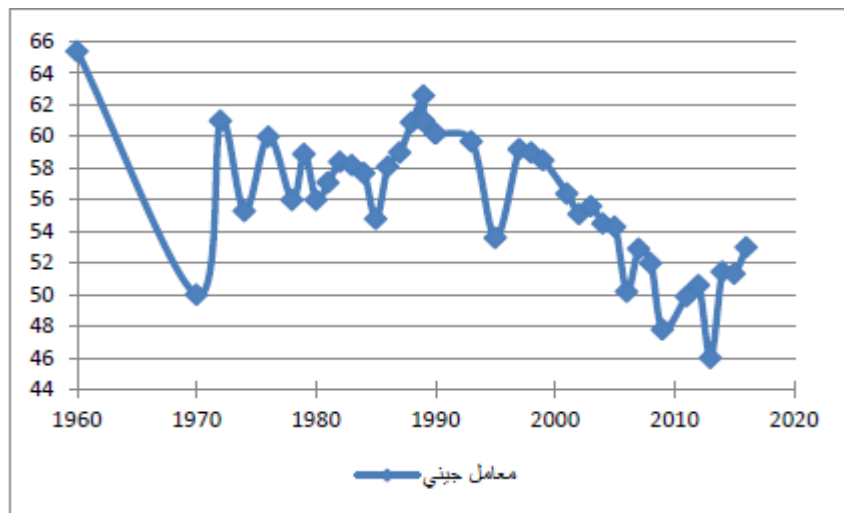
يرتبط مفهوم العدالة الاجتماعية ارتباطاً كلياً بحياة المواطنين اليومية ويتجلى من خلال عدالة توزيع الموارد واستهلاكها، متوسطات دخول المواطنين، سهولة الوصول للخدمات العامة، إلخ، ولتتم فعليا تحقيق العدالة، يجب أن يكون ذلك من خلال تبني الحكومات لسياسات عامة في مختلف المجالات. ولا يكفي فقط تبني الحكومات لسياسات عامة معينة بل يجب أيضاً أن تضمن عملية صنع السياسات العامة تحقيق العدالة الاجتماعية.

1.2.1. تجربة البرازيل:¹

مرت البرازيل عبر المراحل التاريخ بتفاوتات كبيرة في دخل الأفراد والقدرة في الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية ومعايير أخرى للرفاهية. في عام (1989) بلغ معامل جيني في البرازيل 0.63 مما جعله ثاني أعلى معدل عالمي.

وفي منتصف التسعينيات، بدأت الفجوات في الدخل بالانخفاض، على عكس الاتجاه العام في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث تراجع بنسبة 19 % في عام (1989).

- الشكل رقم (13): تطور معامل جيني في البرازيل في الفترة (1960 - 2016)



المصدر: عامر عامر آسية، سياسات الحد من الفوارق الاجتماعية- تجارب بعض الدول، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر، المجلد

4، العدد 1، 2021، ص27

¹ World Bank, Poverty and Sharing Prosperity : Taking on Inequality, 2016, PP 103-107.

ساهم التراجع الملحوظ في الفوارق الناتجة عن الدخل في تحويل النمو الاقتصادي إلى تخفيضات كبيرة في مستويات الفقر. حيث، بين عامي (2004 و 2014)، تمكن 26.5 مليون شخص في البرازيل من الخروج من دائرة الفقر، وقد انخفض عدد الأفراد الذين يعيشون على أقل من 140 ريال برازيلي شهريا من 22 شخص في عام (2004) إلى 7 أشخاص فقط من كل 100 فرد في السنوات الأخيرة. يعود السبب في 60% من هذا الانخفاض إلى ارتفاع متوسط دخل الأسر في البرازيل، بينما يمثل 40% تحسنا في توزيع الدخل بين السكان.

■ محركات تخفيض عدم المساواة في البرازيل:

أدت السياسات التي اتبعتها البرازيل خلال التسعينيات إلى تقليل الفجوات التي لوحظت بعد عدة سنوات، يعود سبب هذا التراجع إلى الاستقرار الاقتصادي العام والبيئة الخارجية المناسبة للبلاد في تلك الفترة، حيث كانت أهداف دستور (1988) الذي تم تصميمه بعد استعادة الديمقراطية في (1985)، تتعلق بمعالجة الفوارق التاريخية في البلاد عبر ضمان الحقوق الاجتماعية الأساسية مثل التعليم المجاني والرعاية الصحية الشاملة بدون تكلفة ومعاشات التقاعد والمساعدة الاجتماعية.

في عام (1994)، كانت الخطة المعتمدة قادرة على تقليل المعدلات المرتفعة للتضخم، وهو الأمر الذي أسهم بشكل كبير في تضيق الفجوات التي توسعت في السنوات التي سبقتها. لذا، كان استهداف التضخم وتطبيق أسعار صرف مرنة في أواخر التسعينيات، بجانب تنفيذ سياسات مالية أكثر حذرا مدعومة بقانون المسؤولية المالية الذي صدر في عام (2000)، سببا في تشكيل بيئة من الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي استمر طوال العقد التالي.

خلال السنوات الأولى من الألفين، تم تخصيص مبالغ مالية كافية لدعم الحكومة في توسيع الخدمات الأساسية والإنفاق الاجتماعي. كما ساهمت التحويلات الحكومية المستهدفة في تحسين أحوال المعيشة للفقراء. أدى توسيع منحة الأسر، وهي جزء من برنامج التحويلات النقدية المشروطة في البرازيل، إلى زيادة عدد المستفيدين من 16 مليون إلى حوالي ربع سكان البلاد بين عامي (2004-2014) وتفسر هذه المنحة نسبة تتراوح بين 10% و 15% من تقليص الفجوات في الدخل.

على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه خلال العقد الماضي، لا يزال البرازيل يعاني من عدم المساواة بشكل كبير. في عام (2014)، حصل 40% من الناس على حوالي 12% من الدخل الكلي، بينما استحوذ أعلى

20% على 56% من نفس الدخل وبلغ معدل جيني في هذا العام 0.51، مما جعله ثالث أعلى معدل في المنطقة ووضعت البرازيل ضمن قائمة 15 دولة الأكثر تفاوتاً في العالم.

الحد من الفجوات في البرازيل في السنوات المقبلة يعتمد على ضمان استدامة النمو عبر زيادة الاستثمار والإنتاجية، بما يشمل الخدمات غير التجارية المقدمة من العمال ذوي المهارات المنخفضة، وتوفير المزيد من فرص العمل، وتعزيز دخل الفقراء، إضافة إلى اتخاذ قرارات حول الحد الأدنى للأجور.

في ظل الموارد المالية الأكثر شحاً، هناك حاجة متزايدة لتحسين كفاءة الضرائب والتحويلات، وتوسيع الوصول إلى الخدمات الأساسية، ومعالجة الثغرات المتبقية، والعمل على تحسين جودة الخدمات كخطوة عاجلة للحفاظ على الإنجازات السابقة.

2.2.1. تجربة الأوروغواي:¹

تعد أوروغواي من أكثر بلدان أمريكا اللاتينية تحقيقاً للمساواة والعدالة الاجتماعية، فلديها أعلى نصيب للفرد من الدخل القومي. كما أن مستوى دخول أفقر 40% من السكان زاد بمعدلات أسرع من معدل نمو دخول باقي السكان. فضلاً عن غياب شبه كامل للفقر المدقع حيث انخفض من 2.5% في (2006) إلى 0.1% في (2018)، وكذلك انخفضت نسبة الفقر من 32.5% في (2006) إلى 8.1% في (2018). وبالنسبة لمعدل البطالة، فقد انخفض إلى 6.3% في (2011)، ثم ارتفع قليلاً بسبب تباطؤ النمو في (2018) ليصل إلى 7.9%. وعلى صعيد آخر، توجد في أوروغواي طبقة وسطى واسعة، تضم 60% من السكان، بسبب التوسع في التغطية التي حققتها السياسات الاجتماعية ذات الطابع الاحتوائي. فمجال الأوضاع يشير إلى تحقيق تقدم في مؤشرات التنمية البشرية، مع قدر من الاستقرار المؤسسي وانخفاض مستويات الفساد، ما انعكس على نمو ثقة المواطنين في الحكومة. كما حققت أوروغواي مستوى عال من تكافؤ الفرص في إتاحة الخدمات الأساسية للمواطنين، كالتعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب والكهرباء والصرف الصحي. فوفقاً لمؤشرات التنمية البشرية لعام (2019)، فإن سنوات البقاء في المدارس بلغت 16.3 سنة، ووصل معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى 105% وفي الثانوي إلى 115%، كما بلغت نسبة السكان التي تصل للمياه الصالحة للشرب 99%، والتي

¹ هويدا عدلي رومان، من الحماية إلى العدالة الاجتماعية: دروس مستفادة من تجربة أوروغواي، حلول للسياسات البديلة، الموقع الإلكتروني:

<https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/75/from-social-protection-to-social-justice-lessons-learned-from-uruguay>، اطلع يوم

تصل إلى الصرف الصحي الآمن 97%. وجدير بالذكر أن مؤشر التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة لعام (2019) وضع أوروغواي ضمن البلدان مرتفعة الدخل، وبلغ المؤشر 0.808.

■ التمكين جزء أساسي من الحماية:

أدت تجربة أوروغواي مع الإصلاح النيوليبرالي في الثمانينيات والتسعينيات لمزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشرائح واسعة من المجتمع، وارتبط التحول في النموذج التنموي بوصول تحالف اليسار إلى سدة الحكم في عام (2004).

كان مسار أوروغواي لتحقيق العدالة الاجتماعية من المسارات المركبة إلى حد كبير، والتي تضمنت إجراءات متعددة، متزامنة ومتتابعة، بناء على عملية تقييم مستمرة. وكان أبرز برامج الحماية الاجتماعية في الألفية الثانية هو خطة الطوارئ الاجتماعية بين عامي (2005 و 2007) (National Social Emergency Response Plan - PANES)، وهي خطة كان هدفها تقديم مساعدات مباشرة للأسر التي تدهورت أوضاعها المعيشية نتيجة ارتفاع معدلات الفقر في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. كما زادت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تدهورا منذ عام (1998) بسبب الأزمة المالية والاقتصادية، حيث قفزت معدلات البطالة من 11.3% عام (1999) إلى 17% عام (2002)، وفي نفس الفترة ارتفعت معدلات الفقر من 15.3% إلى 38.9%. وكان معروفا من البداية أن الخطة مؤقتة وهدفها مواجهة الظروف المتردية لقطاعات كبيرة من السكان.

شملت خطة الطوارئ عددا من برامج الحماية الفرعية، أهمها برنامج التحويلات النقدية (IC) وهو برنامج تحويلات نقدية مباشرة للأسر الأكثر فقراً، والتي تعاني من الفقر المدقع، مشروط بانتظام الأسرة في متابعة أوضاعها الصحية واستمرار الأطفال في التعليم. وكذلك برنامج كروت الغذاء للأسر التي لديها أطفال أقل من 18 سنة والحوامل، مع قصر الاستفادة على أربعة أفراد من الأسرة.

نجح برنامج التحويلات النقدية في استهداف 75% من الربع الأفقر من السكان، ولكن كانت من أهم نقاط ضعف خطة الطوارئ ككل إنها تضم برامج عديدة، وفي الغالب كانت تستفيد الكثير من الأسر أكثر من برنامج، فضلا عن ارتفاع تكلفة إدارة الخطة. وأخيرا لابد من الإشارة إلى أن خطة الطوارئ كانت جزءا من جيل من برامج الحماية الاجتماعية التي تسعى لدمج الدعم النقدي مع إجراءات تنشيطية تمهد الطريق للتمكين.

■ أوجواي من الحماية إلى العدالة الاجتماعية:

تبنت الحكومة عام (2008) خطة جديدة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف Social Equity (PE) استهدفت الأسباب الهيكلية للفقر وعدم المساواة من خلال العمل على مسارين؛ الأول إدخال تعديلات هيكلية على السياسات العامة: الضرائب - الرعاية الصحية - التعليم - التشغيل، في حين كان المسار الثاني معني بالتركيز على دعم نظم الحماية الاجتماعية القائمة مع توجيه مزيد من الاهتمام لآليات الدمج. بمقتضى هذه الخطة تم إدخال العديد من الإصلاحات في هياكل وآليات الحماية الاجتماعية وتحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة وإنشاء أنظمة قادرة على الرصد والمتابعة.

شملت الخطة الجديدة إجراءات قصيرة الأجل، استهدفت إعادة صياغة شبكات مساعدة ودعم الفئات الفقيرة اعتماداً على نتائج تقييم خطة الطوارئ بين (2005-2007)، كما شملت الخطة الجديدة إجراءات طويلة الأجل في مجالات الإصلاح الضريبي وسياسات الصحة والتعليم والتشغيل. فبالنسبة للصحة، تم تقنين إتاحة الخدمات الصحية لكل المواطنين بحكم الدستور، وتشكل بالفعل نظام تأمين صحي شامل، أتاح الخدمات الصحية للفقراء كما خفف العبء المالي للرعاية الصحية على الطبقة الوسطى التي كانت تعتمد فيها على الإنفاق الخاص. وكذلك تم تطوير التعليم وضخ مزيد من الإنفاق الاجتماعي عليه، فقد بلغت نسبة الإنفاق على التعليم 4.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في (2010)، وتزامن ذلك مع ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم من 72 % عام (1992) إلى 91 % عام (2011).

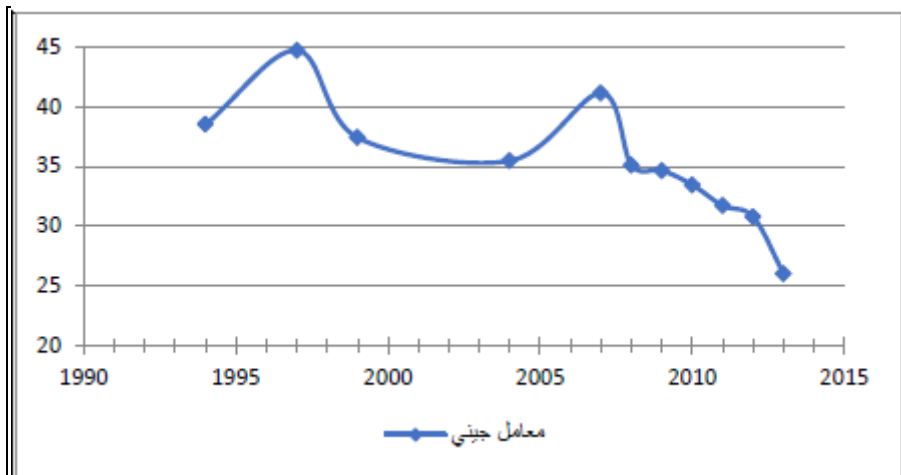
وبالنسبة لمسار تطوير شبكة الحماية الاجتماعية، فقد انطلق من هدف أساسي وهو حماية المواطن من المخاطر المختلفة طوال حياته وتضمنين بعد التمكين بشكل واضح، مع وضع ما يطلق عليه استراتيجيات الخروج "Exit Strategies" وهي استراتيجيات تسعى لاتخاذ عدد من التدخلات من أجل إخراج الشباب من مظلة الحماية بعد تمكينهم وتأهيلهم لسوق العمل. وعليه، تم تصميم برنامج التدريب من أجل سوق العمل ل يستهدف الشباب من أبناء الأسر التي تتلقى المساعدات لإدماجهم في سوق العمل. وكانت المؤسسات الحكومية المسؤولة عن الشباب والسلطات المحلية والمجتمع المدني هي المسؤولة عن تنفيذه بغية دقة الاستهداف وسهولة المتابعة. وتبنت الخطة رؤية واضحة للتشغيل باعتباره أحد أهم مكونات التمكين والغاية النهائية له. وانقسم مكون التشغيل إلى أربعة مسارات، الأول خلق فرص عمل في إطار برنامج الأشغال العامة "Uruguay Works Program" مع تضمنين جزء تدريبي على المهارات التي يحتاجها سوق العمل، والمسار الثاني، والذي كان أكبر التحديات، هو كيفية إدماج القطاع الخاص في مكون التشغيل من خلال تشجيعه على

توفير فرص عمل للشباب، وقد تبنت الخطة برنامج حوافز التشغيل في القطاع الخاص "Private Sector Hiring Incentives Program for" وذلك لتغطية نسبة من أجور من يتم تشغيلهم في القطاع الخاص من الرجال والنساء، بعد تدريبهم مع تغطية جزء أعلى من أجور النساء تشجيعاً لتشغيلهن. أما المسار الثالث فكان مرتبطاً بدعم المشروعات متناهية الصغر. وأخيراً المسار المتعلق بتطوير منهجية التدريب، فقد كان تركيز برنامج "PANES" منصبا على التدريب على مهارات محددة مطلوبة في سوق العمل المرتبطة بمهن محددة وهو ما يعرف بالمهارات غير القابلة للتحويل "Non-Transferable Skills". هذه المهارات رغم أهميتها لا تتسم بالمرونة المطلوبة لتحرك العامل من مكان إلى آخر، ولهذا السبب أدخلت خطة تحقيق العدالة والإنصاف نوعاً آخر من المهارات وهي "Transferable Skills"، وهي المهارات التي تتيح للباحث عن العمل فرص أكثر تنوعاً.

3.2.1. تجربة كمبوديا:¹

حققت كمبوديا نمو اقتصادي مذهل بلغ 7.8% بين سنة (2004 و2014) مما جعلها من أكبر 15 اقتصاديات الأسرع نمواً في العالم، كما أحرز تقدماً كبيراً في مجال الحد من الفوارق لمعظم شرائح المجتمع الكمبودي، بحيث انخفض مؤشر جيني بشكل ملحوظ من 41 في سنة (2007) إلى 26 سنة (2013) كما هو مبين في الشكل (14).

– الشكل رقم (14): تطور معامل جيني في كمبوديا في الفترة (1993–2013)



المصدر: عامر عامر آسية، مرجع سبق ذكره، ص 29.

¹ عامر عامر آسية، سياسات الحد من الفوارق الاجتماعية- تجارب بعض الدول، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر، المجلد 4، العدد 1، 2021، ص 29.

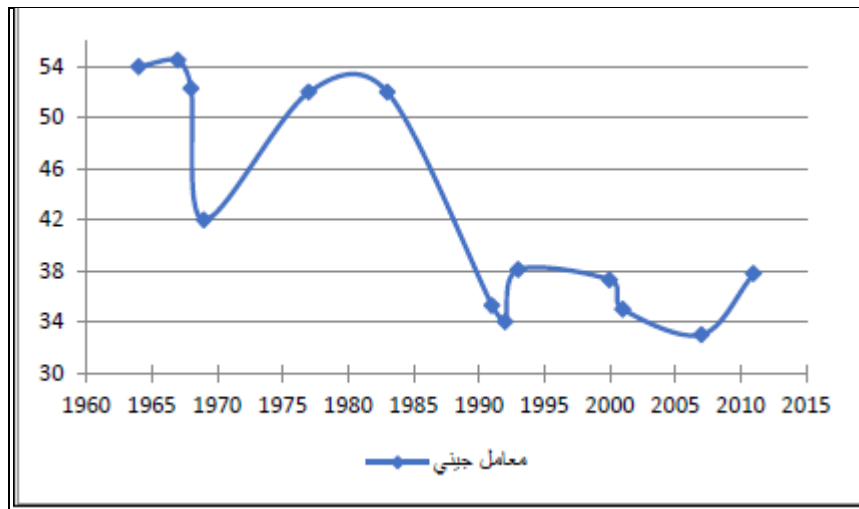
يعود النمو السريع الذي شهدته البلاد إلى زيادة صادرات الملابس وانتعاش السياحة وتطور قطاع العقارات والبناء وانتشار فرص العمل، بحيث شكل العاملون بأجر نسبة 41% من القوى العاملة في سنة (2013) مقابل 22.6% في سنة (2004)، من جهة أخرى أدى انخفاض معدلات التضخم بنسبة 2% خلال (2014 و 2015) نتيجة لتراجع أسعار المواد الغذائية والنفط والمساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى إلى إبقاء الديون تحت السيطرة. ساهم هذا النمو في التخفيف من حدة الفقر بشكل عام والفوارق الاجتماعية بشكل خاص باعتبار أن ثمار هذا النمو كانت تتوزع بشكل متساوي نسبياً بين شرائح المجتمع الكمبودي.

أدى تدعيم الحكومة لقطاع الزراعة من خلال زيادة الاستثمارات في الطرق الريفية والعمل على تحسين توزيع البذور وتعزيز الرقابة على جودة وسعر الأسمدة المستوردة ودعم تشغيل وصيانة مخططات كما كان لتخلي الحكومة عن ضوابط أسعار السلع الأساسية والضرائب ذات الصلة دور آخر في مساعدة الفقراء.

4.2.1. تجربة تنزانيا:

شهدت تنزانيا نمو اقتصادي قوي ومستقر بين عامي (2004 و 2014) بحيث بلغ معدل النمو 6.5 مما أدى إلى انخفاض عدد الفقراء من 34.4% في سنة (2007) إلى 28.2% سنة (2014)، وكان هذا الأداء إيجابياً مصحوباً بتضييق في الفقر وعدم المساواة، بشكل عام انخفض مؤشر جيني من 54 سنة (1964) إلى 37 سنة (2012) كما هو مبين في الشكل (15).

- الشكل رقم (15): تطور معامل جيني في تنزانيا (1960-2012)



المصدر: عامر عامر آسية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

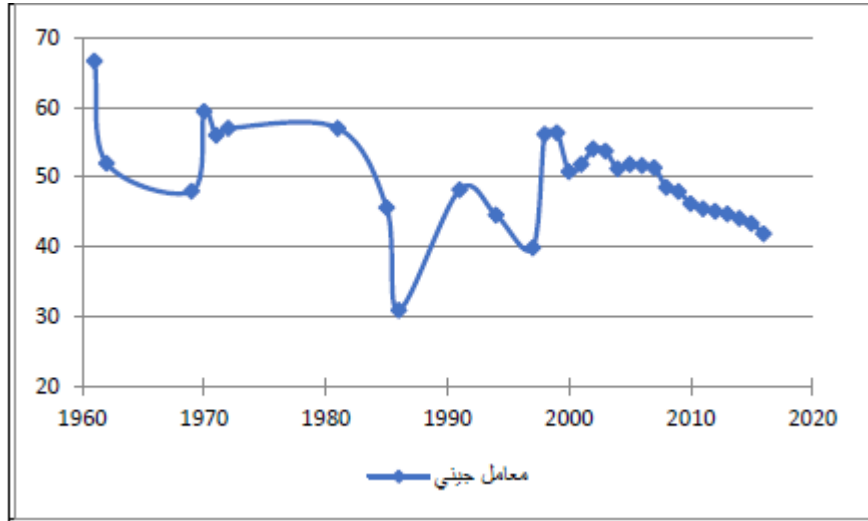
بعد الاستقلال قامت حكومة تنزانيا بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد القائم على السوق مما أعطت دفعة كبير للإنتاج المحلي، وبشرت الحكومة في (1986) بإصلاحات هيكلية فتحت الاقتصاد أمام المستثمرين الأجانب وأنعشت نمو الاقتصادي، ويرجع هذا النمو المطرد إلى زيادة الصادرات والحد من مشاركة القطاع العام في الأنشطة التجارية وتحرير سوق السلع والخدمات بالإضافة إلى انتعاج سياسات اقتصادية كلية حكيمة تهدف للسيطرة على التضخم واستعادة الاستقرار في أسعار الصرف والتوسع في القطاعات سريعة النمو مثل الاتصالات والخدمات المالية. كما اعتمدت تنزانيا بشكل كبير على الزراعة التي تمثل حوالي 33% من الناتج المحلي الإجمالي وتوفر نحو 47% من الصادرات وتوظف نحو 70% من القوى العاملة، مما جعل لهذا القطاع دورا رئيسيا في توفير الغذاء وتوليد الدخل بين سكان الريف والمساهمة الهامة في عملية التصنيع من خلال توليد المدخلات للقطاع الصناعي.¹

5.2.1. تجربة البيرو:

شهدت دولة البيرو نموا مطردا في الفترة بين عامي (2001 و 2014) ، بحيث نمت الاقتصاد بمعدل 5.5% في المتوسط سنويا وصنف من بين أعلى 15 نمو مسجل في العالم خلال هذه الفترة. يعزى هذا النمو إلى ارتفاع الأسعار الدولية للمعادن وزيادة الدخل خاصة في الخدمات كثيفة العمالة والتجارة والزراعة وزيادة التحويلات العامة والسياسة المالية الحكيمة. أدى هذا النمو إلى تحسين توزيع الدخل خاصة في الجزء السفلي من التوزيع بحيث ارتفع الدخل الفردي الحقيقي بمعامل قدر بنقطتين وانخفضت معدلات الفقر من 59% سنة (2004) إلى 23% سنة (2014) مع تسجيل انخفاض في الفقر المدقع بمقدار 12 نقطة مئوية ليصل إلى 4.2% في سنة (2014). وانخفض مؤشر جيني من 69 سنة (1962) إلى 41.9 سنة (2016) وهو أكثر معدل انخفاض مسجل في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ب 4.8 نقطة مئوية.

¹ World Bank, Poverty and Sharing Prosperity : Taking on Inequality, 2016, PP 107-120.

- الشكل رقم (16): تطور معامل جيني في البيرو (1960-2016)



المصدر: عامر عامر آسية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

يعود التحسن الملحوظ في الظروف المعيشية للفقراء إلى النمو المتميز للاقتصاد الذي شهده البلد واستقرار الاقتصاد الكلي والظروف الخارجية المواتية والإصلاحات الهيكلية الهامة. شملت هذه الإصلاحات التحرير التجاري والمالي ووضع نظام أكثر مرونة لسعر الصرف وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة. ومنح البنك المركزي المزيد من الاستقلالية لتعزيز السياسة النقدية وإنشاء الرقابة الوطنية للجمارك والضرائب لدعم السياسة المالية. كما ساهم سوق العمل في الحد من عدم المساواة في البيرو وفسر بنحو 80% من الانخفاض في معامل جيني. كما أدت زيادة التوسع في التحصيل العلمي لليد العاملة إلى توزيع أكثر تكافؤاً في التحصيل العلمي وساهم في تراجع الفوارق في دخل العمل وتضييق كبير في الفجوة بين الأجور الرسمية وغير الرسمية مما أدى إلى انخفاض الفوارق في الأجور.¹

6.2.1. تجربة مالي: ²

تحتل مالي المرتبة 179 من بين 188 بلد وفقاً لمؤشر التنمية البشرية الذي يجسد مؤشرات العمر المتوقع والتعليم والدخل، في سنة (2014) بلغت دخل الإجمالي للفرد في مالي 650 دولار أمريكي مما جعل البلد من بين أفقر 15 بلد في العالم. يعيش حوالي نصف السكان في فقر مدقع (حوالي 1.90 دولار أمريكي للفرد في اليوم الواحد)، ثلثي السكان أميين ويبلغ العمر المتوقع عند الولادة 40 سنة.

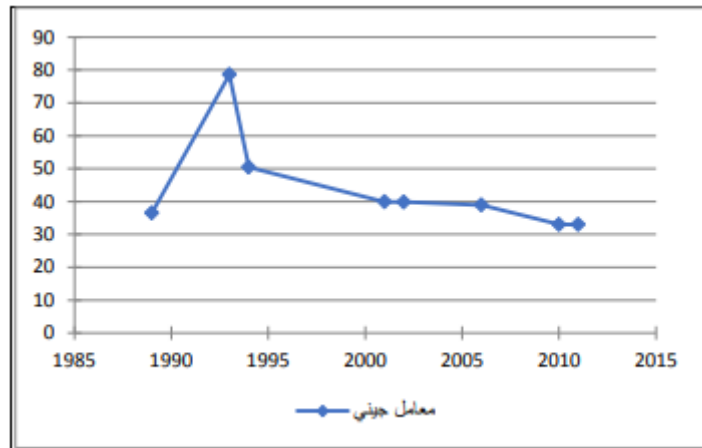
¹ عامر عامر آسية، سياسات الحد من الفوارق الاجتماعية- تجارب بعض الدول، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² World Bank, Poverty and Sharing Prosperity : Taking on Inequality, Op Cite, PP 110-114.

يتسم الاقتصاد في مالي بعدم التنوع بحيث يعتمد السكان إلى حد كبير على الزراعة مما جعل البلد أكثر عرضة للتغيرات في الأسعار الدولية والصدمات. ويضاف الصراع والأزمة الأمنية التي شهدتها المنطقة الشمالية للبلد سنة (2012) إلى التحديات الحالية التي تشمل الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

انخفضت مستويات عدم المساواة بشكل كبير في مالي بمرور الزمن بحيث انخفض معامل جيني من 39.3% سنة (2001) إلى 33% في سنة (2011) كما هو مبين في الشكل رقم (17). يرجع التقدم المحرز في الحد من عدم المساواة والفقر في مالي في السنوات الأخيرة بشكل أساسي إلى ازدهار الزراعة والسياسات المعتمدة والاستقرار السياسي وكذلك المناخ الجيد بالإضافة إلى نمو قطاع الصناعة والخدمات بنفس وتيرة القطاع الزراعي وبالتالي نمو استهلاك الأسر المعيشية مما يعني استعادة الغالبية العظمى من الماليين من النمو الاقتصادي.

- الشكل رقم (17): تطور معامل جيني في مالي (1989-2011)



المصدر: عامر عامر آسية، مرجع سبق ذكره، ص 28.

خلال الثمانينات والتسعينات شرعت حكومة مالي في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الهيكلية بهدف التحول من اقتصاد تسيطر عليه الدولة نحو اقتصاد موجه للسوق. شملت هذه الإصلاحات تحرير الأسعار والتجارة وإصلاح نظام الضرائب وكذلك الإصلاحات القانونية التنظيمية.

سمحت عملية الانتقال إلى الديمقراطية التي بدأت في التسعينات وأتبعها بعقدين من الاستقرار السياسي النسبي بتوسيع الفرص في الحصول على الخدمات الأساسية والتحسين في مجال التنمية.

تعتبر الزراعة المحرك الرئيسي لتحسين الظروف المعيشية للفقراء في مالي. في بداية الألفيات استغادت مالي من تقلبات أقل في نمو الناتج المحلي الإجمالي بفضل التوسع في إنتاج الحبوب الذي يعتبر أحد العوامل التي ساهمت في انخفاض التقلبات والتي تجلت في تحرير أسعار المنتجين وزيادة أسواق الحبوب والمناخ الجيد. أدى ازدهار الإنتاج الزراعي خلال (2006-2010) بفضل التفصيل الطقس الجيد وسياسات الإدارة والري والدعم المستدام للإنتاج وتوسيع إمكانية الوصول والتنبؤ في توريد الأسمدة إلى التوسع في إنتاج الذرة والأرز على مدى العقد إلى زيادة استهلاك الأسر الفقيرة التي تعمل معظمها في الزراعة وتحسين رفاهية الأفراد الذين يعيشون في الفقر المدقع مقارنة ببقية السكان وخفض مستوى عدم المساواة.

من العوامل الأخرى التي ساهمت في ارتفاع دخل الفقراء والحد من عدم المساواة هو التوسع في حرفة تعدين الذهب في بعض مناطق البلد. بالإضافة إلى استفادة المنطقة المحاذية للسنغال من عملية توجيه التجارة بعد أزمة (2002) في كوديفوار وتحسين الهياكل الأساسية التي تربط باماكو عاصمة مالي والسنغال. كما أدت زيادة التحويلات المالية بين الأسر في المناطق الحدودية مع موريتانيا التي تعتمد على الدخل من الأقارب الذين يعملون في الخارج خاصة فرنسا بين عامي (2001 و 2010) إلى زيادة بثلاثة أضعاف في نصيب الفرد من التحويلات. وكان لإعادة توزيع التحويلات الاجتماعية دور محدود في الحد من عدم المساواة لأن معظم شبكات الضمان في معظم البلاد تعتمد على الدعم الغذائي من خلال الأسعار المعمومة واستقرار الأسعار بحيث تم تنفيذ التحويلات النقدية على نطاق محدود وجمهور كثيف العمالة أدخل في برامج استجابة الأزمات.

2. اتجاهات الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي في الدول العربية

تواجه البلدان العربية في مطلع القرن الحادي والعشرين العديد من الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية، يعد قسم منها من موروثات القرن الماضي، ومن مخلفات الفترات الاستعمارية التي عاشتها غالبية الأقطار العربية. وتتصدر هذه الإشكاليات ظاهرة الفقر، وما رافقها من اتساع فجوة اللامساواة بين الأغنياء والفقراء في مجموعة من هذه البلدان، ولا سيما بعد تخلي البلدان العربية عن متضمنات دولة الرعاية الاجتماعية، والتأثر برياح التغيرات الاقتصادية العالمية خلال الربع الأخير من القرن الماضي، فأفضت إلى تزايد أفراد المجتمع الذين يمكن تصنيفهم تحت "خط الفقر".

1.2. الفقر في الدول العربية

هناك تباين واختلاف كبير في معدلات الفقر في الدول العربية راجع إلى العديد من الأسباب.

1.1.2. معدلات الفقر في الدول العربية¹

يُقاس الفقر بمعدل دخل الفرد السنوي في أي بلد، تواجه العديد من البلدان العربية مستويات فقر متباينة، فالصومال يعد الأفقر حيث لا يتجاوز معدل دخل الفرد السنوي 462 دولاراً، وفي اليمن 677 دولاراً، أما سوريا فقد انحدر معدل دخل الفرد السنوي إلى 537 دولاراً، في السودان يقدر دخل الفرد بـ 1100 دولار، وربما دون ذلك الآن بعد نشوب الحرب الأهلية، في حين يصل دخل الفرد إلى 2100 دولار في موريتانيا، و3136 في جيبوتي، في حين يبلغ في تونس 3777 دولار، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة 3789 دولار، أما مصر فقد بلغ دخل الفرد السنوي 4088 دولاراً في عام (2022).

لا شك أن هذه المداخل تبقى متواضعة قياساً بمتطلبات الحياة المتجددة وتحول العديد من السلع والخدمات الكمالية إلى متطلبات أساسية في الوقت الراهن. يذكر الدكتور عبد الله الدردري، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، أن معدل دخل الفرد في سوريا يجب أن لا يقل عن 7500 دولار سنوي في حين يصل في الوقت الحاضر إلى 421 دولار فقط نتيجة للصراع الأهلي الذي استمر من (2011) حتى (2024).

وتعاني البلدان العربية التي تمتلك الثروة النفطية والإمكانات الجيدة، في الوقت الحاضر، من تراجع مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة وازدياد أعداد الفقراء، ويقدر دخل الفرد السنوي في العراق بـ 5512 دولاراً في حين ينتج أكثر من 4 ملايين برميل من النفط يومياً ويحقق ناتجاً إجمالياً قدره 264 مليار دولار. لكن العراق الذي مر بأوضاع أمنية ومصاعب وحروب منذ عام (1980)، فقد الكثير من قدراته الاقتصادية المتميزة في الزراعة والصناعات التحويلية والتجارة الخارجية والخدمات.

كما أن النمو السكاني المتسارع في العراق الذي رفع عدد السكان، بموجب آخر تعداد جرى في العام الماضي، إلى 45 مليون نسمة، يزيد الأعباء والمسؤوليات المالية على الحكومة نظراً لطبيعة الهيكل الاقتصادي.

¹ MDEAST NEWS، ما هي أشكال الفقر وسماته ومعدلات دخل الفرد في العالم العربي، الموقع الإلكتروني :

ما هي أشكال الفقر وسماته ومعدلات دخل الفرد في العالم العربي، الموقع الإلكتروني : <https://mdeast.news/ar/2025/03/21>، تاريخ الاطلاع: 2025/06/25.

يجب ألا يقاس الفقر فقط بمعدل دخل الفرد، أو بالحد الأدنى للدخل اليومي، فهناك أشكال أخرى للفقر ومنها عدم توفر الرعاية الصحية للمواطنين الفقراء، أو عدم قدرة ذوي الأطفال على إرسال أبنائهم إلى المدارس لتلقي التعليم الأساسي، أو غياب الرعاية السكنية الملائمة وعدم توفر المياه الصالحة للشرب وانعدام أنظمة المجاري وغيرها من عناصر للبنية التحتية الملائمة للارتقاء بنوعية الحياة. تواجه البلدان الفقيرة أو المتدنية الدخل، معضلات صعبة لتوفير الخدمات الصحية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى. إذا ما قارنا بين مستويات الإنفاق على الرعاية الصحية للفرد الواحد في عدد من البلدان العربية فسنجد تفاوتاً مهماً بين هذه البلدان.

وتشير بيانات منظمة الصحة العالمية إلى أن الإنفاق على الصحة يتراوح بين 516 دولاراً للفرد سنوياً في المغرب و4065 دولاراً في الإمارات، تنتج من هذا التفاوت مستويات مختلفة للوقاية والرعاية في خدمات المؤسسات الصحية.

كذلك هناك انعكاسات أخرى للتفاوت يمكن قياسه في معدلات الحياة حيث تتراوح في دول مجلس التعاون بين 78 - 82 عاماً وتتنخفض إلى 72 - 77 في بلدان عربية أخرى منها مصر والجزائر والمغرب وتونس.

إن المنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة في العالم التي ارتفع فيها معدل الفقر منذ عام (2010)، وذلك قياساً بعدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع (السكان الذين يكسبون أقل من 1.25 دولار في اليوم)، ففي عام (2010) كان 4% من السكان في المنطقة العربية يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.25 دولار في اليوم، في حين كان 40% يعيشون بأقل من 2.75 دولار في اليوم.

ومن المتوقع أن تشهد معظم البلدان العربية انخفاضاً طفيفاً في معدلات الفقر، ومع ذلك فإن من المتوقع أن يظل الفقر مرتفعاً بشكل لافت للنظر في الدول ذات الدخل المنخفض، إذ سيتجاوز 63% على الأرجح، وفقاً لتقرير الاسكوا.¹

2.1.2. معدلات فقر الدخل في الدول العربية:

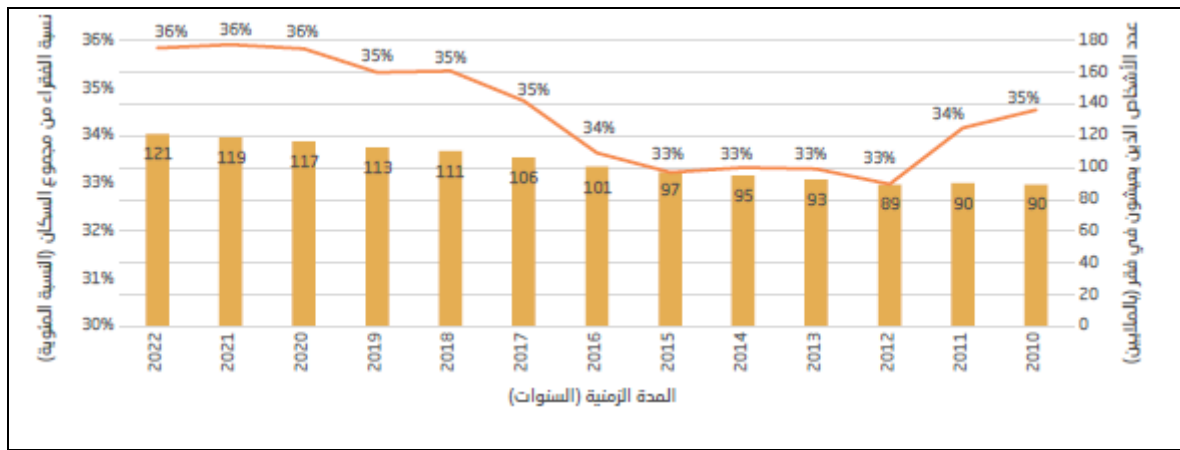
يتجه فقر الدخل نحو الارتفاع منذ عام (2010)، ما عكس التقدم الذي شهدته العقود السابقة في الحد من الفقر، وقد بلغ متوسط معدلات الفقر في المنطقة (باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي) 36 % في المنطقة

¹ محمد سناجلة، كم تخصص الدول العربية للفقراء والدعم الاجتماعي في 2025؟، 17-01-2025، على:

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/1/17/arab-countries-poverty-2025>، تاريخ الاطلاع: 25-06-2025.

في عام (2022) أي أن ما يعادل 121 مليون شخص يعيشون في الفقر، والمنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تزايدت فيها معدلات الفقر على مدى العقد المنصرم. واتخذت مشكلة تزايد فقر الدخل منحى شديد الحدة في البلدان المتأثرة بالصراع. وكما هو مبين في الشكل رقم (18)، شهدت المنطقة، بين عامي (2019-2022)، ارتفاعاً في أعداد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر نتيجةً لاقتتان جائحة كوفيد-19 بالأزمة الأوكرانية، وتأثير ارتفاع أسعار الغذاء والوقود في البلدان المستوردة للنفط التي تضم الغالبية العظمى من الذين يعيشون في فقر. ومن المهم ملاحظة أن الشكل لا يشمل الجمهورية العربية السورية أو لبنان أو ليبيا أو اليمن بسبب محدودية البيانات، وتشير التوقعات إلى ارتفاع كبير في أعداد الفقراء في هذه البلدان منذ عام (2010) بسبب الصراع وعدم الاستقرار السياسي.¹

الشكل رقم (18): اتجاهات الفقر باستخدام خطوط الفقر التي حددتها الإسكوا في بلدان عربية مختارة، (2010-2022)



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، عدم المساواة في المنظمة العربية، غياب الأمن الغذائي يشعل الفوارق، الأمم المتحدة، بيروت، 2023، ص 11.

ملاحظة: البلدان المشمولة هي الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين ومصر وموريتانيا.

ويأتي ارتفاع معدلات الفقر في البلدان العربية نتيجة لبقاء أوضاع عدم المساواة على حالها، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل الحقيقي للأسرة في العديد من البلدان خلال الفترة (2010-2022)، والاتجاه العالمي

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، عدم المساواة في المنظمة العربية، غياب الأمن الغذائي يشعل الفوارق، الأمم المتحدة، بيروت، 2023، ص 10-12.

هو على العكس، حيث يسجل ارتفاع في متوسط الدخل، ما يفسر ارتفاع معدلات الفقر في البلدان العربية في فترة انخفضت فيه المعدلات على الصعيد العالمي.

2.2. عدم المساواة في الدول العربية

المنطقة العربية هي من أشد مناطق العالم معاناة من عدم المساواة، الذي يتخذ فيها أشكالاً متعددة يتجه بعضها نحو التفاقم، داخل البلدان وفيما بينها، نتيجة لتبعات جائحة كوفيد-19، وارتفاع أسعار الفائدة وتزايد أعباء الدين على بعض البلدان، وأزمة ارتفاع كلفة المعيشة، علاوة على ارتدادات الحرب في أوكرانيا وما أوقعته من أثر بالغ في أسعار الغذاء والطاقة.

1.2.2. عدم المساواة في الثروة

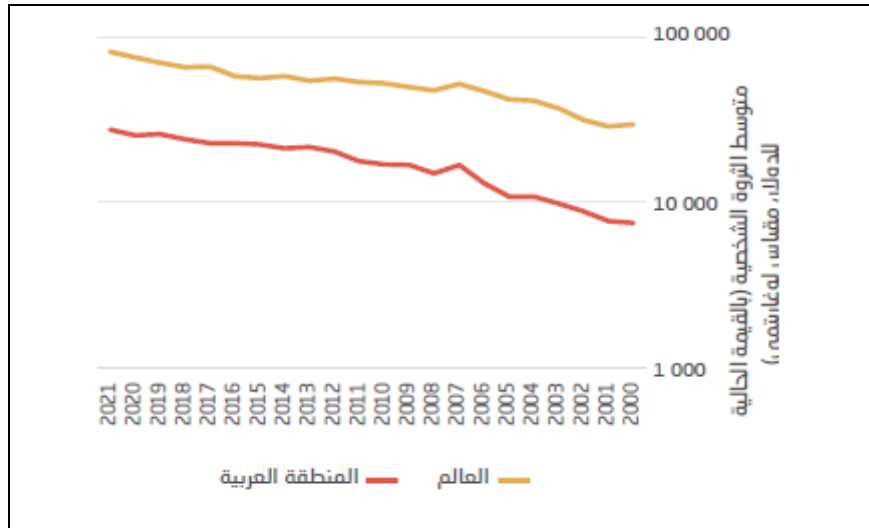
وفقاً لأحدث التقديرات لتوزيع الثروة الإقليمية حتى نهاية عام (2021)، فإن أرصدة الثروة الشخصية في المنطقة العربية، إذا ما قيسَت بالقيمة الاسمية بالدولار، باتت أكثر مما كانت عليه قبل الجائحة. إلا أن التباين في توزيعها في اتساع، إذ كان الذين في أعلى سلم توزيع الثروة هم أكثر من استفاد من الاتجاه المالي العالمي التصاعدي، أما الذين في أدنى سلم توزيع الثروة فقد تحملوا أشد أعباء الاضطراب وغلاء المعيشة، وعانوا تناقص قيم أصولهم، واضطروا، في حالات كثيرة، إلى استهلاك مدخراتهم.

وقبل عام (2009)، كان متوسط ثروة الأشخاص في المنطقة العربية ينمو بوتيرة سريعة تبلغ حوالي 11.5% سنوياً. وبعد عام (2009)، ماثل منحنى نمو الثروة في بلدان مجلس التعاون الخليجي المنحنى العالمي، واستمر في النمو، أما في البلدان العربية المنخفضة والمتوسطة الدخل والمتأثرة بالصراع، فلم يسجلا تجاه واضح، فتقلبت ثروات الأفراد بدءاً من عام (2009)، ومالت إما إلى الركود أو نحو انخفاض طفيف. وبحلول نهاية عام (2017)، سجل المقيمون في البلدان العربية المتوسطة الدخل مستويات أعلى بقليل من حيازات الثروة في عام (2012) حيث بلغت 14,200 دولار في عام (2017) مقارنة بـ 14,000 دولار في عام (2012)، في حين كان سكان البلدان العربية المتأثرة بالصراعات أفقر 8,900 دولار في عام (2017) مقارنة بـ 9,200 دولار في عام (2012).

وعانت البلدان الأقل نمواً كمجموعة بسبب الانكماش الطويل الأجل في جزر القمر وموريتانيا، والأزمة الاجتماعية التي شهدتها السودان في عام (2018). وفي العام الذي سبق جائحة كوفيد-19، بدأ متوسط الثروة

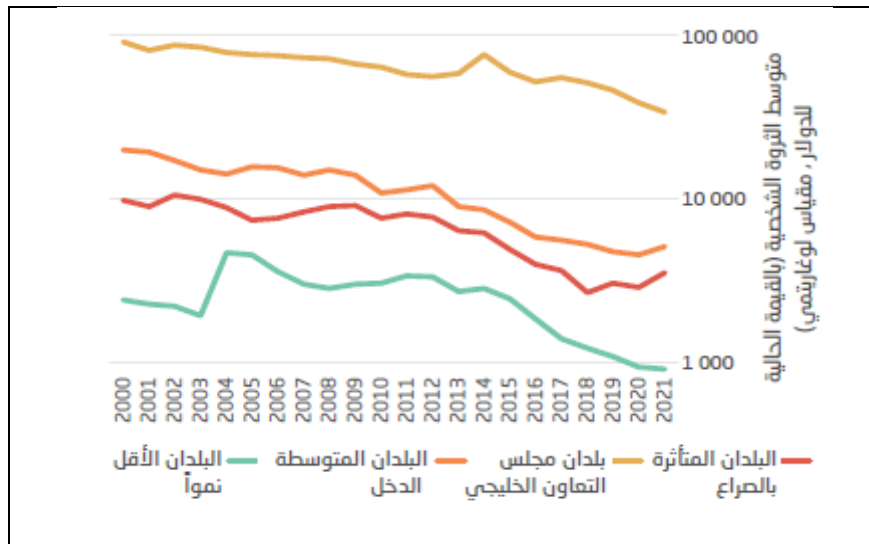
في جميع مجموعات البلدان العربية في التزايد بسبب ارتفاع التقييمات في أسواق السلع الأساسية والأوراق المالية. وشهدت السنة الأولى من الجائحة، بين نهاية عام (2019) ونهاية عام (2020)، انخفاضاً في ثروات المواطنين العرب، لا سيما في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتأثرة بالصراعات.¹

الشكل رقم (19): متوسط الثروة الشخصية على الصعيد العالمي، ديسمبر 2000 - ديسمبر 2021



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص 12

الشكل رقم (20): متوسط الثروة الشخصية في المنطقة العربية، ديسمبر 2000 - ديسمبر 2021

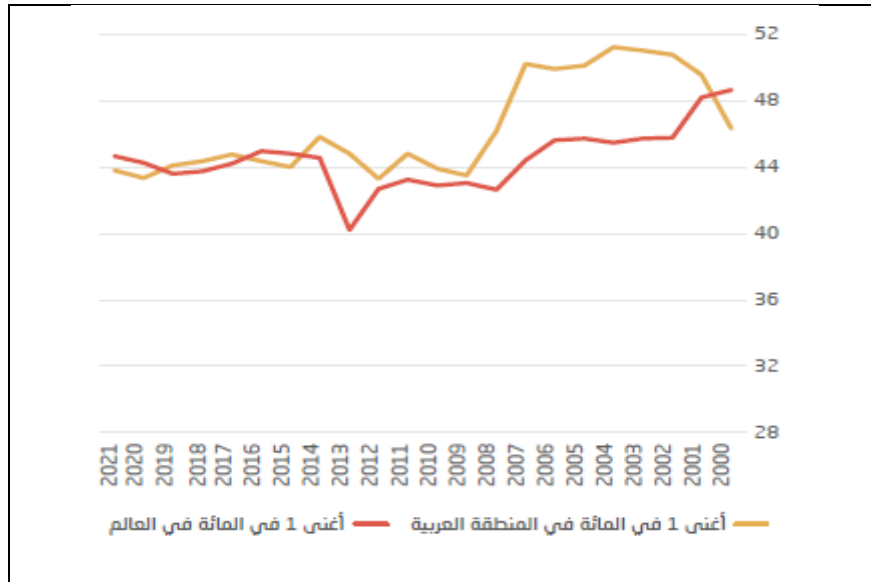


المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص 12

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص 12.

لتركيز الثروة آثار خطيرة على تدهور المناخ، لأن الأغنى عادة هم من يتسببون بالكميات الأضخم من انبعاثات الكربون. وتشير تقديرات منظمة أوكسفام إلى أن أغنى 1% (63 مليون ملياردير) يتحملون وحدهم مسؤولية 15% من الانبعاثات التراكمية. وهذه النسبة هي ضعف كمية الانبعاثات التي يتسبب بها مجموع سكان العالم الذين يصنفون في النصف الأدنى من سلم توزيع الثروة. وقد بلغ إجمالي انبعاثات الكربون التي يتسبب بها أغنى 125 مليارديرا 393 مليون طن، وهو ما يعادل حجم ما تصدره فرنسا.¹

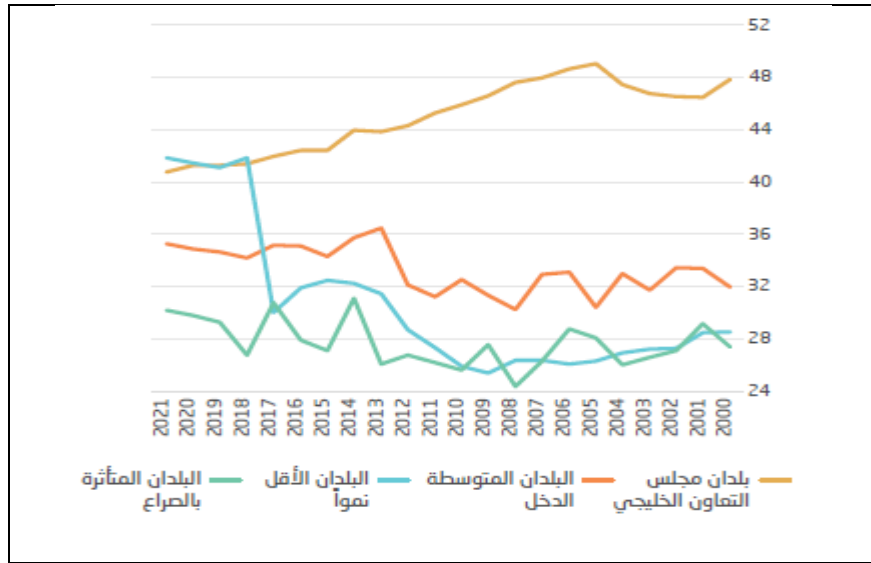
الشكل رقم (21): نصيب أغنى 1% من مجموع الثروة، ديسمبر 2000 – ديسمبر 2021



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص 13

¹ Oxfam, Carbon Billionaires : The Investment Emissions of The World's Richest People, 2022.

الشكل قم (22): نصيب أغنى 1 % من مجموع الثروة في مجموعات البلدان العربية، ديسمبر 2000 - ديسمبر 2021.



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص 13

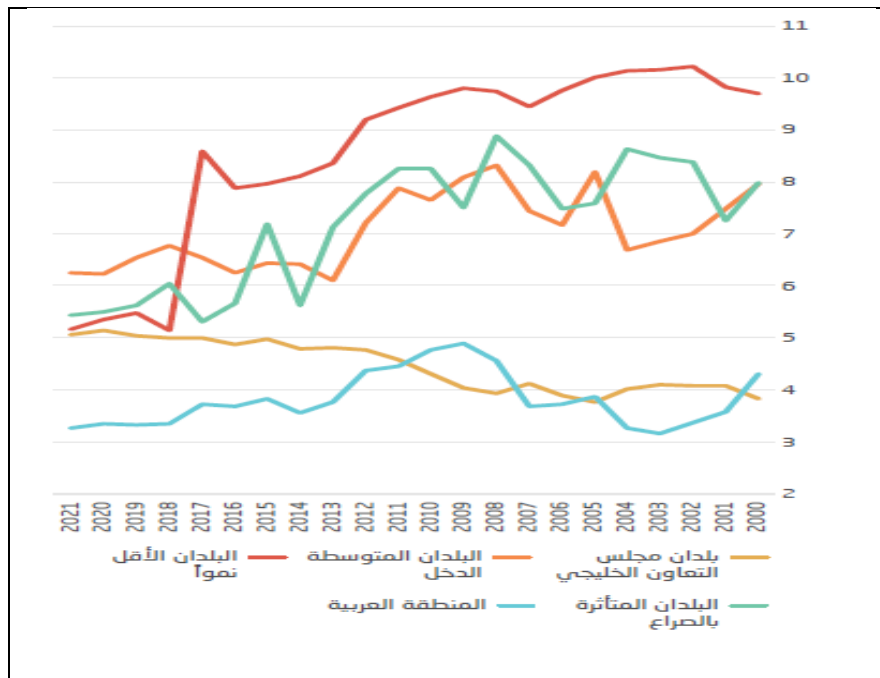
وانخفض متوسط الثروة في البلدان العربية المتأثرة بالصراعات بنسبة 14 %؛ ونسبة 7.5 % في بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ ونسبة 2 % على مستوى المنطقة. وفي السنة الثانية من الجائحة، تجاوزت مستويات الثروة مستويات ما قبل الجائحة في جميع مجموعات البلدان باستثناء البلدان المتأثرة بالصراعات، التي لم تسترد سوى نصف خسائر عام (2020).

ويقارن الشكل رقم (21) حصة الثروة التي يستحوذ عليها أغنى 1 % على صعيد العالم، في حين يقارن الشكل رقم (22) حصة أغنى 1 % على صعيد المنطقة العربية.

ويبين الشكلان أيضا أن التفاوت في توزيع الثروة بين سكان البلدان تزايد منذ بداية جائحة كوفيد- 19 في جميع مجموعات البلدان العربية باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وخلال الفترة (2019-2021)، زاد توزيع السكان بين الذين يملكون 1,000,000 دولار أو أكثر وبين الذين يملكون 10,000 دولار أو أقل. وفي هذه الفترة، تشير التقديرات إلى أن 70,000 شخص تقريبا باتت حيازاتهم أكثر من 1,000,000 دولار (وقد بلغ عددهم الإجمالي 500,000 شخص في نهاية عام (2019)، وانخفض إلى 490,000 شخص في عام (2020)، ثم ارتفع إلى 570,000 شخص في عام (2021)). وفي الفترة ذاتها، شهدت أعداد الذين تقل مدخراتهم، على مدى الحياة، عن 10,000 دولار زيادة طفيفة، من 167 مليون شخص في عام (2019) إلى 170 مليون في نهاية عام (2021).

الشكل رقم (23): نصيب أفقر 50 % من مجموع الثروة، ديسمبر 2000 - ديسمبر 2021.



2.2.2. عدم المساواة في الدخل: ²

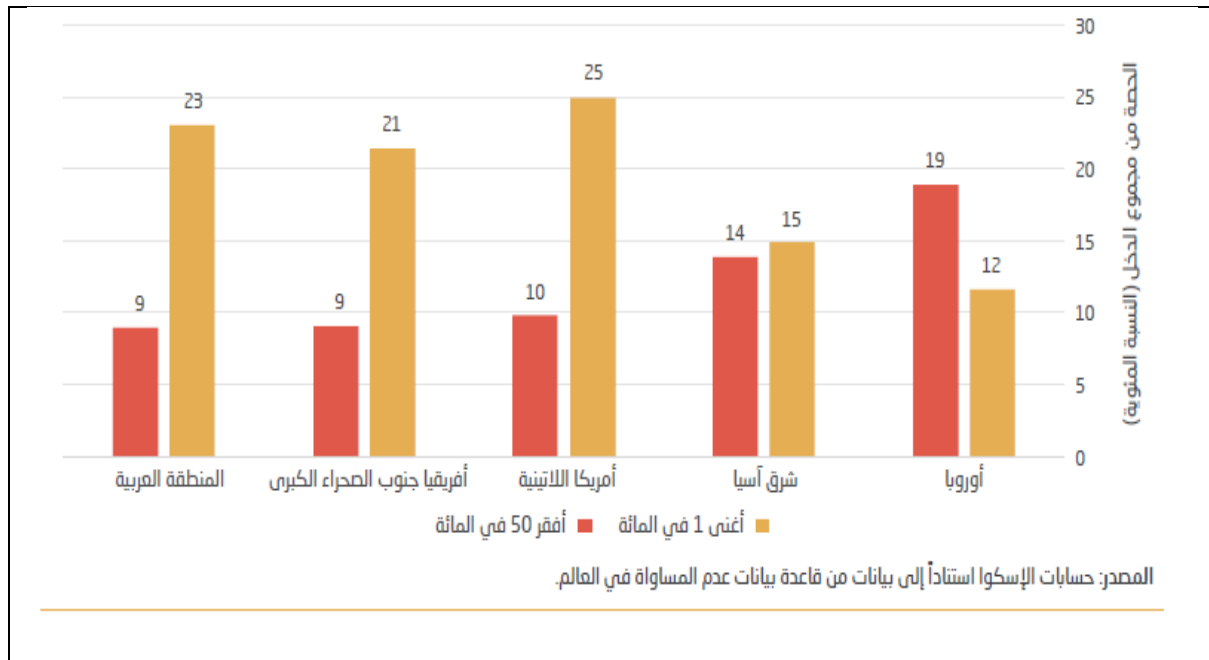
² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص 14-16.

على سبيل المثال، تتمتع قطر بأعلى نصيب للفرد من الدخل في العالم، ووفقاً لمؤشر جيني الذي يقارن بين 183 بلداً، فقطر هي ثاني أكثر البلدان مساواةً من حيث الدخل. ومن ناحية أخرى، فالمنطقة فيها بعض أقل بلدان العالم مساواةً من حيث الدخل، حيث تصنف المملكة العربية السعودية في المركز 148 على مؤشر جيني، وجزر القمر في المركز 146، والبحرين في المركز 134.

وفي المنطقة العربية، لا يملك أفقر 50 % من السكان سوى 9 % من مجموع دخل المنطقة، في حين يحتكر أغنى 1 % 23 % من مجموع هذا الدخل. والواقع في المنطقة العربية هو أن متوسط دخل أعلى 1 % على سلم الدخل هو أكثر بنحو 128 مرة من متوسط دخل أدنى 50 % على سلم الدخل. وهذا التباين هائل مقارنة بالمناطق الأخرى التي تسجل فجوات أضيق بين أفقر 50 % وأغنى 1 %.

ففي أوروبا، على سبيل المثال، يحصل أفقر 50 % على ما يقرب من 19 % من دخل المنطقة، وهو ما يتجاوز بكثير حصة أغنى 1 % الذين يستحوذون على 12 % من دخل المنطقة. وفي شرق آسيا، يمتلك أفقر 50 % 14 % من مجموع الدخل، وأغنى 1 % و 15 % من مجموع الدخل الشكل رقم (24).

الشكل رقم (24): توزيع الدخل حسب المنطقة، 2021.



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص15.

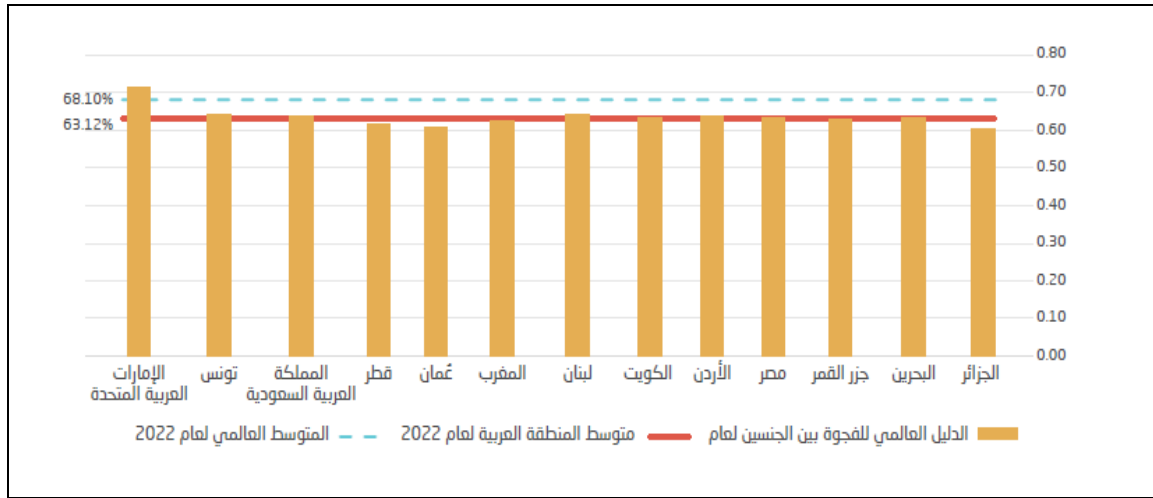
وبين عامي (1980-2021)، سجل انخفاض طفيف في حصة أغنى 1 % من سكان المنطقة العربية، لكن الانخفاض لم يتبع نمطا متسقا وخطيا. ففي عام (1990)، استحوذ أغنى 1 % من السكان على 27 % من الدخل القومي، مقارنة بنسبة 33 % في عام (1980)، أي سجل انخفاض بحوالي 6 نقاط مئوية خلال عقد من الزمن. وبعد ذلك، بقيت حصة أغنى 1 % عند 27 % لمدة ثماني سنوات (1992-2000) وسجلت بعدئذ انخفاضا طفيفا، من 27 % في عام (2000) إلى 23 % في عام (2021) غير أن هذا الانخفاض في حصة أغنى الأغنياء، على ضآلته خلال 21 عاما، لم يثمر مكاسب لأفقر 20 % من السكان، بل ظلت حصة هذه الفئة تتراوح بين 9 و 10 % خلال الفترة (2000-2001) وأما الذين استفادوا من انخفاض حصة أغنى 1 % من السكان فكانوا الـ 40 % الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى من السكان، والذين زادت حصتهم من الدخل القومي من 31 % في عام (2000) إلى 34 % في عام (2001).

3.2.2. عدم المساواة بين الجنسين¹

تعاني المنطقة العربية من فجوة مزمنة بين الجنسين، وكانت الفجوة بنسبة 37 % في عام (2022)، بعد أن كانت بنسبة 39 % عام (2021) وعلى الرغم من هذا التقدم الطفيف، لا تزال المنطقة العربية تعاني من ثاني أكبر فجوة بين الجنسين في العالم. ومن بين 13 دولة عربية يغطيها دليل الفجوة بين الجنسين لعام (2022)، تتقدم دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل ملحوظ، بفارق بنسبة 28.4 %، فتصدر الترتيب في المنطقة العربية، علما أن مرتبتها العالمية لا تتجاوز الـ 68 وبالمقابل، تتأخر الجزائر وعمان وقطر بشكل كبير على هذا الدليل. وقد سجل عدد من بلدان المنطقة تحسنا كبيرا في عام (2022) مقارنة بعام (2021)، وهذه البلدان هي الكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية. وفي نهاية المطاف، إذا استمرت المنطقة العربية على وتيرة التقدم الحالية، سيستغرق سد الفجوة بين الجنسين 149 عاما، وذلك مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 132 عاما حسب الشكل رقم (25).

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

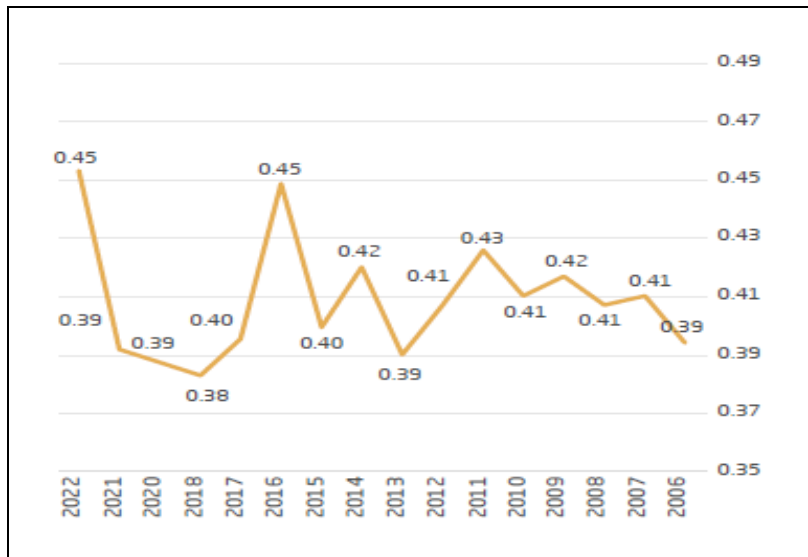
الشكل رقم (25): مدى تقلص دليل الفجوة بين الجنسين في المنطقة العربية حتى عام 2022



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص15.

أما بالنسبة إلى تحقيق التكافؤ الاقتصادي، فقد سجلت المنطقة 45 % في الدليل الفرعي للمشاركة والفرص الاقتصادية، الذي يقيس الفجوة بين الجنسين من حيث المشاركة في القوى العاملة، والمساواة في الأجور، والدخل، ونسبة النساء في الأدوار الإدارية والمهنية والتقنية. وتشير هذه النتيجة إلى تقدم لا يستهان به، بحوالي 6 نقاط مئوية منذ عام (2020) حسب الشكل رقم (26). وفي عام (2022)، سجلت الأردن والكويت أفضل أداءين، فسدت الكويت الفجوة بنسبة 54.2 %، وسدها الأردن بنسبة 53.7 %، في حين كان الأداء ضعيفا في تونس ومصر والمغرب، إذ كانت النسبة أقل من 45 %.

الشكل رقم (26): الاتجاهات الإقليمية في سد الفجوة بين الجنسين في الدليل الفرعي للمشاركة والفرص الاقتصادية



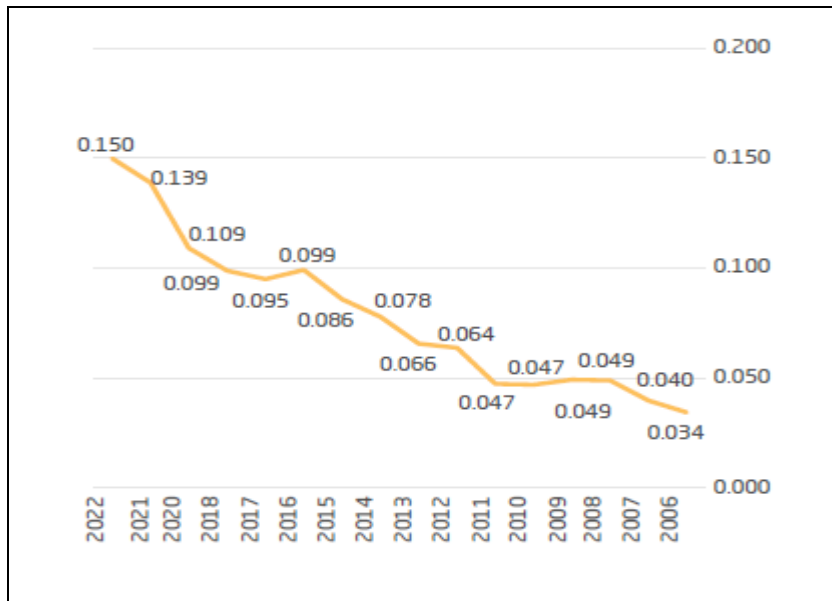
المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص16.

ويبدو التقدم متفاوتا عند تفصيل المؤشرات التي تؤلف الدليل الفرعي. وبالنسبة إلى تقديرات الدخل المكتسب، تظهر البيانات أن النساء يكسبن في المتوسط 23.91 % فقط من متوسط ما يكسبه الرجال في المنطقة العربية، ما يشير إلى مستوى منخفض للتكافؤ بين الجنسين من حيث الدخل. ومن بين البلدان، أبلغت الجزائر عن أدنى مستويات التكافؤ من حيث الدخل 18.4 %، في حين سجلت جزر القمر أعلى المستويات 57 % . وفي ما يتعلق بالمساواة في الأجور عن العمل المماثل، تبلغ نسبة المساواة في الأجور في المنطقة 75.5 % في المتوسط.

وتسجل الجزائر القيمة الناشئة الوحيدة في المنطقة، إذ تبلغ نسبة المساواة في الأجور فيها 82 % . وأوسع فجوة بين الجنسين في جميع مناطق العالم، بما فيها المنطقة العربية، هي في الدليل الفرعي للتمكين السياسي، وقد سجلت المنطقة العربية ثالث أدنى درجة إقليمية، متقدمة على منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وعلى منطقة آسيا الوسطى.

وفي عام 2022 ، تمكنت المنطقة من سد 15 % من الفجوة في الدليل الفرعي للتمكين السياسي، مقارنة بتقدم بنسبة 22 % على مستوى العالم .وتمثل هذه النسبة تقدما طفيفا 1.1 % مقارنة بعام (2021) الشكل رقم (27).

الشكل رقم (27): اتجاهات سد الفجوة بين الجنسين في الدليل الفرعي للتمكين السياسي



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص16.

وحالياً، تصدر الإمارات العربية المتحدة الترتيب على هذا الدليل الفرعي، بنتيجة 0.402 ؛ وقد حققت التكافؤ الكامل بين الجنسين على المستوى البرلماني. وبالمقابل، تتأخر الكويت مسجلة أدنى درجة 0.023 بين البلدان العربية.

3.2. النمو الاقتصادي في الدول العربية

النمو الاقتصادي في الدول العربية بقي منخفضاً، ويدل على ذلك حالة التردّي التي يعيشها الإنسان العربي واستمرار التقتت والتشرذم في العالم العربي والتخلف الحاصل والذي يدفع بالعرب إلى هوة سحيقة قد تجعل منهم حسب قول أحد الاقتصاديين، أكثر الشعوب تخلفاً في مطلع الألفية الثالثة.

1.3.2. ترتيب الدول العربية الأكثر نمواً اقتصادياً مع نهاية عام 2024:¹

تعتبر المنطقة العربية من أغنى المناطق في العالم المستفيدة من الثروات الطبيعية كالبترول والغاز والأراضي الصالحة للزراعة ووفرة الموارد المائية بالإضافة إلى القوة العاملة الشابة.

¹ إحصائيات، ترتيب الدول العربية الأكثر نمواً اقتصادياً مع نهاية عام 2024، الموقع الإلكتروني:

<https://ehsaeyat.com/post/hsd-lmntknb-isaawdy-fy-2024-2>، تاريخ الإطلاع: 2025/06/25.

الشكل رقم (28): ترتيب الدول العربية الأكثر نمواً اقتصادياً مع نهاية عام 2024

الترتيب	الدول العربية	نسبة النمو الاقتصادي
1	السعودية	4 %
2	الإمارات	4 %
3	مصر	3.6 %
4	الكويت	3.4 %
5	البحرين	3.3 %
6	المغرب	3.2 %
7	الجزائر	3.1 %
8	العراق	2.9 %
9	فلسطين	2.7 %
10	عمان	2.6 %

المصدر: إحصائيات، ترتيب الدول العربية الأكثر نمواً اقتصادياً مع نهاية عام 2024، الموقع الإلكتروني:

<https://ehsaeyat.com/post/hsd-lmntknb-lsaawdy-fy-2024-2>، تاريخ الاطلاع: 2025/06/25.

احتلت السعودية والإمارات المركزين الأول والثاني بنسبة نمو اقتصادي بلغت 4% لكل منهما. تلتها مصر بنسبة 3.6%، والكويت بنسبة 3.4%، أما البحرين فقد سجلت نمواً بنسبة 3.3%، بينما حققت المغرب نمواً بنسبة 3.2%، الجزائر والعراق جاءت بنسبة 2.9% و 2.7% على التوالي، فيما كانت فلسطين وعمان الأقل نمواً بين الدول العشر بنسبة 2.6% لكل منهما.

■ تحليل أسباب النمو في الدول العشر

✓ السعودية: (4 %)

- استفادت السعودية من الاستثمارات الضخمة في قطاعات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا، بالإضافة إلى تحقيق إيرادات قوية من صادرات النفط.

- رؤية 2030 كانت عاملاً رئيسياً في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية.

✓ الإمارات: (4 %)

- استمرت الإمارات في تعزيز مكانتها كمركز اقتصادي عالمي، من خلال تطوير البنية التحتية ودعم قطاعات السياحة والعقارات.
- استثمارات ضخمة في الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي.

✓ مصر: (3.6 %)

- شهد الاقتصاد المصري نموًا مدعومًا بزيادة الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية.
- تحسن ملحوظ في قطاعات الزراعة والصناعة.

✓ الكويت: (3.4 %)

- عززت الكويت من استثماراتها في قطاع الطاقة، مع خطط لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد على النفط.
- مشاريع تنموية تهدف إلى تحسين جودة الحياة وجذب الاستثمارات.

✓ البحرين: (3.3 %)

- ركزت البحرين على دعم قطاع الخدمات المالية، بالإضافة إلى تطوير قطاع السياحة.
- سياسات اقتصادية جديدة لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

✓ المغرب: (3.2 %)

- استفادت المغرب من زيادة الإنتاج الزراعي وتحسن الصادرات الصناعية.
- الاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الأوروبي كانت لها دور كبير في دفع النمو.

✓ الجزائر: (2.9 %)

- ركزت الجزائر على زيادة الإنتاج النفطي وتحسين الإيرادات الحكومية.
- جهود كبيرة لتنويع الاقتصاد وزيادة الصادرات غير النفطية.

✓ العراق: (2.7 %)

- رغم التحديات الأمنية، شهد العراق تحسنًا اقتصاديًا نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

- استثمارات في إعادة تعمير البنية التحتية.

✓ فلسطين: (2.6%)

- نمو اقتصادي مدعوم بزيادة الدعم الدولي وتحسن طفيف في التجارة.

- تحديات سياسية واقتصادية ما زالت تؤثر على تحقيق معدلات نمو أعلى.

✓ عمان: (2.6%)

- استمرت عمان في تنفيذ خططها التنموية ضمن رؤية (2040).

- تحسين البيئة الاستثمارية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

■ العوامل المشتركة للنمو الاقتصادي:

تشارك الدول العربية العشر مجموعة من العوامل التي ساهمت في تحقيق معدلات النمو هذه، أبرزها:

- تنوع مصادر الدخل: تسعى معظم الدول إلى تقليل اعتمادها على النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات.

- الاستثمارات في البنية التحتية: تحسين الموانئ، الطرق، والمطارات، مما يعزز التجارة والنقل.

- التوجه نحو الاقتصاد الرقمي: استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والتحول الرقمي¹.

2.3.2. ترتيب نمو اقتصاد الدول العربية من حيث قيمة الناتج المحلي:

يبحث الكثيرون عن ترتيب اقتصاد الدول العربية (2024) من حيث القيمة الاسمية لحجم الناتج المحلي والذي يعبر عن النشاط الاقتصادي للبلد.

¹ إحصائيات، ترتيب الدول العربية الأكثر نمواً اقتصادياً مع نهاية عام 2024، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (03): قائمة الدول العربية من حيث قيمة الناتج المحلي

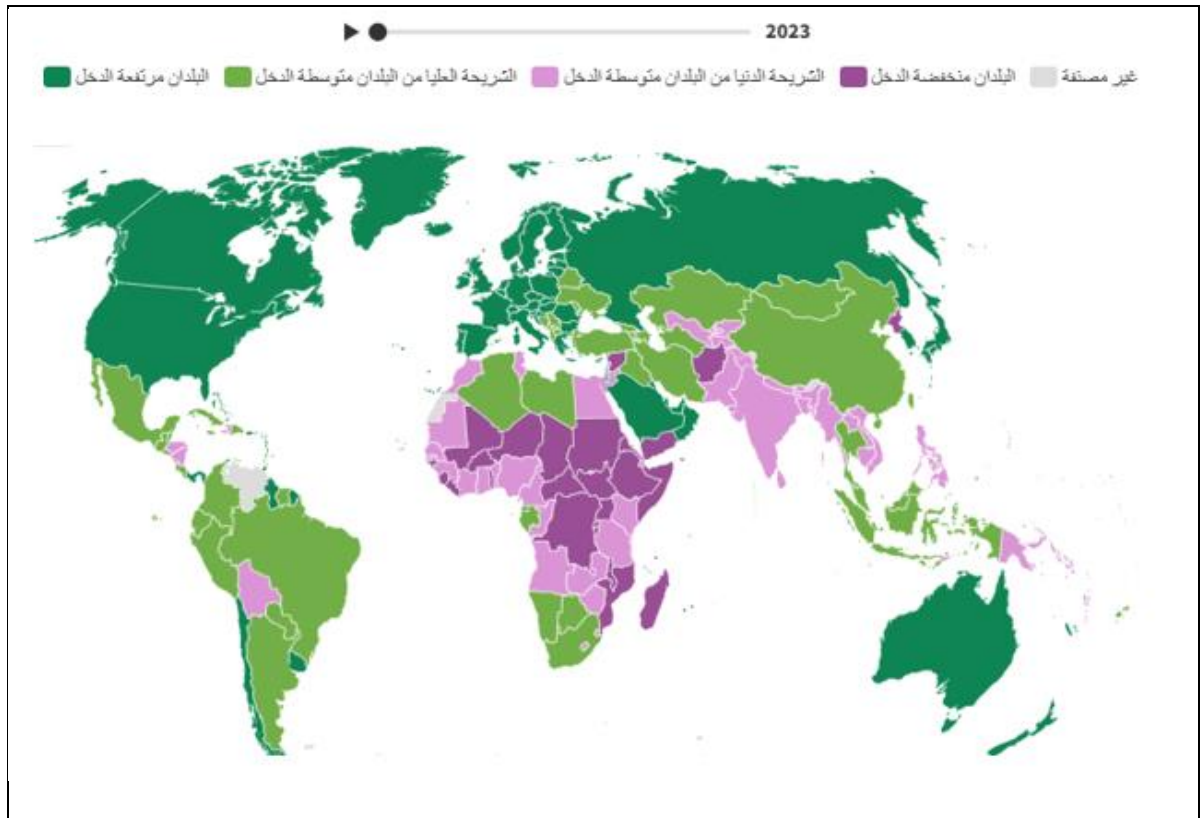
المرتبة	الدولة / الإقليم	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)
-	 العالم	13.330	119,476,432
-	 جامعة الدول العربية	7.590 (2014)	3.467 (2013)
01	 السعودية	32.586	1,069.44
02	 الإمارات العربية المتحدة	50.602	509.179
03	 مصر	3.770	398.397
04	 العراق	5.883	254.993
05	 قطر	81.968	235.5
06	 الجزائر	5.104	224.107
07	 الكويت	32.215	159.687
08	 المغرب	3.979	147.343
09	 عمان	21.265	108.282
10	 سوريا	2.806 (2017)	60.043 (2013)
11	 تونس	4.190	51.271
12	 الأردن	4.850	50.022
13	 البحرين	28.464	44.994
14	 ليبيا	5.872	40.194
15	 السودان	533.845 (19)	25.569
16	 لبنان	3.283 (2023)	21.78 (21)
17	 اليمن	617 (24)	21.045
18	 فلسطين	3.464 (2021)	18.109 (2021)
19	 موريتانيا	2.337 (24)	10.357

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مواقع الانترنت.

3.3.2. تصنيفات مجموعة البنك الدولي للبلدان حسب مستوى الدخل (2024-2025)¹

تصنف مجموعة البنك الدولي اقتصادات العالم إلى أربع مجموعات للدخل وهي: البلدان منخفضة الدخل، والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، والبلدان مرتفعة الدخل. ويتم تحديث هذه التصنيفات في الأول من شهر جوان من كل عام، استناداً إلى نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في السنة الميلادية السابقة. ويتم التعبير عن مقاييس إجمالي الدخل القومي مقومة بالدولار الأمريكي باستخدام عوامل تحويل مشتقة حسب طريقة أطلس التي بدأ العمل بها في شكلها الحالي في عام (1989). وتهدف تصنيفات البنك الدولي لمستويات الدخل إلى تجسيد مستوى التنمية في بلد ما، اعتماداً على طريقة أطلس لحساب نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي باعتبارها مؤشراً متاحاً على نطاق واسع للقدرة الاقتصادية.

الشكل رقم (29): تصنيفات مجموعة البنك الدولي للبلدان حسب مستوى الدخل



المصدر: البنك الدولي، 48226، جوان 2024

¹ إيريك مترو، كاثرين يونغ، شويتا إيبين، تصنيفات مجموعة البنك الدولي للبلدان حسب مستوى الدخل: 2024-2025، مدونات البنك الدولي،

2025/01/07 على: <https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/world-bank-country-classifications-by-income-level-for->

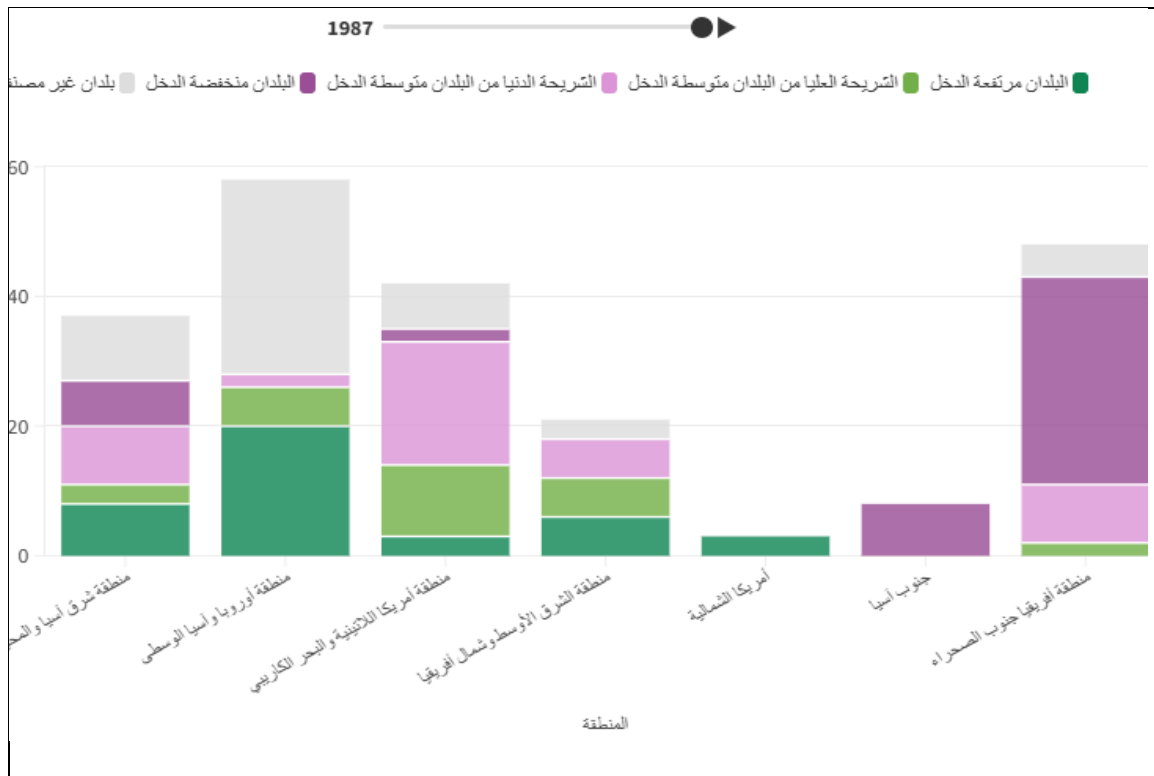
2024-2025، تاريخ الإطلاع: 2025/06/26.

قد شهد تصنيف البلدان إلى شرائح دخل تطوراً كبيراً على مدى الفترة الماضية ومنذ أواخر الثمانينيات. ففي عام (1987)، تم تصنيف 30% من البلدان التي تم إعداد تقارير بشأنها على أنها منخفضة الدخل و25% على أنها بلدان مرتفعة الدخل. وانتقالاً إلى عام (2023)، انخفضت هذه النسب الإجمالية إلى 12% في فئة البلدان منخفضة الدخل ونحو 40% في فئة البلدان مرتفعة الدخل.

غير أن حجم واتجاه هذه التحولات يتباين بصورة كبيرة بين مناطق العالم. وفيما يلي بعض أبرز الملامح الإقليمية:

- ✓ تم تصنيف 100% من بلدان جنوب آسيا على أنها بلدان منخفضة الدخل في عام (1987)، وانخفضت هذه النسبة إلى 13% فقط في عام (2023).
- ✓ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كانت نسبة البلدان منخفضة الدخل أعلى في عام (2023) 10% مما كانت عليه في عام (1987)، حيث لم يصنف أي بلد من البلدان ضمن هذه الفئة.
- ✓ في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ارتفعت نسبة البلدان مرتفعة الدخل من 9% في عام (1987) إلى 44% في عام (2023).
- ✓ في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى نجد نسبة أقل قليلاً من البلدان مرتفعة الدخل في عام (2023) 69% مقارنة بعام (1987) 71%.
- يوضح الرسم البياني أدناه هذه التركيبات المتغيرة ويبين تصنيفات البلدان حسب المناطق مع الوقت منذ عام (1987).

الشكل رقم (30): تصنيفات مجموعة البنك الدولي للبلدان حسب مستوى الدخل



المصدر: البنك الدولي، 48226، جوان 2024

■ التغيرات في التصنيف:

من منظور إحصائي، يمكن أن تتغير التصنيفات لسببين اثنين، هما كما يلي:

- التغيرات في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي حسب طريقة أطلس: في كل بلد، يمكن أن تؤثر عوامل مثل النمو الاقتصادي والتضخم وأسعار الصرف والنمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي محسوبا بطريقة أطلس. كما يمكن أن يكون لتتقيح الأساليب والبيانات بغرض التحسين تأثير أيضا. ويمكن الاطلاع على أحدث البيانات عن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي محسوبا بطريقة أطلس لعام (2023).

- التغيرات في حدود التصنيف: للحفاظ على ثبات حدود تصنيف الدخل بالقيمة الحقيقية، تعدل التصنيفات سنويا لمواكبة التضخم باستخدام عامل تكميش حقوق السحب الخاصة، وهو متوسط مرجح لمعاملات تكميش إجمالي الناتج المحلي لكل من الصين واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ومنطقة اليورو.¹

¹ إيريك مترو، كاثرين يونغ، شويتا إيبين، مرجع سبق ذكره.

وفيما يلي الحدود الجديدة لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار الأمريكي) محسوبة بطريقة أطلس:

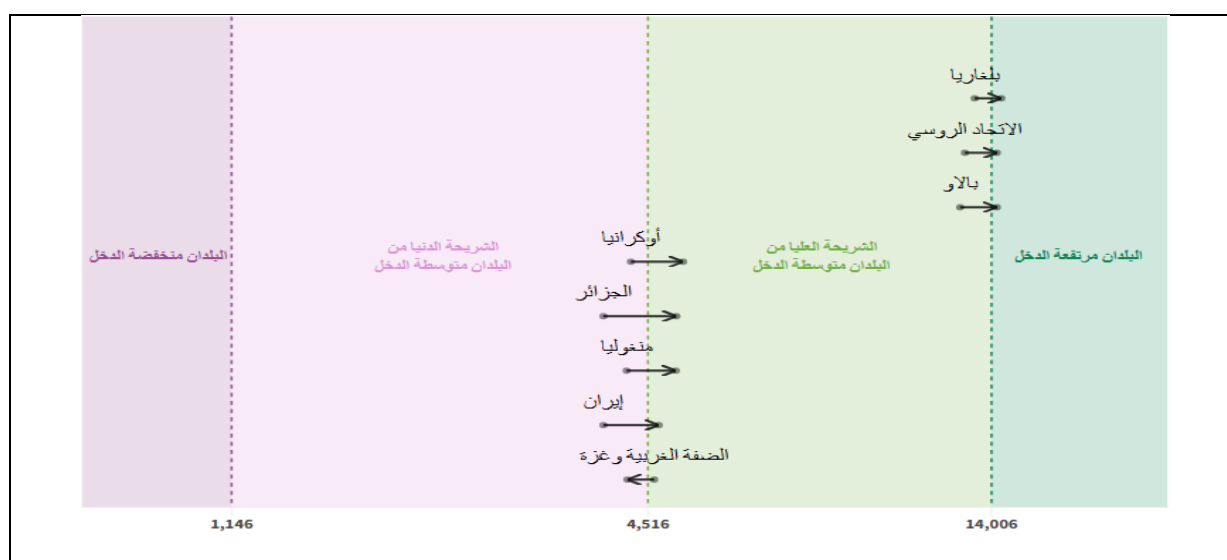
الجدول رقم (04): الحدود الجديدة لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار الأمريكي)

البلدان منخفضة الدخل	الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل	البلدان مرتفعة الدخل
01 جوان 2024 – للسنة المالية 2025 (جديد)	≤ 1.145	1.146 – 4.515	4.516 – 14.005
01 جوان 2023 – للسنة المالية 2024 (السابق)	≤ 1.135	1.136 – 4.465	4.466 – 13.845

المصدر: مجموعة البنك الدولي، الأرقام بدولارات الولايات المتحدة (بالدولار الأمريكي).

يبين الرسم البياني أدناه الاقتصادات التي انتقلت إلى فئات دخل جديدة هذا العام:

الشكل رقم (31): البلدان التي تغيرت فئة دخلها في السنة المالية 2025



المصدر: نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي محسوبا بطريقة أطلس (بالدولار الأمريكي، مقياس لوغاريتمي)

في (2024) انتقلت ثلاثة بلدان – بلغاريا وبلاو وروسيا – من فئة الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل إلى فئة البلدان مرتفعة الدخل:

- تقترب بلغاريا بصورة مطردة من عتبة البلدان مرتفعة الدخل من خلال تحقيق معدل نمو متواضع على مدة فترة التعافي بعد الجائحة، وقد استمر التعافي في عام (2023) مع تحقيق معدل نمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1.8%، مدعوما بالطلب على الاستهلاك.
- واصلت بالاو التعافي بعد الجائحة حيث عاد إجمالي الناتج المحلي إلى مستوياته السابقة، وحقق معدل نمو بنسبة 0.4% بالقيمة الحقيقية. ومع وصول التضخم (مقاسا بمعامل تكميش إجمالي الناتج المحلي) إلى 8.1%، ارتفع إجمالي الدخل القومي الاسمي بنسبة 10.0%.
- تأثر النشاط الاقتصادي في روسيا بالزيادة الكبيرة في الأنشطة العسكرية في عام 2023، وفي الوقت نفسه تم تعزيز معدل النمو أيضا من خلال انتعاش حركة التجارة (+6.8%)، والقطاع المالي (+8.7%)، والإنشاءات (+6.6%). وأدت هذه العوامل إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (3.6%) والاسمي (10.9%)، وزاد نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في روسيا محسوبا بطريقة أطلس بنسبة 11.2% وانتقلت كل من الجزائر وإيران ومنغوليا وأوكرانيا هذا العام من الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل إلى الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل:
- على الرغم من نمو الاقتصاد الجزائري بنسبة 4.1% في عام (2023)، فإن السبب الرئيسي لإعادة تصنيف الجزائر إلى فئة أعلى هو إجراء مراجعة شاملة لإحصاءات الحسابات القومية من جانب مكتب الإحصاء الوطني لتتماشى مع المعايير الدولية الحالية. وأدت عملية إعادة الضبط إلى تعديل تمثل في زيادة مستوى إجمالي الناتج المحلي (بنسبة 13.3% في المتوسط عن السنوات (2018-2022) بسبب التوسع في تقديرات الاستثمار لتشمل البحث والتطوير، وتحسين طرق قياس الإنتاج في الإدارة العامة، وتحسين تغطية الاقتصاد غير الخاضع للمراقبة.
- حقق الاقتصاد الإيراني معدل نمو بنسبة 5% في عام (2023)، مدفوعا بشكل رئيسي بصادرات النفط وبدعم من المكاسب التي تحققت في قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية. وزاد إجمالي الدخل القومي بنسبة 39.5% بالقيمة الاسمية، وأدى ذلك مع انخفاض قيمة الريال الإيراني إلى زيادة نسبتها 17.6% في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وفق الحساب بطريقة أطلس¹.

¹ إيريك مترو، كاثرين يونغ، شويتا إيبين، مرجع سبق ذكره.

3. محل الدراسة من الدراسات السابقة

موضوع دراستنا حول العلاقة بين الفقر، وعدم المساواة، والنمو الاقتصادي يركز على فهم كيفية تأثير الفقر وعدم المساواة على النمو الاقتصادي، وكيف يمكن للسياسات الاقتصادية أن تساهم في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويهدف إلى تحليل الآثار المترتبة على النمو الاقتصادي في ضوء الفقر وعدم المساواة، مع التركيز على استكشاف آليات تحقيق النمو الشامل والمستدام، وتحقيق المساواة في توزيع الدخل ومكافحة ظاهرة الفقر.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في بحثها وتحليلها للعلاقة بين الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي في الجزائر، وكذا إتباع المنهج التحليلي الوصفي والقياسي للفترة الزمنية 1988-2023، وتتفق هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة في منهجية التحليل الوصفي ودراسة أسباب الفقر، والتركيز على أهم المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي خاصة في الدراسة القياسية، مع دراسة وعمل مقاربات مع بعض التجارب العالمية التي عالجت وحدثت من مشكلة الفقر وعدم المساواة، كما تهدف إلى تحليل العلاقة بين الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي، وفهم كيفية تأثير كل منهما على الآخر، على عكس الدراسات السابقة التي درست علاقة النمو الاقتصادي بالفقر وعدم المساواة، وكذا التأكد من نتائج الدراسات السابقة للدول العربية في إطار بيانات ومؤشرات حديثة لمعدل الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي.

✦ المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر الفقر وعدم المساواة على النمو الاقتصادي في الجزائر

في السياق الجزائري، تطرح إشكالية العلاقة بين الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي بشكل ملح، لا سيما في ظل التحولات الاقتصادية التي عرفت البلاد، وتقلبات أسعار النفط، وتحديات تنويع الاقتصاد. ورغم تبني الدولة سياسات اجتماعية تهدف إلى تخفيض معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، إلا أن آثار تلك السياسات على النمو لم تدرس بالشكل الكافي ضمن إطار زمني متكامل.

تعتمد أغلب الدراسات التطبيقية على أدوات القياس الاقتصادي من أجل اختبار وتفسير الظواهر الاقتصادية محل الدراسة، وقد أخذت النماذج الاقتصادية أهمية بالغة لدى الباحثين في هذا المجال من أجل الاستغلال الأمثل للبيانات الميدانية، لذلك ظهرت العديد من تقنيات التقدير التي من المفروض أن تكون متلائمة مع فرضيات الظاهرة المدروسة وطبيعة البيانات التي تساعد في النمذجة الاقتصادية، تلك البيانات تتضمن عينات من السلاسل الزمنية، نجدها في النماذج الخاصة بالاقتصاد ودراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية¹ في دراستنا هذه قمنا باختيار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لأنه الأنسب لنا لدراسة الأثر لمجموعة متغيرات تخص دولة الجزائر في فترة زمنية تقدر بـ 35 سنة.

1. منهجية القياس الاقتصادي لنموذج ARDL

يعتبر نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) منهجية حديثة قام بتطويرها كل من "Pesaran" (1997)، "Shin and Sun" (1998)، و "Pesaran and Al" (2001) وهو نموذج قياسي يستخدم في دراسة السلاسل الزمنية، بحيث لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، إذ يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين، لكن يشترط أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ¹، يعرف أيضا باسم نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، ويعتبر أداة قوية لتحديد العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير والطويل، مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات المتأخرة، والتكامل المشترك، مما يجعله مناسباً لمجموعة واسعة من التطبيقات الاقتصادية.

¹ مزارشي فتيحة، عماري عمار، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2015، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 8، العدد 1، جوان 2018، ص ص 07-23، ص 12.

كما أنه للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في نموذج ECM يقدم "Pesaran & Narayan" منهجا حديثا للتحقق من العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ وتعرف هذه الطريقة بـ " Bounds Test Approach" أي طريقة اختبار الحدود.

2. عرض متغيرات الدراسة

1.2. متغيرات الدراسة

إن المتغير هو خاصية تأخذ قيما مختلفة؛ وها الخصائص أو الصفات تصف كائناً ما، فعلى سبيل المثال، إذا كان الجنس متغيراً؛ فإن الصفات هي الذكور والإناث، إذا كان محل الإقامة متغيراً؛ فحينئذ تصبح السمات حضرية، وشبه حضرية أو ريفية، وهكذا، فإن السمات هنا تصف مكان إقامة الفرد.

لذلك من المهم تحديد المتغيرات لتسهيل شرح دقيق للعلاقة بين المتغيرات، إذ لا يوجد حد لعدد المتغيرات التي يمكن قياسها، على الرغم من أنه كلما زادت المتغيرات، زادت تعقيد الدراسة والتحليل الإحصائي.

هناك عدة أنواع مختلفة من المتغيرات ولها تأثير في دراسة، قد تكون مستقلة وتابعة، نشطة ومتغيرات السمات، المستمرة، المنفصلة والقطعية، المتغيرات الأجنبية والمتغيرات الديموغرافية¹.

فالمتغير التابع هو المتغير الذي يتأثر مباشرة بواحد أو أكثر من المتغيرات الأخرى في المعادلة، ويمكن فهمه أيضاً على أنه المتغير الذي يتم فيه تحديد سببية التغيير السلبي أو الإيجابي عن طريق تغيير واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة، يشار إلى هذه المتغيرات أيضاً باسم متغيرات "Y".

أما المتغير المستقل هو المتغير الذي يؤثر بشكل مباشر على المتغير التابع في المعادلة.

ويمكن فهمه أيضاً على أنه المتغير الذي يتسبب في تغيير طبيعة سلبية أو إيجابية في متغير تابع، إذ يمكن أن يؤثر واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة على متغير تابع واحد، يشار إلى هذه المتغيرات أيضاً باسم متغيرات "X".²

¹ Kaur. SP, Variables in Research, Review Article, IJRRMS, Vol 3, N° 4, October– December 2013, P 36.

² Torbira Lezaasi Leney , Joshua Oki, Capital Market Development and Economic Growth: Evidence from the Mint Countries, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol 8, N°2, 2017, P 78–79.

انطلاقاً مما سبق في الجزء النظري لهذه الدراسة، ونتائج الدراسات السابقة تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات بعضها مستقل وبعضها تابع، والتي تمكننا من بناء النموذج التفسيري لأثر الفقر وعدم المساواة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

✓ المتغير التابع: يتمثل فيما يلي:

- النمو الاقتصادي: أظهرت العديد من الدراسات السابقة أن استعمال مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الأفضل تمثيلاً للعلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة.

✓ المتغيرات المستقلة: وتضم كل من:

- مؤشر عدم المساواة: حسب النظرية الاقتصادية فإن المؤشر المستعمل لقياس عدالة توزيع الدخل هو معامل جيني، لكن ما يعاب على هذا المعامل هو عدم وجود قاعدة بيانات ذات سلاسل زمنية طويلة خاصة في الدول العربية وإنما فقط قيم متناثرة عبر السنوات.

- معدل الفقر: نفس المشكل مطروح بالنسبة لمعدلات الفقر في الدول العربية، حيث نجد نقصاً كبيراً في البيانات في العديد من الدول العربية، حيث لم تبدأ هذه الدول إلا في تسعينات القرن الماضي بحساب معدلات الفقر، فاعتمدت بعض الدراسات على متوسط الدخل الفردي كمقياس لمعدل الفقر على غرار دراسة "Deininger and Squire" (1996) وكذا دراسة "Lundberg and Squire" (1998)، لكن هذا المؤشر تم انتقاده واستبداله بالإتفاق النهائي للأسر من خلال العديد من الدراسات، وبالتالي سنعتمد في هذه الدراسة على مؤشر الإتفاق النهائي للأسر كمؤشر بديل للفقر.

- معدل التضخم (التغير في مؤشر الأسعار)

- نمو السكان: يقاس هذا المؤشر بمعدل الزيادة السكانية

- الصحة: يقاس بالعمر المتوقع عند الميلاد ويعتبر كمؤشر صحي شامل.

وقد قمنا بقياس كل متغير كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): طريقة قياس المتغيرات.

المتغيرات	مصدر البيانات	القياس
النمو (GDP)	البنك الدولي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
عدم المساواة في توزيع الدخل	طريقة Cubic Splines ¹	معامل جيني
الفقر	البنك الدولي	الإنفاق النهائي للأسر
التضخم	البنك الدولي	التغير في مؤشر الأسعار
نمو السكان	البنك الدولي	معدل الزيادة السكانية
الصحة	البنك الدولي	العمر المتوقع عند الميلاد

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ما سبق.

2.2. حدود الدراسة

حتى يتم معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع، تم تحديد الإطار العام وحدود البحث في النقاط التالية:

- تناولت الدراسة عينة من الدول العربية والمتمثلة في: الجزائر وذلك راجع لعدم توفر البيانات الإحصائية لبعض المؤشرات في الدول المتبقية وصعوبة الحصول عليها خاصة مؤشر الفقر ومعامل جيني.
- تتناول الدراسة القياسية الفترة الزمنية من عام 1988 حتى عام 2023، وذلك راجع لأن الدراسات القياسية تحتاج إلى فترات زمنية طويلة للحصول على نتائج جيدة.
- اعتمدنا في هذه الدراسة على مؤشرات التنمية العالمية التي يصدرها البنك الدولي، وتقارير التنمية البشرية.

¹ نظرا لنقص البيانات في البنك الدولي المتعلقة بمعامل جيني في الجزائر (توفر 3 مشاهدات فقط 1988، 1995، 2011)، تم اللجوء إلى طريقة Cubic Splines لتقدير القيم المفقودة بالاعتماد على القيم المتوفرة الحقيقية .

3.2. نموذج الدراسة

يمكن صياغة نموذج دراستنا على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \Delta \text{LOG}(\text{GDPC})_t = & \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta \text{LOG}(\text{GDPC})_{t-i} + \sum_{j=0}^{q_1} \gamma_j \Delta E0_{t-j} + \\ & \sum_{k=0}^{q_2} \delta_k \Delta \text{LOG}(\text{HFE})_{t-k} + \sum_{l=0}^{q_3} \theta_l \Delta \text{INDICE}_{\text{GINI}}_{t-l} + \sum_{m=0}^{q_4} \lambda_m \Delta \text{INFLA}_{t-m} + \\ & \sum_{n=0}^{q_5} \mu_n \Delta \text{POPG}_{t-n} + \phi_1 \text{LOG}(\text{GDPC})_{t-1} + \phi_2 E0_{t-1} + \phi_3 \text{LOG}(\text{HEF})_{t-1} + \\ & \phi_4 \text{INDICE}_{\text{GINI}}_{t-1} + \phi_5 \text{INFLA}_{t-1} + \phi_6 \text{POPG}_{t-1} + \epsilon_t \end{aligned}$$

الهدف من بناء هذا النموذج هو الإجابة على التساؤل التالي: كيف يؤثر الفقر وعدم المساواة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

3. تحليل بيانات الدراسة والعلاقة بين المتغيرات

قبل الشروع في دراسة أي نموذج اقتصادي؛ أو أي علاقة بين متغيرات الدراسة سواء على المدى الطويل أو القصير، يجب دراسة خصائص المتغيرات المستعملة في التقدير، من خلال دراسة درجة استقرار السلاسل وتكاملها وذلك بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة، ودراسة أيضا العلاقة بين متغيرات الدراسة ودرجة الارتباط فيما بينها.

1.3. التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل في البحث العلمي، لأنه من خلالها يتحصل الباحث على النتائج المراد الوصول إليها، وتعرف بأنها تنظيم وترتيب البيانات من أجل أن يتم إخراجها وإبرازها على شكل معلومات جديدة تجيب عن الأسئلة التي طرحها الباحث خلال دراسته، وتأتي هذه المرحلة بعد أن الانتهاء من جمع البيانات، وتهدف إلى:

- اختيار الأسلوب التحليلي المناسب، والذي يزيد من قدرة الباحث على تفسير المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة التي يقوم بدراستها.

- يسمح تحليل البيانات للباحث بالوقوف على مدى جوهر تأثير المتغيرات على الظاهرة التي يقوم بدراستها.¹

الجدول رقم (06): الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

نمو السكان	معدل التضخم	معامل GINI	الإنفاق النهائي للعائلات	الدخل الفردي	الأمل عند الولادة	
Mean	8.55	30.74	49829615498.29	3417.67	72.00	
Median	4.90	30.01	38202870087.15	3446.90	72.98	
Maximum	31.67	37.40	101009060221.04	6094.69	76.26	
Minimum	0.34	26.01	21907797481.44	1466.95	66.91	
Std. Dev.	8.65	4.06	25075890083.53	1577.51	3.16	
Skewness	1.59	0.29	0.40	0.23	-0.32	
Kurtosis	4.26	1.55	1.60	1.60	1.58	
Jarque-Bera	17.61	3.62	3.88	3.24	3.64	
Probability	0.00	0.16	0.14	0.20	0.16	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 12 Eviews

بالاعتماد على الجدول الوصفي الذي يقدم إحصاءات وصفية لمجموعة من المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية حول أثر الفقر وعدم المساواة على النمو الاقتصادي في الجزائر، سنقدم تفسير مفصل يبرز الخصائص الإحصائية لكل متغير، ومدى توافقه مع الفرضيات الأساسية للنماذج القياسية مثل: التوزيع الطبيعي، الاستقرار، والتباين، على النحو الآتي:

¹ BTS الأكاديمية، كيفية تحليل البيانات في البحث العلمي، 16-02-2022، الموقع الإلكتروني: www.bts-academy.com تاريخ الاطلاع: 01-05-2025.

■ العمر المتوقع عند الميلاد (Life Expectancy at Birth)

- يظهر هذا المتغير متوسطا قدره 72 سنة، وهو ما يعكس تحسنا نسبيا في مستوى الصحة العامة خلال فترة الدراسة، كما أن القيمة المتوسطة (72.98) قريبة من المتوسط الحسابي، ما يدل على توازن التوزيع، والحد الأدنى للعمر المتوقع بلغ 66.91 سنة، بينما بلغ الحد الأقصى 76.26 سنة، وهو ما يعكس تطورا إيجابيا على المدى الزمني.

- الانحراف المعياري (3.16) يشير إلى تشتت متوسط، بينما السمية (Skewness) السالبة البسيطة (-0.32) تدل على أن التوزيع مائل قليلا نحو اليسار (بمعنى وجود قيم منخفضة متطرفة نسبيا). أما معامل التقلطح ($Kurtosis = 1.58$)، فهو أقل من القيمة النظرية للتوزيع الطبيعي (3)، مما يدل على أن التوزيع مسطح (platykurtic) اختبار جارك-بيرا ($Jarque-Bera = 3.64$) واحتماليته (0.16) لا تدل على وجود انحراف كبير عن التوزيع الطبيعي، وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن التوزيع طبيعي.

■ الدخل الفردي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)

- بلغ متوسط الدخل الفردي حوالي 3417.67 دولارا، بانحراف معياري مرتفع نسبيا (1577.51)، مما يعكس تباينا كبيرا بين السنوات المدروسة. تتراوح القيم بين 1466.95 و 6094.69 دولارا، ما يشير إلى تحسن ملحوظ في بعض الفترات.

- تظهر القيم الإحصائية الأخرى أن التوزيع يميل قليلا نحو اليمين ($Skewness = 0.23$)، والتقلطح منخفض ($Kurtosis = 1.60$)، وهو أقل من 3، ما يشير إلى قلة وجود القيم المتطرفة، قيمة Jarque-Bera (3.24) واحتمالها (0.20) لا تسمح برفض فرضية التوزيع الطبيعي.

■ الإنفاق النهائي للأسر (Final Household Consumption Expenditure)

- متوسط الإنفاق بلغ حوالي 49.8 مليار دينار، مع وجود انحراف معياري كبير جدا (25 مليار)، وهو ما يعكس اختلافات شديدة بين الفترات المدروسة، غالبا نتيجة لتغيرات اقتصادية وهيكلية، القيم القصوى والحد الأدنى تتراوح بين حوالي 21.9 مليار و 101 مليار دينار.

- يميل التوزيع قليلا إلى اليمين ($Skewness = 0.40$)، والانحراف عن التوزيع الطبيعي ضعيف، إذ تبلغ قيمة (Jarque-Bera 3.88) واحتمالها (0.14) وهو ما لا يدعو لرفض الفرضية الصفرية.

▪ معامل جيني (Gini Index)

- متوسط معامل جيني بلغ 30.74، وهو ما يعكس مستوى متوسط من عدم المساواة في توزيع الدخل، يتراوح هذا المؤشر بين 26.01 و37.40، مما يدل على بعض التذبذب في مستويات عدم المساواة، دون أن تصل إلى مستويات مفرطة. أما بالنسبة إلى الانحراف المعياري (4.06) معتدل، مما يدل على درجة تباين مقبولة.

- القيم الخاصة بالتوزيع ($Skewness = 0.29$)، ($Kurtosis = 1.55$) تشير إلى توزيع معتدل ومائل قليلا إلى اليمين، وغير حاد، ونتيجة اختبار (Jarque-Bera 3.62) واحتمالها (0.16) تؤكد أن التوزيع لا يختلف جوهريا عن التوزيع الطبيعي.

▪ معدل التضخم (Inflation Rate)

- يظهر معدل التضخم أعلى تشتت بين المتغيرات، حيث يبلغ الانحراف المعياري 8.65، مقارنة بمتوسط قدره 8.55%، ما يدل على تقلبات كبيرة في الأسعار عبر السنوات، والقيم القصوى والحد الأدنى (من 0.34% إلى 31.67%) تؤكد ذلك.

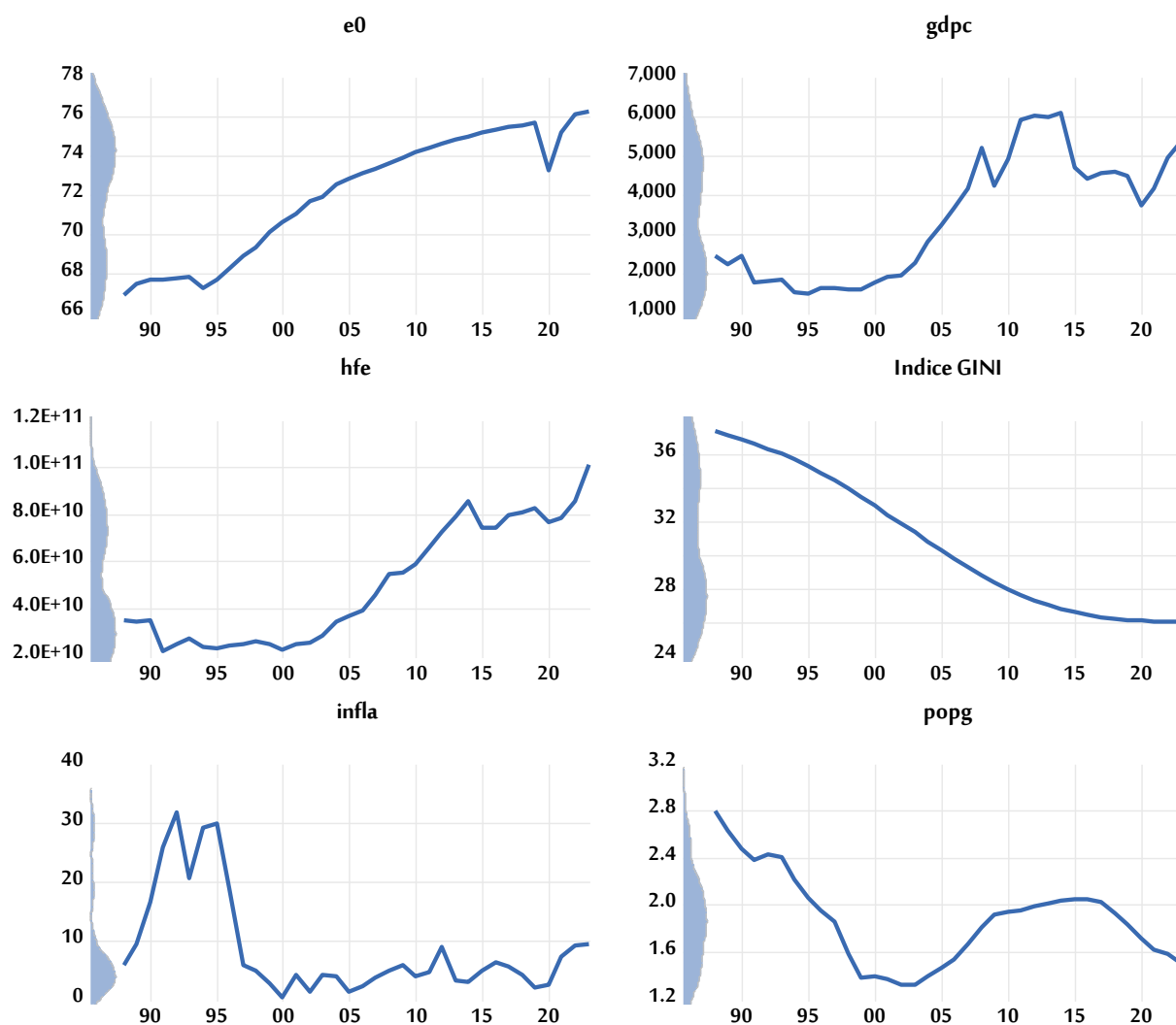
- السمية موجبة وكبيرة ($Skewness = 1.59$)، والتقلطح ($Kurtosis = 4.26$) يدل على وجود قيم متطرفة عالية (Leptokurtic Distribution)، نتيجة اختبار (Jarque-Bera 17.61) واحتمالها (0.00) تعني رفض الفرضية الصفرية بوجود توزيع طبيعي، مما يتطلب توخي الحذر في استعمال هذا المتغير دون معالجة إحصائية (مثل تحويل لوغاريتمي أو إزالة القيم المتطرفة).

▪ نمو السكان (Population Growth Rate)

- متوسط النمو السكاني بلغ 1.88%، وهو ما يعكس استقرارا نسبيا في معدل الزيادة السكانية في الجزائر، الانحراف المعياري (0.39) منخفض، ما يدل على تشتت ضعيف، والتوزيع مائل قليلا إلى اليمين ($Skewness = 0.43$)، والتقلطح ($Kurtosis = 2.52$) قريب من القيمة النظرية للتوزيع الطبيعي، إن قيمة (Jarque-Bera 1.45) واحتمالها (0.49) تدل على عدم وجود انحراف كبير عن التوزيع الطبيعي.

- تشير النتائج إلى أن معظم المتغيرات تتبع تقريبا التوزيع الطبيعي، ما يسمح باستخدامها مباشرة في النماذج القياسية مثل ARDL دون الحاجة إلى تحولات كبيرة، باستثناء معدل التضخم الذي يظهر انحرافا كبيرا عن التوزيع الطبيعي ويستدعي معالجة إضافية، كما أن التشتت في بعض المتغيرات (مثل الإنفاق والدخل والتضخم) يدل على ضرورة اختبار الاستقرارية باستخدام اختبارات الجذر الوحدوي (PP أو ADF) قبل تطبيق نموذج ARDL، نظرا لإمكانية وجود مستويات مختلفة من التكامل بين المتغيرات.

الشكل رقم (32): تطور مستويات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1988-2023)



المصدر: من مخرجات Eviews 12

يظهر منحنى الناتج المحلي الإجمالي للفرد مساراً متقلبا ولكنه تصاعدي على المدى الطويل، حيث بدأ من حوالي 2450 دولاراً في عام 1988، وشهد انخفاضاً خلال التسعينيات نتيجة للأزمات الاقتصادية، ليعود ويرتفع بشكل ملحوظ ليصل إلى أكثر من 6000 دولار في 2014، ثم تراجع مجدداً قبل أن يصعد في السنوات الأخيرة إلى أكثر من 5300 دولار في 2023، يترافق هذا التطور مع تحسن مستمر في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، الذي ارتفع من حوالي 67 سنة إلى أكثر من 76 سنة، ما يعكس تطوراً في الرعاية الصحية والمستوى المعيشي بشكل عام.

- شهد الإنفاق الصحي ارتفاعاً تدريجياً من حوالي 35 مليار دولار في أواخر الثمانينيات إلى أكثر من 100 مليار دولار في 2023، هذا الارتفاع يعزى إلى زيادة الاستثمار الحكومي في القطاع الصحي وارتفاع التعداد السكاني، مما تطلب موارد صحية أكبر، أما معدل نمو السكان فقد شهد انخفاضاً واضحاً من حوالي 2.8% في نهاية الثمانينيات إلى أقل من 1.5% في 2023، ما يعكس تحولاً ديموغرافياً نحو استقرار السكان وربما انخفاض معدلات الخصوبة.

- سجل معدل التضخم تذبذباً حاداً خلال العقود الماضية، حيث بلغت ذروته في أوائل التسعينيات (أكثر من 30%)، وهو ما يرتبط بالأزمة الاقتصادية والمالية التي عصفت بالبلاد في تلك الفترة. ثم شهد انخفاضاً تدريجياً إلى مستويات منخفضة نسبياً في بداية الألفية الجديدة، قبل أن يعود ويرتفع مجدداً بشكل ملحوظ في الأعوام الأخيرة (2021-2023)، متجاوزاً 9%، ما قد يكون نتيجة لاضطرابات اقتصادية عالمية (مثل جائحة كوفيد-19 أو اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية).

- يوضح مؤشر جيني اتجاهها تنازلياً طفيفاً في عدم المساواة في توزيع الدخل، حيث انخفض من 37.4 في عام 1988 إلى حوالي 26 في 2023، هذا الانخفاض قد يعكس تحسناً تدريجياً في السياسات الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل، إلا أن استقرار المؤشر عند مستويات حوالي 26 في السنوات الأخيرة يشير إلى تباطؤ هذا التحسن. يجب الإشارة إلى أن انخفاض مؤشر جيني لا يعني بالضرورة تحسناً في الظروف الاقتصادية للجميع، بل قد يشير إلى تقلص الفجوة بين الطبقات ضمن بنية اقتصادية محددة.

2.3. دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

تشير دراسة الارتباط إلى تحديد وجود العلاقة بين المتغيرات؛ نوعها ومتانتها وهذا يسمى أسلوب الارتباط، ويعتبر مقياس لدرجة قوة العلاقة الخطية واتجاهها بين متغيرين، ويستخدم أيضا لبيان نوع العلاقة بين المتغيرات سواء كانت هذه العلاقة طردية أو عكسية، وغالبا ما تكون أو يأخذ معامل الارتباط قيما محصورة بين (1-، +1)، حيث أن (+1) يعبر عن علاقة موجبة تامة بين متغيرين تسمى علاقة طردية، أما (-1) فهو معامل ارتباط يعبر عن علاقة تامة وسالبة وتسمى علاقة طردية.

أما الارتباطات التي تأخذ قيما بين (+1 ، -1) تعبر عن علاقات غير تامة، وتأخذ العلاقة بين المتغيرات ثلاث حالات:

- **علاقة قوية:** وتأخذ معامل ارتباط (0.90 ±) وهي علاقة قوية بين المتغيرات؛
- **علاقة متوسطة:** وتأخذ معامل ارتباط (0.50 ±) وهي علاقة متوسطة بين المتغيرات؛
- **علاقة ضعيفة:** وتأخذ معامل ارتباط (0.20 ±) وهي علاقة قوية بين المتغيرات¹.
-

الجدول رقم (07): مصفوفة الارتباط الخطي بين المتغيرات

Variables	gdpc	e0	hfe	popg	infla	Indice GINI
gdpc	1	0.8651	0.8962	-0.0491	-0.4378	-0.8598
e0	0.8651	1	0.8676	-0.4431	-0.6118	-0.9857
hfe	0.8962	0.8676	1	-0.0502	-0.3766	-0.8855
popg	-0.0491	-0.4431	-0.0502	1	0.5502	0.4181
infla	-0.4378	-0.6118	-0.3766	0.5502	1	0.5769
Indice GINI	-0.8598	-0.9857	-0.8855	0.4181	0.5769	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

¹ العلوم الحقيقية، الارتباط ومعامل الارتباط Correlation and correlation coefficient، <https://real-sciences.com>، تاريخ الاطلاع 01-

■ العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد (gdp) والمتغيرات الأخرى

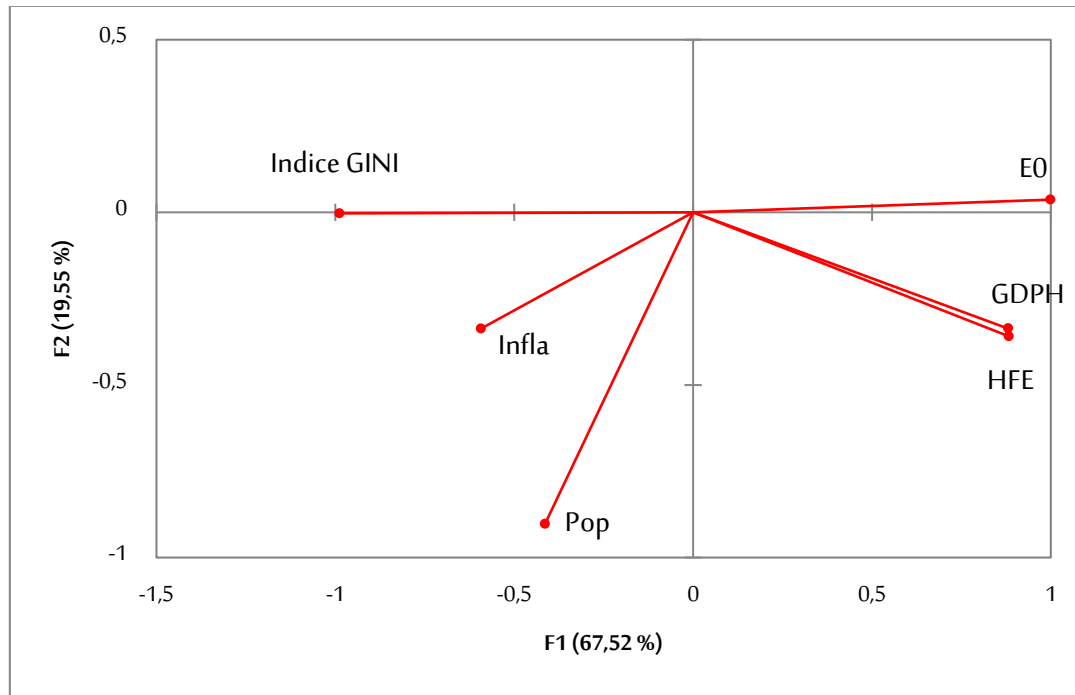
- في الجزائر، يظهر الناتج المحلي الإجمالي للفرد (gdp) ارتباطا قويا وموجبا مع متوسط العمر المتوقع عند الولادة (e0) بقيمة (0.8651). هذا يعكس أن التحسن في الوضع الاقتصادي للفرد يرتبط بتحسين في الظروف الصحية والبيئية، مما يؤدي إلى إطالة متوسط عمر الجزائريين، هذه العلاقة منطقية نظرا لكون ارتفاع الدخل يسمح بزيادة الإنفاق على الغذاء، الرعاية الصحية، والتعليم.

- كذلك، العلاقة بين gdp والإنفاق الصحي للفرد (hfe) قوية جدا (0.8962)، هذا يشير إلى أن تطور الاقتصاد الجزائري ينعكس مباشرة في حجم الموارد المخصصة لقطاع الصحة. ومع ذلك، من المهم التنبيه إلى أن هذه العلاقة لا تعني بالضرورة كفاءة في الإنفاق، بل قد تعكس فقط زيادة الإنفاق مع النمو الاقتصادي دون نتائج فعالة دائما.

- فيما يخص معدل نمو السكان (pop)، فالعلاقة ضعيفة جدا وسالبة (-0.0491)، ما يشير إلى أن التغيرات في عدد السكان لا تؤثر بشكل واضح أو مباشر على دخل الفرد في الجزائر خلال الفترة المدروسة، هذا قد يعزى إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يزال معتمدا بشكل كبير على الموارد الطبيعية (النفط والغاز)، أكثر من اعتماده على إنتاجية السكان.

- أما العلاقة مع معدل التضخم (infla)، فهي سلبية متوسطة (-0.4378)، مما قد يفسر بأن فترات ارتفاع التضخم في الجزائر ترتبط بانخفاض القوة الشرائية الحقيقية، وبالتالي تدهور في رفاهية الفرد. أخيرا، نجد علاقة سلبية قوية جدا مع مؤشر جيني (-0.8598)، ما يشير إلى أن تحسن الدخل الفردي في الجزائر يترافق غالبا مع انخفاض التفاوت في توزيع الدخل. أي أن هناك نوعا من العدالة الاقتصادية كلما تحسن الأداء الاقتصادي العام.

الشكل رقم (33): التحليل باستعمال المركبات



المصدر: من مخرجات Eviews 12

■ العلاقة بين متوسط العمر المتوقع (e0) والمتغيرات الأخرى

- يظهر متوسط العمر المتوقع (e0) في الجزائر ارتباطا وثيقا بالإنفاق الصحي للفرد (hfe) بقيمة (0.8676)، وهي علاقة موجبة قوية. هذا طبيعي في سياق الجزائر، حيث أن تحسين الخدمات الصحية والبنية التحتية الطبية، خاصة في السنوات التي شهدت استقرارا سياسيا، ساعد على رفع متوسط العمر، العلاقة بين (e0) ومؤشر جيني بلغت (-0.9857)، وهي علاقة عكسية شبه كاملة، تدل على أن تحسين العدالة في توزيع الدخل يرتبط بشكل وثيق بارتفاع العمر المتوقع. هذا يتوافق مع دراسات تظهر أن المجتمعات الأقل تفاوتًا تحقق نتائج صحية أفضل. في المقابل، العلاقة مع نمو السكان (popg) هي سلبية متوسطة (-0.4431)، وتشير إلى أن ارتفاع معدل الخصوبة أو النمو السكاني قد يؤثر سلبا على الرعاية الصحية وجودتها، ما يقلل من العمر المتوقع في الجزائر.

■ العلاقة بين الإنفاق الصحي للفرد (hfe) والمتغيرات الأخرى

- الإنفاق الصحي للفرد في الجزائر يرتبط بقوة بـ $gdpc$ و $e0$ ، كما ذكرنا، ولكنه يظهر كذلك علاقة سلبية قوية مع مؤشر جيني (-0.8855)، مما يعزز الفكرة أن تحسين الصحة مرتبط أيضا بتحسين العدالة الاجتماعية.

- العلاقة مع معدل التضخم (-0.3766) سلبية، وهذا يشير إلى أن ارتفاع الأسعار يؤثر سلبا على قدرة الدولة أو الأفراد على تمويل الرعاية الصحية، خاصة في بلد يعتمد على واردات الأدوية والمعدات الطبية.

■ العلاقة بين معدل نمو السكان (popg) والمتغيرات الأخرى

- العلاقات بين $popg$ وبقية المتغيرات ضعيفة نسبيا، باستثناء التضخم (0.5502) ومؤشر جيني (0.4181)، حيث نجد علاقات موجبة متوسطة، قد يفهم من هذا أن ارتفاع عدد السكان يضغط على الموارد، مما يحدث نوعا من التضخم وعدم المساواة، خصوصا في ظل غياب سياسات فعالة لتوزيع الموارد والخدمات.

■ العلاقة بين معدل التضخم (infla) ومؤشر جيني

- العلاقة بين التضخم ومؤشر جيني موجبة (0.5769)، ما يعني أن فترات ارتفاع التضخم في الجزائر ترافقها زيادة في التفاوت الاجتماعي. وهو أمر متوقع، حيث يؤثر التضخم بشكل أكبر على الفئات الفقيرة ويعمق الفجوة بين الطبقات.

3.3. دراسة الاستقرار:

يعد اختبار الاستقرار للبيانات مرحلة ضرورية لبناء النموذج القياسي، لأن وجود جذر الوحدة في البيانات يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية، لذلك تتطلب جميع الدراسات التطبيقية التي تستخدم أي نوع من المعطيات (سلاسل زمنية، مقطعية وزمنية مقطعية) توفر خاصية إحصائية مهمة هي الاستقرار أو السكون، فعدم توفر هذه الخاصية في المعطيات المستخدمة في عملية تقدير النماذج الانحدارية يقود إلى نتائج مزيفة أحيانا، رغم الحصول على نتائج جيدة لبعض المؤشرات المستخدمة في تقييم صلاحية النموذج، لذلك يتوجب قبل استخدام

أي نوع من هذه المعطيات، التأكد من استقرار السلاسل الزمنية محل الدراسة¹، في هذه الدراسة اعتمدنا على بعض الاختبارات شائعة الاستعمال في هذا النوع من النماذج والمتمثلة في اختبارات: PP- ADF

- نتائج التحليل والاختبار ملخصة في الجدول التالي :

الجدول رقم (08): نتائج اختبارات جذور الوحدة

المتغيرات	عند المستوى			عند الفرق الاول		
	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.
E0	0.6041405 5	0.7670937 6	0.9967997 8	0.1507206 9	1.40E-06	4.35E-07
GDPC	0.6636036 3	0.8569986 8	0.8488946	0.0010662 7	0.0001535 1	5.99E-06
HFE	0.4002869 2	0.9961381	0.9949796 5	0.0041905 7	0.0029691 9	0.0006036 6
INDICE_GIN I	0.5433438 5	0.0026148 4	0.0695818 6	0.0080055 3	0.5288303 1	0.1372351 5
INFLA	0.5284930 1	0.4274693 9	0.2374644 2	0.0020783 4	0.0002933 9	7.71E-06
POPG	0.0534868 4	0.0027849 4	0.2690165 9	0.9036085 4	0.1388333 9	0.0189653 7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 12 Eviews

¹ Ayman. Achouch, Unit Root Tests For Panel Data (First Generation Tests) Application To A Sample Of Developing Countries, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies –Economic and Legal Sciences Series, Vol 33, N° 5, 2017, P 61.

■ عند المستوى (Level)

تظهر نتائج اختبار جذور الوحدة اختبارات مثل (ADF أو PP) أن جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية محل الدراسة (مثل متوسط العمر المتوقع (E0)، الناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDPC)، الإنفاق الصحي للفرد (HFE)، مؤشر جيني لقياس التفاوت الاجتماعي (INDICE-GINI)، معدل التضخم (INFLA)، ومعدل نمو السكان (POPG)) غير ساكنة، ويتضح ذلك من القيم الاحتمالية (Prob) العالية التي تفوق عادة المستوى المعتاد للرفض (0.05)، مما يعني أن الفرضية الصفرية بعدم السكون لا ترفض. على سبيل المثال، (GDPC) له قيمة احتمالية (0.66)، و (E0) حوالي (0.60)، ما يدل على وجود جذر وحدة في السلسلة، الاستثناء الوحيد المحتمل هو متغير (POPG) الذي يقترب من السكون عند المستوى بحدود (0.05)، لكنه لا يمرر المعيار بدقة، وبالتالي يفترض أنه غير ساكن.

■ عند أخذ الفرق الأول (First Difference)

تظهر نتائج الاختبار أن معظم المتغيرات تصبح ساكنة، وهو ما يتجلى من خلال القيم الاحتمالية المنخفضة جدا، والتي تقل بوضوح عن (0.05). على سبيل المثال، (GDPC) يتحول إلى متغير ساكن عند الفرق الأول (P-value = 0.00106)، وكذلك (HFE) و (E0) و (INFLA)، مما يشير إلى أن هذه المتغيرات تتبع تكامل من الدرجة الأولى (I(1)). أما المتغير (INDICE-GINI)، فيظهر نتائج متباينة: بعض الاختبارات تشير إلى السكون مثلا (P-value = 0.0080)، بينما اختبارات أخرى لا تظهر سكونا واضحا مثل (P = 0.52)، ما قد يدل على وجود تباين بين أنواع الاختبارات أو ضعف في القوة الإحصائية. أما (POPG)، فننتجيه مختلطة أيضا عند الفرق الأول، حيث أن بعض الاختبارات تشير إلى قبول السكون مثل (P = 0.018)، بينما أخرى لا تدعمه بقوة، ما يستدعي الحذر في تفسير مرتبة تكامله.

انطلاقا من هذه النتائج، يمكن القول بأن المتغيرات تتوزع بين التكامل من الدرجة الصفرية (I(0)) والدرجة الأولى (I(1))، ولا يوجد أي متغير يظهر تكاملا من الدرجة الثانية (I(2)). هذه الملاحظة أساسية لأنها تبرر الاختيار الأمثل لنموذج (ARDL (Autoregressive Distributed Lag Model)، الذي يفترض أن المتغيرات تكون I(0) أو I(1) فقط. وبالتالي، تمكننا هذه النتيجة من المضي قدما في تقدير النموذج ARDL من دون الحاجة إلى إجراء تحولات إضافية للبيانات أو استبعاد أي متغير بسبب عدم السكون من الدرجة

الثانية، كما يمكن في مرحلة لاحقة استخدام اختبار حدود التكامل (Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

4. تقدير النماذج وتحليل النتائج

قبل الشروع في تقدير النموذج الخاص بالدراسة يجب القيام باختبارات لتحديد النموذج النهائي الملائم لبيانات الدراسة.

1.4. اختيار النموذج الأمثل:

يعتمد اختيار النموذج الأمثل في إطار نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) على عدة معايير إحصائية، أهمها معيار معلومات أكايكي (AIC)، ومعيار بيك-شوارتز (BIC)، ومعيار هنان-كوين (HQ). من بين هذه المعايير، يعد معيار (AIC) الأكثر استخداماً في الدراسات التطبيقية بسبب ميله لاختيار نماذج أكثر شمولاً (أقل تحفظاً).

الجدول رقم (09): نتائج اختيار النموذج الأمثل

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Specification
27	53.17780688431349	-2.524446107675057	-2.124499463292064	-2.386384582275585	ARDL(1,0,0,1,0,1)
25	54.13799684918856	-2.52217124852506	-2.077786088099513	-2.368769553636758	ARDL(1,0,0,1,1,1)
19	53.72667127963261	-2.49866693026472	-2.054281769839173	-2.345265235376419	ARDL(1,0,1,1,0,1)
17	54.65327250280078	-2.494472714445759	-2.005649037977658	-2.325730850068628	ARDL(1,0,1,1,1,1)
11	53.27188238836283	-2.472678993620733	-2.028293833195186	-2.319277298732432	ARDL(1,1,0,1,0,1)
9	54.26248121941721	-2.472141783966698	-1.983318107498596	-2.303399919589566	ARDL(1,1,0,1,1,1)
3	53.73967518806558	-2.442267153603747	-1.953443477135646	-2.273525289226616	ARDL(1,1,1,1,0,1)
1	54.68124875205602	-2.438928500117487	-1.905666307606831	-2.254846466251525	ARDL(1,1,1,1,1,1)
28	47.04724231825078	-2.23127098961433	-1.875762861273893	-2.108549633703689	ARDL(1,0,0,1,0,0)
20	47.72287490891084	-2.212735709080619	-1.812789064697627	-2.074674183681148	ARDL(1,0,1,1,0,0)
23	47.48326046470698	-2.199043455126113	-1.799096810743121	-2.060981929726642	ARDL(1,0,1,0,0,1)
26	47.30212685225011	-2.18869296298572	-1.788746318602728	-2.050631437586249	ARDL(1,0,0,1,1,0)
7	48.27724546724318	-2.187271169556753	-1.742886009131207	-2.033869474668452	ARDL(1,1,1,0,0,1)
18	48.09872139723091	-2.177069794127481	-1.732684633701934	-2.023668099239179	ARDL(1,0,1,1,1,0)
12	47.08682236020143	-2.176389849154368	-1.776443204771375	-2.038328323754896	ARDL(1,1,0,1,0,0)
21	47.89353713683734	-2.165344979247848	-1.720959818822301	-2.011943284359546	ARDL(1,0,1,0,1,1)
5	48.7999495635802	-2.159997117918869	-1.671173441450767	-1.991255253541737	ARDL(1,1,1,0,1,1)
4	47.72859967520324	-2.155919981440185	-1.711534821014638	-2.002518286551883	ARDL(1,1,1,1,0,0)
10	47.34027229548123	-2.13372984545607	-1.689344685030523	-1.980328150567768	ARDL(1,1,0,1,1,0)
2	48.11029558119251	-2.120588318925286	-1.631764642457185	-1.951846454548155	ARDL(1,1,1,1,1,0)
24	44.77751115538496	-2.101572066021998	-1.74606393768156	-1.978850710111357	ARDL(1,0,1,0,0,0)
8	45.21042273851758	-2.069167013629576	-1.669220369246584	-1.931105488230104	ARDL(1,1,1,0,0,0)
22	45.00973472048274	-2.057699126884728	-1.657752482501736	-1.919637601485257	ARDL(1,0,1,0,1,0)
6	45.49342559553926	-2.028195748316529	-1.583810587890983	-1.874794053428228	ARDL(1,1,1,0,1,0)
31	42.79898870387974	-1.988513640221699	-1.633005511881262	-1.865792284311058	ARDL(1,0,0,0,0,1)
15	43.555878735168	-1.9746216420096	-1.574674997626608	-1.836560116610129	ARDL(1,1,0,0,0,1)
29	42.83349965718364	-1.933342837553351	-1.533396193170358	-1.795281312153879	ARDL(1,0,0,0,1,1)
13	43.62325690191733	-1.921328965823847	-1.476943805398301	-1.767927270935546	ARDL(1,1,0,0,1,1)
32	31.61677992882743	-1.406673138790139	-1.095603526492256	-1.299291952368327	ARDL(1,0,0,0,0,0)
30	31.97154889735281	-1.369802794134446	-1.014294665794009	-1.247081438223805	ARDL(1,0,0,0,1,0)
16	31.74016548915658	-1.356580885094662	-1.001072756754224	-1.233859529184021	ARDL(1,1,0,0,0,0)
14	32.07669469928113	-1.318668268530351	-0.9187216241473585	-1.180606743130879	ARDL(1,1,0,0,1,0)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

وفقا للجدول، يظهر النموذج $ARDL(1,0,0,1,0,1)$ (المعروف بالرمز 27) أقل قيمة لـ AIC (2.524)، مما يجعله الأفضل من حيث التوازن بين الدقة وعدد المعلمات، هذا يشير إلى أن هذا النموذج يحقق أعلى قدرة تفسيرية بأقل تكلفة تعقيد ممكنة مقارنة ببقية النماذج.

يعني النموذج $ARDL(1,0,0,1,0,1)$ أن المتغير التابع يخضع لتأثير القيمة المتأخرة له (lag 1)، في حين أن المتغيرات المستقلة تتفاوت درجات إبطائها. فمثلا، المتغير الثالث والرابع فقط (حسب ترتيب المتغيرات في النموذج) يظهر بتأخير من الدرجة الأولى، بينما بقية المتغيرات تظهر بدون تأخير. هذا يشير إلى أن العلاقة الديناميكية عبر الزمن تختلف من متغير لآخر، وأن بعض المتغيرات تحدث تأثيرا فوريا على المتغير التابع، في حين يحتاج بعضها الآخر لفترة زمنية لكي يظهر تأثيره. بالتالي اختيار هذا النموذج يعكس قدرة $ARDL$ على معالجة نماذج مختلطة المستوى ($I(0)$ و $I(1)$) كما بينت اختبارات جذور الوحدة، وهو أمر مهم لضمان الاتساق والاستقرار في التقدير.

بالرغم من أن بعض النماذج الأخرى مثل $ARDL(1,0,0,1,1,1)$ أو $ARDL(1,0,1,1,0,1)$ تظهر أيضا نتائج قريبة من حيث معيار (AIC)، إلا أنها تتضمن معلمات إضافية مما يزيد من التعقيد الإحصائي للنموذج بدون تحقيق تحسين واضح في التفسير. كما أن زيادة عدد الفروق أو التأخيرات قد تؤثر سلبا على الاستقرار البنوي للنموذج. لذلك، اختيار النموذج (رقم 27) يعد الأمثل لتمثيل العلاقة بين المتغيرات، ويمهد الطريق لاستخدامه في تحليل التكامل المشترك (Bounds Test) ثم استخراج المقدرات طويلة وقصيرة الأجل مع فحص استقرار النموذج ديناميكيا لاحقا.

تصاغ معادلة نموذج $ARDL$ الأمثل $(1,0,0,1,0,1)$ على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \Delta \text{LOG}(\text{GDPC})_t = & \alpha_0 + \beta_1 \Delta \text{LOG}(\text{GDPC})_{t-1} + \gamma_0 \Delta E0_t + \delta_0 \Delta \text{LOG}(\text{HFE})_t \\ & + \theta_0 \Delta \text{INDICE8GINI}_t + \theta_1 \Delta \text{INDICE_GINI}_{t-1} + \lambda_0 \Delta \text{INFLA}_t \\ & + \mu_0 \Delta \text{POPG}_t + \mu_1 \Delta \text{POPG}_{t-1} + \phi_1 \text{LOG}(\text{GDPC})_{t-1} \\ & + \phi_3 \text{LOG}(\text{HFE})_{t-1} + \phi_4 \text{INDICE_GINI}_{t-1} + \phi_5 \text{INFLA}_{t-1} \\ & + \phi_6 \text{POPG}_{t-1} + \epsilon_t \end{aligned}$$

2.4. تحليل التكامل المشترك (Bounds Test) :

بعد القيام باختبار دراسة استقرارية متغيرات الدراسة علينا القيام باختبار التكامل المشترك لمعرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي وباقي متغيرات الدراسة باختبار الحدود "Bounds Test"

الجدول رقم (10): نتائج اختبار الحدود Bounds test

Test Statistic		Value					
F-statistic		14.7456777022229					
		10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	
30	2.407	3.517	2.91	4.193	4.134000000000001	5.761	
35	2.331	3.417	2.804	4.013	3.9	5.419	
Asymptotic	2.08	3	2.39	3.38	3.06	4.150000000000001	
* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.							

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 12 Eviews

تظهر نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في نموذج ARDL، حيث بلغت القيمة الإحصائية (F) نحو 14.75، وهي أعلى بكثير من القيم الحرجة العليا ($I(1)$) عند جميع مستويات الدلالة (10%، 5%، و1%)، وذلك بالنسبة لحجم العينة البالغ (35). فعند مستوى دلالة 5% مثلاً، تتراوح القيم الحرجة بين 2.804 ($I(0)$) و4.013 ($I(1)$)، مما يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تتجاوز الحد الأعلى لهذا النطاق بفارق كبير. وبالتالي، يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ويستدل على وجود تكامل مشترك (Cointegration) بين المتغيرات، مما يبرر تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتحليل العلاقة الديناميكية بين المتغيرات على المدى القصير والطويل.

3.4. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

يستخدم نموذج تصحيح الخطأ لتحديد العلاقة التوازنية القصيرة والطويلة الأجل في نفس الوقت بين المتغيرات الاقتصادية ومن أهم شروط تطبيق هذا النموذج وجود تكامل مشترك،¹ يعتبر هذا النموذج مناسب لقياس تصحيح اختلال التوازن في الفترة السابقة، ويحل مشكلة الانحدار الزائف.

يمكن صياغة معادلة نموذج تصحيح الخطأ (ECM) على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \Delta \text{LOG}(\text{GDPC})_t = & \alpha_0 + \beta_1 \Delta \text{LOG}(\text{GDPC})_{t-1} + \gamma_0 \Delta E0_t + \delta_0 \Delta \text{LOG}(\text{HFE})_t + \\ & \theta_0 \Delta \text{INDICE_GINI}_t + \theta_1 \Delta \text{INDICE_GINI}_{t-1} + \lambda_0 \Delta \text{INFLA}_t + \mu_0 \Delta \text{POPG}_t + \\ & \mu_1 \Delta \text{POPG}_{t-1} + \lambda \text{ECM}_{t-1} + \epsilon_t \end{aligned}$$

¹ William H. Greene, Econometric Analysis, Prentice Hall, 2011, P 959.

الجدول رقم (11): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(GDPC(-1))*	-0.690	0.096	-7.157	0.000
E0**	0.032	0.025	1.259	0.219
LOG(HFE)**	1.005	0.133	7.571	0.000
INDICE_GINI(-1)	0.054	0.018	2.980	0.006
INFLA**	0.003	0.002	1.501	0.145
POPG(-1)	-0.073	0.084	-0.865	0.395
C	-23.126	3.319	-6.967	0.000
D(INDICE_GINI)	-0.752	0.177	-4.253	0.000
D(POPG)	0.549	0.184	2.991	0.006
R-squared	0.83312685	Meandependent var		0.02237917
Adjusted R-squared	0.78178127	S.D. dependent var		0.1315261
S.E. of regression	0.06144095	Akaike info criterion		-2.52444611
Sumsquaredresid	0.09814976	Schwarz criterion		-2.12449946
Log likelihood	53.1778069	Hannan-Quinn criter.		-2.38638458
F-statistic	16.2258717	Durbin-Watson stat		1.8500732
Prob(F-statistic)	2.63E-08			
Error Correction Form				
COINTEQ*	-0.690	0.061	-11.271	0.000
D(INDICE_GINI)	-0.752	0.061	-12.262	0.000
D(POPG)	0.549	0.092	5.958	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 12 Eviews

تشير نتائج نموذج ARDL إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد ($\text{LOG}(\text{GDPC})$) وعدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. المتغير التابع في تأخره الأول ($\text{LOG}(\text{GDPC}(-1))$) يحمل معاملا سالبا ومعنويا إحصائيا عند مستوى 1% (قيمة $t = -7.157$ ، $p = 0.000$)، مما يعد دليلا قويا على وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين المتغيرات. من جهة أخرى، نجد أن التعليم ($E0$) له تأثير موجب (0.032) لكنه غير معنوي إحصائيا ($p = 0.219$)، مما يشير إلى أن أثر التعليم على النمو الاقتصادي قد لا يكون فوريا أو قد يحتاج إلى مقاييس بديلة (مثل: متوسط سنوات التمدرس أو جودة التعليم). في المقابل، يظهر الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم ($\text{LOG}(\text{HFE})$) تأثيرا إيجابيا وقويا (1.005) على النمو الاقتصادي، وبدرجة معنوية عالية جدا ($p = 0.000$)، ما يدل على أهمية رأس المال البشري والاستثمار الاجتماعي في تعزيز النمو على المدى الطويل. أيضا، معامل جيني في تأخره الأول ($\text{INDICE-GINI}(-1)$) سجل قيمة موجبة ومعنوية (0.054)، ($p = 0.006$)، مما يشير إلى أن ارتفاع التفاوت في توزيع الدخل يمكن أن يرتبط إيجابيا بالنمو في بعض السياقات، وهو ما قد يعزى إلى أثر الدخل المرتفع لبعض الفئات على معدلات الادخار والاستثمار.

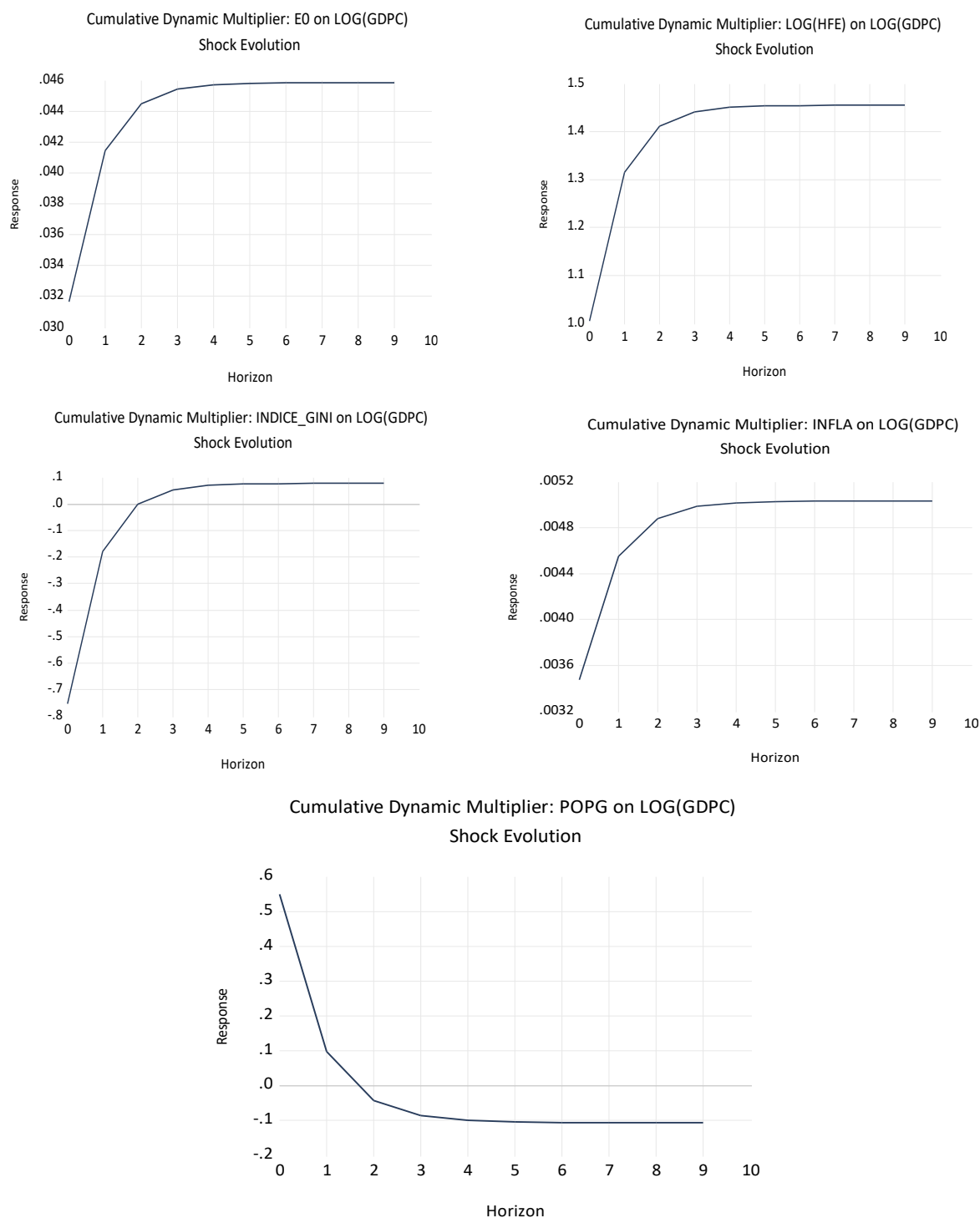
يتضح من نموذج تصحيح الخطأ أن بعض المتغيرات تظهر تأثيرات واضحة على النمو الاقتصادي في الأجل القصير. التغير الآني في معامل جيني ($D(\text{INDICE-GINI})$) يحمل تأثيرا سلبيا ومعنويا جدا (-0.752)، ($p = 0.000$)، مما يدل على أن التغيرات المفاجئة في التفاوت في الدخل تؤدي إلى تراجع فوري في مستوى الناتج المحلي للفرد، ربما نتيجة لاضطرابات اجتماعية أو ضعف في الاستهلاك الكلي. على العكس، يلاحظ أن التغير في النمو السكاني ($D(\text{POPG})$) يظهر تأثيرا موجبا ومعنويا (0.549)، ($p = 0.006$)، ما يفهم منه أن التحسن في معدلات النمو السكاني في الأجل القصير قد يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي، خاصة في حال وجود شريحة شابة عاملة. أما باقي المتغيرات في النموذج الأساسي، مثل التضخم (INFLA) فقد ظهر بمعامل موجب لكنه غير معنوي إحصائيا، مما يدل على ضعف العلاقة قصيرة الأجل بين التضخم والنمو ضمن العينة محل الدراسة. من الملاحظ كذلك أن النموذج يتمتع بجودة تقدير مرتفعة؛ حيث بلغ معامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted R-squared}$) نحو (0.78)، مما يشير إلى تفسير النموذج لجزء كبير من التغيرات في النمو الاقتصادي، مع مستوى معنوية مرتفع ($F\text{-statistic} = 16.22$)، ($p < 0.00001$).

يبرز نموذج تصحيح الخطأ المشروط (ECM) وجود علاقة توازنية قوية ومتماسكة بين المتغيرات على المدى الطويل. فقد جاء معامل تصحيح الخطأ (COINTEQ) بقيمة سالبة (-0.690) ومعنوية جدا ($p =$

(0.000)، مما يعني أن حوالي 69% من الانحراف عن مستوى التوازن يتم تصحيحه خلال فترة واحدة (سنة واحدة في حالة البيانات السنوية). هذه السرعة المرتفعة في التعديل تعكس فعالية آلية التوازن في الاقتصاد المدروس. كما يؤكد استمرار معنوية $(D(INDICE-GINI))$ و $(D(POPG))$ في هذا النموذج ما سبق استنتاجه من النموذج الأساسي، ويعزز من مصداقية النتائج. بمعنى آخر، فإن الصدمات في عدم المساواة السكانية والديموغرافية ليست فقط آنية، بل تملك أثراً توازنياً يتم إدماجه سريعاً ضمن المنظومة الاقتصادية. وتشير بقية المؤشرات الإحصائية، مثل اختبار دوربين-واتسون ($DW = 1.85$) ، إلى عدم وجود مشكلة كبيرة في التسلسل الذاتي، مما يزيد من موثوقية نتائج النموذج ويدعم إمكانية استخدامه في وضع سياسات مبنية على الأدلة.

4.4. المضاعفات الديناميكية التراكمية لأثر المتغيرات على النمو الاقتصادي

الشكل رقم (34): المضاعفات الديناميكية التراكمية لأثر المتغيرات على النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

تبرز نتائج المضاعفات الديناميكية التراكمية للنموذج ARDL كيف تتفاعل الصدمات الدائمة للمتغيرات التفسيرية مع النمو الاقتصادي في الجزائر على مدى زمني يمتد إلى عشر فترات (سنوات). أولاً، نلاحظ أن الصدمة الدائمة في الإنفاق الصحي أو الاجتماعي ($\text{LOG}(\text{HFE})$) تؤدي إلى استجابة تراكمية موجبة ومتصاعدة في $\text{LOG}(\text{GDPC})$ ، حيث تبدأ الاستجابة من مستوى يقارب 0.030 وتستمر بالارتفاع بشكل تدريجي لتصل إلى حوالي 0.045 بعد عشر فترات، مما يشير إلى تأثير طويل الأجل وقوي للإنفاق على رأس المال البشري في تحفيز النمو. هذا يعكس أهمية الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية، خصوصاً في نظام اقتصادي مثل الجزائر الذي يسعى إلى تنويع مصادر نموه بعيداً عن النفط. وبنفس الاتجاه، تظهر صدمة دائمة في التعليم ($E0$) أثراً إيجابياً تراكمياً على الناتج، حيث تبدأ الاستجابة بحوالي 0.0032 وترتفع تدريجياً إلى ما يفوق 0.0052، مما يدل على أثر بطيء لكنه مستقر للتعليم على النمو الاقتصادي، ويؤكد ضرورة التركيز على سياسات تحسين جودة التعليم لتحقيق آثار تنموية ملموسة.

في المقابل، تظهر المضاعفات الناتجة عن صدمة دائمة في معامل جيني (INDICE-GINI) أن هناك أثراً تراكمياً سالباً، يتراجع من 0 إلى حوالي (-0.20) خلال عشر فترات، ما يشير إلى أن ازدياد عدم المساواة في توزيع الدخل له تأثير سلبي متزايد على النمو الاقتصادي. وهذا يعكس الطبيعة الهيكلية للتفاوت في الجزائر، حيث تزداد الآثار السلبية بمرور الوقت، وربما تؤدي إلى تقويض المكاسب الاقتصادية من خلال تآكل الطلب الكلي، وزيادة التوترات الاجتماعية، وغياب الحوافز الإنتاجية. أما بالنسبة لمعدل التضخم (INFLA)، فتظهر المضاعفات التراكمية استجابة سلبية واضحة تبدأ بالقرب من الصفر وتنخفض تدريجياً إلى حوالي (-0.8)، ما يدل على الأثر العميق للتضخم المستمر على الناتج الحقيقي للفرد، هذا النمط يتوافق مع واقع الاقتصاد الجزائري، حيث أن التضخم يلتهم القدرة الشرائية ويقلل من الاستقرار الاقتصادي ويؤثر سلباً على الاستثمار والاستهلاك.

أخيراً، فيما يخص معدل نمو السكان (POPG)، تظهر المضاعفات التراكمية استجابة موجبة ولكن معتدلة، إذ ترتفع تدريجياً إلى أن تستقر فوق الصفر بقليل. هذا يوحي بأن الصدمات السكانية الإيجابية قد تؤدي إلى تحفيز النمو، خصوصاً في وجود "هبة ديموغرافية"، غير أن هذا الأثر يبقى محدوداً ما لم يصاحب بسياسات نشطة في سوق العمل وتحسين الإنتاجية. بشكل عام، تؤكد هذه النتائج أهمية توجيه السياسة الاقتصادية في الجزائر نحو تقليل عدم المساواة، كبح التضخم، وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري لضمان استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

5.4. اختبار تشخيص النموذج

من أجل اختبار تشخيص النموذج يجب القيام بما يلي:

1.5.4. اختبار الارتباط التسلسلي لسلسلة بواقي النموذج

الجدول رقم (12): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لسلسلة بواقي النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.247164351642922	Prob. F(2,24)	0.30528105877288
		Prob.	Chi-
Obs*R-squared	3.295101589200761	Square(2)	0.1925208547804649

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

تم إجراء اختبار الارتباط التسلسلي لبواقي النموذج (Breusch-Godfrey LM Test) للتحقق من استقلالية الأخطاء واختبار فرضية عدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي حتى الرتبة الثانية. أظهرت النتائج أن قيمة إحصائية (F) بلغت 1.247 مع قيمة احتمالية (Prob. F) تساوي 0.305، كما أن قيمة اختبار (Obs*R-squared) بلغت 3.295 مع قيمة احتمالية (Prob. Chi-Square) قدرها 0.193 وبما أن هذه القيم الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة المعتاد (0.05)، فإننا لا نرفض الفرضية الصفرية، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط تسلسلي معنوي في البواقي حتى الرتبة الثانية. وهذا يعني أن الأخطاء المتبقية في النموذج عشوائية وغير مترابطة زمنياً، وهو شرط مهم لضمان صلاحية التقديرات الناتجة عن نموذج ARDL. وبالتالي، يمكن القول إن النموذج يتمتع بخصائص جيدة من حيث التوزيع العشوائي للبواقي، مما يعزز من موثوقية النتائج والتوصيات المستخلصة من التحليل القياسي.

2.5.4. اختبار تجانس تباين سلسلة بواقي النموذج

الجدول رقم (13): نتائج اختبار تجانس تباين سلسلة بواقي النموذج

HeteroskedasticityTest: ARCH			
F-statistic	0.0328265722138125	Prob. F(1,32)	0.8573681847326784
		Prob. Chi-Square(1)	
Obs*R-squared	0.03484249049185584		0.8519260967239276

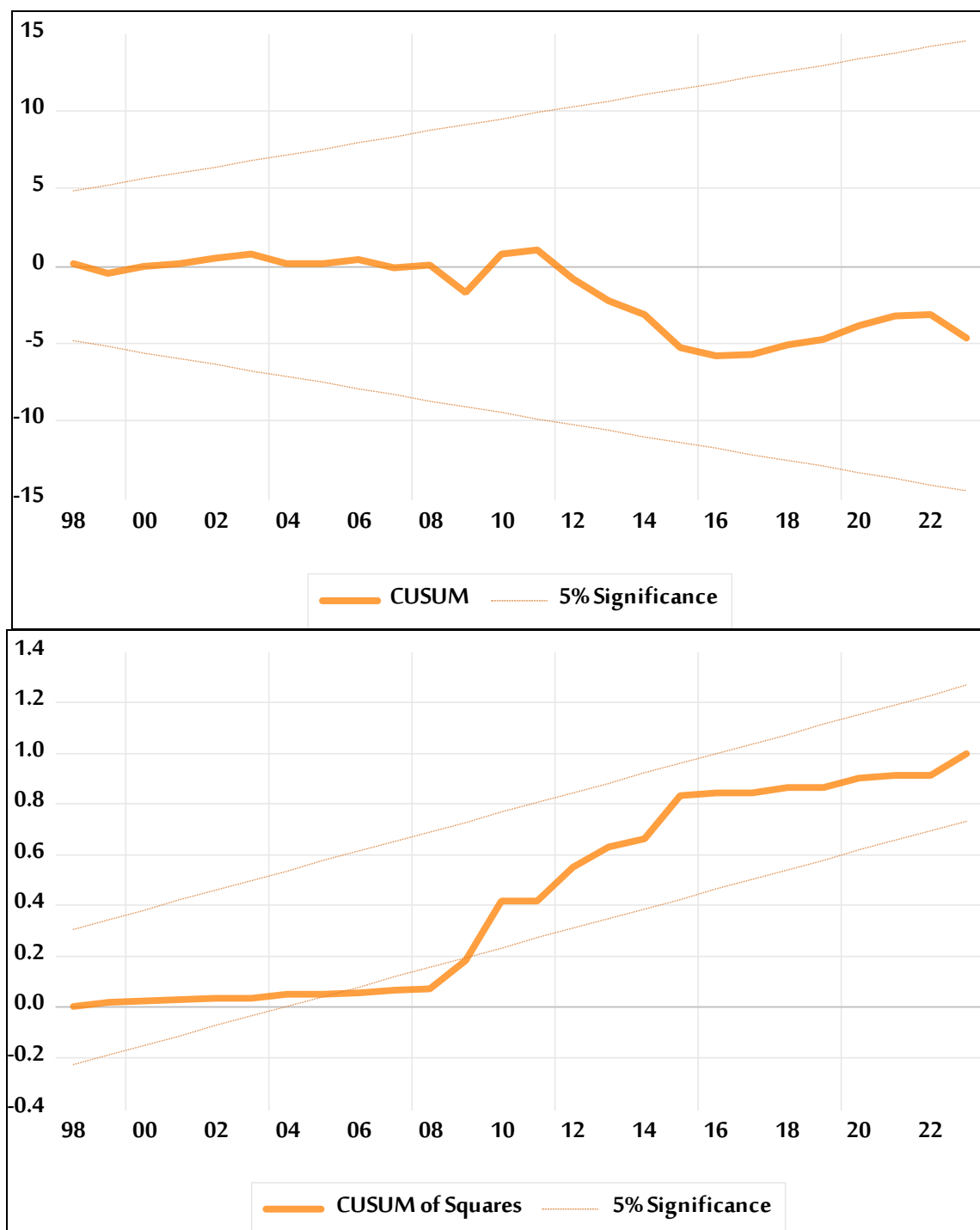
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

تم استخدام اختبار **ARCH (Autoregressive Conditional Heteroskedasticity)** لاختبار فرضية تجانس التباين في سلسلة بواقي نموذج **ARDL**. يفترض في هذا الاختبار أن التباين ثابت عبر الزمن (الفرضية الصفريّة)، مقابل وجود تباين مشروط (**heteroskedasticity**) في الفرضية البديلة. أظهرت النتائج أن قيمة **(F)** الإحصائية بلغت **0.033**، بينما كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لها **0.857**، وهي أعلى بكثير من مستوى الدلالة التقليدي 5%. كذلك، فإن إحصائية **(Obs*R-squared)** كانت **0.035** مع قيمة احتمالية **0.852**، مما يعني أيضاً عدم وجود دليل إحصائي على وجود عدم تجانس في التباين.

بناءً عليه، لا يمكن رفض الفرضية الصفريّة، أي أنه يمكن افتراض أن البواقي تتسم بتباين ثابت ومتجانس. وهذه النتيجة تعني أن نموذج **ARDL** المقدّر لا يعاني من مشكلة تباين غير منتظم، وهو أمر بالغ الأهمية لأن وجود **heteroskedasticity** قد يؤدي إلى تقديرات غير كفؤة وتضخيم أو تقليل الخطأ المعياري للمعاملات. بالتالي، فإن نتائج النموذج يمكن الوثوق بها من حيث التقدير والاستنتاج، وهو ما يمكن الباحث من الاعتماد عليها في بناء تحليل اقتصادي وسياساتي متماسك.

3.5.4. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر

الشكل رقم (35): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

تم إجراء اختبارات **CUSUM** و **CUSUM of Squares** للتحقق من الاستقرار البنيوي (الهيكلية) لنموذج ARDL خلال فترة الدراسة (1998-2023). تستخدم هذه الاختبارات لاكتشاف ما إذا كانت معاملات النموذج (Coefficients) مستقرة بمرور الزمن، أي ما إذا كان النموذج يعكس العلاقة الاقتصادية بشكل متسق دون وجود تغيرات هيكلية مفاجئة في البيانات أو النموذج.

يظهر رسم اختبار **CUSUM** أن خط الاختبار بقي داخل الحدود الحرجة عند مستوى دلالة 5% طوال فترة التقدير، مما يشير إلى استقرار معامل النموذج وعدم وجود تغيرات فجائية في البنية الهيكلية للعلاقة المقدرة. أما اختبار **CUSUM of Squares**، الذي يعد أكثر حساسية للتغيرات الكبيرة أو المفاجئة، فقد أظهر أيضاً أن الخط يبقى داخل النطاق المسموح به، مما يؤكد نفس النتيجة: عدم وجود تغيرات هيكلية أو قفزات فجائية في تباين الأخطاء أو العلاقة بين المتغيرات.

بناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج بأن نموذج ARDL المقدر يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار الهيكلي، مما يضيف مصداقية إضافية على نتائج التقدير وعلى إمكانية استخدام النموذج في التنبؤ وتحليل السياسات. كما أن توافق النتائج مع اختبارات التشخيص الأخرى (مثل عدم وجود ارتباط تسلسلي وتجانس التباين) يعزز من صحة النموذج كمياً واقتصادياً.

✦ خلاصة:

يرتبط تطور نسب الفقر بشكل وثيق بمعدلات النمو المحققة وبتطور هيكل توزيع الدخل، حيث أن النمو الاقتصادي وحده غير كاف لتحقيق هدف الإقلال من حدة الفقر خاصة أمام تشعب العلاقة الوظيفية بين النمو، والفقر، وتوزيع الدخل. فارتفاع معدلات النمو لا يؤدي حتماً إلى تحسن في وضع الفقراء، خاصة إذا تصاحب هذا النمو مع إعادة توزيع الثروة في غير صالح الفقراء. لذلك تركزت جهود الدول والمؤسسات المالية الدولية حول جعل النمو مناصراً للفقراء.

قمنا في هذا الفصل بدراسة قياسية لمعرفة أثر الفقر وعدم المساواة على النمو الاقتصادي، وقد تم استخدام بيانات دولة الجزائر فقط لعدم توفر البيانات في مختلف الدول العربية، خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1988 إلى غاية 2023، ولكن قبلها تطرقنا إلى دراسة العلاقة بين الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحليل مؤشرات متغيرات الدراسة في مختلف الدول العربية.

وظفت الدراسة منهج حديث لقياس وتقدير أثر الفقر وعدم المساواة على النمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) وهو نموذج قياسي يستخدم في دراسة السلاسل الزمنية.

من خلال هذا التقدير استخلصنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وأن الإنفاق الصحي والاجتماعي كان له تأثير ايجابي قوي ومعنوي على النمو الاقتصادي طويل الأجل، مما يؤكد أهمية الاستثمار في رأس المال البشري، بالنسبة لمعامل جيني أظهر تأثيراً سلبياً معنوياً على المدى القصير، بينما كان تأثيره طويل الأجل موجبا، مما قد يعكس تعقيدات العلاقة بين التفاوت والنمو الاقتصادي.

الخاتمة العامة

✦ الخاتمة

إن ظاهرة الفقر وعدم المساواة لم تعد ظاهرة ساكنة كما كان في الماضي، ولكنها أصبحت حادثة متحركة دائمة التغير والتبدل، خاصة في ظل الظروف الدولية التي تتسم بالعولمة، وتؤدي هذه الظاهرة إلى عرقلة سير عجلة التنمية، والتأثير بشكل كبير على الجانب الاقتصادي والاجتماعي بها، وتفاقم هذه الظاهرة يرجع إلى عدة أسباب تكون دافعا قويا لديمومتها، كما يترتب عليها آثار تؤثر على النمو الاقتصادي.

يؤدي النمو الاقتصادي إلى تخفيض الفقر، ويقلل التفاوت في توزيع الدخل، ويعمل التوزيع العادل للدخل على خفض نسبة الفقر في المجتمعات، هذه المنطلقات الاقتصادية للعلاقة بين النمو والفقر وعدم المساواة، كما أن التفاوت في توزيع الدخل له آثار سلبية على الفقر، وبالتالي تشترك السياسات الاقتصادية الكلية التي تهدف إلى تخفيض معدل التفاوت إلى تخفيض الفقر نفسه، إن النمو الاقتصادي هو المؤثر الأول في الفقر والمحدد الأساسي في إعادة توزيع الدخل، وتتعدى آثار النمو التوزيع الأولي للدخل إلى التأثير على الطلب الفعال من خلال زيادة دخل الفقراء بالإضافة لزيادة الطلب على العمالة غير الماهرة من الفقراء، وذات الدخل المتدني مما يحفز النشاط الاقتصادي ويزيد من قدرة الحكومة على الإنفاق على القطاعات الخدمية الأساسية من تعليم وصحة وبنية تحتية حيث أن أغلب دول العالم النامي تعاني من الفقر وسوء التوزيع مما يشكل مشكلة متلازمة، مما يعطي إحياء بأن الفقر معضلة غير حتمية في بنیان كثير من اقتصاديات الدول النامية، ولكن أثر سوء عدالة التوزيع عمل على تفاقم مشكلة الفقر بسبب تبديد مكاسب النمو في ظل الفساد الإداري، وعدم عدالة توزيع للدخل والتكافؤ في الفرص لطبقات المجتمع.

لقد تنوعت الدراسات التي درست في العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة، كون هذه المؤشرات الثلاثة تمثل جوهر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها. فالنمو الاقتصادي يعمل على زيادة الهجرة من الريف إلى الحضر، وهذا ينعكس بصورة محدودة على إعادة التوزيع وانخفاض الفقر لقلة حجم العمالة المستوعبة بالإضافة إلى تدهور القطاع الزراعي في النهاية والانعكاسات على المستوى المعيشي للأسر الفقيرة، على عكس إذا ما كان النمو في الريف نفسه فإنه سيعمل على تقليل الفقر وتحقيق دخل أفضل وفرص عمل أكثر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الديناميكية بين الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للفترة (1988-2023)، اعتمدت الدراسة على

متغيرات رئيسية مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (كمؤشر للنمو الاقتصادي)، معامل جيني (لقياس عدم مساواة)، الإنفاق النهائي للأسر (كمؤشر للفقر)، بالإضافة إلى متغيرات أخرى مثل معدل التضخم، معدل النمو السكاني، والعمر المتوقع عند الميلاد.

توصلت الدراسة القياسية بناءً على ما سبق إلى العديد من النتائج، يمكن سردها كما يلي:

1- العلاقة طويلة الأجل:

- أظهرت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث تجاوزت قيمة إحصائية F القيم الحرجة عند جميع مستويات الدلالة (10%، 5%، 1%).

- معامل تصحيح الخطأ (ECM) بلغ 0.690 وكان معنوياً إحصائياً، مما يشير إلى تصحيح سريع للانحرافات عن التوازن بنسبة 69% سنوياً.

2- تأثير المتغيرات على النمو الاقتصادي:

- الإنفاق الصحي والاجتماعي (HFE): كان له تأثير إيجابي قوي ومعنوي على النمو الاقتصادي طويل الأجل (معامل 1.005)، مما يؤكد أهمية الاستثمار في رأس المال البشري.

- عدم المساواة (معامل جيني): أظهر تأثيراً سلبياً معنوياً على المدى القصير (-0.752)، بينما كان تأثيره طويل الأجل موجباً (0.054)، مما قد يعكس تعقيدات العلاقة بين التفاوت والنمو الاقتصادي في السياق الجزائري.

- النمو السكاني (POPG): ارتبط بتأثير إيجابي على المدى القصير (0.549)، مما قد يشير إلى فوائد الهبة الديموغرافية في ظل سياسات سوق عمل فعالة.

- التضخم (INFLA): لم يظهر تأثيراً معنوياً على المدى القصير أو الطويل، رغم وجود تأثير تراكمي سلبي في التحليل الديناميكي.

3- الاستقرار الهيكلي:

- أكدت اختبارات (CUSUM و CUSUM of Squares) استقرار معاملات النموذج وعدم وجود تغيرات هيكلية مفاجئة خلال فترة الدراسة.

- كما أظهرت اختبارات التشخيص عدم وجود ارتباط تسلسلي (Breush-Godfrey) وتباين غير متجانس (ARCH) في البواقي، مما يعزز مصداقية النتائج.

بناءً على النتائج المتحصل عليها من الدراسة القياسية يمكن القول أن النتائج تؤكد صحة وقبول الفرضية الأولى المطروحة في بداية البحث، والتي أكدت وجود علاقة تبادلية بين الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي، حيث زيادة النمو الاقتصادي يقلل مؤشر عدم المساواة وهذا ما يؤثر مباشرة على كل مؤشرات الفقر خاصة مؤشر الإنفاق النهائي للأسر قيد الدراسة، بالتالي يمكننا القول أن العلاقة بين معدل الفقر، مؤشر عدم المساواة والنمو الاقتصادي في الجزائر تعد علاقة قوية تبادلية يلعب فيها النمو الاقتصادي دور العنصر والعامل الأساسي لتقليص معدلات الفقر مع إعاقة من مؤشر عدم المساواة الذي بالإمكان تحسينه وتخفيضه من خلال قناة النمو الاقتصادي ذاته.

من خلال هذه النتائج ونتائج الدراسات السابقة، استنتجنا أن المتغيرات الثلاثة لها تأثيرات مع بعضها البعض في إطار ما يسمى بالمثلث، أي أن التأثيرات متبادلة وفي كلا الاتجاهين.

✦ التوصيات:

على ضوء النتائج المتحصل عليها نقدم التوصيات التالية:

- ✓ تعزيز الاستثمار في الصحة والتعليم: نظرا للتأثير الايجابي القوي للإنفاق الصحي والاجتماعي على النمو، يوصى بزيادة الموارد المخصصة لهذه القطاعات لتحسين الإنتاجية ورفع رأس المال البشري.
- ✓ معالجة عدم المساواة: على الرغم من التأثير الايجابي الطفيف لعدم المساواة على المدى الطويل، يوصى بتبني سياسات إعادة توزيع الدخل لتعزيز العدالة الاجتماعية وتجنب الآثار السلبية للتفاوت على الاستقرار الاقتصادي.
- ✓ إدارة النمو السكاني: يجب استغلال الهبة الديموغرافية من خلال سياسات توظيف فعالة وتدريب لتحويل النمو السكاني إلى محرك للنمو الاقتصادي.
- ✓ السيطرة على التضخم رغم عدم معنويته الإحصائية، يوصى بمراقبة التضخم لتجنب آثاره السلبية المحتملة على القوة الشرائية والاستقرار الاقتصادي.
- تؤكد هذه الدراسة أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بشكل كبير بالاستثمار في رأس المال البشري وتوزيع الدخل، مع وجود تفاعلات ديناميكية بين المتغيرات على المدى القصير والطويل. توفر النتائج إطارا مفيدا لصانعي السياسات لتعزيز النمو المستدام والشامل في البلاد.

قائمة المراجع

والمصادر

✦ قائمة المراجع والمصادر

أولاً: مراجع اللغة العربية

- (1) أديب نعمة، تعدد الفقر ومناهج دراسته: اجتماع فريق الخبراء حول قياس الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، 2009.
- (2) أحمد الكواز، النمو وتوزيع الدخل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- (3) إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 1999.
- (4) إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- (5) أشرف يونس عبد الكريم الخطيب، العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2016.
- (6) أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
- (7) أقاسم قادة، زاوي أمال، الفقر في الدول العربية والإقلال منه، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، 8-9 ديسمبر 2014.
- (8) الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة - إصدار خاص، الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه، 2023.
- (9) الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة - إصدار خاص، الهدف الرابع: التعليم الجيد، 2023.
- (10) البشير عبد الكريم، سراج وهيبة، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف - الجزائر، المجلد 9 (11).
- (11) البنك الدولي، الفقر، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 1990.

- (12) أمين حواس، نماذج النمو الاقتصادي، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون - تيارت، الجزائر، 2021.
- (13) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا، محاولة لبناء بيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.
- (14) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دليل مؤشرات التنمية البشرية، ورشة عمل حول مؤشرات التنمية، الأمم المتحدة، بيروت، 2001.
- (15) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، عدم المساواة في المنظمة العربية، غياب الأمن الغذائي يشعل الفوارق، الأمم المتحدة، بيروت، 2023.
- (16) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، موجز السياسات العامة: من طموح العدالة الاجتماعية إلى واقع اللامساواة، الأمم المتحدة، بيروت.
- (17) المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي: جامعة الدول العربية، العدد العاشر، 2012.
- (18) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001، نيويورك، 2001.
- (19) بوخاري فاطنة حنان، دور المالية العامة و مساهمة السياسات العامة في محاربة و مكافحة ظاهرة الفقر "دراسة تحليلية تقييمية لجهود تجربة دولة "سنغافورة" أنموذجا مع الإشارة للدروس المستفادة للدول العربية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12 / العدد: 01، 2022.
- (20) بول أ. سامويلسون، وليام د. نوردهاوس، الاقتصاد، الطبعة الخامسة عشر، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 400.
- (21) تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، الفصل السادس، 2002.
- (22) جعفر محمود علوش باقر، حساب معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج سولو المطور لمدة (1980-2014)، مجلد واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 31.

- (23) جمال خضراوي، التقدم التكنولوجي، عدم المساواة والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من البلدان خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022/2021.
- (24) حاجي فطيمة، إشكالية الفقر - دراسة قياسية الجزائر نموذجاً-، الطبعة الأولى، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
- (25) حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2014-2005، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، 2013-2014.
- (26) دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الكريم، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي - حالة الاقتصاد الجزائري-، ملتقى دولي حول النمو الاقتصادي: (الطبيعة، المحددات، المقارنة)، منتدى الاقتصاديين المغاربة، المغرب.
- (27) دريان محمد ناصف وآخرون، النظرية الاقتصادية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003.
- (28) رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي"، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب"، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007-2008.
- (29) رضا صاحب أبو حمد، توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2013.
- (30) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997.
- (31) رياض بن جليلي، مؤشرات قياس عدم المساواة في توزيع الإنفاق، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- (32) سارة بوسعيد، دور إستراتيجية مكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013.

- (33) ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، علاقات وروابط، مجلة التراث، جامعة الجلفة، العدد العاشر، ديسمبر 2013.
- (34) سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2008.
- (35) سالم توفيق النجفي، المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي إشكالية الوضع الراهن ومآزق المستقبل، بيت الحكمة، بغداد، 1999.
- (36) سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988.
- (37) سهيلة فريد نباتي، التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- (38) سيلفا، جوزيه غرازيانو وآخرون، برنامج القضاء على الفقر - التجربة البرازيلية-، منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة، روما، 2012.
- (39) صبيح ماجد، التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، ط 1، فلسطين، 2008.
- (40) صلاح الدين نامق، حسين عمر، القيمة والتوزيع، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1968.
- (41) صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1986.
- (42) صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1996.
- (43) عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001.
- (44) عامر عامر آسية، سياسات الحد من الفوارق الاجتماعية- تجارب بعض الدول، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر، المجلد 4، العدد 1، 2021.

- (45) عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 73، 2021.
- (46) عبد الحليم فضل الله، أثر النمو الاقتصادي على معدل الفقر وعدالة توزيع الدخل القومي (حالة لبنان 1992-2012)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015.
- (47) عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
- (48) عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الجزء الثالث.
- (49) عجمية محمد عبد العزيز، الليتي محمد علي، التنمية الاقتصادية مفهومها - نظرياتها وسياساتها، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- (50) عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- (51) عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- (52) عطية عبد القادر، اتجاهات حديثة للتنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- (53) علي أحمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامعة بابل في العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد 3، المجلد 63، 2015.
- (54) علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي: الواقع العوائق وسبل النهوض، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر، عمان، الأردن، 2014.

- (55) علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.
- (56) علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 5، العدد 2، الكويت، 2003.
- (57) علي عبد القادر علي، رياض بن جليلي، اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء (ب)، المعهد العربي للتخطيط، العدد 19، الكويت، ماي 2006.
- (58) علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 66، الكويت، 2007.
- (59) علي لطفي، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، مطبعة الكمالية، مصر، 1971.
- (60) فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، الطبعة الأولى، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1985.
- (61) فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- (62) قمر أبو العلا، سياسات مكافحة الفقر في مصر، مركز ربح للدراسات الإستراتيجية، عن أوراق القاهرة، العدد 2، 2021.
- (63) كبذاني سيد أحمد، اختبار فرضية "Kuznets" للعلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم (الجزائر)، ص 503-524، 2022.
- (64) كريمة كريم، دراسات في الفقر والعولمة، مصر والدول العربية، المجلس الأعلى للثقافة، 2005.
- (65) كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010-2011.
- (66) كريم محمد حمزة، تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي، بحث مقدم لوقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية بعنوان الفقر والغنى في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

- (67) مايكل ج واتسن، الفقر ومكافحته: معاني ومقاييس ومسوحات وأساليب، الأمم المتحدة، تقرير اجتماع الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق، 1996.
- (68) مجلس الوزراء، استراتيجيات التصدي لمشكلة الفقر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلة تجارب دولية، العدد الثاني، القاهرة، 2003.
- (69) محمد البناء، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، جامعة المنوفية، 1992.
- (70) محمد الصقور، السياسات الاجتماعية والفقر في المنطقة العربية، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق، 1996.
- (71) محمد حسين الغامري، ثقافة الفقر، دراسة في الانتوبولوجيا الحضرية، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1980.
- (72) محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996.
- (73) محمد عدنان وديع وآخرون، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.
- (74) محمد ناجي، حسن خليفة، النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم)، دار القاهرة للنشر، القاهرة، مصر، 2001.
- (75) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
- (76) مزارشي فتيحة، عماري عمار، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2015، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 8، العدد 1، جوان 2018.
- (77) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.

- (78) ناصر بوجرفة، سياسات الدول العربية لمكافحة الفقر، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 2، 2015.
- (79) ناظم عبد الله عبد المحمدي، مهند خليفة عبيد المحمدي، قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2014)، مجلة الجامعة الإسلامية للاقتصاد والأعمال (غزة)، المجلد 24، العدد 4، 2016، ص ص 154-170.
- (80) وداد غزلاني، حنان حكار، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير للقدرات، المركز الديمقراطي العربي- مجلة العلوم السياسية والقانون - العدد 3- يوليو 2017.
- (81) يخلف سهيل بن رشيد بن الهاشمي، تقنيات قياس وتحليل الفقر في الوطن العربي -الجزائر نموذجا، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- (82) يونس أحمد علي، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010.

ثانيا: مراجع اللغة الانجليزية

- 1) Adelman. I, Morris.C, An Anatomy of Income Distribution in Developing Nations : A summary of Findings, International Banks for Reconstruction and Development, Economic Staff Working Paper N° 116, Washington, september 23, 1971.
- 2) Ahluwalia Montek Singh, Inequality – Poverty and Development, Journal of Development Economics, Vol 3,N° 4, 1976.
- 3) Alan S. Blinder, Toward an Economic Theory of Income Distribution, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts and London, England, January 1974.
- 4) Alain Bihr, Ronald Pfefferkorn, Le Système des Inégalités, La Découverte, Coll. « Repères », 2008.
- 5) Alexandre Nshue Mbo Mokime, Théorie de la croissance et des fluctuations économique, Kinshasa- Lyngwala, 2011.
- 6) Alex Siméon, Pauvreté , Croissance et Inégalité en Haïti : Dynamique et Décomposition Sectorielle, Université de Sherbrooke, 2006.
- 7) Almas Heshmati, Growth, Inequality and Poverty Relationships, IZA Discussion Paper N° 1338, Germany, October 2004.

- 8) Amartya Sen, Poverty and Famines, An essay on entitlement and deprivation, clarendon press, Oxford, London, 1981.
- 9) Amartya Sen, Poverty : An Ordinal Approach to Measurement, Econometrica, Vol 44, N° 2, March 1976.
- 10) Andolfatto David, Macroeconomic Theory and Policy, Simon Fraser University, Canada, 2005.
- 11) Anthony .B. Atkinson, On The Measurement of Inequality, Journal of Economic Theory, 1970.
- 12) Anthony B. Atkinson, The Concept of Inequality, In Anthony Atkinson, ed, Wealth, Income and Inequality, 2nd Edition, Oxford University Press, Oxford, New York, 1980.
- 13) Anupama MHsya, Population Pressure on Resource and Population Resource Regions, The Association for Geographical Studies, Shaheed Bhagatsingh College, University of Delhi, 2007.
- 14) Atkinson et Bourguignon, Poverty and Inclusion from a world perspective, ABCDE Europe Conférence, Paris, 1999.
- 15) Augustin kwasi Fosu, Growth, Inequality and Poverty Reduction in Developing Countries : Recent Global Evidence, Brooks World Poverty Institute, Working Paper 147, 2011.
- 16) Ayman. Achouch, Unit Root Tests For Panel Data (First Generation Tests) Application To A Sample Of Developing Countries, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series, Vol 33, N° 5, 2017.
- 17) Bettahar Samir, Ben Bouziane Mohamed et Ben Amar Abdelhak, Mesure Multidimensionnelle de la Pauvreté enAlgérie, Revue Cahiers du MECAS, N° 03, Faculté des sciences économiques et de gestion, Université de Tlemcen, Mars 2006.
- 18) Boniface Essama-Nssah, Inégalité, Pauvreté et Bien-être Social : Fondements Analytiques et Normatifs, De Boeck Université, 2000.
- 19) Bourguignon. F, The Poverty-Growth-Inequality Triangle, Paper Prepared For Conference on Poverty, Inequality and Growth,, Agence Française de Développement/EU development network, Paris, 2003.
- 20) Boutella Mohamed, Lalleche Roumaissa, The Impact of Economic Growth Rate on Poverty Rate in Algeria during the Period 1970-2017, Mena Journal of Economic Studies, Vol 3, N° 6, 2020, PP 111-128.
- 21) Braveman Paula, Health Disparities and Health Equity : Concepts and Measurement, Annual Review of Public Health, 2006.
- 22) Campano. F & Salvatore. D, Economic Development Income Inequality and Kuznets (U) – shaped Hypothesis," Journal of Policy Modeling, Vol 10, N° 2, June 1988.
- 23) China Statistics Year Book 2002, P 93.

- 24) Conseil National Economique et Social, La Maitrise de la globalisation : une nécessité pour les plus faibles, Session Plénière, Algérie, Mai 2001.
- 25) Cuin Charles-Henry, Inégalité Sociale, In Akoun André et Ansart Pierre, Dictionnaire de sociologie, Le Robert-Seuil, 1999, Paris.
- 26) David Dollar, Aart Kraay, Growth Is Good for the Poor, Journal of Economic Growth, Vol 7, N° 3, September 2002.
- 27) Deininger Klaus & Lyn Squire, New Ways of Looking at Old Issues : Inequality and Growth, Journal of Development Economics, Vol 57 (2), 1998.
- 28) Denis Clerc, De L'état Stationnaire à la décroissance, Revue de L'économie Politique, N°22, Trimestriel : Avril– Mai– Juin, 2004.
- 29) Douglas Greenwald, (éd), Encyclopédie économique, Economica, Paris, 1984.
- 30) Dwight Perkins, Economie du développement, 3^{ème} Edition, Edition de Doeck, Belgique, 2008.
- 31) E. Malinaud, Théorie Macro-économique, Dunod, France, 1983.
- 32) Emma Santos Maria, Undimensional Inequality and Poverty Mesasures, Working Paper, 30 August 2008, To be presented at the summer school on capability multidimensional poverty, 9 September 2008, New Delhé, India.
- 33) Frédéric Teulon, Croissance, Crises et Développement, 9^{ème} Édition, PUF, Paris.
- 34) Gaiha. R, Design of poverty alleviation strategy in rule Areas, FAO, Vol 115, 1993.
- 35) Gallo. C, Economic Growth and Income Inequality : Theoretical Background and Empirical Evidence, London : Development planning unit, University College London.
- 36) Girod Roger, Les Inégalités Sociales, Press Universitaires de France, Paris, 1984.
- 37) Goedhart T, Halberstadt V, Kapteyn A, Van Praag B, The Poverty Line: Concept and Measurement, The Journal of Human Resources, Vol 12, N° 4, 1977.
- 38) Gregory. N. Mankiw, Macroéconomie, 3^{ème} Edition, De Doeck, Paris, France, 2003.
- 39) Guillaume. A, Impact des Inégalités sur La Croissance : Que sait-on vraiment ?,Revue de l'OFCE, N° 142, 2015.
- 40) Guo Xi- bao and Yi Juan, China's One Child Policy be Changed, Wu Han University Economic Development Research Center , Beijing, 2006.
- 41) Gustavo Alberto Marrero, Luis Servén, Growth, Inequality, and Poverty: A Robust Relationship?, World Bank Policy Research Working Paper 8578, 2018.

- 42) Harold Lydall, The Structure of Earning, Clarenton Press, London, 1968.
- 43) Harold Watts, An Economic Definition of Poverty, Basic Books, New York, 1968.
- 44) Henni Saida, Pauvreté de capacité et développement durable en Algérie, Paupérisation des sociétés Magrébines, CREAD.
- 45) Hicham Ayad, Poverty, Inequality And Economic Growth In Algeria: An ARDL Approach, Social and Economic Statistics, Vol 5, N° 1, 2016.
- 46) Higgins. B, Economic Development : Problems, Principles & Politicies, New Delhi : Universal Book Stall, 1993.
- 47) Humberto López, Luis Servén, Too Poor To Growth, Economic Policies in Emerging-Market Economies Festschrift in Honor of Vittorio Corbo, 1st Ed, Vol 21, Chapter 13, 2015.
- 48) Jacques Lecaillon, Felix Paukert, Christian Morrisson et Dimitri Germidis, Répartition du Revenu et Développement économique : un essai de synthés, Bureau International du Travail, Genève.
- 49) James Foster, Amartya Sen, On Economic Inequality, Clarrendon Press, Oxford, 1997.
- 50) James Foster, Amartya Sen, On Economic Inequality, 2nd Edition, Clarendon Press, Oxford, 1973.
- 51) James Foster, Joel Greer and Erik Thorbecke, Notes and Comments : A Class of Decomposable Poverty Measures, Econometrica, Vol 52, N° 3, May 1984.
- 52) Jean-Michel Hourriez & Bernard Legris, L'approche monétaire de la pauvreté : méthodologie et résultats, Conditions de vie, Economie et Statistique, N° 308-310, 1997.
- 53) Jean-Pierre Lachaud, La Pauvreté en Mauritanie : Une Approche Multidimensionnelle, Document de Travail N° 31, Groupe d'Economie du Développement de l'Université Montesquieu, Bordeaux
- 54) Jenkins. S, The Measurement of Income Inequality, in : Lars Osberg, ed, Economic Inequality and Poverty: International Perspectives (Armonk, NY: M.E. Sharpe, 1991).
- 55) Jean- Didier Lecaillon, Jean Marie Lepage, Christian Ottavji, Economie Contemporaine : Analyse et Diagnostics, 3^{eme} Edition, De Doeck, Paris, France.
- 56) J.M. Keynes, The General Theory of Employment - Interest and Money, Macmillan, CO.LTD, London, 1964.
- 57) Jorge Garza-Rodriguez, Poverty and Economic Growth in Mexico, social sciences, 30 September 2018.

- 58) Kaur. SP, Variables in Research, Review Article, IJRRMS, Vol 3, N° 4, October- December 2013.
- 59) La Documentation Française, Dynamique et Régulation La Croissance, Comprendre l'Economie, Vol 1, Cahiers Français, N° 345
- 60) Les Lignes Directrices du CAD, La Réduction de la Pauvreté, OCDE, Paris, France, 2001.
- 61) Levy René, Dominique Joye, Olivier Guye et Vincent Kaufmann , Tous égaux ? De la stratification aux représentations, Editions Seismo, Zürich, 1997.
- 62) Levy René, Inégalité Sociale, dans Jean-Michel Bonvin, Valérie Hugentobler, Carlo Knöpfel, Pascal Maeder, Ueli Tecklenburg (dir) , Dictionnaire de politique sociale suisse, Zurich : Éditions Seismo, 1970.
- 63) Lorenzo Giovanni Bellu, Paolo Liberti , L' impact des politiques de la pauvreté, définition de la pauvreté, Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO), 2007.
- 64) Louise Warwick-Booth, Social Inequality, SAGE Publications Limited, January 2013.
- 65) Marinko Škare, Romina Pržiklas Družeta, Poverty and Economic Growth: A Review, Technological and Economic Development of Economy, Vol 22(1), 2016.
- 66) Martin Ravallion, Comparaisons de la pauvreté : Concepts et Méthodes, Etude sur la mesure des niveaux de ville, Document de Travail, N° 122, Banque Mondiale, Washington, D.C, 1996.
- 67) Martin Ravallion, Pauvreté et Exclusion, la mesure de la pauvreté, Problème économique N° 2508, Edition la Documentation Française, 1997.
- 68) Martin Ravallion, Poverty Comparisons, A Guide to Concepts and Methods, The World Bank , Washington, 1992.
- 69) Martin Ravallion, Why Don't We See Poverty Convergence ?, American Economic Review, Vol 102, 1 February 2012.
- 70) Michael Roemer, Mary Kay Gugerty, Does Economic Growth Reduce Poverty?, CAER II Discussion Paper N°5, Harvard Institute for International Development, April 1997.
- 71) Mirrlees. J. A, An Exploration in The Theory of Optimum Income Taxation, The Review of Economic Studies, Vol 38, N° 2, April 1971.
- 72) Morrisson Christian, Les Politiques Anti Pauvreté : Diversité Ou Similitudes, Notes De Banchmarking International, Octobre 2002.
- 73) Morrisson Christian, Rapport Annuel Mondial sur le Système Economique et les stratégies, Ramses, La pauvreté dans le monde, Institut Français des Relations Internationales, Edition Dunod, 2003.

- 74) Moumi Ahmed, Identification, Esure et Modélisation des déterminants de la pauvreté cas de l'Algérie, Thèse de Doctorat, Faculté des sciences économiques, Université de Tlemcen, Algérie, 2008/2009.
- 75) Murat Yildizoglu, Sources de la croissance économique, Université Bordeaux, France, Vol 3.8, Avril 2014.
- 76) Nafzinger Wayne, The economies of developing countries, 2nd Edition, Prentice Hall, London, 1990.
- 77) Nanak kakwani, Income Inequality and Poverty : Methods of Estimation and Policy Applications, Oxford University Press, New York, 1980.
- 78) Narayan Deepa, Silence et Impuissance : le lot des pauvres, Finance et Développement, Vol 37, N° 4.
- 79) Natacha Ordioni, Pauvreté et Inégalités de Droits en Afrique : Une Perspective Genrée, Mondes en Développement, De Boeck Université, Vol 129 (1), 2005.
- 80) Nations Unies, La Réduction des Inégalités par le Commerce et le Développement dans le Programme de Développement pour l'après-2015, Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, Soixante et Unième session Genève, 15-26 Septembre 2014.
- 81) Nicolas Herpin et Daniel Verger, La Pauvreté une et Multiple, Economie et Statistique, N° 308-309, 1998.
- 82) Nicolas Ponty, Mesurer la pauvreté dans un pays en développement, Statéco N° 90-91, Paris, Aout-Décembre 1998.
- 83) Obserg Lars, Xu Kuan, Poverty Intensity : How Well do Canadian Provinces Compare?, Canadian Public Policy, Vol 25, N° 2, 1999.
- 84) P.Combemal & J.P.Piriou, Sciences économiques et sociales : Nouveau manuel, Edition La Découverte, 2003.
- 85) Persson. T & Tabellini. G, Is Inequality Harmful for Growth ?, The American Economic Review, Vol 84, N° 3, 1994.
- 86) Peter. J. Lambert, Richard. J. Aronson, Inequality Decomposition Analysis and The Gini Coefficient Revisited, The Economic Journal, Vol 103, Issue 420, 1993.
- 87) Philippe Aghion, Petre Howitt, Théorie de la croissance endogène, Traduit par Fabrice Mazerolle, Paris, Dunod, 2000.
- 88) PNUD, Rapport Mondial du Développement Humain, 2010
- 89) Richard Grabowski, Micgaél Shields, A Dynamics Keynesian Model of Development, Journal of Economic Development, Vol 25, N° 1, 2000.

- 90) Richard H. Adams Jr., Economic Growth, Inequality and Poverty: Estimating the Growth Elasticity of Poverty, World Development, Volume 32, Issue 12, 2004.
- 91) Robert J. Barro, Economic Growth in Cross- section of Countries, Quarterly Journal of Economic, Vol 106, N°2, 407-443, 1991.
- 92) Robert J. Barro, Inequality and Growth in a Panel of Countries, Journal of Economic Growth, Vol 5 (1), March 2000.
- 93) Robert J. Barro, La Croissance Economique, Traduit par Fabric Mazerolle, Edi Science International, 1996.
- 94) Sarah Marniesse, Note sur Les Différentes Approches de la Pauvreté : Division de la Macro économie, Département des politiques et études, L'Agence Française de développement (AFD), France, Octobre 1999.
- 95) Sheilla Nyasha, Yvonne Gwenthure and Nicholas M. Odhiambo, Poverty and Economic Growth In Ethiopia, The Journal of Developing Areas, College of Business, Tennessee State University, Vol 51, N° 1, 2017.
- 96) Simon Kuznets, Economic Growth and Income Inequality, The American Economic Review, Vol 45, N°1, March 1955.
- 97) Smahi Ahmed, Micro Finance et Pauvreté: Quantification de la Relation sur la Population de Tlemcen, Thèse de Doctorat en Sciences économique, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, Université de Aboubakr Belkaïad de Tlemcen, 2010.
- 98) Subrata Ghatak, Introduction to Development Economics, 3rd Edition, Routledge, London and New York, 1998.
- 99) Summers. L, U.S.Economic Prospects : Secular Stagnation, Hysterisis and The Zero Lower Bound, Business Economic, 49 (2), 2014.
- 100) Tadaro (1977), Mydral (1965), Economic development : A introduction to Problems and Policies in global perspective, E w low, London.
- 101) Tasasa Vangu, Kimbambu Jean-Paul, Dérivation du Modèle Basique de Barro : Approche par l'optimisation dynamique non stochastique, One Pager Laréq, Vol 1, N° 005, 2012.
- 102) The World Bank, Sharing The Rising Income in China, Washington, 1997.
- 103) The World Bank, World Development Report 2000/2001, Attacking Poverty, Oxford University Press, New York, December 2000-2001.
- 104) Thirl wall, A.P, Growth and development, 8th Edition, Addison Wesley, 2003.

- 105) Toe Oskal, A Gender Analysis: Report prepared for the gender equality unit, Swedish International Development Coop ration Agency (sida) ,Institute of Development Studies, University of Sussex, 1997.
- 106) Torbira Lezaasi Lene  , Joshua Oki, Capital Market Development and Economic Growth: Evidence from the Mint Countries, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol 8, N 2, 2017.
- 107) Tu tai- ying, China's anti Poverty: The View Points of Development Theory , Journal of NGO 3, 2007, PP 54-77.
- 108) UNDP, Subjective Poverty and Social Capital, Towards a Comprehensive Strategy to Reduce Poverty, Cairo, Egypt,2013.
- 109) United Nations Development Programme (UNDP) and Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI), Global Multidimensional Poverty Index, Poverty amidst conflict, 2024.
- 110) United Nations Development Programmer (UNDP), Human Development Report (HDR), 1997, New York, Oxford University Press, 1979.
- 111) Valerie Cerra, Ruy Lama, and Norman Loayza, Links Between Growth, Inequality, and Poverty: A Survey, IMF Working Paper, Institute for Capacity Development, WP/21/68, March 2021.
- 112) Victor Aguirregabiria, Encyclopedia of World Poverty, Consumption Based Measures Of Poverty Cost Of Living, Boston University, Golson Books, Croton-on-Hudson, New York.
- 113) Wei Dao- Nan, People Commune, Report China Encyclopedia Wisdom Bank , 2008.
- 114) World Bank, Poverty and Sharing Prosperity : Taking on Inequality, 2016.
- 115) World Health Organization, World Report on Social Determinants of Healt Equity, 06 May 2025.

ثالثا: المواقع الالكترونية

- (1) إحصائيات، ترتيب الدول العربية الأكثر نموا اقتصاديا مع نهاية عام 2024، الموقع الالكتروني: <https://ehsaeyat.com/post/hsd-lmntkhhb-lsaawdy-fy-2024-2>، تاريخ الإطلاع: 2025/06/25.
- (2) الأكاديمية، كيفية تحليل البيانات في البحث العلمي، 16-02-2022، الموقع الإلكتروني : www.bts-academy.com تاريخ الاطلاع: 2025-05-01.

- (3) العلوم الحقيقية، الارتباط ومعامل الارتباط Correlation and correlation coefficient، <https://real-sciences.com/>، تاريخ الاطلاع 2025-05-01.
- (4) بنك جرامين، الموقع الإلكتروني: www.mti.gov.eg
- (5) علي حسين عبيد، الفقر السياسي، شبكة النبا المعلوماتية، الموقع الإلكتروني: <https://annabaa.org/arabic/annabaaarticles/31825> تاريخ الإطلاع: 2025/05/08.
- (6) هويدا عدلي رومان، من الحماية إلى العدالة الاجتماعية: دروس مستفادة من تجربة أوروغواي، حلول للسياسات البديلة، الموقع الإلكتروني: <https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/75/from-social-protection-to-social-justice-lessons-learned-from-uruguay>، تاريخ الإطلاع: 2025-05-04.
- (7) ايريك مترو، كاثرين يونغ، شويثا إيبين، تصنيفات مجموعة البنك الدولي للبلدان حسب مستوى الدخل: 2024-2025، مدونات البنك الدولي، 2025/01/07 الموقع الإلكتروني: <https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/world-bank-country-classifications-by-income-level-for-2024-2025>، تاريخ الإطلاع: 2025/06/26.
- (8) MDEAST NEWS، ما هي أشكال الفقر وسماته ومعدلات دخل الفرد في العالم العربي، الموقع الإلكتروني: <https://mdeast.news/ar/2025/03/21/ما-هي-أشكال-الفقر-وسماته-ومعدلات-دخل-ال-21>، تاريخ الإطلاع: 2025/06/25.
- 9) China Population below Poverty Line, <http://www.indexmundi.com/g/g.aspx?c=ch&v=69>, Update: 02/02/2025.
- 10) China's Development- Oriented Poverty Reduction Program (2001-2010), The State Council Leading Group Office of Poverty Alleviation and Department, www.cpad.gov.cn/data/2006/1120/article_331605.htm (17/03/2008)
- 11) Index Mundi, People in China, www.Indexmundi.com/g/g.aspx?c=ch v=72, Update : 02/02/2025

الملاحق

✦ الملحق رقم (01)

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.032827	Prob. F(1,32)	0.8574	
Obs*R-squared	0.034842	Prob. Chi-Square(1)	0.8519	
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 05/19/25 Time: 13:34 Sample (adjusted): 1990 2023 Included observations: 34 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.002791	0.001163	2.398903	0.0224
RESID^2(-1)	0.031941	0.176295	0.181181	0.8574
R-squared	0.001025	Mean dependent var	0.002880	
Adjusted R-squared	-0.030193	S.D. dependent var	0.006067	
S.E. of regression	0.006158	Akaike info criterion	-7.285239	
Sum squared resid	0.001213	Schwarz criterion	-7.195453	
Log likelihood	125.8491	Hannan-Quinn criter.	-7.254619	
F-statistic	0.032827	Durbin-Watson stat	2.023618	
Prob(F-statistic)	0.857368			

✦ الملحق رقم (02)

Dependent Variable: LOG(GDPC)

Method: ARDL

Date: 05/19/25 Time: 11:03

Sample: 1989 2023

Included observations: 35

Dependent lags: 1 (Automatic)

Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): E0 LOG(HFE) INDICE_GINI
INFLA POPG

Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Number of models evaluated: 32

Selected model: ARDL(1,0,0,1,0,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(GDPC(-1))	0.309580	0.096465	3.209261	0.0035
E0	0.031655	0.025137	1.259285	0.2191
LOG(HFE)	1.004512	0.132670	7.571484	0.0000
INDICE_GINI	-0.752265	0.176899	-4.252518	0.0002
INDICE_GINI(-1)	0.805896	0.175660	4.587828	0.0001
INFLA	0.003474	0.002315	1.500812	0.1455
POPG	0.549120	0.183606	2.990757	0.0060
POPG(-1)	-0.621893	0.188301	-3.302649	0.0028
C	-23.12571	3.319493	-6.966638	0.0000
R-squared	0.988475	Mean dependent var	8.029310	
Adjusted R-squared	0.984929	S.D. dependent var	0.500478	
S.E. of regression	0.061441	Akaike info criterion	-2.524446	
Sum squared resid	0.098150	Schwarz criterion	-2.124499	
Log likelihood	53.17781	Hannan-Quinn criter.	-2.386385	
F-statistic	278.7462	Durbin-Watson stat	1.850073	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.				

✦ الملحق رقم (03):

Model Selection Criteria Table Dependent Variable: LOG(GDPC) Date: 05/19/25 Time: 12:04 Sample: 1988 2023 Included observations: 35				
Model	LogL	AIC*	BIC	HQ
27	53.177807	-2.524446	-2.124499	-2.386385
25	54.137997	-2.522171	-2.077786	-2.368770
19	53.726671	-2.498667	-2.054282	-2.345265
17	54.653273	-2.494473	-2.005649	-2.325731
11	53.271882	-2.472679	-2.028294	-2.319277
9	54.262481	-2.472142	-1.983318	-2.303400
3	53.739675	-2.442267	-1.953443	-2.273525
1	54.681249	-2.438929	-1.905666	-2.254846
28	47.047242	-2.231271	-1.875763	-2.108550
20	47.722875	-2.212736	-1.812789	-2.074674
23	47.483260	-2.199043	-1.799097	-2.060982
26	47.302127	-2.188693	-1.788746	-2.050631
7	48.277245	-2.187271	-1.742886	-2.033869
18	48.098721	-2.177070	-1.732685	-2.023668
12	47.086822	-2.176390	-1.776443	-2.038328
21	47.893537	-2.165345	-1.720960	-2.011943
5	48.799950	-2.159997	-1.671173	-1.991255
4	47.728600	-2.155920	-1.711535	-2.002518
10	47.340272	-2.133730	-1.689345	-1.980328
2	48.110296	-2.120588	-1.631765	-1.951846
24	44.777511	-2.101572	-1.746064	-1.978851
8	45.210423	-2.069167	-1.669220	-1.931105
22	45.009735	-2.057699	-1.657752	-1.919638
6	45.493426	-2.028196	-1.583811	-1.874794
31	42.798989	-1.988514	-1.633006	-1.865792
15	43.555879	-1.974622	-1.574675	-1.836560
29	42.833500	-1.933343	-1.533396	-1.795281
13	43.623257	-1.921329	-1.476944	-1.767927
32	31.616780	-1.406673	-1.095604	-1.299292
30	31.971549	-1.369803	-1.014295	-1.247081
16	31.740165	-1.356581	-1.001073	-1.233860
14	32.076695	-1.318668	-0.918722	-1.180607

Specification
ARDL(1,0,0,1,0,1)
ARDL(1,0,0,1,1,1)
ARDL(1,0,1,1,0,1)
ARDL(1,0,1,1,1,1)
ARDL(1,1,0,1,0,1)
ARDL(1,1,0,1,1,1)
ARDL(1,1,1,1,0,1)
ARDL(1,1,1,1,1,1)
ARDL(1,0,0,1,0,0)
ARDL(1,0,1,1,0,0)
ARDL(1,0,1,0,0,1)
ARDL(1,0,0,1,1,0)
ARDL(1,1,1,0,0,1)
ARDL(1,0,1,1,1,0)
ARDL(1,1,0,1,0,0)
ARDL(1,0,1,0,1,1)
ARDL(1,1,1,0,1,1)
ARDL(1,1,1,1,0,0)
ARDL(1,1,0,1,1,0)
ARDL(1,1,1,1,1,0)
ARDL(1,0,1,0,0,0)
ARDL(1,1,1,0,0,0)
ARDL(1,0,1,0,1,0)
ARDL(1,1,1,0,1,0)
ARDL(1,0,0,0,0,1)
ARDL(1,1,0,0,0,1)
ARDL(1,0,0,0,1,1)
ARDL(1,1,0,0,1,1)
ARDL(1,0,0,0,0,0)
ARDL(1,0,0,0,1,0)
ARDL(1,1,0,0,0,0)
ARDL(1,1,0,0,1,0)

✦ الملحق رقم (04)

Dependent Variable: DLOG(GDPC)

Method: ARDL

Date: 05/19/25 Time: 11:03

Sample: 1989 2023

Included observations: 35

Dependent lags: 1 (Automatic)

Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): E0 LOG(HFE) INDICE_GINI
INFLA POPG

Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Number of models evaluated: 32

Selected model: ARDL(1,0,0,1,0,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(GDPC(-1))*	-0.690420	0.096465	-7.157234	0.0000
E0**	0.031655	0.025137	1.259285	0.2191
LOG(HFE)**	1.004512	0.132670	7.571484	0.0000
INDICE_GINI(-1)	0.053631	0.017998	2.979846	0.0062
INFLA**	0.003474	0.002315	1.500812	0.1455
POPG(-1)	-0.072773	0.084098	-0.865334	0.3948
C	-23.12571	3.319493	-6.966638	0.0000
D(INDICE_GINI)	-0.752265	0.176899	-4.252518	0.0002
D(POPG)	0.549120	0.183606	2.990757	0.0060
R-squared	0.833127	Mean dependent var		0.022379
Adjusted R-squared	0.781781	S.D. dependent var		0.131526
S.E. of regression	0.061441	Akaike info criterion		-2.524446
Sum squared resid	0.098150	Schwarz criterion		-2.124499
Log likelihood	53.17781	Hannan-Quinn criter.		-2.386385
F-statistic	16.22587	Durbin-Watson stat		1.850073
Prob(F-statistic)	0.000000			

* p-values are incompatible with t-bounds distribution.

** Zero-lag variable.

Dependent Variable: DLOG(GDPC)

Method: ARDL

Date: 05/19/25 Time: 11:03

Sample: 1989 2023

Included observations: 35

Dependent lags: 1 (Automatic)

Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): E0 LOG(HFE) INDICE_GINI

INFLA POPG

Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Number of models evaluated: 32

Selected model: ARDL(1,0,0,1,0,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.690420	0.061255	-11.27119	0.0000
D(INDICE GINI)	-0.752265	0.061349	-12.26212	0.0000
D(POPG)	0.549120	0.092170	5.957657	0.0000
R-squared	0.833127	Mean dependent var		0.022379
Adjusted R-squared	0.822697	S.D. dependent var		0.131526
S.E. of regression	0.055382	Akaike info criterion		-2.867303
Sum squared resid	0.098150	Schwarz criterion		-2.733988
Log likelihood	53.17781	Hannan-Quinn criter.		-2.821283
F-statistic	79.88121	Durbin-Watson stat		1.850073
Prob(F-statistic)	0.000000			

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

+ الملحق رقم (05)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags				
F-statistic	1.247164	Prob. F(2,24)	0.3053	
Obs*R-squared	3.295102	Prob. Chi-Square(2)	0.1925	
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: ARDL Date: 05/19/25 Time: 13:34 Sample (adjusted): 1989 2023 Included observations: 35 after adjustments Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(GDPC(-1))	0.022396	0.107301	0.208722	0.8364
E0	-0.009383	0.025866	-0.362754	0.7200
LOG(HFE)	0.046486	0.135903	0.342049	0.7353
INDICE_GINI	0.022906	0.180238	0.127088	0.8999
INDICE_GINI(-1)	-0.019567	0.177607	-0.110172	0.9132
INFLA	4.38E-05	0.002392	0.018319	0.9855
POPG	0.045381	0.184141	0.246445	0.8074
POPG(-1)	-0.086996	0.201997	-0.430683	0.6705
C	-0.657089	3.375090	-0.194688	0.8473
RESID(-1)	0.022573	0.245471	0.091960	0.9275
RESID(-2)	-0.350853	0.227614	-1.541440	0.1363
R-squared	0.094146	Mean dependent var	3.04E-16	
Adjusted R-squared	-0.283294	S.D. dependent var	0.053729	
S.E. of regression	0.060865	Akaike info criterion	-2.509037	
Sum squared resid	0.088909	Schwarz criterion	-2.020214	
Log likelihood	54.90815	Hannan-Quinn criter.	-2.340295	
F-statistic	0.249433	Durbin-Watson stat	2.072182	
Prob(F-statistic)	0.986690			

Correlogram of Residuals

Date: 05/19/25 Time: 13:32

Sample (adjusted): 1989 2023

Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

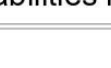
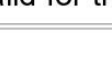
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 0.054	0.054	0.1093	0.741
		2 -0.265	-0.269	2.8628	0.239
		3 -0.156	-0.134	3.8516	0.278
		4 -0.197	-0.279	5.4751	0.242
		5 -0.011	-0.098	5.4807	0.360
		6 0.080	-0.098	5.7681	0.450
		7 -0.024	-0.157	5.7942	0.564
		8 0.041	-0.054	5.8756	0.661
		9 -0.145	-0.288	6.9182	0.646
		10 0.164	0.149	8.3133	0.598
		11 0.139	-0.038	9.3568	0.589
		12 -0.144	-0.125	10.532	0.569
		13 -0.193	-0.252	12.722	0.469
		14 0.093	0.082	13.256	0.506
		15 -0.004	-0.161	13.257	0.582
		16 0.078	-0.029	13.675	0.623

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

✦ الملحق رقم (07)

Correlogram of Residuals Squared

Date: 05/19/25 Time: 13:33
 Sample (adjusted): 1989 2023
 Included observations: 35 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 0.032	0.032	0.0386	0.844
		2 0.311	0.310	3.8290	0.147
		3 -0.079	-0.106	4.0801	0.253
		4 0.019	-0.079	4.0957	0.393
		5 -0.051	0.010	4.2088	0.520
		6 0.113	0.140	4.7747	0.573
		7 -0.097	-0.112	5.2090	0.634
		8 -0.156	-0.268	6.3771	0.605
		9 -0.107	-0.007	6.9462	0.643
		10 -0.123	0.030	7.7251	0.656
		11 -0.094	-0.109	8.1979	0.695
		12 -0.039	-0.074	8.2842	0.763
		13 -0.077	-0.012	8.6349	0.800
		14 -0.051	0.016	8.7942	0.844
		15 -0.066	-0.092	9.0731	0.874
		16 -0.054	-0.110	9.2700	0.902

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

✦ الملحق رقم (08)

